



جامعة باتنة  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية



# مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية  
تخصص العلاقات الدولية

إشراف الأستاذ:  
أ.د. حسين قادري

إعداد الباحث:  
توفيق حكيمي

## لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة الأصلية	الرتبة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	باتنة	استاذ محاضر أ	دلال بحري
مشرفا ومقررا	باتنة	أستاذ التعليم العالي	حسين قادري
عضوا مناقشا	بسكرة	استاذ محاضر أ	فوزي نور الدين
عضوا مناقشا	المسييلة	استاذ محاضر أ	سليمان ملوكي
عضوا مناقشا	المسييلة	استاذ محاضر أ	عبد الله هوادف
عضوا مناقشا	باتنة	استاذ محاضر أ	عبد الله راقي

السنة الجامعية: 2014-2015

# مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني

جميع الحقوق محفوظة

لا يمكن نشر او توزيع اي جزء من هذه الدراسة

الا باذن خطي من الباحث.

E-Mail: toufik\_h3@yahoo.com



# هداء

الى زوجتي فاطمة الزهراء  
والى ابنتنا تسنيم

# شكر وعرهان

أكن عظيم الشكر والامتنان لأستاذي المشرف

الدكتور حسين قادري

على كل ما أسداه لي من نصح وتوجيه،

وأدين بالشكر أيضا لأساتذتي بجامعةتي باتنة

والجزائر الذين كان لهم جزيل الفضل في وصولي

الى هذه المرحلة.



## ملخص الدراسة:

تهتم هذه الدراسة بمحاولة فهم سلوك القوى الكبرى الصاعدة تجاه طبيعة التوازن القائم في النظام الدولي، وبشكل أكثر تحديداً، حول سلوك الصين المتوقع تجاه النظام الدولي المستند حالياً إلى الأولوية الأمريكية كأحد أنماط التوازن، ومن ثم دراسة احتمالات التصادم أو التوافق بين القوة القائدة والقوة الكبرى الصاعدة بشأن إدارة آثار التحول في القوة النسبية بينهما.

قسمت هذه الدراسة إلى أربعة فصول، خصص أولها لتحديد توجهات القوى الصاعدة تجاه النظام الدولي القائم، وتم استعراض أهم المقاربات النظرية في هذه المسألة، في حين تناول الفصل الثاني مقومات القوة المادية وغير المادية التي تحوزها الصين، والتي نرى أنها تؤهلها للعب دور محوري في النظام الدولي مستقبلاً، أما الفصل الثالث فحاولنا من خلاله الوقوف على الجدل الدائر حول طبيعة النظام الدولي وكذا استعراض أهم مراكز القوة فيه، أخيراً يتناول الفصل الرابع عدداً من المظاهر والمؤشرات في السياسة الخارجية الصينية التي تحمل دلالات مهمة حول توجه الصين تجاه مؤسسات ومعايير النظام الدولي القائم.



## Abstract:

**T**hroughout history, the arrival of a new great power on the world scene. From the Peloponnesian War over two thousand years ago to the rise of Germany in this century, almost every new addition to the ranks of the great powers has resulted in global instability and war. E. H. Carr correctly identified the "problem of peaceful change" as the central dilemma of international relations.

In this work we will discuss the debate among scholars and policymakers about what China will do with its newfound capabilities, generally Two arguments have dominated the debate. One focuses on power and likely Chinese revisionism, and so, China will follow the path of rising power such as Germany and Japan before the second world war, The other highlights China's growing interdependence and likely future satisfaction. ie China would increasingly enmesh itself in and support the existing rules of international society.

In the first section of this work we tried to present the most important theories that focus on explaining the behavior of rising powers. Theories like power transition theory, power cycle theory, and neoclassical realism argues that all rising power seeks to throw the existing balance in the international system and replace it with a new one, while defensive realism and neo-liberalism think that the rising powers will integrates peacefully in the existing order.

The second section addresses the sources of china physical and non-physical power, while the third section offer a look at the type of the existing international order and it's most prominent actors, finally we tried to give an objective reading to future position of china in the international system.

## خطة الدراسة:

مقدمة:

- الفصل الأول : توجهات السياسة الخارجية للقوى الصاعدة: مقارنة نظرية  
المبحث الأول: السلوك الخارجي للقوى الصاعدة تجاه الوضع القائم: مدخل مفاهيمي  
المطلب الأول: سياسات الحفاظ على الوضع القائم: المفهوم والخصائص  
المطلب الثاني: سياسات تعديل الوضع القائم: إشكالية المفهوم  
المبحث الثاني: القوى الصاعدة وتوجهات مراجعة الوضع القائم: أهم التفسيرات النظرية  
المطلب الأول: نظرية تحول القوة: القوى المتحدية وحروب الهيمنة.  
المطلب الثاني: نظرية دورة القوة: فجوة القوة-الدور وعدم استقرار النسق الدولي.  
المطلب الثالث: الواقعية الكلاسيكية الجديدة: صعود القوة والحاجة إلى التوسع.  
المبحث الثاني: القوى الصاعدة والسياسة الخارجية المقيدة  
المطلب الأول: النظرية الواقعية الدفاعية: البحث على الأمن.  
المطلب الثاني: الليبرالية المؤسسية للسياسة الخارجية: دور القيم والمؤسسات في تقييد القوة.  
الفصل الثاني: مقومات الدور العالمي للسياسة الخارجية الصينية  
المبحث الأول: المقومات المادية للقوة الصينية:  
المطلب الأول: الاقتصاد الصيني: الحجم ومستويات النمو:  
المطلب الثاني: القوة العسكرية الصينية:  
المبحث الثاني: القوة الناعمة الصينية: الدور والمقومات.  
المطلب الأول: تأصيل مفهوم القوة الناعمة:  
المطلب الثاني: مقومات ومصادر القوة الناعمة الصينية:  
المطلب الثالث: آثار وحدود ممارسات القوة الناعمة الصينية:  
الفصل الثالث: موقع الصين في ميزان القوى العالمي لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة  
المبحث الأول: بنية النظام الدولي لما بعد نهاية الحرب الباردة  
المطلب الأول: مفهوم النظام الدولي  
المطلب الثاني: خصائص النظام الدولي لما بعد نهاية الحرب الباردة  
المطلب الثالث: المطلب الثالث: نقاش قطبية النظام الدولي لما بعد نهاية الحرب الباردة:  
المبحث الثاني: فواعل وأقطاب النظام الدولي لما بعد نهاية الحرب الباردة  
المطلب الأول: الولايات المتحدة  
المطلب الثاني: الاتحاد الأوروبي

المطلب الثالث : تجمع دول البريكس

المطلب الرابع: اليابان

الفصل الرابع: مضامين الصعود الصيني على التوازن الدولي

المبحث الاول: اعادة صياغة التوازن الدولي: النبوءات والمؤشرات

المطلب الاول: حتمية تغيير التوازن الدولي : فحص أطروحة "التهديد الصيني"

المطلب الثاني: توجهات السياسة الخارجية الصينية لتغيير التوازن الدولي: المعالم والمؤشرات

المبحث الثاني: الاندماج التدريجي وتقييد السياسة الخارجية: التبريرات و المظاهر

المطلب الاول : دور الضوابط النسقية والمؤسسات في تقييد السياسة الخارجية الصينية

المطلب الثاني: مؤشرات الصعود السلمي: التغيير من داخل النظام القائم

خاتمة

مقدمة

منذ نشأة الواقعية -بشكل خاص- كمنظريّة علمية في حقل العلاقات الدولية، ظل تحول القوة بين مكونات الأنساق الإقليمية والدولية موضوعاً رئيسياً للباحثين وصناع القرار على حد سواء، ومع نهاية الحرب الباردة وما عرفه العالم من تحولات، ازدهرت الدراسات في هذا الموضوع مرة أخرى، وكان ذلك في البداية جزءاً من النقاش الأكاديمي بين الواقعية وخصومها من المقاربات البنائية والنقدية الناشئة في سياق الجهود المبذولة لتفسير ما حدث، ومنذ منتصف التسعينيات، أخذ موضوع الصعود الصيني مكانه في قلب الدراسات الإستراتيجية المعاصرة وأصبح انشغالا رئيسياً لدوائر صناعة القرار في العالم الغربي بشكل خاص.

وفي هذا السياق، تنصب أبرز التصورات والمواقف والآراء على تشخيص الصعود اللافت للصين كأحد أبرز معالم المشهد العالمي منذ نهاية الحرب الباردة، ورغم أن الفترة التي تلت نهاية تلك الحرب تعد أكثر مراحل التاريخ المعاصر استقراراً من الناحية الإستراتيجية في غياب نزاعات القوى الكبرى، إلا أن الدلالات الإستراتيجية التي يحملها صعود الصعود توجي بجدية التحدي الذي يواجه بقاء النظام الدولي المستند إلى الأولوية الأمريكية، وبالنظر إلى انحلال الأسس الاقتصادية والسياسية التي بني عليها نظام القطب الواحد كنتيجة للتحول الحاصل في البنية الاقتصادية والسياسية الدولية، يتوقع البعض ميلاد نظام جديد يأخذ توزيع القوة الفعلي في الوقت الحالي بعين الاعتبار.

وقد لعبت ردود الأفعال التي صاحبت عملية تحول الصين إلى قوة اقتصادية وتجارية وعسكرية مطلع القرن الجديد دوراً كبيراً في إضفاء مزيد من الاهتمام بالموضوع رسمياً وأكاديمياً، وقد قاد التعدد في المضامين الإستراتيجية لظهور قوة كبرى جديدة في المشهد الدولي الحالي إلى تنوع الأبحاث، وإلى التباين الشديد في قراءاتها لهذه المضامين وتنبؤاتها بشأن مستقبل التوازن الدولي وحدود الدور الذي ستلعبه الصين، ويعكس جزء من هذا التباين الانقسام التقليدي داخل الحقل المعرفي بين المتفائلين والمتشائمين، وداخل أجهزة صناعة القرار بين "الصقور" و "الحمام"، كما يعكس أيضاً عدم وضوح الرؤية بشأن صور المستقبل لصعوبة التنبؤ في حقل العلاقات الدولية بشكل عام.

### أهمية الموضوع:

تشغل محاولة قراءة مستقبل التوازن الدولي في ظل معطيات القوة الصينية المتنامية موقعا فريدا في قلب النقاشات الإستراتيجية الحالية، وهذه المكانة المتميزة أملتتها جملة من العوامل الموضوعية وغير

الموضوعية أيضا، فإلى جانب الإشارات القوية التي ترسلها معدلات النمو الاقتصادي والعسكري الصيني، والتي ترجح فرضية اختلال ميزان القوة في العقود القليلة القادمة ورجحان كفة الصين، كنتيجة حتمية لتباين مستويات النمو بين الصين والولايات المتحدة في العقود الأخيرة، يستحضر البعض خبرات النظام الدولي مع القوى الصاعدة في الماضي للتخفيف من انعكاسات الصعود الصيني على الاستقرار الإقليمي والدولي، وقد شكلت الخصوصية الحضارية للصين ونمط نظامها السياسي أرضية صلبة لهذه المخاوف.

ومع أن السؤال نفسه يتكرر دوما مع صعود قوة جديدة إلى مصاف اعلى القوى في العالم، إلا أن صعود الصين يأخذ دلالات إستراتيجية أكثر حدة، فزيادة على خصوصيتها الثقافية والسياسية، تحتضن الصين أكبر تجمع بشري في العالم، وهي صاحبة أقدم حضارة مستمرة حتى الآن، وتشغل مساحة شاسعة وموقعا إستراتيجيا مؤثرا، وهذا ما يضعها في موقع يختلف عن القوى الصاعدة الأخرى كألمانيا واليابان في النصف الأول من القرن الماضي، وفي نفس الوقت يمثل تحديا رئيسيا للقوى الغربية وللنظام القائم على القوة والقيم الغربية، وهذا ما يفسر جزءا من الجدل السياسي والأكاديمي والإعلامي في الدول الغربية حول صعود الصين و سبل مجابهته.

### أسباب اختيار الموضوع:

اختيارنا لدور الصين في التوازن المستقبلي كموضوع لهذه الدراسة تقف وراءه مجموعة من الاعتبارات تتنوع بين الذاتية والموضوعية، ولعل أهم الاعتبارات الذاتية هي تلك المتعلقة برغبتنا في الاستمرارية ومواصلة البحث في الجوانب الأكثر عمقا في موضوع أصبح مألوفا لدينا بحكم تجربتنا البحثية السابقة، هذا إلى جانب اهتمامنا بحقل الدراسات الإستراتيجية بشكل عام، ورغبتنا في تقديم عمل مرجعي يغطي بعضا من العجز الملاحظ على مستوى المراجع الأكاديمية العربية ذات الصلة بالموضوع.

وبخصوص الأسباب الموضوعية فقد أملت على الاعتبارات المتعلقة بأهمية موضوع الدراسة، والاهتمام الكبير الذي يحظى به الموضوع في الأوساط الأكاديمية العالمية والغربية بشكل خاص، حيث يميّز الاختلاف الشديد مختلف النقاشات الأكاديمية حول الحجم الحقيقي للقوة الصينية، وبشكل أهم، حول حجم التأثير الذي ستمارسه الصين في النظام الدولي مستقبلا، وانعكاس ذلك على الاستقرار الإقليمي والعالمية، ومن ثم فإننا نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تقديم صورة كاملة وموضوعية عن حجم الدور الصيني المستقبلي، انطلاقا من اختبار مختلف النظريات المفسرة لسلوك القوى الصاعدة ومبررات

استبصاراتها في سلوكيات ومواقف السياسة الخارجية الصينية، وانطلاقاً أيضاً من رؤيتنا الخاصة كباحثين من عالم الجنوب للآفاق للتحويلات التي يمكن أن يحدثها انتقال دولة نامية إلى قوة عالمية كبرى.

### إشكالية الدراسة:

بالنظر إلى تقارير المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية التي تنتبأ باستمرار صعود منحنيات النمو الاقتصادي للصين في العقود القادمة، تصبح محاولة معرفة صورة المشهد الدولي المستقبلي وحدود الدور المتوقع أن تلعبه الصين ضرورة ملحة، وعلى هذا الأساس تستهدف هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

**ما مدى تأثير تنامي القوة الإستراتيجية للصين على نمط التوازن القائم في النظام الدولي لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة ؟**

وتتدرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم الأطر النظرية المناسبة لتوصيف سلوك القوى الصاعدة ؟ وما مقدار الأهمية التحليلية التي تضيفها على دراسة الصعود الصيني ؟
- ما هو موقع الصين الحالي في النظام الدولي بالنظر إلى مقومات القوة المادية وغير المادية التي تحوزها حالياً؟ وهل تضعها هذه المؤشرات في صف القوى العظمى ؟
- ما مقدار الموضوعية التي تحويها الطروحات النظرية حول طبيعة وحدود السلوك المستقبلي للصين بناءً على المظاهر والإشارات المستقاة من السياسة الخارجية الصينية في المرحلة الحالية؟

### فرضيات الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيات الثلاثة التالية:

1. كلما نمت عناصر القوة الداخلية للدولة، كلما انعكس ذلك في شكل تحول توجهات سياستها الخارجية.

2. تعد الموازنة 'Palancing' سلوكا طبيعيا لأية قوة كبرى، فكلما وجدت قوة مهيمنة، كلما اتجهت القوى الكبرى نحو موازنتها، وسوف لن تحيد الصين عن هذه القاعدة.

3. يعكس التباين في القراءات بشأن سلوك الصين المستقبلي تجاه التوازن الدولي القائم الغموض الذي يعترى اهداف السياسة الخارجية الصينية من جهة، والتباين الكبير بين الخطاب الصيني الرسمي وجملة من المظاهر والسلوكيات تجاه عدد من القضايا والمسائل الاقليمية والدولية من جهة ثانية.

### مناهج ومقاربات الدراسة:

تمثل دراسة التحولات الإستراتيجية الكبرى واستشرافها بالدراسة العلمية احد أهم المحاور الكلية في حقل العلاقات الدولية، وعلى الرغم من الاعتماد في مواضع كثيرة على المستوى الثاني من التحليل "الدولة" في دراستنا لهذه الموضوع، إلا أن الدراسة تتحاز بشكل عام إلى الاعتماد على المستوى الثالث "النظام الدولي" لأهميته الكبيرة في خدمة أهداف البحث، وبالنظر إلى شمولية هذا الموضوع وتعقيداته يصبح انتهاج إطار منهجي شامل أمرا ملحا للتحليل السليم، وعلى هذا الأساس اعتمدنا في هذا المدخل على تركيبة منهجية قوامها الوحدات التالية:

① **مقرب التحليل النسقي:** تتبع حاجتنا لتوظيف منهج التحليل النظمي في دراستنا هذه من اختيارنا لظاهرة شاملة في حقل العلاقات الدولية كموضوع للبحث، بحيث أن التحول في ميزان القوى العالمي ظاهرة تمس النظام الدولي ككل، ومن هنا تبرز أهمية هذا المنهج في كشف مختلف أشكال التفاعلات على المستوى الدولي، وبشكل خاص تفاعلات القوى الكبرى في هذا النظام تجاه بعضها وتجاه باقي مكونات النظام الدولي.

② **المنهج التاريخي:** لا يمكن للباحث في حقل الدراسات المستقبلية الاستغناء عن المنهج التاريخي، ذلك انه في حاجة إلى ترتيب تصورات و تنبؤاته في شكل نظرية اعتمادا على ملاحظاته لوقائع سابقة، كما أن الخبرات التاريخية تشكل خلفية مهمة لمحاولة استشراف التحولات الدولية المتوقعة، ويظهر استخدامنا للمنهج التاريخي في تتبعنا لتطور سلوكيات التوازن وقلب التوازن عبر التاريخ الحديث ولتتبع مآلات القوى الصاعدة السابقة، إلى جانب رصد التحولات الداخلية التي تمس القوى الكبرى داخليا.



③ **منهج تحليل المضمون:** تم الاعتماد على هذا المنهج بشكل كثيف لاستخلاص عدد من المضامين السياسية والإستراتيجية التي تضمنتها بعض التصريحات والخطب الرسمية للقيادة السياسيين، وفي تحليل عدد من مواقف السياسة الخارجية الصينية بشكل خاص.

④ **المنهج المقارن:** من خلال استعانتنا بالمنهج المقارن، سعينا إلى استخلاص بعض العناصر المهمة لتوجيه نتائج هذه الدراسة بخصوص سلوك الصين المحتمل في العقود القادمة، وفي هذا السياق كان من الضروري مقارنة صعود الصين بالقوى الصاعدة الأخرى في القرن العشرين، وكذا مقارنة صعود الصين الحالي بصعود الولايات المتحدة لبحث فرص انتقال القيادة العالمية بشكل سلس من الولايات المتحدة إلى الصين على طريقة انتقالها من بريطانيا إلى الولايات المتحدة في النصف الأول من القرن الماضي.

⑤ **المنهج الإحصائي:** يبرز استخدامنا لهذا المنهج في استعراض واستخلاص عديد المعطيات والبيانات الاقتصادية والعسكرية والمالية للصين وللقوى الفاعلة في النظام الدولي الحالي، وكذا في قياس توجهات الراي العام العالمي تجاه مسألة صعود الصين.

#### أدبيات الدراسة:

يعتبر تناول موضوع التحول والتغيير في أبنية الأنساق الدولية وأقطابها موضوعا قديما بعض الشيء، ويمثل عمل كينيث أورغنسكي A. F. K. Organski "السياسات العالمية" (1958) باكورة الأبحاث في هذا الموضوع، وفي هذا العمل اهتم أورغنسكي ببلورة صورة عامة لفهم ميول وحدات النظام الدولي تجاه النظام الدولي القائم والآثار المترتبة عن تباين مستويات النمو بين القوى القائدة والقوى المتحدية على علاقات القوى الكبرى والاستقرار الدولي بشكل عام، وبحسب أورغنسكي تجعل هذه التحولات من حرب القوى الكبرى وانتقال القيادة العالمية أمرا حتميا، وهو المسعى الذي عمل أورغنسكي على تدعيمه في اثنتين من أهم أعماله مع جاسيك كوغلر Jacek Kugler "تكاليف حروب القوى الكبرى" (1977) و"سجل الحرب" (1981).

وخلال عقد الثمانينيات استقطب هذا الموضوع اهتمام الكثير من الباحثين وظهرت بعض الأعمال الرائدة في هذا الشأن لكل من روبيرت جيلبين Robert Gilpin "الحرب والتغيير في

السياسات العالمية" 1981، وبول كينيدي Paul Kennedy "صعود وسقوط القوى الكبرى" 1987، ومايكل ماندلباوم Michael Mandelbaum "أقدار الأمم: البحث عن الأمن القومي في القرنين الـ19 و الـ20" (1988)، وارتكزت جميع هذه الأبحاث على استخدام معيار القوة النسبية للدول باعتبارها المبدأ الناظم لفهم السياسات الدولية الشاملة منذ القرن الـ16، وقد استعرضت هذه الأبحاث بالدراسة كل أشكال التحولات التي مست النظام الدولي منذ ظهوره بالشكل الحديث مشددة على العلاقة الوطيدة بين نمو قوة الدولة وتنامي دورها على الساحة الدولية.

غير أن الاهتمام بالصين كمتغير رئيسي في مسار التحول الحالي على مستوى النسق الدولي بدأ في الأساس بعد فترة وجيزة أعقبت نهاية الحرب الباردة، حيث تم تدشين حقبة جديدة من الاهتمام الأكاديمي ارتكزت على دراسة المضامين المختلفة للنمو السريع في عناصر القوة الصينية، وتبرز في هذا الإطار عدد من أعمال جون ميرشايمر John Mearsheimer و راندل شفييلر Randall Schweller وجوزيف ناي الابن Joseph Nye Jr.

ويعد عمل ميرشايمر "مأساة سياسات القوى الكبرى" (2001) احد أهم الأعمال في هذا الموضوع، ومن خلفية متشائمة، يشدد هذا الكتاب على أن الصراع سيظل الميزة الرئيسية للعلاقات بين القوى الكبرى في ظل غياب ما يسميه ميرشايمر "حارس ليلي"، وسيظل السعي لتحصيل مزيد من القوة على حساب "المنافسين" سمة رئيسية للسياسات الدولية خلال القرن الـ21، وسيكون تحقيق وضع "المهيمن" هدفا رئيسيا لأي قوة كبرى، وفي نفس الوقت إعاقة جهود القوى الكبرى لتحقيق "الهيمنة الإقليمية".

وفي سياق أكثر انسجاما مع الحالة الصينية، خلصت دراسة راندال شفييلر "القوى الناشئة في عصر الاضطراب" (2011) إلى التأكيد على توجه النظام الدولي إلى تعددية قطبية غير مسبقة بوجود أقطاب غير غربية كالصين والهند وربما البرازيل، ويخالف التصادم التقليدي بين القوى المتوسعة، يتوقع شفييلر أن يكون النمو الداخلي هو المظهر الأساسي لتنافس القوى الكبرى في نظام التعددية القطبية القادم، وقد خلص إلى هذا النتيجة بعد فحصه للاحتمالات الثلاث لعلاقات القوى الكبرى مستقبلا: صراع القوى الكبرى، وفاق القوى الكبرى، و احتمال مزيج بين المظاهر المختلفة.

## صعوبات الدراسة:

واجهتنا خلال مراحل البحث المختلفة مجموعة من الصعوبات والعوائق الموضوعية وغير الموضوعية، فزيادة على نقص المراجع الأكاديمية التي لها صلة مباشرة بالموضوع، تفتقد اغلب المراجع الغربية في الأساس - المتوفرة للموضوعية والحياد في تعاملها مع ملف الصعود الصيني، وتتحاز بشكل واضح إلى المبالغة في التحذير من انعكاسات الصعود الصيني، هذا إلى جانب طغيان اللغة الانجليزية على الأعمال الأكاديمية حول الموضوع، وهو ما شكل حائلا أمام الباحث وكلفه الكثير من الوقت والجهد.

ولتجاوز العائق الأول سعينا إلى الوصول إلى الموقف الرسمي للصين من النقاش الدار حاليا حول تصور الصين لدورها ومكانتها المستقبلية، وفي هذا السياق تم الاتصال بسفارة جمهورية الصين الشعبية بالجزائر لتوضيح موقف بكين من بعض المسائل المتصلة بسياستها الخارجية، لكننا لمسنا تحفظا واضحا وعدم تجاوب منها مع مسعانا البحثي.

## تبرير خطة البحث:

بصدد الإجابة على الإشكالية المطروحة واثبات صدقية فرضيات الدراسة من عدمها استلزم الأمر استعراض جملة من المفاهيم والأفكار المهمة تم تضمينها في أربع محاور أساسية، وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول، تضمن الفصل الأول استعراضا لأهم المقاربات النظرية المفسرة لسلوك السياسة الخارجية للقوى الصاعدة، وهي المقاربات التي ترسم مسارين متباينين يصب احدهما في سياق التأكيد على توجه القوى الكبرى الصاعدة بشكل طبيعي نحو البحث عن الوضع القائم، يشدد الثاني على القيود النسقية والمؤسسية التي سيكون لها بالغ الأثر في استخلاص سياسة معتدلة، ومن ثم نزوع القوى الصاعدة لانتهاج سياسة خارجية مقيدة استراتيجيا، مثلما تم تحديد خصائص السياستين في العنصر الأول من هذا الفصل.

وقد تم تكريس الفصل الثاني إلى استعراض مقومات القوة الشاملة للصين بناء على معطيات مستجدة، وتكمن أهمية هذا الفصل في كشف مؤهلات الصين واستحقاقها لتوصيف "قوة كبرى صاعدة"، وفي هذا السياق تم الوقوف بشيء من التفصيل مع أهم المؤشرات الاقتصادية والتجارية والمالية التي

لعبت دورا حاسما في نقل الصين من عالم التخلف إلى قوة اقتصادية مثيرة للإعجاب، كما سعينا في هذا الفصل إلى محاولة الوقوف على حجم القدرات والإنفاق العسكري الصيني، وهي العناصر التي ظلت حتى الآن مصدرا رئيسيا للمخاوف الإقليمية والدولية بشأن أبعاد التحديث العسكري المستمر، وإلى جانب ذلك، يقف هذا الفصل على مقومات ومظاهر القوة الناعمة للصين، حيث تعد القوة الناعمة جزءا مهما من قوة الدولة وعاملا رئيسيا في بناء صورة الدولة على المستوى الخارجي.

في الفصل الثالث، سعينا إلى رصد مكانة الصين الفعلية في التوازن الدولي القائم من نهاية الحرب الباردة، وقد استوجب هذا الأمر الوقوف في مستوى أول على بنية النظام الدولي الحالي وسماته الأساسية، مستعرضين في هذا الإطار التصورات والمواقف الشائعة بخصوص تحديد شكل هذا النظام وبنية قطبيته، وبغض النظر عن ما تم الخلوص إليه في نهاية هذا النقاش، توقفنا في مستوى ثاني عند أهم الفواعل الدولية منذ بداية القرن الحالي، وفي هذا السياق، تم الوقوف على أبرز مقومات القوة للدول والتكتلات العالمية التي تم تعريفها كأقطاب للنظام الدولي الحالي، والهدف من وراء كل ذلك هو معرفة مكانة الصين الحقيقية في الوقت الحالي.

أخيرا، تم تخصيص الفصل الرابع لمحاولة قراءة مستقبل التوازن الدولي على ضوء الصعود الصيني، وفي هذا الفصل عملنا على إسقاط المقاربات النظرية السابقة على مواقف ومظاهر السياسة الخارجية الصينية في العقود الأخيرة، وعلى هذا الأساس جرى في العنصر الأول الاستدلال بتصريحات وسلوكات ومواقف رسمية صينية تجاه عدد من القضايا لتأكيد سعي الصين إلى إعادة بناء شكل جديد من التوازن وتصور خاص لنظام دولي جديد يعكس الوزن الحقيقي للصين، في حين تم استعراض العديد من المعطيات التي تكشف عن الدولي الحالي تبني الصين لسياسة بناءة داخل النظام بالشكل الذي يوحى برغبتها في المحافظة على العلاقات السلمية مع القوى الكبرى والاستقرار الإقليمي والدولي في صورة موازية للانقسام الحاصل على المستوى التنظيري، حاولنا استغلال هذا التباين لصياغة قراءة موضوعية بشأن حدود وطبيعة الدور المستقبلي للصين على الصعيد الدولي.

## الفصل الأول:

توجهات السياسة الخارجية للقوى الصاعدة:  
مقاربة نظرية

من غير المبالغ فيه القول بأن تاريخ السياسات الدولية هو عبارة عن صعود وهبوط دول وأقاليم مختلفة، وقد كانت هذه الفكرة معروفة لدى مفكري اليونان القديمة على الأقل، فقد لاحظ هيرودوتس *Herodotus* أن "المدن (دويلات المدينة) التي كانت قوية في السابق لم تعد ذات أهمية، في حين أن تلك القوية حاليا كانت ضعيفة في أوقات سابقة"<sup>(1)</sup>، وتصدق هذه الملاحظة على المشهد الدولي في الفترة ما بين مؤتمر ويستفاليا 1648 ونهاية الحروب النابليونية 1815، حيث سقطت اسبانيا، هولندا، والسويد من صف القوى الكبرى (بينما أزيلت بولندا من الخريطة تماما)، وفي المقابل برزت فرنسا وبريطانيا وروسيا وروسيا والنمسا كقوى كبرى، والتحت بهم الولايات المتحدة واليابان وإيطاليا في نهاية القرن الـ19، وسقطت النمسا من صفها بعد الحرب العالمية الأولى، والتحت الصين في النصف الثاني من القرن الـ20.

هذا الزخم التاريخي شكل دافعا قويا خلف تلك الأدبيات الواسعة التي انصب اهتمامها على صعود وهبوط الدول على مر التاريخ، وظل عمل ثيوسيديس الشهير "تاريخ الحروب البيلوبونيسية" موجها لهذه الأدبيات، وقد شكل عمل كل من روبرت جيلبين "الحرب والتحول في السياسات العالمية" وبول كينيدي "صعود وهبوط القوى الكبرى" سنوات الـ80 دافعا قويا لازدهار جملة من الدراسات التي انصب اهتمامها على التحولات النسقية الكبرى والعلاقة بين الصعود والهبوط في القوة النسبية لكل دولة ومكانتها في النسق، واثرت تلك التحولات على استقرار النسق الدولي.

غير أن المتفحص الحذر سيكتشف بسهولة بالغة عند مراجعته لهذه الأدبيات ربطها المباشر بين تنامي قوة الدولة وسعيها لتوسيع مصالحها في الخارج بشكل يوازي هذا النمو، وتعبير مختلف ضلوعها في إثارة للفوضى في النسق الدولي، هذا هو التصور الذي تعبر عنه جملة من الأطر الفكرية التي تتبنى في الغالب منظورا واقعيا تقليديا، وبالمقابل هناك قلة من الأدبيات التي ترسم صورة متفائلة بشأن موقع وانعكاسات صعود القوى الكبرى من خلال افتراضها الحد الأدنى للأمن (ضمان البقاء) كهدف رئيسي لكل دولة، أو من خلال تركيزها على القيم الليبرالية والعوائق المؤسسية كقيود تتولى كبح المغامرات التوسعية للقادة السياسيين والعسكريين على حد سواء.

---

<sup>(1)</sup> Randell Schweller, "Managing the rise of great powers; History and Theory", in Alastair Iain Johnston and Robert R Ross, *Engaging China, the management of an emerging power*, Routledge, 1999, p 01.

ومن المهم جدا قبل استعراض هذه الرؤى، الوقوف على الإطار التصوري الذي يشمل التوجهين السابقين، بمعنى التوجهات السياسية للقوى الصاعدة نحو النظام الدولي القائم، حيث توفر أدبيات العلاقات الدولية (الواقعية منها بشكل خاص) تقسيما تقليديا لهذه التوجهات، سياسات هادفة إلى الحفاظ على الوضع القائم وأخرى تهدف إلى مراجعة هذا الوضع والبحث لنفسها عن مكانة أفضل فيه، وتستخدم هنا مفاهيم الدولة التصحيحية، التعديلية، المتحدية، الثورية... وغيرها.

وستنوقف في المستوى الثاني لاستعراض أهم النظريات التي تربط بين نمو قوة الدولة وسعيها لتوسيع مصالحها في الخارج بما يشكل تحد للنظام الدولي القائم، والحقيقة ان هناك جملة واسعة من النظريات التي تصب تصوراتها في هذا الإطار، لعل أهمها النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة، نظرية تحول القوة، ونظرية دورة القوة، وهذا انطلاقا من ربطها بين قوة الدولة (المتغيرات على مستوى الوحدة) وبين سياستها الخارجية (المحصلات الدولية).

أخيرا تقتصر أدبيات العلاقات الدولية على نظريتين تشكلان إطارا ملائما لتفسير السلوك الخارجي المقيد للقوى الصاعدة، وبالرغم من اختلاف منطلقاتهما الفكرية حيث تنتمي إلى تقليدين فكريين متباينين، إلا أنهما تتفقان على وجود ضوابط وميكانيزمات، سواء كانت داخلية أو خارجية، تضمن في نهاية المطاف سلوكا خارجيا معتدلا للقوى الصاعدة، سواء كان ذلك بفعل البنية الحميدة للفوضى الدولية (توفر الأمن) كما تحتاج بذلك الواقعية الدفاعية، أو كنتيجة للقيم الليبرالية والعوائق التي تضعها البنى المؤسساتية الداخلية (والخارجية بدرجة اقل) أمام قدرة صناع القرار ونزواتهم للسيطرة على العالم.

### المبحث الأول: سياسات القوى الصاعدة تجاه الوضع القائم: مدخل مفاهيمي:

بعبارات عامة، تتفاعل الدول في النظام الدولي وفق ثلاث نماذج رئيسية: الاندماج (*Integration*) ، التصحيح أو المراجعة (*Revision*)، والانعزال (*Separation*) .

ويشير النموذج الأول إلى الاستراتيجيات الدولية التي بنيت على أساس تقبل المبادئ والمعايير السائدة فيما يسميه هيدلي بول (*Hedley Bull*) بـ"المجتمع الدولي"، ويتم النظر إلى هذه الدول كقوى

"وضع قائم" (*Status-quo*)، "قائنة او راضية" (*Satisfied*)، أو "محافظة" (*Conservative*)، وتكون سمتها الأساسية في رغبتها الظاهرة في العمل في إطار النظام الدولي السائد.<sup>(1)</sup>

و تتضمن الفئة الثانية تلك الدول التي يشير إليها المحللون بعبارات "التصحيحية" (*Revisionists*)، "غير القائنة" (*Dissatisfied*)، أو "الثورية" (*Revolutionists*) والمعنى هو نفسه تقريبا، حيث تركز هذه الدول جهودها للقيام بمراجعة شاملة لأسس النظام الدولي، وهي المراجعة التي تقود في الغالب إلى حدوث النزاع، طالما أن الدول الأخرى تكون في وضع أقرب للدفاع عن هذا النظام.

أما المقرب الثالث فيتضمن الدول التي تحاول الانعزال أو الانطواء بنفسها عن فلك المعايير والممارسات الدولية السائدة، مثلما حاولت اليابان فعله في عصر "توكوغاوا" (*Tokugawa*) في القرن التاسع عشر،<sup>(2)</sup> ويكاد يكون هذا النموذج منعما في الوقت الحالي بالنظر الى تشابك الحياة الدولية، رغم ان بعض الملاحظين يوردون حالة ميانمار كمثال بارز لواقع هذه الفئة من الدول.<sup>(\*)</sup>

وانطلاقا من مدى رغبة الدول في الإبقاء على صورة توزيع القوى القائمة في فترة زمنية معينة، أو رغبتها في قلبها وتغييرها، يجري التمييز بين شكلين متباينين من أشكال السياسات الخارجية للدول والقوى الصاعدة بشكل خاص،<sup>(\*\*)</sup> وعلى الرغم من مركزية المصطلحين في مجال التنظير للعلاقات الدولية، تظل مضامين سياسات الحفاظ على الوضع القائم ومراجعة الوضع القائم ليست غامضة فحسب بل ودون المستوى التنظيري أيضا.

(1) Jeffrey W. Legro, "What China Will Want: The Future Intentions of a Rising Power", *Perspectives on Politics*, (Vol. 5/No. 3), September 2007, p 516

(2) *Ibid*, p (516-517)

(\*) بدأ النظام العسكري الجديد الحاكم في دولة ميانمار في السنتين الأخيرتين في تبني سياسة أكثر انفتاحا على العالم الخارجي، وتم ذلك بالتزامن مع فتح جزئي للمجال السياسي وإطلاق سراح المعارضين السياسيين.  
(\*\*) تستخدم بعض ادبيات العلاقات الدولية مفاهيم القوى الصاعدة *Rising Powers* و القوى الناشئة *Emerging power* للإشارة الى الدول التي يشهد تأثيرها في الشؤون الدولية تناميا محسوسا، ويكون ذلك في المقام الاول بدافع من نموها الاقتصادي المؤثر، وتفترض هذه الادبيات ان مثل هذه القوى تستهدف مكانة او دور اكثر اهمية في العلاقات الدولية سواء على المستوى الاقليمي او الدولي، كما انها تملك مقومات كافية ومستويات تنمية يمكن ان تؤهلها لتحقيق هذه الغاية في حال وجود رغبة سياسية، ومع ذلك لا يوجد هناك توافق حول معايير دقيقة لتصنيف القوى الصاعدة، رغم وجود اتفاق عام حول عنصر الطفرة الاقتصادية كعامل حاسم يسبق ويمهد للبروز العسكري والسياسي، ولهذا السبب يطلق مفهوم القوى الكبرى *Rising Great Powers* او القوى العظمى *Rising Super Powers* الصاعدة للإشارة الى الدول التي تحوز على جميع عناصر القوة (إبعاد القوة السبع: الجغرافية، البشرية، الاقتصادية، الطبيعية (الموارد)، العسكرية، الدبلوماسية، والهوية الوطنية)، وعلى هذا الاساس، وحتى في اطار مجموعة اليريكس، التي يشار الي دولها في الغالب بالقوى الصاعدة، يمكن النظر الى روسيا كقوة عائدة *Re-emerging Power* لانها كانت قوة عظمى في السابق، بينما ينظر الى البرازيل كإقتصاد ناشئ او دول صاعدة، اما صعود الصين وبدرجة اقل الهند فهي تؤشر على قوى عظمى محتملة *Potential Superpowers* او قوى عظمى صاعدة، رغم ان الصين كانت فيما مضى قوة عظمى لكن قبل ميلاد النظام الحديث.



سوف نحاول من خلال العنصريين التاليين تسليط الضوء على المفهومين السابقين، محاولين رصد مختلف المؤشرات التي تساعدنا في التمييز بين سياسات الدول المختلفة وموقفها من الوضع القائم كإطار عام يقودنا في النهاية إلى قراءة واقعية دقيقة بشأن توجهات السياسة الخارجية الصينية تجاه الوضع الدولي الراهن والمستند إلى أحد أشكال التوازن الدولي.

### المطلب الأول: سياسات الحفاظ على الوضع القائم: (Status-Quo Policies)

يقصد بسياسات الحفاظ على الوضع القائم تلك السياسات الهادفة إلى الإبقاء على الصورة التي تتوزع بها القوة في نسق دولي معين في فترة زمنية معينة، وتهدف هذه السياسات إلى استقرار العلاقات في الأوضاع الدولية السائدة في لحظة تاريخية معينة أكثر مما تهدف إلى تعديلها أو تغييرها، ومن ثم يمكن وصف هذه السياسات بأنها ذات طابع دفاعي من المنظور الاستراتيجي، فالدول التي تنتهج هذا النوع من السياسات عادة ما تقبل الصراع الدولي كضرورة من ضرورات البقاء في البيئة الدولية، تدفعها الأوضاع الدولية المحيطة إلى الدخول في صراع، تميل غالباً إلى احتواء هذا الصراع والحيلولة دون تصعيده، كما تسعى إلى إيجاد تسوية سلمية وعاجلة له عند أدنى مستوى ممكن من التوتر الدولي.<sup>(1)</sup>

وبحسب هانس مورغانو *Hans Morgenthau* فإن سياسة الوضع القائم تهدف إلى الحفاظ على توزيع القوة كما هو في لحظة معينة من التاريخ، وسياسة الوضع القائم تعارض أي محاولة "لقلب علاقات القوة بين دولتين أو أكثر، تدفع كمثال على ذلك إلى إنزال الطرف (أ) من الدرجة الأولى إلى الدرجة الثانية للقوة، وصعود الطرف (ب) إلى الوضعية البارزة التي احتلها (أ) سابقاً"، غير أن التعديلات الصغيرة "التي تبقى على وضعيات القوة النسبية للأمم المعنية على حالتها الأصلية فهي متطابقة تماماً مع سياسة الوضع القائم"، لكن ما خفي عن مورغانو هو كيف يمكن تحديد ما إذا كانت دولة ما ترغب في إحداث "تعديلات" كبيرة أو صغيرة، وكيف تبدو الدرجة الأولى أو الدرجة الثانية من القوة على نحو ملموس، أو ما إذا كانت مثل تلك الرغبات لإحداث تعديلات هي نبوءات جيدة لسلوك الدولة الحالي<sup>(2)</sup>.

(1) مدوح محمود مصطفى منصور، سياسات التحالف الدولي، دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1997، ص 120.

(2) Alastair Iain Johnston, "Is China a Status Quo Power?" *International Security*, Vol. 27, No.4 (Spring 2003), p 08.

من ناحية أخرى يعرف رواد نظرية تحول القوة كينيث أورغنسكي وجاسيك كوجلر A.F.K. *Organski and Jacek Kugler* دول الوضع القائم بأنها تلك التي "قامت بالمشاركة في تصميم "قواعد اللعبة" وتعمل على الاستفادة من هذه القواعد"<sup>(1)</sup>، وعادة ما تتسم سياسات الحفاظ على الوضع القائم بالتحفظ والحذر، كما تتميز الأنساق الدولية التي يسودها هذا النوع من السياسات بالهدوء والاستقرار، وتكون التغيرات التي تطرأ عليها بطيئة من حيث معدلات أو سرعة حدوثها، ومحدودة من حيث نطاقها أو مداها.<sup>(2)</sup>

لقد حاول أورغنسكي تفسير العوامل التي تقف وراء انتهاج مختلف الدول لسياسات هادفة إلى الحفاظ على الوضع القائم أو لتعديله، وقد وضع تصنيفه بناءً على معيار مركب يجمع بين درجة قوة الدولة ودرجة قناعتها أو رضاها عن الوضع القائم، واستناداً إلى هذا المعيار قام أورغنسكي بتصنيف الدول إلى أربع مجموعات: دول قوية وقانعة وأخرى ضعيفة وقانعة، ودول قوية وغير قانعة وأخرى ضعيفة وغير قانعة، وما يهمنا هنا هو الفئتين الأولى والثانية:

### ❶ دول قوية وقانعة: (*Powerful and Satisfied*)

وهي الدول التي ترى أن هناك تناسباً بين إمكاناتها من القوة، وبين ما تمارسه من تأثير دولي، وبعبارة أخرى فهي قانعة بوصولها إلى مستوى من القدرة الفعلية على التأثير في الشؤون الدولية يتناسب مع حجم إمكاناتها من القوة، ومن ثم فهي لا ترى فجوة تفصل بين إمكاناتها وبين ما تتوخاه من أهداف، وتتسم سياسات هذه الدول بالرغبة في الإبقاء على الأوضاع الدولية الراهنة باعتبارها في صالحها أو ملائمة لها، ومن ثم فإن التعديل في هذه الأوضاع قد ينعكس بصورة سلبية على مكانتها الدولية أو على قدرتها على تحقيق أهدافها وحماية مصالحها.

(1) Ibid, p 09.

(2) ممدوح محمود مصطفى منصور، مرجع سابق، ص 121.

## ② دول ضعيفة وقانعة: (Powerless and Satisfied)

وهي الدول ذات التأثير الدولي المحدود ، ولكنها تشعر مع ذلك بتناسب هذا المستوى من التأثير مع إمكاناتها المحدودة من القوة، ومن ثم فهي لا تستطيع زيادة قدرتها على التأثير الدولي دون تعريض أمنها للخطر، ومن ثم يتولد لدى هذه الدول الشعور بالقناعة وبالرغبة في الإبقاء على الوضع الراهن.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثاني: سياسات مراجعة الوضع القائم:

يطلق مصطلح قوى أو سياسات مراجعة الوضع القائم (*revisionist powers / policies*) على تلك السياسات التي تنتهجها الدول بصدد مراجعة أو تغيير توزيع القوى السائد في نسق دولي معين، لما يحمله هذا التصحيح من آثار ايجابية على موقع هذه الدولة في النسق القائم، ومن ثم فإن انتهاج الدولة لسياسات مراجعة الوضع القائم يعبر عن رفضها للأوضاع الدولية القائمة والتمرد عليها باعتبارها لا تستجيب للمكانة الحقيقية التي تستحقها هذه الدولة.

ويمكن وصف هذه السياسات بأنها ذات طبيعة هجومية من الوجهة الإستراتيجية، ومن الملاحظ أن الدول التي تنتهج هذه السياسة عادة ما تعارض أية مقترحات تفرضها الدول المسيطرة على النسق بدعوى تنظيم العلاقات الدولية، باعتبارها تمثل قيوداً على حرية تلك الدول في التحرك وفي العمل على حماية مصالحها، ومن ثم فهي تلجأ إلى هذه السياسات ذات الطابع الثوري باعتبارها الوسيلة التي ستمكّنها من تحسين موقعها النسبي على سلم تدرج القوة الدولي، وتشير الوقائع التاريخية إلى أن غالبية الحروب والصراعات الدولية نشأت أساساً بفعل تبني عدد من الدول لهذا النوع من السياسات.<sup>(2)</sup>

وتتسم الفترات التاريخية التي يسودها هذا النوع من السياسات بدرجة عالية من التوتر الدولي وعدم الاستقرار، ويمكن وصف الأنساق التي تسودها هذه السياسات بأنها انساق ذات طابع ثوري، حيث تكون التغيرات التي تشهدها متلاحقة وجذرية، مثلما تجسده العديد من الأمثلة التاريخية كسياسة نابليون التوسعية وسياسات المجال الحيوي لكل من ألمانيا واليابان قبيل الحرب العالمية الثانية.

والدول التصحيحية "المتحدية" وفق التعريف الذي قدمه أورغنسكي وكوغلر هي تلك التي تريد لنفسها "موقعا جديدا في الجماعة الدولية" يناسب قوتها، والدول "التصحيحية" تعبر عن استيائها من

(1) نفس المرجع السابق، ص 124.

(2) نفسه ، ص.122

موقعها في النظام القائم"، وتملك الرغبة في "إعادة وضع مسودة القواعد التي تجري من خلالها العلاقات بين الأمم"، لكن لا يوجد في تعريف أورغنسكي وكوغلر ما يحدد ما تفعله "القواعد" في الواقع في ضبط العلاقات بين الدول، سواء ما إذا كانت هذه القواعد مقبولة على نطاق واسع، وكيفية معرفة ذلك، ولا حتى وضوح المؤشرات الواجب استخدامها لتحديد الشكل الذي تبدو عليه "المكانة" في العلاقات الدولية انطلاقاً من منظار قادة الدول.<sup>(1)</sup>

وبحسب تصنيف أورغنسكي السابق، وعلى نحو مشابه لدول الوضع القائم، يمكن رصد فئتين من الدول التصحيحية:

### ① دول قوية وغير قانعة: (*Powerful and Dissatisfied*)

وهي الدول التي تشعر بعدم تناسب حجم التأثير الذي تمارسه على الساحة الدولية مع حجم إمكاناتها من القوة المتاحة لها، أو بعبارة أخرى الدول التي ترى أن ثمة فجوة بين ما تحققه فعلاً على المستوى الدولي من نفوذ أو تأثير في ظل الوضع الراهن، وبين ذلك المستوى من التأثير الذي هي جديرة به بحكم ما هو متاح لها من إمكانات فعلية.<sup>(2)</sup>

وانطلاقاً من هذا التصور تعمل هذه الدول على التعديل في الوضع الدولي الراهن لأنه لا يتوافق مع مصالحها، لكي تحل محله وضعاً جديداً أكثر ملائمة لها، وتزداد خطورة ذلك الشعور بعدم الرضا إذا ما كانت الدولة غير القانعة هذه تمتلك من عوامل القوة ما يمكنها فعلاً من زعزعة الاستقرار القائم أو تغيير الوضع القائم، إذ أن ذلك من شأنه أن يؤدي في أغلب الأحيان إلى نشوب الحروب.

### ② دول ضعيفة وغير قانعة: (*Powerless and Dissatisfied*)

وهي الدول التي تشعر بحالة من عدم الرضا أو عدم القناعة بموقعها في النسق الدولي في ظل الوضع الراهن نتيجة شعورها بان ثمة ظلماً شديداً أو إجحافاً بمكانتها قد لحق بها من جراء استغلال الدول الأقوى لها، لذلك عادة ما تكون هذه الدول في الجانب المؤيد للتغيير رغم عدم قدرتها على إجرائه فعلاً، ومن ثم فعلاً ما تتحاز هذه الفئة من الدول إلى جانب الدول الكبرى القوية الراغبة في تعديل الوضع الدولي الراهن والقادرة على تعديله فعلاً.

(1) Alastair Iain Johnston, . Op.Cit, p 09.

(2) ممدوح محمود مصطفى منصور، مرجع سابق، ص.123.

ويرى أورغنسكي انه كلما تزايدت الفجوة بين قوة الدول القانعة وبين قوة الدول غير القانعة لصالح الفئة الأولى، كلما كان ذلك دافعا لمزيد من الاستقرار والسلام الدولي، وبالعكس فكلما اقتربت قوة الدول غير القانعة من قوة الدول المسيطرة على النسق كلما تزايدت احتمالات نشوب الحروب.

ويقدم راندل شفييلر Randall Schweller دراسة تصنيفية لدول الوضع القائم والدول التصحيحية، تأخذ -إلى درجة ما- بعض الفروقات بعين الاعتبار مما يضيفي فارقا أكبر في المعنى عنه في الكتابات السابقة للواقعيين الكلاسيكيين "الدول التصحيحية تتنمّن ما تتوق إليه-وهو ملك للغير- أكثر مما تتنمّن ما تملكه حاليا...إنها سوف تستخدم القوة العسكرية لتغيير الوضع القائم ولبسط مكانتها"<sup>(1)</sup>، ومع ذلك فانه من غير الواضح ما هي العناصر المكونة للنظام القائم غير التسلسل الهرمي للقوة (الاعتبار أو المكانة الرفيعة يفترض أنها ملازمة لها) في أي فترة زمنية معينة.

على الأرجح يقدم روبرت جيلين Robert Gilpin البحث الأكثر دقة حول توجهات الوضع القائم والتوجهات التصحيحية، حيث قام بتفتيت قواعد اللعبة إلى أجزاء تعد إلى حد ما أكثر عملياتية: توزيع القوة، التسلسل الهرمي للمقام أو المكانة *Prestige* (وهو من ناحية أخرى يميل لمسايرة توزيع القوة عند الواقعيين) والحقوق والقواعد التي تضبط أو على الأقل تؤثر على التفاعلات بين الدول.

وبذلك فان استخدام هذه العناصر الجزئية الثلاث، فمن الصواب طرح الأسئلة التالية لتحديد ما إذا كانت دولة ما تنتهج أساسا سياسة خارجية للوضع الراهن أو سياسة تصحيحية:<sup>(2)</sup>

- كيف يتحدث قادة الدول ويتصرفون بخصوص قواعد معينة مثل تلك المتعلقة بالدبلوماسية بين الدول، بالمؤسسات الأمنية، أو تلك المرتبطة بالمؤسسات الاقتصادية الدولية ؟
- كيف يتحدث قادة الدول ويتصرفون تجاه توزيع القوة القائم إقليميا أو دوليا ؟
- كيف يتحدث ويتصرف هؤلاء فيما يتعلق بالتسلسل الهرمي للاعتبار أو المكانة (مع أن هذا مرتبط بالعنصر الأول)؟<sup>(3)</sup>

(1) Alastair Iain Johnston, Ibid, p 09..

(2) Ibid, p 10.

(3) Ibid, p 10.

وبالنسبة لجيليين فإن الدول التصحيحية تسعى بشكل أساسي إلى تغيير هذه العناصر التكوينية الثلاث ولا شيء أقل، وهنا تصبح الإشكالية حول تسمية الدول إما بالدولة التصحيحية أو دول اللاوضع القائم (*Revisionist or Non status-quo state*).

لقد توصل اليستير ايان جونستون Alastair Iain Johnston في دراسته الرائدة "هل الصين قوة وضع راهن؟" إلى انه من المزعج وجود عمل فكري بسيط حول مفهوم يعد محوريا في التنظير للعلاقات الدولية لتحديد ما إذا كانت الدولة تصحيحية أو دولة وضع قائم من خلال جملة خياراتها وسلوكيات سياستها الخارجية، يكتب جونستون:

"...قد يعود سبب هذا -كما أشار جيمس موررو James Morrow- لأن ألمانيا النازية توفر مثلا نموذجيا عن دول مراجعة الوضع القائم، نظرية العلاقات الدولية نزعت إلى افتراض معرفتنا لدولة مراجعة الوضع القائم بمجرد رؤيتنا لها، لكنه من غير الواضح دائما، هناك حاجة لمؤشرات منقحة حول دبلوماسية الوضع القائم ومراجعة الوضع القائم"<sup>(1)</sup>.

وفي هذا الصدد قام جونستون باقتراح خمسة مؤشرات تمكّن من تقدير ما إذا كان فاعل معين خارج الوضع القائم للمجتمع الدولي، وقد قام بتوزيعها على مجموعتين بحيث يتم الانتقال من الأقل تحديا إلى الأكثر تحديا (التصحيحي) للوضع القائم:

**المجموعة الأولى:** تتكبد على مواجهة مسالة كيفية توقع تحدي الفاعل للقواعد الرسمية وغير الرسمية للمؤسسات الكبرى في النظام الدولي والتي يدعمها اغلب الفاعلين الآخرين معظم الوقت، وهنا يقتبس جونستون نفس بحث جيليين حول مالذي يؤسس "قواعد اللعبة":

- ① ضعف مستويات مشاركة الفاعل في المؤسسات التي تضبط نشاطات أعضاء المجتمع الدولي، في أبسط صورته، دولة اللاوضع قائم لا تتخرط في عديد المؤسسات الدولية التي تساعد على تشكيل العلاقات والتوسط في علاقات أطراف المجتمع الدولي.
- ② يمكن لهذا الفاعل أن يكون مشاركا في هذه المؤسسات الدولية لكن دون قبول معايير الجماعة والسلوكيات المعتادة للمجتمع، إذ يقوم بخرق هذه القواعد والمعايير حالما يصبح عضوا في هذه المؤسسات.

<sup>(1)</sup>Ibid, p 10.

③ يمكن أن يكون للفاعل مشاركا في هذه المؤسسات الدولية، ومن ثم الإذعان لقواعدها ومعاييرها مؤقتا، لكن إذا حظي بفرصة سوف يحاول تغيير هذه القواعد والمعايير بشكل يتناقض من الأهداف الأصلية لمؤسسات الجماعة الدولية.

**المجموعة الثانية:** من المؤشرات تنصرف إلى ماله صلة بمواقف وسلوكيات الفاعل تجاه توزيع القوة المادية والذي يرى بأنه في غير مصلحته :

④ للفاعل خيار داخلي واضح لإحداث إعادة توزيع راديكالي للقوة المادية في النسق الدولي.

⑤ يهدف سلوك الفاعل في الأساس إلى تحقيق إعادة توزيع القوة، ولإدراك هذه الغاية تمثل القوة العسكرية أداة حاسمة.<sup>(1)</sup>

مجمل القول أن القوى الكبرى يمكن تصنيفها إلى قوى الوضع القائم أو قوى تصحيحية يمكن أن تتمثل إستراتيجيتها إما في ركوب الموجة أو التوازن، ففي حين تشكل الأولى قوى كبرى قانعة بالوضع القائم لأنه يخدم مصالحها تسعى الثانية إلى تغيير القواعد والممارسات في العلاقات الدولية بشكل جذري نتيجة شعورها بعدم الرضا عند الوضع القائم الذي لا يخدم مصالحها.

<sup>(1)</sup> Ibid, p 11.

## المبحث الثاني: القوى الصاعدة وتوجهات مراجعة الوضع القائم: أهم التفسيرات النظرية

تقدم نظريات العلاقات الدولية تفسيرات مقنعة ومدعمة امبريقيا حول لماذا تنزع القوى الصاعدة لتبني سياسات خارجية تهدف إلى مراجعة أو تعديل الوضع القائم، إذ يشدد الواقعيون الكلاسيكيون الجدد على الفرص المتاحة للقوى الصاعدة لمضاعفة نفوذها الدولي، ويحاج منظرو تحول القوة بأن القوى الصاعدة تنزع إلى البحث عن أحداث ترتيبات في النظام الدولي القائم تأخذ في الحسبان قوتهم ومكانتهم، في حين يتوقع منظرو دورات القوة بأن تصبح القوة الصاعدة أكثر نزوعا للمواجهة وأكثر مخاطرة عندما تتباطأ معدلات نموها النسبي، وبالمقابل هناك قلة من الدراسات التي اهتمت بالقوى الصاعدة التي تتبنى سياسات خارجية مقيدة استراتيجيا.

الافتراض الأساسي لهذه النظريات هو أن القوى الصاعدة هي قوى تعديلية عازمة على تنفيذ سياسات خارجية توسعية إلى حد بعيد بقصد إعادة صياغة النظام الدولي، في مراجعة حديثة للأدبيات حول القوى الصاعدة أشار اليستير ايان جونستون بان النظريات الموجودة تفترض أن "القوى الصاعدة تتشغل على نحو شبه تام بتحدي حقيقي للمؤسسات والقيم السائدة وتوزيع القوى القائم"، ومنطق هذه الحجة هو أن الدولة تريد المكانة الدولية والنفوذ الذي يوازي قوتها النسبية، وبقدر زيادة قوة الدولة، ترغب هذه الأخيرة في زيادة نفوذها ومكانتها، وتسعى من ثم إلى مراجعة النظام الدولي القائم.<sup>(1)</sup>

### المطلب الأول : نظرية تحول القوة *Power transition theory*

لقد جاء مصطلح تحول القوة لأول مرة مع الأعمال الأولى لكينيث أورغنسكي سنة 1958، حيث يعتبر هذا الأخير الأول من بين باحثي العلاقات الدولية الذين قاموا بتحدي بردايم توازن القوى، ورؤيته تلك هي التي مهدت الطريق لظهور جملة من النظريات التي يشار إليها غالبا بنظريات تغير القوة *Theories Power Shift* تتقاسم جميعا الفكرة التي مفادها أن مخاطر عدم الاستقرار واحتمال الحروب الكبرى لا تتخفف خلال فترات تعادل القوة (*Power parity*) بل تتزايد بفعل وجود تغير في القوة بين القوى الكبرى المتنافسة في النظام الدولي.<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup> Jeffrey W. Meiser, "Are Rising powers Always Revisionist?: Examining The American Case, 1898-1941", Working paper prepared for delivery at the 2010 Annual Conference of the International Studies Association, New Orleans, Louisiana, February 17-20, p (4-6)

<sup>(2)</sup> Vesna Danilovic, *When the Stakes Are High: Deterrence and Conflict among Major Powers*, Ann Arbor, The University of Michigan Press, 2002, p 77.



## ① مفهوم القوة في نظريات العلاقات الدولية:

يعد مفهوم "القوة" احد أكثر المفاهيم استخداماً في حقل السياسات الدولية والعلاقات الاجتماعية بشكل عام، وبالرغم من هذا الاستخدام الواسع، تبقى "القوة" مفهوم مثير للجدل أساساً، ويعود السبب في ذلك إلى انعدام وجود إجماع بين المفكرين والمحللين والسياسيين أو بين علماء الاجتماع بشأن طبيعتها، وهذا الواقع ليس سببه رغبة المفكرين في عدم الاتفاق على تصور واحد، بل لإدراكهم أن القوة تعمل في أشكال مختلفة ولها أوجه متنوعة، تصبح معها مسألة ضبطها بصيغة فريدة أمر في غاية الصعوبة، إذ لا يوجد تنظيم من دون أن تكون القوة هي جوهر الأسس التي يستند إليها.<sup>(1)</sup>

بشكل عام يتم في الغالب النظر إلى القوة في إطار علائقي وفق احد النمطين، إما بجعل شخص آخر يفعل ما تريده أن يفعل (*Power-over*) أو بالقدرة على التصرف أو الفعل (*Power-to*)، المفهوم الأول يسمى بالقوة الإلزامية، ويركز على صف من العلاقات بين الفواعل تسمح لطرف بصياغة واقع وأفعال طرف آخر بشكل مباشر، التعريف الكلاسيكي للقوة الذي أحدثه ماكس فيبر Max Weber عام 1947 "إمكانية تواجد فاعل ما ضمن علاقة اجتماعية في موقع (يسمح له بأن) ينفذ إرادته الخاصة بالرغم من مقاومة (الآخرين)" هو احد أشهر تعاريف القوة وأكثرها استخداماً والتي تسقط تحت هذا المفهوم، ويستخدم بشكل واسع كنقطة انطلاق لمناقشة مسألة القوة في العلوم الاجتماعية.

انطلاقاً من هذا التعريف قدم روبرت دال (Robert Dahl) ما سماه بـ "فكرة بديهية عن القوة" حيث قدم تركيبة تتضمن عبارات التأثير الصرفة بحيث أن "أ له القوة على ب إلى الحد الذي يمكنه من جعل ب يقدم على فعل شيء مختلف عما كان يريد"<sup>(2)</sup>، تصور روبرت دال هذا له 03 خصائص تعريفية:

① هناك نية مقصودة من جانب الطرف أ، كأن يطلب أ من ب تغيير أفعاله في اتجاه معين.

(1) Michael Barnett and Raymond Duvall, Power in Global Governance, Cambridge University Press, 2005, p 02.

(2) Zheng Yongnian, Power to dominate, Not to change: How China's central-local relations constrain its reform, EAI Working Paper No. 153, July 2009, p 3.

- ② أن يكون هناك تنازع في الازدات إلى الحد الذي يشعر فيه ب انه مرغم على تغيير سلوكه، أي أن أ و ب يريدان نتائج متباينة.
- ③ أن ينجح أ في جعل ب يتصرف على نحو معين لامتلاكه موارد مادية وعسكرية.

هذه القوة الملزمة هي شكل مهم من أشكال القوة في السياسات الدولية، وسواء تعلق الأمر بالواقعيين أو بخصوصهم، لا بد من إيلاء الاهتمام للواقع الذي تكون فيه دولة ما قادرة على استخدام مواردها المادية للدفع قدما بمصالحها في تعارض مباشر مع مصالح دول أخرى،<sup>(1)</sup> وكما أشار جيلبين (2002) فإن هذه الصورة تنطبق على واقع القوى الكبرى في عالم اليوم، فمن خلال أفضلياتها المادية الحاسمة فهي تقرر التوجهات الأساسية للسياسة العالمية، بل أيضا في الترتيب المباشر لسلوكيات القوى الضعيفة لتصطف مع مصالحها، ولا يقتصر الأمر على القوى الكبرى فقط في القدرة على استخدام مواردها لتخطي اعتراضات الدول، بل يتعداها إلى الهيئات الدولية الكبرى، فالمؤسسات الاقتصادية كالبنك العالمي ومن خلال تحكمها في الرأسمال تتدخل في صياغة السياسات الاقتصادية للدول الصغيرة، أو صياغة السياسة التنموية للدول المقترضة.<sup>(2)</sup>

في إطار الصنف الثاني يشدد الكثير من الباحثين على القوة باعتبارها القدرة أو الإمكانية على فعل شيء ما، تعريف توماس هوبز للقوة "الأدوات الحاضرة (شخص ما) لتحصيل منافع مستقبلية بيّنة" هو مثال تقليدي عن هذا الفهم، وبالنسبة لحنا بنكين (Hanna Pitkin) "القوة هي شيء ما-أي شيء- يصير شخصا ما قادرا على فعل أو مؤهلا للقيام بشيء ما"، أي أنها وفق تصور بنكين السعة والإمكانية والقدرة، وهذا يقترب من تصور ستيفن لوكاس (Steven Lukes) "القوة هي مجرد إمكانية وليست فعلية، ومن المؤكد أنها مجرد احتمال من الممكن أن لا يصبح حقيقة أبدا"<sup>(3)</sup>

بعض الباحثين لا يرون اختلافا كبيرا بين هذين الفهمين، في حين يؤكد آخرون على هذا الاختلاف، غير أنهم يتفقون جميعا على الصفة العلائقية للقوة، أي النظر إلى القوة في صورة الممارسات الموجودة بين الفواعل المختلفة، وفي الوقت الذي يهتم النمط الأول (القوة-فوق) بالانجاز الفعلي للقوة عند ممارستها، يميل الصنف الثاني (القوة-إلى) إلى الاهتمام فقط بإمكانيات التصرف

(1) Michael Barnett and Raymond Duvall, Op. Cit, p 14.

(2) Ibid, p 14.

(3) Ibid, p 4.

أو الفعل، وتحويل هذه الإمكانية إلى فعلية يتوقف -حسب ميشال فوكو (Michel Foucault)- على وجود تكنولوجيات وميكانيزمات صمن هذه القوة يمكن معها تحويل هذه الإمكانية إلى فعلية.

يمكن تقييم القوة القومية من خلال كل "عناصر" القوة مثل القدرات العسكرية، الموارد الاقتصادية، والحجم السكاني، فقط في علاقتها مع دولة أو دول أخرى والحالة التي تتم فيها ممارسة القوة، فدولة ما قد تبدو قوية بالنظر لاملاكها عدة موجودات عسكرية، لكن قد تكون هذه الموجودات غير ملائمة لمواجهة أولئك الأعداء المحتملين أو غير مناسبة لطبيعة النزاع، والسؤال الذي يطرح دائما يكون: القوة على حساب من؟ مقارنة بمن؟ وبالنظر إلى ماذا؟ وانطلاقا من ماذا؟<sup>(1)</sup>

في الحقل السياسي بشكل عام، ارتبطت القوة تاريخيا بالقدرة العسكرية، مع انه لا يمكن تحديد القوة القومية من خلال عنصر واحد، جزء من المشكلة تعود جذوره إلى واقع أن مصطلح القوة يأخذ معنى كل من القدرة على فعل شيء والممارسة الفعلية للقدرة، مع أن قدرة الدولة على تحويل القوة الممكنة إلى قوة عملية تتوقف على عدة اعتبارات لعل أهمها تداخل العلاقات السياسية والسيكولوجية والوحدة القومية.

إن كل عناصر القوة القومية متداخلة في الغالب، وأكثر البحوث حول القوة تنزع أساسا إلى تقييم موقع دول معينة في علاقتها مع قوة فواعل إقليمية أو عالمية أخرى.

## ② المنطلقات الفكرية لنظرية تحول القوة:

لقد أسس أورغنسكي هذه النظرية بناء على الدعم التاريخي للفرضيات الأساسية، إذ أثبتت الدراسات أن ما سمي بفترات التوزيع المتعادل أو المتكافئ للقوة لم تشكل فترات سلم وإنما حرب، فمن الناحية التاريخية بينما شهد القرن الثامن عشر في الفترة الأخيرة لما سمي بالعصر الذهبي حروبا مستمرة، بينما شهد القرن التاسع عشر فترة سلام مستمرة تقريبا بعد الحروب النابليونية، لان ما كان موجودا حينها هو تفوق كبير في القوة لصالح فرنسا وإنجلترا وليس توازن للقوى، وفي الثلث الأخير انقلب توازن القوى المحلي البسيط بين ألمانيا وفرنسا فجأة إلى الحرب الفرنسية-البروسية، كما أن سوء تقدير ألمانيا حول موازنة قوتها لقوة أعدائها المحتملين قد أدت إلى اندلاع حرب عالمية أولى ووضع حد لقرن السلام.

<sup>(1)</sup>Ibid, p 257.

في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية شهد العالم سلاما واستقرارا في ظل تفوق قوة الحلفاء، وعند صعود ألمانيا منتصف الثلاثينات ومساعدتها لموازنة هذه القوة من جديد بشكل أصبحت فيه قوة دول المحور مرة أخرى تقريبا للحلفاء اندلعت الحرب من جديد، مرة أخرى تمت العودة إلى حالة السلام والاستقرار بعد الحرب العلمية الثانية بعد أن أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تحظى بتفوق في القوة، وفي تلك الفترة تنبأ أورغنسكي بأن الوضع سيتغير عند ظهور قوة أخرى موازية لولايات المتحدة الأمريكية والمتمثلة في العالم الشيوعي وهذا ما حدث فعلا.

كما أن افتراضات توازن القوى غير صحيحة من الناحية المنطقية، إذ أنها نتيجة للقول أن الدول لا تدخل الحروب إن لم تشعر بأن فرصها في النصر كبيرة، وهذا ينطبق على كل من الطرفين عندما يكونان في حالة توزيع متكافئ للقوة، أو على الأقل عندما يشعران بذلك، إذن التفوق من حيث القوة يزيد من فرص السلام، في حين أن توازن القوى يزيد من فرص اندلاع الحروب، وتتم في هذا السياق إثارة نقطة أخرى شديدة الحساسية تجاه نظرية توازن القوى والمتعلقة بكون خطر الاعتداء أو التهديد متوقعان من طرف الأمة الأقوى، في هذا الصدد فالوقائع لا تدعم النظرية فالأمم المتفوقة من حيث القوة هي بالتأكيد قوى مهيمنة على جيرانها، ولا يمكن أن تبادئ بالحروب الكبرى، هذا الدور ينطبق وبدون استثناء على الطرف الأضعف.

نظرية تحول القوة تخبرنا بان المتحدي المنافس يجب أن يكون أولا واحد من دول الصف الثاني بناء على الاعتبارات الجغرافية والديمغرافية لأن الدول الصغرى ليس لها مثل تلك القدرات أو الإمكانيات كما يجب أن تكون ثانيا دولة قانعة (أو غير راضية) *Dissatisfied* عن النظام الدولي القائم، وهما المتطلبان الأساسيان لمنح فرصة مؤكدة لتحدي النظام، أي وجود الدولة من الصف الثاني غير راضية، تملك القدرة والرغبة في تغيير النظام الدولي السائد وتصرفاتها سوف تقودها إلى مواجهة الدولة المسيطرة. (1)

عدم الرضا (أو عدم القناعة) هو مصطلح محوري، وقد أعطى أورغنسكي طريقتين موضوعيين للتعامل مع المصطلح، أولا قوة صاعدة غير راضية هي ليست حليفا للدولة المسيطرة، والآخر ليس لهذه الدولة أية مشاركة في خلق النظام الدولي القائم، وعلى هذا النحو فهذه القوة الصاعدة الكبرى لا

(1) David Lai, *The United States and China in Power Transition*, Strategic Studies Institute Book, 2011, p 18.

تتقاسم القيم الأساسية للنظام وتجد بشكل مثالي أن النظام الدولي الموجود يعمل ضد مصالحها، وعندما تصبح أكثر قوة، سوف تبذل القوة الصاعدة غير الراضية جهوداً لتغيير النظام الدولي.

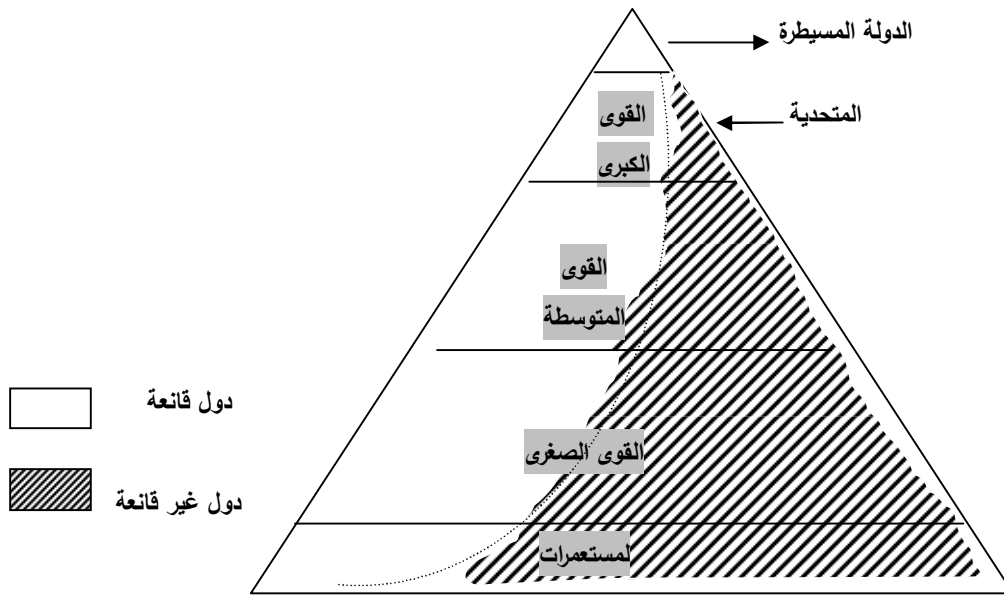
ومجمل القول أن درجة القوة، ودرجة الرضا عن الوضع النسبي في النظام الدولي يشكلان خاصيتين لتحديد الأطراف التي تسعى إلى زعزعة الاستقرار الدولي وهي في الغالب قوى كبرى غير راضية (*Power full and dissatisfied*) في مواجهة قوى كبرى راضية (*Power full and satisfied*).

## ② بنية العلاقات الدولية:

تصور نظرية تحول القوة السياسات العالمية كنسق هيراركي أو تراتبي *Hierarchical*، وكل الدول تدرك هذه التراتبية وتوزيع القوى النسبي فيها، وكما يمكن ملاحظته في الشكل أدناه، تستقر الدولة المسيطرة في أعلى السلم التراتبي، ومصطلح المسيطر *Dominant* له معنى خاص في نظرية تحول القوة، الدولة المسيطرة ليست المهيمن، بل تلك التي يدرك الآخرون بأنها الدولة الأكثر قوة وهذا قبل بروز القائد الدولي، الدولة المسيطرة تسعى للحفاظ على مكانتها من خلال تجميع وإدارة تحالف مشكل من عدد من الدول التي تملك خيارات متشابهة للقواعد التي تهيكل التفاعلات الدولية، وفي أغلب الأحيان تخلق الدولة المسيطرة الوضع القائم وتدافع عنه، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي أصبحت الولايات المتحدة الدولة المسيطرة ومن موقعها هذا أضحت تتحكم في الجزء الأكبر من المصادر في النسق الدولي.<sup>(1)</sup>

<sup>(1)</sup> Jacek Kugler and Ronald Tamen, *Regional Challenge : China's Rise To Power*, in Jim Rolfe, *The Asia-Pacific: A Region in Transition*, Asia-Pacific Center for Security Studies Press, 2004, p 35

الشكل رقم 01: بنية العلاقات الدولية في نظرية تحول القوة.



المصدر: Jacek Kugler and A.F.K. Organski "The Power Transition: A Retrospective and Prospective Evaluation," In Manus Midlarsky, *Handbook of War Studies*, Allen and Unwin. (1989), p 156.

تقطن القوى الكبرى الدرجة الثانية من هرم القوة الدولية، كل واحدة من هذه الدول تملك حصة مهمة-لكنها ليست حاسمة- من القوة في النسق الدولي، القوى الكبرى الحالية تشمل الصين، اليابان، الاتحاد الأوروبي، روسيا، وربما الهند، اغلب القوى الكبرى-وليس جميعها- راضية عن خلق وإدارة القواعد من قبل الدولة المسيطرة، على سبيل المثال، اليابان والاتحاد الأوروبي ملتزمان بدعم الوضع القائم تحت قيادة الولايات المتحدة، ومع ذلك يوجد ضمن القوى الكبرى دول ليست مندمجة بشكل كامل في النظام الذي تقوده القوة المسيطرة، على سبيل المثال قد تمثل اليوم الصين، الهند، أو روسيا هذا التوجه، وعندما تتوقع هذه الدول غير المقتنعة لاحقا بالقوة، قد تتحدى من أجل قيادة السياسات العالمية.

في مستوى ادني من القوى الكبرى تستقر القوى المتوسطة، وتشمل هذه المجموعة دول مثل فرنسا، إيطاليا، إفريقيا الجنوبية، اندونيسيا، أو البرازيل، تتمتع جميعها بموارد ضخمة، قد تقدم الدول المتوسطة مطالب جدية لا يمكن تجاهلها، لكن مع ذلك ليست لديها القدرة لتحدي القوة المسيطرة التي تتحكم في التراتبية العالمية (*World Hierarchy*)،<sup>(1)</sup> في أدنى هرم القوة تقع القوى الصغرى، تتميز

<sup>(1)</sup> Ibid, p 36.

هذه المجموعة باتساع عددها وتوفرها على موارد شحيحة وقوة جد محدودة، هذه الدول، مثل ماليزيا والعراق، لا تمثل أي تهديد مباشر لقيادة الدولة المسيطرة على التراتبية العالمية.<sup>(1)</sup>

منظرو تحول القوة يرسمون نفس الصورة عند الانتقال من المستوى العالمي إلى الإقليمي، حيث تتواجد التراتبيات الإقليمية ضمن التراتبية العالمية، كل منها لها مجموعتها من المسيطر والقوى الكبرى والصغرى، تتأثر التراتبيات الإقليمية بالتراتبية العالمية، لكن لا يمكنها بالمقابل، أن تؤثر بشكل أساسي في المحصلات في النسق العالمي.

وعندما يتم عزل التراتبيات الإقليمية بشكل واسع، فإنها ستؤدي وظيفتها وتعمل في إطار مشابه لقواعد القوة لتلك الموجودة في التراتبية العالمية، في كل الحالات الدولة المسيطرة في التراتبية الإقليمية تكون خاضعة إلى تأثيرات القوة المسيطرة في التراتبية العالمية.

نظرية تحول القوة تتوقع بان الحرب سوف تنتشر من الأعلى نحو الأسفل من التراتبية الدولية إلى الإقليمية، السبب هو أن القوة المسيطرة عالميا والقوى الرئيسية الكبرى المتحدية لها، لها القدرة لإظهار القوة في أي مكان في العالم، في حين اغلب القوى الإقليمية يمكنها فعل ذلك فقط ضمن إقليمها، فعلى سبيل المثال انخرطت كل القوى الكبرى في الحربين العالميتين وانتشرت لتشمل تقريبا كل التراتبيات الإقليمية، القوى المتحاربة نشرت قواتها في مناطق بعيدة عن من النزاع، من إفريقيا إلى آسيا، في المقابل أكثر النزاعات المتعددة في التراتبيات الإقليمية لم تنتشر خارج الإقليم، وعندما تكون القوى الكبرى من التراتبية العالمية منخرطة في حروب مع قوى أخرى، مثلما حدث في كوريا وفيتنام وأفغانستان والعراق، تحارب الجيوش الأجنبية في حروب التراتبيات الإقليمية لكن النزاع لا يتطور إلى أقاليم الدولة القادمة منها هذه التعزيزات.<sup>(2)</sup>

### ③ القوى الصاعدة وحروب الهيمنة:

يصف أورغنسكي في عمله الكلاسيكي "السياسات العالمية" 1969 تحول القوة بأنه عبارة عن "تجارة بين الدول القوية"، ومصطلح تحول القوة يعني بالنسبة له عددا من مظاهر العلاقات الدولية تستند في جوهرها إلى نقطتين محوريين:

(1) Ibid, p 36.

(2) Ibid, p (36,37)

الأولى: تدور أساسا حول وجود نمو مؤثر للقوة القومية لدولة كبيرة (بمفهومها الإقليمي والبشري) كنتيجة لنموها الاقتصادي السريع والحقيقي

والثانية تتعلق بتأثير هذه القوة النامية في النظام العالمي، وبشكل أكثر تحديدا تأثيرها على مكانة الهيمنة التي تتمتع بها الدولة المسيطرة في ذلك النظام الدولي القائم.

ومن خلال الاستناد إلى التاريخ يتضح أن التغيرات في ميزان القوى والجهود للحفاظ أو لتغيير النظام الدولي دفعت بالدول الكبرى إلى حلبة الصراع والتأسيس لما يمكن وصفه بمرحلة حروب القوى الكبرى، هذه المواجهات تحدث غالبا نتيجة للتغيرات في النظم الدولية في عالم من الدول المستقلة ذات السيادة طالما أن هناك دوما توزيع غير دائم للقوة، حيث تتمايز الدول من حيث الحجم المجرد ومستويات التنمية بالشكل الذي يجعل دولا أقوى من أخرى، وعبر العصور الأمم الكبيرة قد سعت إلى السيطرة في النظام الدولي، وقد لا حظ أورغنسكي أن "في أية لحظة تاريخية هناك دولة واحدة أكبر قوة تتزأس نظاما دوليا يشمل أيضا بعضا من القوى الكبرى من الدرجة الثانية وبعض الدول الصغيرة والتابعة أيضا".<sup>(1)</sup>

منظرو تحول القوة يؤكدون أن هناك سلم استقرار طالما أن الدولة المهيمنة وحلفائها الأقوياء يمسكون بقبضة قوية على النظام الدولي (المؤسسات السياسية، الاقتصادية والأمنية، قواعد السلوك...)، وانطلاقا من أن العلاقات الدولية في حالة من التدفق الدائم، وواقع القوى الكبرى مرده إلى التحولات في القوة الوطنية، فهذا يقود إلى تحدي النظام القائم إذا عرفت دولة أو بضعة دول كبيرة من الصف الثاني - والتي تكون في نفس الوقت غير راضية عن النظام الدولي الموجود نموا كبيرا في قوتها الوطنية، ومن خلال هذه القوة المكتسبة حديثا، سوف تبذل الدول الصاعدة جهودها بشكل نموذجي لتغيير النظام الدولي ليخدم مصالحها بشكل أفضل.

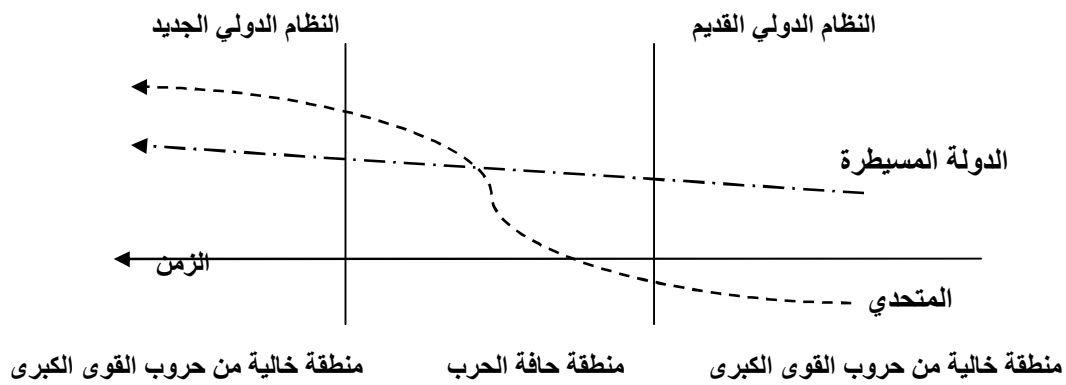
تلك الجهود التوسعية للقوى الصاعدة سوف تفوقها حتما إلى التصادم مع الدولة المسيطرة وحلفائها حول القواعد التي تحكم النظام الدولي القائم، وحول تقسيم مناطق النفوذ وحتى حول الحدود الإقليمية، وهذا النمط من التفكير جاء مع عمل روبرت جيلبين "الحرب والتحول في السياسات العالمية"، حيث يحتاج بحتمية وقوع الحرب إذا لم تتمكن القوة المسيطرة والقوة (أو القوى) المتحدية من

<sup>(1)</sup> David Lai, Op. Cit, p 05.



حل خلافتهما بطرق سلمية،<sup>(1)</sup> وهي الحرب التي يطلق عليها جيلبين وصف "حرب الهيمنة" *Hegemonic War*، هذه الأخيرة هي الوسيلة الأولية التي تستخدمها القوى الكبرى لحل الخلافات في علاقاتها مع بعضها البعض أو لخلق نظام دولي جديد، وقد علق جيلبين على ذلك بقوله أن "كل نسق دولي عرفه العالم قد كان نتيجة لإعادة بناء إقليمي، اقتصادي، ودبلوماسي جديد أعقب مثل هذه الصراعات من أجل الهيمنة"<sup>(2)</sup>.

الشكل رقم 02: منطق الحرب والسلم في تحولات القوة



المصدر: David Lai, The United States and China in Power Transition, Carlesle, Strategic Studies Institute Book, December 2011, p 07.

كما يظهر من الشكل أعلاه، تتمتع الدولة المهيمنة في المرحلة الأولى بفارق كبير من القوة يضعها فوق الدول الأخرى بما فيها المنافس المحتمل، وهذا يجعل النسق الدولي في حالة خالية من حرب القوى الكبرى، لأن المنافس المحتمل ليس لديه القدرة لتحدي الدولة المسيطرة أو لإسقاط النظام الدولي، وفي ظل هكذا ظروف "لا يحتاج القوي لأن يحارب، ولا يجرؤ الضعيف على المحاولة"<sup>(3)</sup>.

وكقاعدة عامة يمكن القول أن الدول الناضجة *Mature Nations* تحافظ على معدلات نمو معتدلة ومدروسة (الخط المتقطع بنقاط في الشكل أعلاه)، في المقابل يعرف المنافس التوسعي نمواً أسياً مضاعفاً في قوته القومية، ومرد ذلك أساساً نموه الاقتصادي الداخلي السريع، ومع ذلك يمكن

(1) Ibid, p 06.

(2) Ibid,

(3) Ibid, p (6,7)

القول بعبارات صريحة أن الدولة المسيطرة مازالت متقدمة لكن بمعنى نسبي، حيث أنها تفقد أرضيتها لصالح القوة الصاعدة، هذا التحول في ميزان القوة يقود علاقات القوى الكبرى إلى منطقة حافة الحرب، كينيث أورغنسكي وجاسيك كوغلر يحاجان بان التحول في توزيع القوة يخلق مناخا لحالات صراع القوى الكبرى، وتلوح الحرب في الأفق عندما تضيق القوة القومية للمنافس الفجوة مع قوة الدولة المسيطرة، إحدى السياقات الممكنة للفعل هي أن الدولة المسيطرة سوف تبذل أقصى الجهود لإعاقة صعود القوة المتحدية قبل أن تتاح لها فرصة تحدي الوضع القائم، الاحتمال الثاني هو أن الدولة المتحدية اعتقادا منها أن القوة المسيطرة مصممة على بناء الجهود لإعاقة نموها، ومن ثم فإن قوتها المكتسبة حديثا تسمح لها بمزاحمة أو تخطي الدولة المسيطرة، شن الحرب، دفع الدولة المسيطرة إلى استنزاف عسكري، إذا تحققت هذه الأهداف وتخطت قوة الدولة المتحدية قوة المهيمن تصبح الدولة الجديدة الأكثر قوة في النسق، وسوف يدخل العالم إلى نظام دولي جديد.<sup>(1)</sup>

مجمل القول أن نظرية تحول القوة تشدد على أن الميل إلى الانخراط سواء في حرب أو تكامل تحكمه أساسا الاعتبارات المتعلقة بالتحولات في القوى النسبية لكل من الدولة المتحدية للنظام وتلك المدافعة عنه، وأيضا مستوى اقتناع كل منهما بالنظام القائم، ففي ظل بيئة هيراركية تراتبية تقترب فيها قوتي كل من المدافع عن النظام والمتحدي له -مع عدم رضا كل منهما عن الوضع القائم- من التعادل فسوف تصبح احتمالات النزاع عالية، ويقدر ما يكون المتحدي أكثر قوة مقابل المدافع، كلما كانت إمكانية استخدام الحرب لفض الخلاف أكثر احتمالية، أما في حالة رجحان القوة لكفة القوة المتحدية وكل من المدافع والمتحدي غير راضيين تكون احتمالية نشوب الحرب في حدها الأقصى، وفي المقابل تنخفض إمكانية اللجوء إلى الحرب في حالة رضا المتنافسين عن الوضع القائم، وعندما المتنافسان ينزعان نحو الرضا، تنخفض احتمالية الحرب، وتتوفر أيضا إمكانية التكامل وتحويل المتحدي من فاعل يسعى لتغيير الوضع القائم إلى آخر راض عنه قبل إقدامه على تحدي النظام، وفي هذه الحالة تتم عملية تحول القوة بشكل تكاملي بين دولتين راضيتين من دون نزاع.<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup>Ibid, p 8.

<sup>(2)</sup>Jacek Kugler and Ronald Tamen, Op Cit, p 47.

#### ④ ديناميات تحول القوة: القرائن التاريخية:

يتم النظر في الغالب إلى الصراع الطويل بين اسبرطة وأثينا (431 ق.م) كمثال تقليدي عن تحول القوة والحرب من اجل الهيمنة على دويلات-المدينة اليونانية القديمة، فتبني أثينا وتنامي قوتها نتيجة إدماج عدد من دويلات المدينة الصغيرة في إطار العصبة الديليانية *Delian League* تحت قيادة أثينا لمحاربة الغزو الفارسي، وما نتج عن ذلك من الانتصار على الفرس وجمع الثروة من الدويلات المهزومة لبناء إمبراطورية تبنت سياسة توسعية قادتها إلى تحدي العصبة البيلوبونيزية *Peloponnesian League* التي كانت تقودها اسبرطة، وقد قاد ذلك في النهاية إلى حرب البيلوبونيز بين أثينا واسبرطة من اجل تثبيت الرقابة على العالم الإغريقي القديم،<sup>(1)</sup> وقد عبر المؤرخ الإغريقي ثيوسيديدس بشكل بليغ عن تلك الحرب الطويلة التي استمرت 27 عاما وعن سبب هذا التسابق المميت بقوله إن "صعود قوة أثينا والخوف الذي سببه ذلك في اسبرطة جعل من الحرب أمرا لا يمكن تجنبه".<sup>(2)</sup>

الحرب البيلوبونيزية ليست حالة فريدة حيث يمتلئ التاريخ بقصص النزاعات الدموية من اجل الهيمنة على النسق، فقد شهدت الكتلة الاوراسية في الألفي سنة الأخيرة صعود وهبوط العديد من القوى الكبرى (الإمبراطورية الفارسية، الرومانية، العربية...)، وقد اضمحلت بعض من هذه الإمبراطوريات ودخلت أخرى مرحلة جديدة، وفي هذا السياق كتب ديفيد لي (David Lai):

"منذ القرن الـ16 وصلت الهيمنة إلى المرحلة العالمية، الإمبراطوريات البرتغالية، الاسبانية، الهولندية، الروسية، الفرنسية، البريطانية، الألمانية ... تبادللت الأدوار لفرض قواعد استعمارية على أجزاء مختلفة من العالم، صعود وسقوط هذه القوى، والتحويلات المتعاقبة في النظام الدولي، تم تثبيتها جميعا من خلال استخدام القوة، ألحق التنافس من اجل الهيمنة في نهاية المطاف غرامات ثقيلة بالإمبراطوريات المتنافسة في الحريين العالميتين، تحطيم الإمبراطوريتين الألمانية واليابانية وسقوط الإمبراطورية البريطانية يشبه عنوانه مأساة صراع القوى الكبرى".<sup>(3)</sup>

باختصار يمكن القول أن نظرية تحول القوة توفر منظورا مهما جدا من اجل فهم علاقات القوى الكبرى، تغير توزيع القوى وفترات السلم والحرب المرتبطة بها في القرن الـ19 والنصف الأول من القرن الـ20 يدعم المطلب المحوري لهذه النظرية حيث رجحان القوة يحفظ النظام الدولي والسلم

<sup>(1)</sup>David Lai, Op. Cit, p 09.

<sup>(2)</sup>Vesna Danilovic, Op. Cit, p 71.

<sup>(3)</sup>David Lai, Op. Cit, p 10.

وفقدانها يولد حروب القوى الكبرى، وهنا يجب أن نأخذ في الحسبان تأكيد أورغنسكي على المسار الطويل الذي يميز تحول القوة، فقد تطلب من ألمانيا 70 سنة للحاق ببريطانيا، كما أن تحول قيادة النظام من بريطانيا إلى الولايات المتحدة قد استغرق أكثر من نصف قرن.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثاني: نظرية دورة القوة والقوى الصاعدة:

تعتبر نظرية دورة القوة إحدى أهم النظريات الديناميكية التي اهتمت بتقديم إطار عام لتفسير صعود وهبوط القوى الكبرى انطلاقاً من رؤية دقيقة لظاهرة القوة، وترتبط هذه النظرية أساساً بأعمال تشارلز دوران (Charles Doran) الذي وضع أسسها الفكرية بين سنتي 1964 و1965، وإلى جانب دوران، تشكل أعمال كل من ويس بارسونز (Wes Parsons)، اندرو باراسيليتي (Andrew Parasiliti)، وبروك تيسمان (Brock Tessman)، وستيف تشان (Steve Chan) وسوشيل كومر (Sushil Kumar) أبرز أدبيات نظرية دورة القوة.

وتعتبر نظرية دورة القوة النظرية الأحدث من بين النظريات القائمة على تحليل النظام العالمي، وهي تتقاسم بذلك هذا التوجه مع نظرية إيمانيل والرستين (Immanuel Wallerstein) للاقتصاد العالم (World-Economy Theory)، نظرية الدورات الكبرى للقيادة العالمية (Long Cycle of World Leadership Theory) لجورج موديلسكي (George Modelski)، ونظرية الاستقرار بالهيمنة (Hegemonic Stability Theory) لكل من تشارلز كيندلبرغر (Charles Kindleberger)، روبرت جيلبين (Robert Gilpin)، وستيفن كريسنر (Stephen Krasner)، والنظريات الأربع تشكل مجتمعة ما يعرف بنظريات النظام العالم (World-system theories).<sup>(2)</sup>

وفي مقارنة بهذه النظريات، تتميز نظرية دورة القوة بفهم أوسع لآتيولوجيا الحرب، وتقدم انطلاقاً من ذلك جملة معقولة من الاحتمالات التي من الممكن توقعها في المستقبل، حيث اهتمت هذه النظرية ببناء تفسيرات قوية لتطور البنية النسقية من خلال ديناميكيات دورية من الصعود (Rising)، النضوج (Maturation)، والهبوط (Declining)، وهي محطات حتمية في حياة كل دولة، دوران

<sup>(1)</sup> Op. Cit, pp (13-17).

<sup>(2)</sup> Helen Belopolsky, "An Assessment of the Utility of Power Cycle Theory in Understanding the Escalation Of Tensions in the Russo-American Relationship, 1991-2000," A Thesis Submitted to the Faculty of Graduate Studies and Research in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Arts Institute of European and Russian Studies, Carleton University, Ottawa 2000, p 16

ومنظرو دورة القوة يؤكدون أن الدولة عند مرورها بهذا المسار الذي يشبه القوس تقف عند نقاط تحول حاسمة تحمل مخاطر حقيقية تهدد استقرار النظام الدولي والإقليمي.

## I. المنطلقات الفكرية لنظرية دورة القوة:

هناك عنصران أساسيان يشكلان أسس نظرية دورة القوة، هما التغيرات في القدرات النسبية ونقاط التحول الحرجة:

### ① ديناميكيات القوة النسبية:

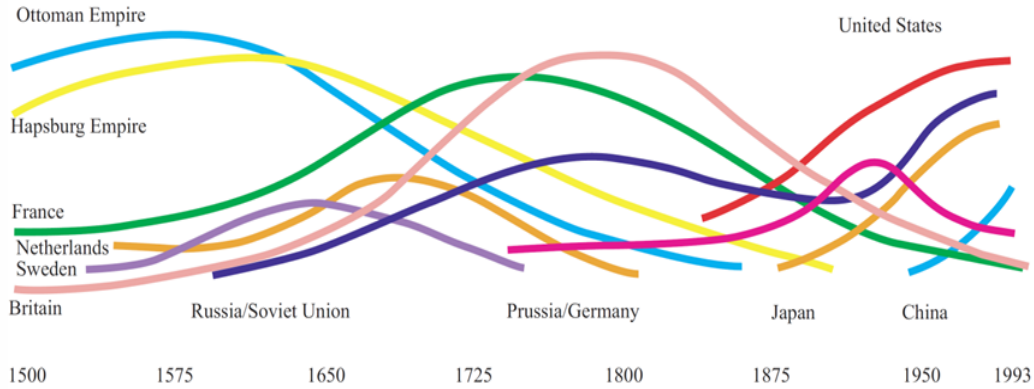
تقدم نظرية دورة القوة إطارا عاما لفهم صعود وهبوط القوى الكبرى في النسق الدولي، حيث وفي أي لحظة تاريخية، تتمدد قدرات هذه الدول وتنقلص وفق معدلات مختلفة، وعند مقارنة القدرات الوطنية المتغيرة، تجد كل دولة نفسها في أية لحظة معينة تكتسب، تفقد، أو تحافظ على موقعها من القوة النسبية مقارنة بالأطراف الأخرى، لقد أشار كل من دوران وبارسونز في عملهما لعام 1980 إلى أن كل دولة تمر عبر الوقت بدورة من القوة النسبية تتضمن فترة من النمو، النضوج، الهبوط، ومن ثم الانبعاث من جديد.<sup>(1)</sup>

مسار صعود وهبوط الدول يمكن تفسيره من خلال تباين معدلات النمو الاقتصادي والسياسي العالمي، ورغم أن كل دولة خاضعة من الناحية النظرية إلى حلقة كاملة من النمو، النضوج و الانحلال، إلا أن هذا لا ينفي مرور بعض الدول بجزء صغير فقط من المنحنى طوال دورة حياتها الكلية.<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup> Brock Tessman, , 'Critical Periods and Regime Type: Integrating Power Cycle Theory with the Democratic Peace Hypothesis', International Interactions, Vol 31. No :03, 2005, p 225.

<sup>(2)</sup> Lui Hebron et al, "Testing Dynamic Theories of Conflict: Power Cycles, Power Transitions, Foreign Policy Crises and Militarized Interstate Disputes", International Interactions, vol 33:No 1-29, 2007, p 03.

الشكل رقم 03 : ديناميكيات تحول بنية النسق الدولي 1500 - 1993.



المصدر: Charles F. Doran, Power Cycle Theory, the Shifting Tides of History and Interpreting China's Rise ,The Bologna Center Journal of International Affairs, Statecraft: Vol,15, No.01, Spring 2012, p 16.

ويقدم منظرو دورة القوة مفهوما ديناميكيا للقوة، دوران ينظر إلى المفهوم وفق تصور عملياتي متماسك من خلال عبارات قدرة الدولة، والقدرة في حد ذاتها تتشكل من بعدين أساسيين:

1. الحجم: ويشار إليه في الغالب من خلال مؤشرات الناتج الداخلي الخام *GNP* ، الإقليم ، القوى المسلحة، النفقات العسكرية، والسكان.

2. التنمية: وتشمل متغيرات على شاكلة مستوى الدخل الفردي، التحضر، و التطور التكنولوجي...

ويطلق هؤلاء على المسار الذي يعكس قدرة الدولة على لعب دور فاعل على مستوى النسق القائم تسمية دورة القدرة النسبية *Cycle of relative capability*، نظرية القدرة النسبية تشدد على أن قدرة أي دولة على التأثير في السياسات الدولية وتبني دورا رئيسيا في السياسة الخارجية يتحدد في شقه الواسع بموقعها في دورة القدرة النسبية، وكما كتب لوي هيبرون:

"..تشدد نظرية دورة القوة على أن قدرة الدولة على التأثير في السياسات الدولية ولعب

دور رئيسي في سياسة خارجية يتحدد على نطاق واسع من خلال مستوى تطورها، انطلاقا

من ذلك، بقدر ما تكتسب الدولة من قوة مقارنة بالدول الأخرى، تتزايد قدرتها على ممارسة

القيادة، وكلما كانت تقبع في الخلف، كلما تقلصت قدرتها على التأثير في السياسات العالمية".<sup>(1)</sup>

ومن المهم هنا التذكير أن التغيرات في القوة النسبية بالنسبة لأي دولة تختلف عادة عن التموجات التي تحدث في القوة المطلقة، هذا يعني أن الدولة حتى وإن عرفت نمواً بعبارة مطلقة، قد تستمر في خسارة القوة نسبة إلى الدول الأخرى التي تنمو بشكل أسرع، هذا يعني أن الموقع النسبي للدولة القائدة في نسق القوى الكبرى قد يتأثر بشكل عميق بصعود وسقوط دول صغيرة إلى حد بعيد.<sup>(2)</sup>

من هنا يمكن إدراك دور الدولة من خلال النسق الدولي، بمعنى أنه بقدر ما تتطور دورة الدولة يتغير دورها على الصعيد الخارجي بفعل بروز حاجة الحكومة والمجتمع إلى ضوابط مهمة قائمة على تصور مفهوم دورة الدولة من القوة النسبية، نظرية دورة القوة تركز أيضاً على المستوى النسقي، حيث دورات تطور القوة للدول القائدة تحدد بنية النسق الدولي.

## ② نقاط التحول الحرجة: *Critical Points*

لقد ادخل كل من دوران وبارسونز فكرة النقاط الحرجة في تحليل منحنيات دورة القوة، وتمثل النقاط الحرجة المكون الأساسي الثاني والقوة التفسيرية لنظرية دورة القوة، تعتبر النقاط الحرجة مراحل متباينة في مسار دورة القوة بالنسبة لأي دولة، وتتمثل هذه النقاط في نقطة الانعطاف الأعلى *Upper turning point (U)*، نقطة التحول الدنيا *Lower turning point (L)*، نقطة الانتفاخ الصاعد *Rising inflection point (R)*، ونقطة الانتفاخ النازل *Declining inflection point (D)*.

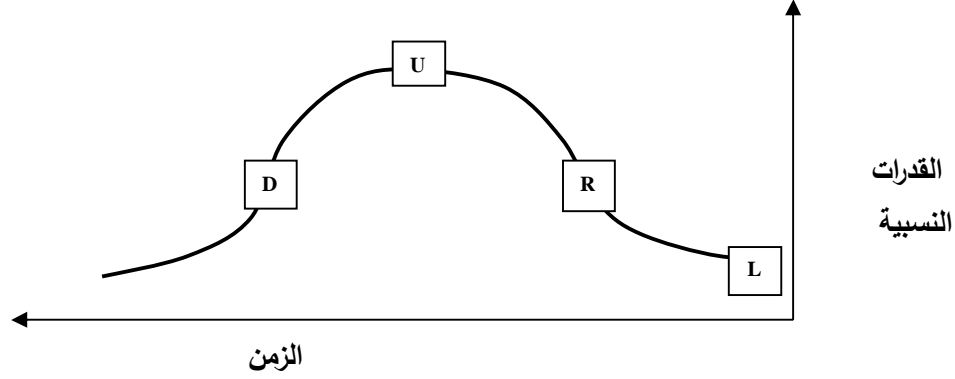
يوضح الشكل أدناه دورة القوة النسبية والفترات الحرجة التي تمتد على طول هذه الدورة، الفترات الحرجة هذه تشير إلى تحولات مفاجئة ودراماتيكية في مسار دورة كل دولة، هذا النمط من التغير يفاقم الإحباط و/أو القلق حول فجوة الموجودة بين قوة الدولة والدور الذي تلعبه على الصعيد الدولي، عند نقطتي الانعطاف العليا والدنيا (*U* و *L*) تكون الدولة متوازنة لدخول مرحلة تعرف تقلباً مفاجئاً في اتجاه دورة قوتها، وعند نقطتي الانتفاخ (*R* و *D*)، يتعرض نمو الدولة إلى تقلب في

(1) Lui Hebron et al, Op, Cit, p 03.

(2) Brock Tessman, Op. Cit, p 228.

معدل دورة قوتها، بتعبير آخر تشير نقطتي الانعطاف إلى انقلاب في اتجاه التغيير، في حين أن نقطتي التضخم تشيران إلى تغيير في السرعة.

الشكل رقم 04: النقاط الحرجة في دورة القوة النسبية.



R التحول من الهبوط إلى الصعود  
D الانعطاف نحو مستويات الصعود  
U التحول من الصعود إلى النزول  
L الانعطاف نحو مستويات النزول

المصدر: Brock F. Tessman, Op, Cit, p 222.

تمثل النقاط الحرجة، أي نقطتي الانتفاخ اللتان تحدثان عند طرفي المنحنى ونقطتي التعرج العليا والسفلى، مصدرا لمجموعة جديدة كليا من الخيارات والمسؤوليات بالنسبة للفاعل، خصوصا وان هذه النقاط لها صلة قوية بوقوع النزاعات بين الدول، و من خلال تطبيق حسابات نظرية دورة القوة على مختلف النزاعات سواء الكبرى منها أو الإقليمية وحتى أفعال الردع بين الخصوم تتضح صحة هذا الربط بين السلوك النزاعي للدولة ومرور دورة قوتها بواحدة من هذه النقاط الحرجة، ومع أن الدراسات قد بينت مستويات متباينة لدرجة تأثير هذه النقاط الحاسمة وحتى لأسباب تلك النزاعات في الفترة موضع الدراسة، تبقى النتيجة قوية ويصعب دحضها.<sup>(1)</sup>

تمثل النقاط الحرجة أهمية تفسيرية كبيرة، لأن تغيير دورة القوة النسبية نحو الهبوط يتطلب من الدولة دورا مختلفا عن ذلك الذي كانت تلعبه في السابق، وتبرز الحاجة لضبط تغيير مفاجئ وضخم في حجم القدرة التي تم التخطيط لها بصدد ممارسة النفوذ في النسق الدولي، ابعده من ذلك، وبما أن رهانات السياسة الخارجية -متضمنة القيم الأساسية حول القوة، المكانة، والأمن- يتم النظر إليها في تلك النقاط على أنها عالية للغاية، تكون الدولة أكثر عرضة للتورط في حرب كبرى.

<sup>(1)</sup> Dylan Kissane, "2015 and the Rise of China: Power Cycle Analysis and the Implications for Australia" Security Challenges. Vol. 1. No.1. 2005., p112.



منظرو دورة القوة يؤكدون أن صناع القرار يكونوا أكثر عرضة إلى المبالغة في ردود الأفعال، والوقوع في سوء الإدراك والاستخدام المفرط للقوة في هذه النقاط الحرجة، بما قد يسبب حربا كبرى، وتفسير ذلك أن استعدادات هذه الدولة إلى المبادرة أو الاستجابة إلى الأفعال العدوانية يكون اكبر بكثير مما كان عليه في أزمنة أخرى، باختصار هناك نموذج ديناميكي، دوري يمثل أساس العلاقات الدولية.

## II. دورة القوة وسلوك القوى الصاعدة:

على غرار نظرية تحول القوة، تدرس نظرية دورة القوة احتمالية حرب القوى الكبرى، يسعى منظرو دورة القوة إلى تحديد دقيق حول متى تكون القوى الصاعدة أكثر نزوعا للبحث عن تغييرات في النظام القائم، ويشدد هؤلاء على وجود نزوع شديد نحو وقوع "حرب شاملة" عند "النقاط الحرجة"، وبشكل أكثر تحديدا عندما تتباطأ معدلات النمو النسبي لقوة كبرى صاعدة، دوران مبتكر هذه النظرية يحتاج بأن "أعلى حوافز التوسع بالنسبة لمهيمن محتمل" هي حينما تتباطأ معدلات النمو النسبي لهذه القوة الصاعدة، في حين أن احتمالات وقوع حرب شاملة تتضاعف أكثر حينما تبلغ الدولة أعلى مستوى في قوتها النسبية في هذه النقاط الحاسمة، حيث تبرز حينها إشكالية وجود دور موازي لقوة الدولة أو ما يسمى عند منظري دورة القوة بـ"فجوة القوة-الدور".

### ① النقاط الحرجة واحتمالات النزاع:

تفترض نظرية دورة القوة أن الدول تكون أكثر توجهها نحو تبني سلوك عدواني عندما تقف دورة قوتها على إحدى النقاط الحرجة، بمعنى عندما تكون القدرة النسبية لدولة ما على حافة تحول دراماتيكي، وتفسير ذلك هو تزايد حدة التناقض بين طموحات الدولة ومسايعها من جهة، وبين قدرتها على التأثير الملموس من جهة ثانية، بفعل الانحراف القائم بين المسار الخطي للأولى (الطموحات والأهداف) والمسار المنحني للثانية صعودا وهبوطا (القدرة على التأثير)، والنتيجة هي أن قدرة الدولة على التنبؤ بقدرتها النسبية تنهار لان خطوط الانحناء قد تتحول على نحو مفاجئ سواء تلك المتعلقة باتجاه أو بمعدل النمو.<sup>(1)</sup>

(1) Lui Hebron et al, Ibid, p 04

في هذه النقاط يتعين على الدولة أن تعيد تقييم موقعها النسبي، أسس القدرة الوطنية، أهداف سياستها الخارجية، والقدرة على تحقيق هذه الأهداف، وهي ليست مهمة بسيطة، فالي جانب مقاطعة ما هو جوهرى في السياسة الخارجية، يجب أيضا ضبط وإعادة تشكيل الاستراتيجيات بناء على المكانة المستقبلية للدولة في النسق الدولي، والنتيجة هي انه يتعين على قادة الدولة إما التفكير العميق في إعادة النظر في الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية للدولة، أو تجريب مهمة بطيئة وصعبة لمحاولة تغيير مسار القوة النسبية.<sup>(1)</sup>

نظرية دورة القوة تؤكد أن هذه النقاط الحرجة سوف تكون مصدرا لجملة من الخيارات والمسؤوليات المستجدة بشكل كامل بالنسبة للفاعل، وتحمل آثارا هامة سواء بالنسبة لهذه الدولة وحتى بالنسبة للنسق ككل، بالنسبة للنسق، تكتب هيلين بيلوبولسكي:

"... عند هذه النقاط الحرجة، أو بعدها بقليل، ستأتي الدولة لإدراك أن اغلب الافتراضات التي وضعتها حول قاعدة قوتها المستقبلية ودورها المستقبلي في النسق قد تغيرت، وسوف تصبح نظرتها إلى الخصوم مختلفة إلى حد بعيد، خياراتها والتزاماتها يبدو أنها تغيرت، حيث قد تتحول من تابع أو حليف إلى قائد أو من فاعل متفوق إلى مجرد فاعل متساو مع آخرين، احتمالية اللجوء إلى توافق لا تلغي سوء الإدراك والمبالغة في رد الفعل أو حتى العدوان التام، إضافة إلى أن هذه الحالة قد تعزز الشعور بانحياز وسائل التحكم... من المحتمل أن يقود ذلك طرفين أو أكثر إلى نزاع، لان وجود فاعل وحيد بادراكاته السيئة وعدوانيته يمكن أن يكون المحرك الأساسي لهذه الحرب".<sup>(2)</sup>

فالإخفاق من جانب صناع القرار والنخب الأخرى في خلق ترتيبات تتلاءم مع الحقائق الجديدة هو ما يكون مسؤولا عن العرضة الفعلية للانخراط في أو المبادأة بالحرب، هذه العلاقة السببية الحرب قد تحدث لأن الحكومة تبالغ في ردة الفعل تجاه الأحداث في محيطها الخارجي، وتصبح مصابة بجنون الارتياب *paranoid* في كل ما يتصل بمبادرات السياسة الخارجية، أو قد تتوجه بخطى سريعة نحو تغيير حالتها من خلال استخدام القوة في خطوة إستباقية قبل أن تؤدي التحولات الحاصلة في موقعها إلى إقصاء كل فرصها أو امتيازاتها، وكما فسر ذلك تيسمان و شان:

(1) Op. Cit, p (4,5).

(2) Helen Belopolsky, Op, Cit, p (28,29).

كل واحدة من هذه -النقاط الحاسمة تمثل- مواقف عسيرة بصدد بناء السياسة الخارجية، حيث تواجه صناعات القرار معطيات عن تقلبات غير متوقعة، تتحدى تلك التصورات والأفكار التي كانت في السابق موجهة لقراراتهم، وفي نفس الوقت، هناك حالة من الريبة تخيم على المستقبل، وبالنسبة للدول التي تعرف حركية نحو الأسفل، هناك حالة مشحونة بالمظاهر المحذرة، وعلى نحو مشابه المشاعر المتناقضة (الغترسة والقلق، الثقة المفرطة والذعر) يمكن إن تتواجد في نفس الوقت، نظرية دورة القوة تتوقع أن يكون القادة أكثر حساسية وأكثر عرضة للوقوع في الإدراكات السيئة والتأثر السريع عند النقاط الحرجة، وقد يتخذ رد فعلهم شكل اندفاعيا أو انتهازيا تجاه محيطهم الجديد، وقد يكون الخطر أكبر بوقوع حرب شاملة إذا تزامن ذلك مع مرور دول كبرى أخرى بنفس تلك الصدمات التي يكون مصدرها النقاط الحاسمة".<sup>(1)</sup>

على سبيل المثال، عند نقطة الانعطاف الأولى، سيدج القادة الذين طالما أطلقوا العنان لتفائلهم بشأن المستقبل أنفسهم مجبرين على مراجعة حساباتهم مع الحقائق الجديدة التي يميزها انخفاض في معدلات النمو وتقلص في النفوذ، وبالنسبة لدولة تعرف حركية نحو الانحدار (سواء في الاتجاه أو في السرعة) مشحونة بالمظاهر المحذرة من التدهور في وزنها المساوماتي في علاقتها بالدول الأخرى، حيث يتعين على القادة، في وقت محدود أن يتعاملوا بنجاح مع الإدراك الذي مفاده أن "نافذة الفرص" -بعبارة مضاعفة المنزلة والنفوذ - بالنسبة إليهم بصدد الانغلاق، وفي نفس الوقت، النقاط الحاسمة التي تؤثر للتوجه نحو الصعود (L و U) من الممكن أن تحدث ما يسميه دوران بـ"أوهام العظمة" *Delusions of grandeur*، حيث بعد فترة طويلة من الانحطاط سيرواد السرور قادة هذه الدول بفعل موقعهم الجديد والمتحسن في النسق الدولي، مدفوعين بنموهم النسبي المتأرجح أو السريع، سيكون هؤلاء أقل رغبة في التخلي عن أي من دورهم السابق بدون الحرب، ابعدهم من ذلك "تكون حينها فرصة استرداد الإمبراطورية المفقودة مغرية، حتى وان كانت الدولة لا تزال في حالة من الهبوط النسبي (النقطة U)، أو تملك حينها النصيب الأدنى من القوة الدولية (L)"<sup>(2)</sup>

## ② فجوة القوة-الدور والقوى الصاعدة:

فحوى الافتراض الأساسي لنظرية دورة القوة هو أن القوة النسبية ليست سوى أداة لتحقيق دور مهم في النسق الدولي، منظرو دورة القوة يعرفون "الدور" بعبارة المكانة الدولية (*Prestige*) والنفوذ الدولي، كما يمتد هذا المفهوم ليشمل التأثير الثقافي و النفوذ على مختلف المنظمات الدولية، وعلى

(1) Dylan Kissane Op. Cit, p112.

(2) Brock Tessman, Op, Cit, p (228,289).

هذا الأساس قد تتخطى أهمية الدور مكانة القوة ضمن النسق الدولي، في المقابل يقتضي الدور مسؤوليات وشروط مشروعة مرتبطة بالموقع أو المكانة، وهو يشمل مجال القيادة أو التبعية، القدرة على تصدير الأمن للآخرين أو الاعتماد على الأمن الموفر من قبل أطراف خارجية، إما أن تكون الدولة مانحة للمساعدة أو مدانة بشكل تام، أو سواء أكانت الدولة مخرطة بشكل تام في إدارة شؤون النسق أو غير مشاركة في ذلك.<sup>(1)</sup>

بالنسبة لمنظري دورة القوة لا يتحدد الدور فقط من خلال القوة، وإنما أيضا من خلال تقليد الانخراط السياسي الدولي و السجلات المتصلة بالكيفية التي تم من خلالها استخدام القوة، ويتحدد من جانب آخر -في غياب ممارسة حالية للقوة- من خلال كيفية استجابة الحكومات الأخرى إلى هذه الدولة بسبب قوتها أو مكانتها، وفي نهاية المطاف، سيجعل هذا من تلك الدولة، شعورا منها بمحدودية دورها مقارنة بحصتها من القوة النسبية، مصدرا للتوتر الدولي، في هذا السياق، كتب بروك تيسمان:

"... لا يقوم قادة الدول بتجميع جيوش جرارة أو ترسانة نووية لان هذه الأفعال كافية في حد ذاتها، وفي المقابل تستخدم أشكال القوة هذه وأخرى كأدوات لبناء... موقعا أكثر بروزا على المسرح الدولي، بشكل مهم الدور والقوة النسبية نادرا ما يترادفان في حركة تموجية، على سبيل المثال، الدولة التي تنمو بشكل سريع في قوتها النسبية ستجد عادة أن دورها في النظام ينمو بخطوات بطيئة جدا، وتفسير ذلك أن الدور على الصعيد الدولي -مثل القوة النسبية- نتيجة صفرية *zero-sum*، النمو النسبي لدولة ما يملئ الهبوط النسبي لدولة أخرى، على الرغم من حصتها المنكمشة من القوة العالمية، ستحجم الدولة النازلة عن قبول دور متقلص في المجتمع الدولي، الدول الزبونة التي تعتمد على هذه الدولة النازلة سوف تقاوم بدورها الدعوات لتقليص الموقع القيادي لهذه القوة، هذه الديناميكية تقود إلى فجوة متسعة بين الدور الذي ترغب الدولة في لعبه أو المحافظة عليه في النسق الدولي وحصص المكانة والنفوذ التي تؤهلها إليها قوتها النسبية."<sup>(2)</sup>

نظرية دورة القوة تؤكد أن القوى الصاعدة تلعب بشكل عام دور غير كاف ولا يتناسب مع قوتها، في الجانب المقابل، تتمتع الدولة النازلة بدور زائد عن حده مقارنة بقوتها النسبية، أي أنها مازالت تحتفظ بدورها الموروث عن المرحلة السابقة رغم تقلص حصتها من القوة مقابل القوة الصاعدة، هذه الفجوة بين القوة والدور *Power-role gap* هي المصدر الرئيسي للتوتر الدولي، و مصدر

(1) Ibid, p 228.

(2) Ibid, p (226,227).

كامن للنزاع بين الدول، رغم أن شروحات القوة-الدور لا تخلق على نحو نموذجي تهديدا دائما يرغم قادة هذه الدول على إقرار الحرب كأفضل خيار سياسي، لان الدول الصاعدة ورغم خيبة أملها حول هذه المسألة ستبني حساباتها على مستقبلها اللامع، من خلال الاعتقاد بأن قدراتها النسبية في النسق الدولي ستستمر في التوسع، هذا التفاؤل يجعل قادة هذه الدول يؤجلون بشكل متعمد أية مطالب قد تقود إلى مجابهة مبكرة مع القوة القائدة على المكانة والنفوذ في النسق، لأنهم يعتقدون أن موقعهم في المساومة يستمر في التحسن مع مرور الوقت.

انطلاقا من ذلك، لا يوجد هناك عادة صفقة كبرى من الضغط الدولي على القوى النازلة لأخذ مكان خلفي في السياسات الدولية والقبول بدور أقل في النسق، وطالما أن القوى في صعود وهبوط على نحو متتبا به، بإمكان النسق أن يصحح بشكل تدريجي الفجوة الموجودة بين القوة والدور، وهنا يمكن تقييد احتمالية النزاع بما أن القادة لديهم حوافز نفعية للبحث عن محصلات تفاوضية للمجابهات التي قد تحدث، لكن ليس واقع الحال هكذا دوما، حيث تحتاج نظرية دورة القوة بان الإحباط حول شروحات القوة-الدور يكون بشكل خاص أكثر حدة عند نقاط حرجة على طول منحني القوة النسبية لكل دولة، حيث تضع الانقلابات الجذرية في مسار دورة القوة صناع القرار أمام وقائع مستجدة تستدعي إعادة النظر في الحسابات السابقة مع ما يشوب العملية من مخاطر كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

يمكن القول أخيرا أن نظرية دورة القوة بالرغم من قدرتها على التحليل لا يبدو أنها تقدم تفسيراً للعناصر المسؤولة عن ذلك التباين الذي يميز مستويات التوسع بالنسبة لمختلف الدول، أو حول لماذا تنزع الدول التي لم تعرف نقاطا حرجة أكثر نحو التوسع من تلك التي عرفت مثل تلك النقاط الحرجة.<sup>(1)</sup>

<sup>(1)</sup> Jeffrey W. Meiser, Op, Cit, p11.

### المطلب الثالث: الواقعية الكلاسيكية الجديدة والقوى الصاعدة:

بشكل عام، يحظى موضوع سلوك القوى الصاعدة باهتمام واسع من قبل أنصار احدث اتجاه فكري ضمن المقرب الواقعي، حيث يفترض الواقعيون الكلاسيكيون الجدد أن تزايد القوة المادية سوف تقود في نهاية المطاف إلى توسع في أنشطة وأهداف السياسة الخارجية لهذه الدولة، فالقوى الكبرى الصاعدة ما هي إلا قوى تعديلية "تسعى لتأثير سياسي اكبر على الصعيد العالمي...يكون في نفس مستوى قدراتها الجديدة".<sup>(1)</sup>

#### ا. الواقعية الكلاسيكية الجديدة كنظرية في السياسة الخارجية:

بدا استخدام مصطلح الواقعية الكلاسيكية الجديدة *Neo-classical realism* لأول مرة في مقال جيديون روز Gedion Rose "الواقعية الكلاسيكية الجديدة ونظريات السياسة الخارجية" عام 1998، وبعد مراجعته لعدد من الأدبيات الواقعية لسنوات الـ90، أشار إلى وجود مدرسة رابعة في إطار البردايم الواقعي تختلف تصوراتها عن الواقعية الجديدة بعض الشيء، خصوصا في ما يتصل بمستويات التحليل التي يجب التركيز عليها بصدد تحليل مظاهر السياسة الخارجية، وفي المقابل تتقاسم النظريتان افتراضات فوضوية النسق الدولي، محورية الدولة، والدور الحاسم الذي تلعبه القوة في السياسات الدولية.

وعلى الرغم من حداثة صياغتها في قالب نظري، يمكن مع ذلك رصد التوجهات الفكرية للواقعية الكلاسيكية الجديدة في بعض الأعمال الكلاسيكية في الفكر الواقعي، وبشكل خاص في أعمال ريمون آرون Raymond Aron (1905-1983) الذي يمكن اعتباره واقعا كلاسيكيا جديدا حتى قبل ظهور المصطلح نفسه، وعموما يمكن رصد ثلاث موجات فكرية قادت في نهاية المطاف إلى ظهور الواقعية الكلاسيكية الجديدة كنظرية متماسكة في تحليل السياسة الخارجية:<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup> Barbara Kunz: "Power, Vision and Order in World Politics: A Neoclassical Realist View." Nordic International Studies Association Conference, Odense, 23-25 Mai 2007, p 15..

<sup>(2)</sup> Gideon Rose, "Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy", *World Politics*, Vol. 51, No. 1 (Oct., 1998), pp.(155-157).

① أعمال كل من روبرت جيلبين Robert Gilpin ، بول كينيدي Paul Kennedy ، ومايكل ماندلبوم Michael Mandelbaum\* في ثمانينات القرن الماضي، ويظهر لدى هؤلاء استخدام القوة النسبية باعتباره المبدأ الناظم في دراساتهم الواسعة للسياسات الدولية منذ القرن الـ16.

② كتابات آرون فريديبيرغ Aaron Friedberg وميلفين ليفلر Melvyn Leffler\* شكلت الموجة الثانية من هذه الدراسات، التي انصبت في هذه الفترة أساساً حول معرفة الطريقة التي تقود من خلالها التحولات في القوة النسبية إلى التحول في السياسة الخارجية لدولة معينة، وبشكل أكثر تحديداً حول الوقت والكيفية التي يبدأ فيها الهبوط الاقتصادي لهذه الدولة في التأثير على سلوكها الخارجي.

③ ترسيخ مكانة الواقعية الكلاسيكية الجديدة كاتجاه فكري داخل البراداييم الواقعي يعنى بدراسة السياسة الخارجية في أواخر تسعينيات القرن الـ20، وقد تجلى ذلك مع نخبة فكرية تشكلت أساساً في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي مع أعمال كل من فريد زكريا، وليم وولفورث William Wohlforth، توماس كريستensen Thomas Christensen، ورنالد شفيلر Randall Schweller\*\*.

تسعى الواقعية الكلاسيكية الجديدة-كما تشير تسميتها- إلى تحويل الفكر الواقعي الكلاسيكي انطلاقاً مما تم تعلمه روادها من الواقعية الجديدة،<sup>(1)</sup> حيث يقترح الواقعيون الكلاسيكيون الجدد سلسلة من ثلاث حلقات تشكل علاقة سببية واضحة: المتغير المستقل (وهو القوة النسبية للدولة في النسق الدولي الذي يأخذ الطابع الفوضوي)، المتغير الوسيط (أي المستوى الداخلي "حزام نقل الحركة" الذي يتم من خلاله غريزة ضغوطات النسق)، والمتغير التابع وهو محصلات السياسة الخارجية، و تعرف الواقعية الكلاسيكية الجديدة بتوصيف روز:

\* Robert Gilpin, War and Change in World Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 1981), Paul Kennedy, The Rise and Fall of the Great Powers (New York: Random House, 1987), Michael Mandelbaum, The Fates of Nations: The Search for National Security in the Nineteenth and Twentieth Centuries (Cambridge: Cambridge University Press, 1988),

\* Aaron L. Friedberg, The Weary Titan: Britain and the Experience of Relative Decline, 1895-1905 (Princeton: Princeton University Press, 1988), Melvyn P. Leffler, A Preponderance of Power: National Security, the Truman Administration, and the Cold War (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1992).

\*\* Thomas J. Christensen. Useful Adversaries: Grand Strategy, Domestic Mobilization, and Sino-American Conflict, 1947-1958. Princeton: Princeton University Press, 1996, 319 pp. Randall L. Schweller. Deadly Imbalances: Tripolarity and Hitler's Strategy of World Conquest. New York: Columbia University Press, 1998, 267 pp. William Curti Wohlforth. The Elusive Balance: Power and Perceptions during the Cold War. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1993, 317 pp. Fareed Zakaria. From Wealth to Power: The Unusual Origins of America's World Role. Princeton: Princeton University Press, 1998,

<sup>(1)</sup> Nicolai Meulengracht, Nationalism in China's Security Strategies, Master's thesis at the Joint Senior Staff Course, Royal Danish Defence College, 2011, p 07.

"...الأعمال التي نحن بصدد مراجعتها هنا...تشكل مدرسة (فكرية) رابعة، اسمها "الواقعية الكلاسيكية الجديدة"، وهي تدمج بشكل واضح المتغيرات الداخلية والخارجية، محورة ومطورة رؤى محددة مستقاة من الفكر الواقعي الكلاسيكي، يحاج دعائها أن أهداف وطموحات السياسة الخارجية تساق في اغلب الحالات بمكانة الدولة في النظام الدولي، وبشكل أكثر تحديدا قدرات قوتها المادية، وهذا هو السبب الذي جعلهم واقعيين، هم يحاجون أيضا أن هذه القدرات تؤثر بطريقة غير مباشرة ومعقدة في السياسة الخارجية، لان الضغوط النسقية يجب ترجمتها عبر المتغيرات المتداخلة على مستوى الوحدة، وهذا هو السبب الذي جعلهم كلاسيكيين جدد".<sup>(1)</sup>

## II. أهمية متغيرات البيئة الداخلية في تفسير السياسة الخارجية:

تفترض الواقعية الكلاسيكية الجديدة أن السياسة الخارجية لأي دولة مسألة تحكمها قدرات القوة النسبية لهذه الدولة في النسق الدولي، مع أنها تشدد في الوقت ذاته على أن تأثير قدرات القوة النسبية هذه يكون بشكل معقد وغير مباشر، والسبب هو أن ترجمة القوة النسبية إلى استراتيجيات سياسة خارجية أو أمنية يخضع لتأثير تدخل عوامل متعددة على مستوى الدولة نفسها.

لمعالجة تعقيدات هذه المسألة تقترح الواقعية الكلاسيكية الجديدة تحليلا على مستويين، وهما مستوى النسق *System level* ومستوى الوحدة *State Level* سواء كان النسق دوليا أو إقليميا، قوة الدولة أو قدرات قوتها النسبية تعرف من خلال متغيرين مترابطين:

① القدرات المادية النسبية للدولة: يقصد بها القدرات التي بإمكان الدولة استخدامها مثل توزيع الموارد الرئيسية لتحقيق أهدافها في النسق الدولي، أو تلك التي يمكن أن تستخدمها لإظهار قوتها أمام الدول الأخرى، وتشمل أساسا القدرات العسكرية، الحجم الاقتصادي (الموارد المالية، الموارد الطبيعية، البنية التحتية، التكنولوجيا، والموارد البشرية)، وقد تتعدى ذلك لتشمل القدرات الدبلوماسية (مثل توفرها على سلك دبلوماسي فعال).

وعلى سبيل المثال تمتعت الصين قبل عقود قليلة ماضية بإقليم شاسع، ساكنة هائلة، وجيش ضخم، إلا أن قدرتها النسبية ظلت محدودة في النسق الدولي، فأغلبية سكانها كانوا يعيشون في فقر، وعانت في نفس الوقت من بنية تحتية وصناعية فقيرة، ورغم اتساع عددها ظلت قواتها العسكرية

<sup>(2)</sup> Gedeon Rose, Op.Cit, p 146



متخلفة تقنيا ومحدودة الاستخدام خارج الحدود، كما لم تتخرب الصين بشكل مؤثر في علاقات متعددة الأطراف، هذه العوامل وضعت حواجز صلبة أمام مستوى طموح الإستراتيجية الصينية في النسق الدولي.<sup>(1)</sup>

2 موقع الدولة النسبي (أو مكانة الدولة): بمعنى قدرة الدولة على التأثير في معايير وأجندات النسق الدولي، وقد يحدث أحيانا أن يكون لدولة معينة تأثيرا مهما في النسق الدولي تستخدمه لاستمالة الدول الأخرى لدعم أجندتها الخاصة في وقت لا تتمتع فيه بقدرات عسكرية واقتصادية اكبر من الآخرين، وخلاصة القول أن شرعية ومنزلة *prestige* الدولة هما أهم مظهران يتم التشديد عليهما عند النظر إلى موقع الدولة، ويتحدد هذين المظهرين في الجزء الأكبر منهما من خلال انجازات الدولة، أو من خلال ثبات مبادئ سياستها الخارجية وقيمها المنسجمة.<sup>(2)</sup>

تركيز الواقعيين الكلاسيكيين الجدد بشكل اكبر على المتغيرات الداخلية لفهم السياسة الخارجية يضعهم في موقع مختلف عن الواقعية الهجومية التي تستند طروحاتها إلى العوامل النسقية، وعلى الرغم من تقاسم النظريتين لافتراض النسق الدولي كمتغير مستقل (*Independent Variable*)، تضع الواقعية الكلاسيكية الجديدة العوامل الداخلية كمتغير وسيط (*Intervening Variable*) بحيث تلعب كل من العوامل النسقية (توزيع القوة على الصعيد الدولي، التحالفات، شكل النظام...) والداخلية (الموارد، بنية الدولة، إدراك صناع القرار...) دورا حاسما في توجيه السياسة الخارجية لكل دولة، ومع ذلك يبين هؤلاء بأنه لا يوجد هناك حزام-نقل فوري وتام للحركة يتولى ربط القدرات المادية بسلوك السياسة الخارجية (المتغير التابع *dependent Variable*).<sup>(3)</sup>

في هذا السياق يشدد الواقعيون الكلاسيكيون الجدد على أن صياغة خيارات السياسة الخارجية من قبل النخب الحاكمة يكون بناء على إدراكهم للقوة النسبية في هذا الشأن، وليس مجرد الحجم النسبي للمصادر المادية أو القوة، كما أن قادة الدول والنخب السياسية بشكل عام لا يتمتعون بحرية كاملة تمكنهم من استخلاص وتوجيه الموارد الوطنية وفق أهواءهم، ومن ثم يتعين عند تحليل القوة فحص قوة وبنية الدول نسبة إلى مجتمعاتها، حيث تؤثر هذه العوامل في حصة الموارد الوطنية التي

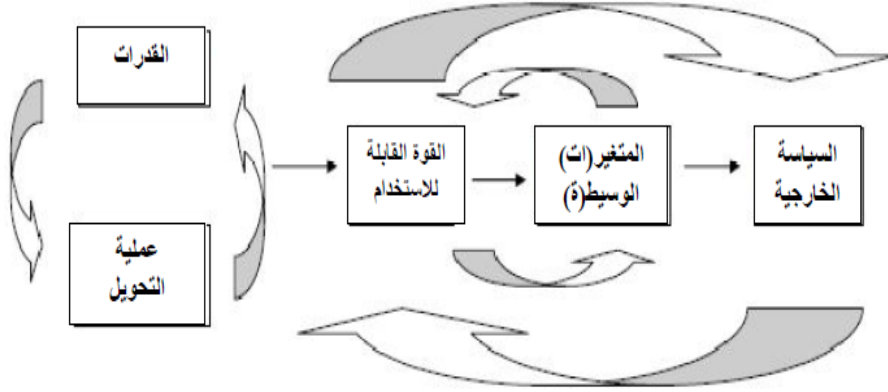
<sup>(1)</sup> Nicolai Meulengracht, "Nationalism in China's Security Strategies", Master's thesis at the Joint Senior Staff Course, Royal Danish Defence College, 2011, p (7,8).

<sup>(2)</sup> Ibid, p 08.

<sup>(3)</sup> Gideon Rose, Op, Cit, p 146.

يمكن تخصيصها للسياسة الخارجية، هذا يعني أن الدول التي تملك قدرات كلية متقاربة لكن ببنيات دول مختلفة من المحتمل أن تتصرفان على نحو مختلف.<sup>(1)</sup>

الشكل رقم 05: يوضح سلسلة التفاعلات بين متغيرات المستوى الداخلي.



المصدر: Thomas Juneau, Neoclassical Realist Strategic Analysis: A Statement, European Consortium on Political Research Graduate Student Conference Dublin, Ireland, 30 August-1 September 2010, p 11.

في المستوى الثاني يأتي الحديث عن الضغوطات والحوافز النسقية، وحسب رؤية دعاة هذه النظرية، قد تشكل هذه العوامل الحدود الخارجية والاتجاه العام للسياسة الخارجية، بدون أن يكون تأثيرها قويا أو دقيقا بشكل يحدد التفاصيل الدقيقة لسلوك الدولة، بمعنى أن تأثير العوامل النسقية قد يكون في اغلب الأحيان أكثر وضوحا عن بعد، فمثلا قد تحد بشكل مهم من قائمة الخيارات المتاحة أمام صناع القرار في السياسة الخارجية في فترة معينة، بدلا من أن تجبرهم على اختيار عنصر محدد من هذه القائمة على حساب آخر، لهذه الأسباب يعتقد الواقعيون الكلاسيكيون الجدد أن فهم الروابط بين القوة والسياسة يتطلب فحضا دقيقا للسياق الذي يتم في إطاره تشكيل وتنفيذ السياسات الخارجية.

### III. الواقعية الكلاسيكية الجديدة وسلوك القوى الصاعدة:

بخلاف الواقعية الجديدة، تشغل الاهتمامات الفكرية بصعود وهبوط القوى الكبرى حيزا هاما ضمن إطار الواقعية الكلاسيكية الجديدة، واغلب دراسات هذه الأخيرة عبارة عن أدبيات دراسة-حالة

<sup>(1)</sup> Ibid, p 147.

انصبت أساساً حول معرفة كيفية تصرف القوى الكبرى مع أي صعود أو هبوط في قوتها النسبية،<sup>(1)</sup> دعاة هذه النظرية ينظرون إلى سلوك مراجعة الوضع القائم كظاهرة تضرب بجذورها في المستوى الداخلي، حيث تنظر الدولة غير القانعة إلى موقعها الحالي في النسق الدولي على أنه مجحف وتتحوّل بذلك إلى دولة مراجعة الوضع القائم، مع أن بعض الباحثين -مثل راندل شفييلر- يتناولون هذه الظاهرة من زاوية نسقية بشكل يجعلهم قريبون من تصورات جون ميرشايمر والواقعيين الهجوميين.

## ① قدرات الدولة والسلوك الخارجي:

يحتاج الواقعيون الكلاسيكيون الجدد بان القوة المادية النسبية هي التي تتولى وضع المعايير الأساسية لسياسة الدولة الخارجية، وهو نفس التصور الذي عبر عنه ثيوسيديدس بجملة الشهيرة "القوي يفعل ما يستطيع فعله، والضعيف يعاني بقدر ما يجب"،<sup>(2)</sup> الواقعيون الكلاسيكيون الجدد يقولون أنه إذا كان هناك عامل واحد مسيطر على تشكيل نماذج واسعة من السياسات الخارجية للدول عبر الوقت فإنه قوتهم المادية النسبية مقارنة بالآخرين في النسق الدولي، ومن هنا يجب أن يبدأ أي تحليل للسياسة الخارجية من حصة القوة النسبية التي تحوزها تلك الدولة.

هذه المسألة تضع الواقعية الكلاسيكية الجديدة في تعارض مع الواقعتين الدفاعية والهجومية، حيث تفترض الواقعية الدفاعية أن هدف أي دولة هو الحفاظ على بقائها بمعنى أمنها، أي أن الدول (القوية) تنتهج سياسات توسعية فقط في حالات شعورها بالتهديد الخارجي، في حين يفترض الواقعيون الهجوميون أن البنية الفوضوية للنسق الدولي تفرض على الدول السعي لاكتساب مزيد من القوة على حساب الآخرين، أي السعي لاحتلال موقع المهيمن في النسق كهدف نهائي لأي قوة كبرى، وهذا يستلزم من الدولة الاستجابة إلى الحوافز التوسعية التي توفرها البيئة الخارجية.

الواقعيون الكلاسيكيون الجدد يتحدون هذه التصورات، وبدلاً من افتراض أن الدول تسعى من أجل الأمن، يفترض هؤلاء بان الدول تستجيب لشعور عدم الثقة اللصيق بحالة الفوضى على الصعيد الدولي من خلال السعي إلى التحكم في محيطها الخارجي وفي تشكيله، وبغض النظر عن عديد الطرق التي قد تحدد الدول من خلالها مصالحها، ترجح هذه المدرسة فرضية سعي الدولة إلى بلوغ أكثر من مجرد التأثير الخارجي، أي السعي إلى توسيع نفوذهم إلى الحد الأقصى الذي بإمكانهم

(1) Ibid, p 154.

(2) Jack Donnelly, *Realism and international relation*, Cambridge University Press, 2000, p 23.

بلوغه،<sup>(1)</sup> وفي نفس الوقت، لا يقبل الواقعيون الكلاسيكيون الجدد بطروحات الواقعيين الهجوميين حول الاهتمام بالعوامل النسقية، لأنهم يعتقدون أن معرفة الطريقة التي تفسر من خلالها الدولة وتستجيب لمحيطها الخارجي يجب أن يمر حتما من خلال تحليل الطريقة التي يتم من خلالها ترجمة الضغوط النسقية من خلال المتغيرات الوسيطة على مستوى الوحدة (إدراك صناع القرار والبنية الداخلية للدولة).

باختصار يعتقد دعاة التوجه الكلاسيكي الجديد أن فهم الروابط بين القوة والسياسة يتطلب فصحا دقيقا للسياق الذي يتم من خلاله تشكيل السياسات الخارجية وتكييفها ضمن إطاره، وبذلك فإن الواقعيين الكلاسيكيين الجدد يحتلون موقعا وسطا بين المفكرين البنويين الصرفين *Pure structural theorists* والبنائيين *Constructivists* حيث يقبل البنويين بوجود رابطة مباشرة وواضحة بين العوائق النسقية والسلوك على مستوى الوحدة، في حين يرفض البنائيون وجود أية عوائق نسقية موضوعية على الإطلاق، مؤكدين أن الحقيقة الدولية مبنية اجتماعيا وان "الفوضى هي ما صنعتها الدول نفسها"<sup>(2)</sup>

## 2 تنامي قوة الدولة وسياسات مراجعة الوضع القائم:

تفترض الواقعية الكلاسيكية الجديدة أن المقدار النسبي لمصادر القوة المادية التي تحوزها الدول هو المؤشر الحاسم لتحديد ضخامة وطموح السياسة الخارجية لأي دولة، وتنامي القوة النسبية لهذه الدول يدفعها حتما نحو السعي إلى نفوذ أكبر على الصعيد الخارجي، وفي المقابل سيتراجع سقف طموحاتهم وسلوكياتهم بفعل أي هبوط في قوتهم النسبية.

وعلى هذا الأساس تنزع القوى الصاعدة لتوسيع مصالحها والبحث عن نفوذ ورقابة أكبر على النسق الدولي، وفي الغالب يأخذ الغزو الإقليمي الشكل المباشر والاهم والأبرز عن سياسة مراجعة أو تعديل الوضع القائم، ، وبعبارة شفيلىر "تتوسع الدول عندما تستطيع"، بمعنى عندما تدرك الدولة زيادة في قوتها النسبية، وعندما تصب حسابات تكاليف ومكاسب الغزو في مصلحة هذا الأخير، وكتب أيضا:

" يفترض الواقعيون (الكلاسيكيون الجدد) انه بقدر ما تنمو الدول وتصبح أكثر ثراء

وأكثر قوة، فإنها لا تبحث فقط على نفوذ سياسي أكبر على المستوى العالم (الرقابة على الأقاليم،

(1) Gedeon Rose, op . Cit, p 153.

(2) Ibid, p 152.

سلوك الدول الأخرى، والاقتصاد العالمي) يكون في نفس مستوى قدراتها الجديدة، بل ستكون أكثر قدرة على توسيع مصالحها-وان تطلب الأمر- شن حروب هيمنة شاملة لتنفيذ مراجعة جذرية للنظام القائم أو لإسقاطه كلياً، وببساطة، بقدر ما تصبح الدولة أكثر قوة وأكثر ثراءً بقدر ما تريد نفوذاً أكبر ورغبة وقدره أكبر لشن حروب من أجل توسيع مصالحها<sup>(1)</sup>.

بالنسبة للواقعيين الكلاسيكيين الجدد أن سعي القوى الكبرى الصاعدة لتوسيع أنشطتها ومصالحها في الخارج يعد سلوكاً طبيعياً، ما هو غير طبيعي يتمثل في إجماع القوى الكبرى على لعب دور فاعل في النسق الدولي يوازي قوتها النسبية المتنامية، وهذا ما يسميه أنصار هذه النظرية ب- المرض الهولندي- أي ذلك المرض الذي "يمنع أمة تتمتع بازدهار وبراعة تجارية فائقة... من أن تصبح دولة لها نفوذ وقوة كبيرين"<sup>(2)</sup> وهي الصفة التي كان عليها وضع هولندا في القرن الـ18.

وفي هذا السياق ينظر الواقعيون الكلاسيكيون الجدد إلى المحاولات الصينية الحالية للرمي بثقلها على الصعيد الدولي بأنها عادية ومتوقعة بشكلين كاملين، -هذا هو نوع السلوك المتوقع من "قوة كبرى تقليدية"، وتفسير ذلك أن القوى الصاعدة بشكل سريع غالباً ما تبعث على قلق، وسبب ذلك حسب آرون فريديبيرغ "ليس فقط بسبب إجماعها عن قبول المؤسسات وتقسيمات الحدود القائمة والتسلسل الهرمي للمكانة السياسية التي تم وضعها حينما كانت هذه القوى ضعيفة نسبياً، بل لأن القوى الصاعدة تسعى إلى تغيير، وفي بعض الحالات لإسقاط النظام القائم، ومن ثم التأسيس لترتيبات جديدة تعكس بشكل دقيق تصوراتها الخاصة لمكانتها في العالم"، وهذا ما دفع ببعض الواقعيين إلى التصريح بالغموض الشديد الذي يكتنف المشهد المستقبلي للسياسات الدولية في شرق آسيا<sup>(3)</sup>.

لقد خلصت دراسة نازلي شكري وروبرت نورث للأسباب التي دفعت بالقوى الكبرى إلى الحرب العالمية الأولى إلى تأكيد هذه الفرضية "تنزع الدول متنامية القوة إلى توسيع أنشطتها ومصالحها خارجياً، لتجد نفسها متورطة في صراعات دولية وأزمات وحروب... وكلما نمت الدولة، ومن ثم عظمت قدراتها، زاد احتمال انتهاجها تلك النزعة"، وتفسير ذلك أن طبيعة الإنسان وما تمليه فوضوية

(1) فريد زكريا، من الثروة إلى القوة، الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، ترجمة رضا خليفة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1999، ص 08.

(2) نفسه، ص 11.

(3) Gideon Rose, Op, Cit, p (171,172).

النظام الدولي يؤديان إلى ما اسماه فريدريك الأكبر *Frederick the Great* "المبدأ الدائم للحكام" :  
" أن يتوسعوا بقدر ما تسمح به قوتهم".<sup>(1)</sup> يكتب روز:

"...تختلف السياسات الأمنية للدول القوية... عن تلك الخاصة بالدول الضعيفة، وتختلف  
كلتاها عن تلك الخاصة بالدول التي لا هي بالقوية جدا ولا بالضعيفة جدا، وعندما انتقلت  
الدول بشكل منفرد من صف إلى الذي يليه، تبعت سياساتهم الخارجية ذلك الانتقال أيضا،  
والسجلات التاريخية تشير كما كتب بول كينيدي، "بان هناك صلة واضحة جدا على المدى  
البعيد بين الصعود والهبوط الاقتصادي لقوة كبرى بشكل منفرد وبين نموها وهبوطها كقوة  
عسكرية كبرى (أو إمبراطورية عالمية)".<sup>(2)</sup>

بشكل عام يعاب على هذه النظرية إنكارها المزعوم للافتراضات المحورية للواقعية بشكل عام،  
ونظرية والتز بشكل خاص، وبحسب انتقاد جون فاسكيز *John A. Vasquez* وجيفري ليغرو  
*Jeffrey Legro* ، فان الواقعيين الكلاسيكيين الجدد من خلال جعلهم لإدراك النخب وصناع القرار  
للمتغيرات النسقية كمتغير وسيط ، فإنهم يناقضون بذلك احد أهم افتراضات المقتررب الواقعي، ويتعلق  
الأمر بعقلانية سلوك الخارجي للدولة.

الانتقاد الآخر مفاده افتقار الواقعيين الكلاسيكيين الجدد إلى صرامة نظرية وقوة تنبؤية كبيرة،  
وهذا هو السبب الذي يفسر تجنبهم التركيز أحادي-السبب، بمعنى إما بناء تفسيراتها على المتغيرات  
الداخلية أو النسقية، كما أن اغلب تطبيقات الواقعية الكلاسيكية الجديدة تشمل جهودا مشكوك في  
قدرتها على استخلاص فرضيات قابلة للاختبار، كما أن اعتمادها على التحليل على مستوى الوحدة  
يضعها خارج إطار الواقعية الجديدة ويشكل يجعلها احد عناصر النظريات الليبرالية والمؤسسية.<sup>(3)</sup>

<sup>(1)</sup> فريد زكريا، مرجع سابق، ص (29،28).

<sup>(2)</sup> Gideon Rose, Op, Cit, p 167.

<sup>(3)</sup> Steven Lobell and al, *Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy*, Cambridge University Press, 2009, p (22,23).

### المبحث الثالث: سياسات الحفاظ على الوضع القائم: فحص النظريات ذات الصلة

يهدف هذا المبحث إلى استعراض مختلف الأطر النظرية التي سعت إلى تفسير مختلف الآليات والميكانيزمات التي تدفع بالدول الكبرى الصاعدة إلى السعي للحفاظ على توزيع القوة السائد في النظام الدولي في فترة تاريخية معينة، لحماية موقعها ومصالحها في هذا النظام، وللوقوف في وجه محاولات القوى المتحدية لقلب صورة توزيع القوة القائم في ذلك النظام، أو للحيلولة دون التركيز الشديد للقوة لدى أطراف معينة.

وبشكل عام تقدم الواقعية الدفاعية إطارا ملائما لتفسير السلوك السلمي للقوى الكبرى الصاعدة، من خلال افتراضها بأن الأمن يمثل الهدف الأساسي لأي دولة، وما لم تواجه القوى الصاعدة تهديدات أمنية في محيطها الخارجي فإن احتمال انتهاجها لسلوك توسعي يبقى بعيدا، ورغم قوتها المتنامية إلا أن استخدامها يبقى مقيدا طالما أن الأمن وافر في النظام الدولي، كما أن القوى الكبرى الصاعدة تميل لتشكيل تحالف لموازنة أي تركيز شديد للقوة للحيلولة دون بروز قوة مهيمنة في النسق الدولي.

إحدى التحويلات المهمة لنظرية توازن القوى ضمن الواقعية الدفاعية تمثلها نظرية توازن التهديد، حيث يحتاج أنصارها بأن التركيز الشديد للقوة سوف لن يدفع بالقوى الكبرى الأخرى لبناء تحالف مضاد لموازنة القوة المهيمنة، فقط يمكن توقع هذا السلوك إذا كانت هذه القوة المهيمنة تمثل تهديدا لغيرها، ومن هنا فإن الدول الكبرى توازن مصدر التهديد وليس مركز القوة.

أخيرا سوف نستعرض تلك المحاولات لبناء نظرية ليبرالية في السياسة الخارجية، وهي المحاولات التي تشدد على دور قيم الليبرالية، الديمقراطية، والاعتماد المتبادل في تشكيل ميكانيزمات ضابطة لسلوك القوى الصاعدة تحول دون استخدام قوتها للتأثير على الآخرين، مشددة على وجود علاقة سببية بين شكل النظام السياسي والاقتصادي للدولة وسلوك سياستها الخارجية.

#### المطلب الأول: الواقعية الدفاعية وسلوك القوى الصاعدة:

الواقعية الدفاعية هي نظرية مرادفة تقريبا للواقعية الجديدة لكينيث والتز، تتبنى نظرة متفائلة نسبيا بشأن النظام الدولي، يشكل الاعتقاد بنزعة الدول إلى موازنة أي تركيز للقوة في النظام الدولي فرضيتها المركزية، وإلى جانب والتز، يضم هذا التوجه الفكري أعمال كل من روبرت جيرفيس

، *Robert Jervis* ، تشارلز جلازر *Charles Glaser*، ستيفن فان ايفيرا *Stephen Van Evera* ، ستيفن والت *Stephen M. Walt* وآخرون.\*

الواقعيون الدفاعيون لا يرسمون وصلة مباشرة بين مضاعفة القوة و الأمن، مضاعفة القوة قد يؤدي حتى إلى الإضرار بأمن الدولة في حالات معينة، وينظرون إلى الدول عادة باعتباره أن توجهاتها هي دوما للحفاظ على الوضع القائم *Status-Quo* هدفها الأول هو البقاء *Survival* أي الأمن وليس مضاعفة القوة، ومن وجهة نظر الواقعيين الدفاعيين فإن اكتساب قوة أكثر مما تقتضيه الحاجة للحفاظ على الوضع القائم، خصوصا اكتساب الأسلحة الهجومية، قد يجعل الدولة اقل أمنا كما توضح ذلك الأعمال المستتدة للمأزق الأمني.<sup>(1)</sup>

عموما تفترض الواقعية الدفاعية أن السلوك الطبيعي للقوى الصاعدة لا يخرج عن نطاق المحافظة على الوضع القائم، ففي ظل فوضوية النظام الدولي، الهدف الرئيسي لكل دولة هو المحافظة على بقائها (أي أمنها)، وطالما أن الأمن (وليس القوة) هو الهدف الأساسي لأي دولة، فإن هذه الدول ستتخذ موقعا دفاعيا للحفاظ على ما تملكه من مقومات أمنية خصوصا في ظل بيئة وافرة بالأمن (حالة الوضع القائم)، وفي نفس الوقت تعرف القوى الصاعدة أن جهودها لمراجعة الوضع القائم سوف تجر القوى الأخرى في النسق إلى بناء توازن مضاد لمنع أي تركيز للقوة في النسق الدولي بشكل قد يضعف من امن هذه الدولة أو يعرضه للخطر، ومن ثم فإن القوى الصاعدة -كقوى وضع قائم - ستبنى سلوكا توازنيا لمنع أي تركيز للقوة في النسق الدولي أو للاستجابة لبعض مصادر التهديد من قبل قوى أخرى تهدف إلى قلب الوضع القائم.

---

\* Robert Jervis, "Cooperation under the Security Dilemma," *World Politics*, Vol. 30, No. 2 (January 1978), pp. 167-214; Stephen M. Walt, *The Origins of Alliances* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1987); Walt, *Revolution and War* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1995); Barry R. Posen, *The Sources of Military Doctrine: France, Britain, and Germany between the World Wars* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1984); Thomas J. Christensen and Jack Snyder, "Chain Gangs and Passed Bucks: Predicting Alliance Patterns in Multipolarity," *International Organization*, Vol. 44, No. 2 (Spring 1990), pp. 137-168; Christensen, "Perceptions and Alliances in Europe, 1860-1940," *International Organization*, Vol. 51, No. 1 (Winter 1997), pp. 65-98; Stephen Van Evera, "Offense, Defense, and the Causes of War," *International Security*, Vol. 22, No. 4 (Spring 1998), pp. 5-43; and Van Evera, *Causes of War: Power and the Roots of Conflict* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1999).

<sup>(1)</sup> Benny Miller, The Rise and Decline of offensive liberalism. Paper prepared for the Annual meeting of the International Studies Association, Montreal, Canada, March 2004, p 11.



## I. القوى الصاعدة و"التموقع الدفاعي":

تحمل الواقعية الدفاعية نظرة متفائلة نسبياً حول العالم، حيث يحاج دعاة التوجه الدفاعي أن معظم القادة يدركون أن تكاليف الحرب تتخطى بشكل واضح فوائدها، وان استخدام القوة العسكرية للغزو أو التوسع إستراتيجية أمنية مرفوضة من قبل مختلف القادة في عصر من الاعتماد المتبادل المعقد والعولمة، ومعظم الحروب يمكن رد أسبابها إلى القوى غير العقلانية أو غير الوظيفية في المجتمع، مثل النزعة العسكرية المفرطة.<sup>(1)</sup>

ففي الوقت الذي يتقاسم فيه الواقعيون الهجوميون و الدفاعيون افتراض الأمن كهدف أولي بالنسبة لكل دولة في ظل الفوضى الدولية، إلا أنهما تقدمان رؤيتين متناقضتين حول أمثل السبل لتحقيقه، حيث لا تفترض الواقعية الدفاعية بان القوى الكبرى -بسبب رغبتها في مضاعفة القوة- عدوانية بالفطرة، وإنما يفترض الواقعيون الدفاعيون في المقابل بأن الدول تهدف قبل كل شيء إلى ضمان بقائها والمحافظة على ما تملكه حالياً، بمعنى أنها تحتفظ بموقع دفاعي (دفاعية التموقع *Defensive positioners* بتعبير جوزيف جريكو) في النسق الدولي وهدفها هو الحفاظ على الوضع القائم، بمعنى تلك السياسة التي وصفها مورغنثو بأنها تهدف إلى لحفاظ على: "توزيع القوة كما هو موجود في لحظة تاريخية معينة"، أو كما كتب والتز في سياق مشابه أن "الاهتمام الأول للدول ليس مضاعفة القوة وإنما المحافظة على مكانتها في النسق".<sup>(2)</sup>

التموقع الدفاعي يشدد على أن النسق الدولي يستميل القوى الكبرى نحو السعي للحيلولة دون خسارة القوة، ويرفض الواقعيون الدفاعيون بشدة فكرة أن العمل الهجومي يساهم عادة في تعزيز الأمن، ويؤكد هؤلاء أن اغلب الدول ستدرك أن الأمن وافر وبذلك فإن بإمكانها تبني سياسات مقيدة لضمان أمنها، وفي حالة إقدام قوة كبرى على تبني سلك توازني في تعاملها مع منافس خطير وحققت بذلك درجة معقولة من الأمن، فسوف لن تكون هناك حاجة أخرى لتكديس مزيد من القوة.

الحجة الثانية التي يسوقها الواقعيون الدفاعيين لتبرير توجه القوى الصاعدة والقوى الكبرى بشكل عام للحفاظ على الوضع القائم مفادها أن الدول تدرك من خلال دروس التاريخ بان النزعات التوسعية

<sup>(1)</sup> Steven L.Lamy, "Contemporary mainstream Approach, Neorealism and Neo-Liberalism", in John Baylis & Steve Smith, *The Globalization of World Politics, An Introduction to International Relations*, Oxford University Press, 3rd edition, 2005, p 211.

<sup>(2)</sup> Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics*, Massachusetts, Addison-Wesley, 1979, p. 126.

كانت في أكثر الأحيان مسببة للضرر، وإن التوسع الاستراتيجي -على مر التاريخ- كان في أكثر المرات سببا في اضمحلال القوى الكبرى، وفي هذا السياق لخص بنجامين فرانكل *Benjamin Frankel* تصور الواقعية الدفاعية حول عدم منطقية مساعي الهيمنة بقوله:

"... سوف تتعلم الدول من الدروس المستفادة من السجلات التاريخية بان محاولات الهيمنة تواجه عادة بجهود الموازنة، وإن هذا العدوان يواجه بمقاومة، وإن تكاليف التوسع تتخطى مكاسبه في النهاية... التأثير المتراكم لهذه الدروس المتكررة، حسب الواقعيين الدفاعيين، تقود الدول نحو إدراك أن المسار الأمثل هو السعي إلى أهداف معتدلة، وإلى الأمن في حده الأدنى (البقاء)".<sup>(1)</sup>

هذه هي الأسباب التي تقف وراء اعتقاد الواقعيين الدفاعيين بأن "أي شيء فوق سياسة خارجية معتدلة ومنتجة غير ضروري وستكون له نتائج عكسية"، وكما أشار فان ايفيرا "يخطئ الواقعيون الذي يعتقدون أن بنية القوة الدولية تكافئ السياسات العدوانية، في الواقع بنية القوة الدولية توفر عوائق أكثر مما توفره من حوافز للتوسع".

## II. القوى الصاعدة والسلوك التوازني:

تفترض الواقعية الدفاعية (واقعية والتز بشكل خاص) أن القوى الكبرى بشكل عام ستبذل جهودها للحيلولة دون هيمنة أي دولة أو تحالف من الدول على النسق الدولي، والسجل التاريخي حافل بالشواهد عن إعادة تنصيب ميزان جديد للقوة في كل مرة تميل فيه القوة بشكل حاد لأحد أقطاب النظام الدولي من خلال بناء أحلاف جديدة للحفاظ على الوضع القائم، إحدى التحويرات الحديثة من بعض الواقعيين الدفاعيين -خصوصا من جانب ستيفن والت- حاولت إعادة صياغة الافتراض المحوري لنظرية توازن القوة ليواكب واقع الهيمنة الأمريكية الحالية، وهي تشدد على الفكرة التي مفادها أن الدول توازن ضد الطرف المهتد وليس القوي، بمعنى الاستجابة لمصادر التهديد وليس لمجرد تركيز القوة لدى طرف معين.

---

<sup>(1)</sup> Benjamin Frankel, "Restating the Realist Case: An Introduction," in *Realism: Restatement and Renewal*, Benjamin Frankel ed, London: Frank Cass, 1996, p.xvii.

## ① نظرية توازن القوة:

بالرغم من التأثير الكبير لمبدأ توازن القوى على نشأة الدراسات الحديثة للعلاقات الدولية، إلى أن فكرة توازن القوى أقدم من ذلك بكثير، فقد أشار إليها الفيلسوف الإنجليزي ديفيد هيوم في عمله السياسي منتصف القرن الـ18 'Of the Balance of power' (1742) حيث لاحظ أن عبارة "توازن القوى" قد تكون نتاج العصور الأخيرة، لكن جوهر الفكرة يعود في الأصل إلى اليونان القديمة مثلما أظهرتها سجلات ثوسيديديس Thucydides ومؤرخون إغريقون آخرون، ومع ذلك سياسة توازن القوى في العالم الغربي لم يتم إدراكها إلا في قرون لاحقة، وبشكل خاص في إيطاليا عصر النهضة.

ويعود الفضل في ذلك إلى نيكولو ميكيافيلي Niccolò Machiavelli في اعترافه بسياسة توازن القوى لسيدّه السياسي لورنزو ميديشي Lorenzo Medici -قبل الغزو الفرنسي 1494- حيث كتب عبارة " في تلك الأيام التي كان فيها توازن القوى في إيطاليا" وعلى نحو مشابه سار أيضا المؤرخ الايطالي قوشيارديني Guicciardini في نفس الفترة تقريبا في مؤلفه *Storia d'Italia* حيث ارجع الهدوء الذي عرفته إيطاليا في عصر لورنزو ميديشي لكونه " استخدم كل حكمه، وسائله وتوجيهاته لما ينبغي أن تكون عليه شؤون إيطاليا متوازنة بانتظام"، وفكرة أن سياسة توازن القوى تحقق السلم قد جذبت العديد من المفكرين في عصور مختلفة، بمن فيهم الواقعيون المعاصرون.<sup>(1)</sup>

### تحديد مفهوم توازن القوى:

على الرغم من أن تعبير التوازن يُعد من التعبيرات الدولية الأكثر انتشاراً واستخداماً، إلا أن المعنى الدقيق لهذا التعبير ظل غامضاً لعصور كثيرة حتى جاء العالم نيوتن بقانون الجاذبية الكونية وهو يؤكد أن أي جسمين يجذب كل منهما الآخر بقوة تتناسب طردياً مع ناتج كتلتيهما، وتتناسب عكسياً مع مربع المسافة بينهما. ولقد برهن نيوتن أن هذا القانون ينطبق على الأجسام التي على الأرض، وأيضاً الموجودة في الفضاء الكوني، وبالتحليل الدقيق لقوانين النظريات العلمية الخاصة بعلوم الكيمياء الطبيعية. يمكننا الوصول إلى مفهوم التوازن بأنه وصف لحالة تعادلية بين قوى عدة متضادة بينها قدر من الترابط، وقد تؤدي إلى الاستقرار.

(1) Vesna Danilovic, Op, Cit, p 72.

والمفهوم الشامل لتوازنات القوى أنها "الحالة التي تتعادل وتتكافأ عندها المقدرات البنائية والسلوكية والقيمية لدولة ما منفردة أو مجموعة من الدول المتحالفة مع غيرها من الوحدات السياسية المتنافسة معها، بحيث تضمن هذه الحالة للدولة أو لمجموعة الدول المتحالفة ردع أو مجابهة التهديدات الموجهة ضدها من دولة أخرى أو أكثر، وبما يمكنها أيضاً من التحرك السريع وحرية العمل في جميع المجالات للعودة إلى هذه الحالة عند حدوث أي خلل فيها بما يحقق الاستقرار".

### التأصيل النظري لتوازن القوى:

إن مفهوم توازن القوى مازال ملفوفاً بالغموض عند الكثير من علماء السياسة والعلاقات الدولية. ومبعث هذا الغموض أسباب كثيرة ومتعددة، منها فهم توازن القوى على أنه نقطة التعادل بين قوتين متعارضتين، ومنها افتراض جمود توازن القوى وانعدام حركاته، أو على الأقل تحركه ببطء شديد، ومنها افتراضه كسياسة دولية مقصود لذاتها بوصفها إدارة لحفظ الاستقرار الدولي.

لقد أثار هانس مورغانو القوة في قلب الدراسات الحديثة للعلاقات الدولية من خلال مؤلفه "السياسات بين الأمم" 1948، جاعلاً من توازن القوى المفهوم المركزي للواقعية المعاصرة، لكن المشكل الذي صادفته هذه النظرية هو أن اصطلاحها المفتاحي يحمل العديد من المعاني المختلفة، وكما أشار كلود (1962): "الورطة مع توازن القوى ليست في كونه لا يحمل معنى وإنما في أن لديه العديد من المعاني".<sup>(1)</sup>

ومع ذلك لا يوجد هناك بيان مقبول بشكل عام لهذه النظرية، فانست هاس Ernest Haas بعد قيامه بحفص شديد لأدبيات توازن القوى، وجد ثمان معان مختلفة لهذا لمفهوم، ووجد مارتن وايت Martin Weight تسعة، أما هانس مورغنثو فقد دفعته المعالجة التاريخية والتحليلية العميقة للموضوع إلى استخدام أربعة تعاريف مختلفة، وقد لاحظ كينيث والتز أن البعض يرى في توازن القوى أشبه ما يكون بقانون للطبيعة، ومن طرف البعض ببساطة لا يدعو أن يكون أسلوباً عدوانياً، وفي نظر البعض دليل لرجال الدولة، وفي نظر البعض الآخر ببساطة مجرد عباءة تخفي سياسات امبريالية،

(1) Vesna Danilovic, When the Stakes Are High, Op. Cit, p 72.

البعض يعتقد بان توازن القوى هو أفضل ضامن لأمن الدول وللسلم في العالم، وبالنسبة للبعض الآخر هو الذي حطم الدول من خلال تسببه في اغلب الحروب التي خاضتها<sup>(2)</sup>

وفي إطار مشابه، أشار وليام وولفورث (William C. Wohlforth) إلى وجود صيغ عديدة لنظرية توازن القوى يصعب معها حتى محاولة جردها في قائمة واحدة، ومن ثم وجب التركيز بشكل رئيسي على ما يتم اعتباره الافتراض المحوري لهذه النظرية، والتي تستند إليها التوقعات الحالية بشأن حدوث سلوك توازني وتوازن جديد للقوى في النظام الدولي المعاصر، والافتراض الأساس لهذه الصيغة النظرية من توازن القوى هي البيئة الفوضوية للنظام الدولي، التي تدفع الدول إلى السعي إلى مضاعفة أفضاليتها على المدى البعيد للحفاظ على بقائها (الأمن)، ومن ثم مواجهة التركيز الخطير للقوة (الهيمنة) من خلال بناء قدراتها (الموازنة الداخلية)، أو من عبر تجميع قدراتها مع تلك الخاصة بالوحدات الأخرى في أحلاف مضادة (الموازنة الخارجية)، أما الخيار الأخير فهو تبني ممارسات ناجحة لإنتاج القوة ومحاكاة نموذج القوة الهيمنية المحتملة (المضاهاة).

ومورغاننتو نفسه قد وضع أربعة معان لمصطلحه المركزي:<sup>(3)</sup>

1. سياسة تهدف إلى حالة معينة من الأوضاع.
2. الإشارة إلى وضع فعلي أي الحديث عن توازن معين في زمن محدد.
3. مجرد توزيع للقوة بغض النظر عن كيفية توزيعها ومقدار التكافؤ بين قوة الأطراف.
4. التوزيع التقريبي المتكافئ للقوة.

ويذهب مورغاننتو إلى أن التوازن يشكل ظاهرة طبيعية في حياة الدولة انطلاقاً من أن السياسة الدولية لا تتعدى مجرد صراع من أجل القوة يشكل التوازن النتيجة الحتمية له، كما يشير إلى أن التطلع إلى السلطان من جانب العديد من الدول تسعى كل منها إلى الحفاظ على الوضع القائم

<sup>(2)</sup> Kenneth N. Waltz, Op, Cit, p 117 .

<sup>(3)</sup> Ibid, p 73.

والإطاحة به، يؤدي إلى تشكيل ما يعرف بتوازن القوى وسياسات تهدف إلى الحفاظ عليه، كما أن السياسة الخارجية القائمة على توازن القوى لا تمثل سوى إحدى السياسات الخارجية المحتملة.<sup>(1)</sup>

ويقدم هانس مورغانتو تعريفاً أكثر اكتمالاً لتوازن القوى: "نظام يهدف للحيوية دون تحقيق أي عنصر التفوق على العناصر الأخرى، يحفظ الاستقرار دون تحطيم ظاهرة التعدد في العناصر التي تؤلفه، فضمن الاستقرار وحده ليس هدف التوازن، فالاستقرار يمكن أن يتحقق عن طريق السماح لعنصر واحد بتحطيم العناصر الأخرى والتغلب عليها والحلول محلها، هدف التوازن هو الاستقرار مضاف إليه الحفاظ على العناصر المؤلفة للنظام."<sup>(2)</sup>

هذا التعريف لتوازن القوى يعد متكاملًا لأنه يختلف عن جميع التعاريف السابقة له، والتي يركز أصحابها على الخاصية الأساسية للعلاقة بين التوازن والاستقرار، فالتوازن في اعتقادهم يشكل الوضع الذي ينعدم فيه الإغراء بالجوء إلى العمل العسكري نتيجة وجود أقطاب متكافئة قادرة على ردع بعضها البعض بصورة متبادلة مما يخلق الاستقرار الذي يؤشر على وجود وضع دولي متوازن، لكن الحروب غالبًا ما تندلع مع وجود توازن القوى والاستقرار يمكن تحقيقه دون وجود التوازن، لذلك يشترط مورغانتو لوجود التوازن الحفاظ على الاستقرار والحفاظ على ظاهرة التعدد في الوقت نفسه.<sup>(3)</sup>

وعموماً يذهب مورغانتو إلى القول بأنه إذا ما استخدم المصطلح دون تعديله فإنه يشير إلى حالة تكون فيها القوة موزعة بين العديد من الأمم بشكل متعادل تقريباً،<sup>(4)</sup> وقد أثرت مفاهيمه عن توازن القوى في جيل كامل من الساسة الذين أدوا أدوار بارزة في السياسة الخارجية الأمريكية وعلى رأسهم الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر.

أما أرنست هاس فقد حصر ثمانية استخدامات مختلفة لمفهوم توازن القوى:

① ميزان القوى كتعبير عن أية صورة من صور توزيع القوة في النسق الدولي، بمعنى صورة توزيع القوة بين الدول المختلفة في فترة معينة بغض النظر عن وجود أو عدم وجود حالة من الاتزان بينهما.

(1) إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى، دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1999، ص73.

(2) نفسه، ص74.

(3) إبراهيم أبو خزام، مرجع سابق، ص75.

(4) Vesna Danilovic, Op, Cit, p 75.

② توازن القوى كتعبير عن وضع من أوضاع التعادل أو التكافؤ في القوة، بمعنى التعبير عن حالة من حالات الاتزان *Equilibrium*

③ ميزان القوى كتعبير عن الهيمنة، وكما أشار سكوت *Scott* فإن أحداث التاريخ تشكك في كون التوازن هو الهدف الذي تسعى إليه الدول في سياستها الخارجية.

④ ميزان القوى كتعبير عن الاستقرار والسلام، وأساس هذا التصور هو الاعتقاد بان توازن القوى هو أداة لتحقيق السلام والاستقرار في العلاقات الدولية، وتعبير ميتزنيخ فان "الاستقرار بدون الاتزان هو محض خيال".<sup>(1)</sup>

⑤ ميزان القوى كتعبير عن عدم الاستقرار والحرب، وهو عكس المدلول السابق، حيث يرى أنصار هذا التصور أن توازن القوى عادة ما يكون مدعاة لعدم الاستقرار والحروب. وقد أشار كل من جون هيرز *John Herz* وأورجنسكي *Organski* أن الفترات التي نعمت فيها أوروبا بالسلام والاستقرار هي الفترات التي تحققت فيها الهيمنة لبعض القوى الأوروبية.

⑥ ميزان القوى كتعبير عن سياسات القوة، أي تصوير محاولات بناء ميزان القوى باعتبارها صورة من صور الصراع الدولي من اجل القوة. ومن ثم الربط بين ميزان القوى الدولي والواقعية السياسية في المجال الدولي.

⑦ ميزان القوى باعتباره قانونا طبيعيا لتاريخ العلاقات الدولية، بمعنى انه أشبه ما يكون بقانون يحكم سير التفاعلات السياسية الدولية، ويتوافق هذا المدلول مع تصور المدرسة الألمانية لمفهوم توازن القوى باعتباره محصلة للصراع بين الدول أو باعتباره ظاهرة سياسية أو قانون طبيعي.

⑧ ميزان القوى كنسق أو كموجه لسياسات الدول، حيث يعرف كوينسي رايت *Quincy Wright* ميزان القوى بأنه "ذلك النسق الذي يسوده الاقتناع الدائم من جانب أعضائه من الدول بان أية محاولة للعدوان على الغير، تقوم بها أية دولة، سوف تقابل بتحالف مضاد يمثل قوة رادعة، لا قبل للدولة التي تفكر في العدوان من مواجهتها".<sup>(2)</sup>

(1) ممدوح محمود مصطفى منصور، مرجع سابق، ص 91.

(2) نفسه، ص ص (88-96)

## دوافع السلوك التوازني للقوى الكبرى:

افتراض دخول الدول في تحالفات مع قوى أخرى بهدف تجنب الهيمنة من قبل الدول الأكثر قوة يكمن في قلب النظرية التقليدية لتوازن القوى، وبناء على ذلك الافتراض، تنظم الدول إلى تحالفات لحماية نفسها من الدول أو التحالفات التي تمتلك عناصر قوة أكبر تمكّنها من تهديدها، ومن ثم فإن الدول سوف تختار الموازنة لسببين رئيسيين:

**الأول:** لان الدول تخاطر ببقائها في حالة الإخفاق في كبح المهيمن المحتمل قبل أن يصبح أكثر قوة، وبما أن الانحياز إلى جانب القوة المسيطرة يعني وضع الذات تحت رحمة هذه القوة، فإن الإستراتيجية الآمنة هي الانضمام إلى الطرف الأخر الذي لا يمكنه حالياً السيطرة على حلفائه، وهي إستراتيجية مثلى لتجنب الخضوع لسيطرة أولئك الذين بإمكانهم أن يفعلوا ذلك، وكما فسر ونستن تشرشل (Winston Churchill) سياسة التحالف البريطانية التقليدية:

" لأربع مئة عام قامت السياسة الخارجية الانجليزية على معارضة القوة الأقوى، الأكثر عدائية، والأكثر هيمنة في القارة...سوف يكون من السهل...وان تحاول التحالف مع الأقوى وان تتقاسم ثمرات غزوه، ولكن، اخترنا دائماً الطريق الصعب، الانضمام إلى الأطراف الأقل قوة...ومن ثم إنزال الهزيمة بأي طغيان عسكري في القارة مهما كانت صفته..."<sup>(1)</sup>

وعلى نحو مشابه، دعا هنري كيسنجر، في سبعينيات القرن الماضي، إلى التقارب مع الصين - الطرف الأضعف - بدلاً من الاتحاد السوفيتي، لأنه اعتقد بأنه من الأفضل، في علاقة ثلاثية، أن تتحالف مع الطرف الأقل قوة.

## ② نظرية توازن التهديد:

تعد نظرية توازن التهديد *Balance of threat theory* أشهر تعديل وتحوير في الواقعية الدفاعية، حاول من خلالها ستيفن والت -مبتكر هذه النظرية- تقديم إطار فكري جديد يملك القدرة على تفسير السلوك التوازني للقوى الكبرى في عالم ميزته الأساسية التركيز الشديد للقوة إلى جانب الولايات المتحدة، وهو ما يشكل تحدياً شديداً لتنبؤات نظرية توازن القوى.

(1) Stephen M. Walt, "Alliance Formation and the Balance of World Power", *International Security*, Vol.9, No.4(Spring, 1985), p 06



دعاة توازن التهديد يرون أن السلوك التوازني لا يفسر في الغالب وجود قوة مهيمنة في النظام الدولي بقدر ما يشير إلى وجود قوة مهددة، وبحسب ستيفن والت، فإن شعور الدولة بالتهديد هو الذي يوقظ فيها الشعور بالحاجة إلى الموازنة، بمعنى أن اغلب الدول ليس لديها أي سبب لموازنة الولايات المتحدة لأنها لا تشعر بأنها مهددة عسكريا من قبل الولايات المتحدة، فالتمركز الشديد للقوة في يد الولايات المتحدة لا يشكل من الناحية المجردة تهديدا لأمن الآخرين، لان الدول التي تمثل التهديد الأكبر ليست بالضرورة هي الدولة الأقوى في النظام، وبالنسبة لستيفن والت "التهديد" هو وظيفة عوامل عديدة بما في ذلك القوة المجتمعة للدولة (محددة بعدد السكان، القدرات العسكرية والاقتصادية، والبراعة التكنولوجية)، القرب الجغرافي من الدول الأخرى، وامتلاك قدرات عسكرية هجومية ونوايا عدوانية (أو بشكل أكثر دقة، إدراك مثل هذه النوايا).

تأكيد والت على توجهات الدول للموازنة ضد التهديد وليس ضد القوة يجعل من نظرية توازن التهديد جزءا من الواقعية الدفاعية بافتراضها تبني الدول لسياسة خارجية توسعية فقط كاستجابة لتهديدات أمنية من محيطها الخارجي، وفي هذا السياق كتب شين لين-جونز :

"الفرضية الصحيحة للواقعية الدفاعية... هي أن الدول تسعى إلى التوسع حينما ترى أن هذا التوسع سوف يعزز أمنها، ويتعبير عام، قد تجعل التهديدات الدولية تتوسع عند توفر ثلاث شروط: 1 وجود تهديد 2 التوسع هو الإستراتيجية الأمثل لتخفيض حجم التهديد 3 للدولة القدرة على تبني إستراتيجية توسعية".<sup>(1)</sup>

ويؤكد دعاة مقترب توازن التهديد على أن الجغرافيا تعيق رغبة الولايات المتحدة في قذف قواتها إلى أوراسيا وبذلك فان القوى الكبرى الأخرى ليست في حاجة إلى القلق الكبير بشأن كونها أهدافا لعمليات عسكرية أمريكية، وهناك أيضا طريقة أخرى تتولى من خلالها الجغرافيا تحييد خطر الهيمنة الأمريكية، حيث في الوقت الذي تتواجد فيه الولايات المتحدة في محيط بعيد، تقع الدول الكبرى الأخرى في قرب مغلق من بعضها البعض، وبذلك فان هذه الدول تميل إلى القلق بشكل اكبر بشأن بعضها البعض مقارنة بقلقهم من الولايات المتحدة، وبالنسبة لأغلب القوى في أوراسيا، الحاجة إلى الاندماج في توازن إقليمي ضد التهديدات القريبة يشغلهم عن أي تهديد تمثله الهيمنة الأمريكية، هذه

<sup>(1)</sup> Jeffrey W. Meiser, Op, Cit, p12.

الديناميكية تسمح أيضا للولايات المتحدة بإتباع سياسة فرق تسد لإبقاء هذه القوى منشغلة عن موازنتها المضادة من خلال جعلها بعيدة عن بعضها البعض.

إلى جانب ذلك، هناك سبب آخر يفسر عدم لجوء القوى الكبرى من الصف الثاني إلى الانخراط في توازنات صلبة ضد الولايات المتحدة، هذا السبب مفاده أن هذه الدول لا تعتقد أن القوة الأمريكية المهيمنة لا تمثل تهديدا قائما، بمعنى أن الولايات المتحدة لا تهدد سيادة تلك الدول، لقد أشار ت. بول T.V. Paul إلى أسباب عديدة لهذا الافتراض بشأن هيمنة الولايات المتحدة:

أولا. لان الولايات المتحدة هي حامي النظام الدولي القائم على الوضع الإقليمي الراهن.

ثانيا. بما أن الولايات المتحدة هي قوة شبه امبريالية، فهي ليست مغتصبة أراض، بمعنى أنها تبقى على مراقبة غير مباشرة بدلا من الإدارة المباشرة.

ثالثا. بخلاف القوى المهيمنة الأخرى عبر التاريخ الدولي المعاصر، فان الولايات المتحدة ليست في حاجة لإلحاق أقاليم دول أخرى سواء لتعزيز ثروتها أو قدراتها العسكرية.

رابعا. اغلب القوى الكبرى من الصف الثاني تمتلك قوى ردع نووي تعزز قدرتها على الضربة الثانية، والتي تضمن قدرتها على حماية أوطانها من الغزو.

يمكن استخلاص تصور الواقعية الدفاعية وفق الصورة التالية، تتجنب الدول تبني سياسة خارجية توسعية (لمراجعة الوضع القائم) ما لم يكن هناك أي تهديد امني قابل للحل من خلال عمل توسعي، وبناء على هذه الفرضية فان "تبني القوى الكبرى الصاعدة لسياسة خارجية مقيدة يكون بسبب انعدام التهديد"،<sup>(1)</sup> لان الاهتمام النهائي للدول ليس السعي من اجل القوة وإنما من اجل الأمن"، بمعنى أن الدول تسعى لمضاعفة الأمن وليس لمضاعفة القوة.<sup>(2)</sup>

(1) Ibid, p 13.

(2) Randall Schweller, "Neorealism's Status Quo Bias, ,What security dilemma", *Security Studies*, Vol.05, No.3, 1996, p 91.

## المطلب الثاني: النظريات الليبرالية والسياسة الخارجية للقوى الصاعدة:

الإطار الفكري الثاني لتفسير السياسة الخارجية المقيدة للقوى الصاعدة تقدمه النظرية الليبرالية-المؤسسية للسياسة الخارجية، وهي نظرية مركبة من الليبرالية الجمهورية، المؤسسية، والكلاسيكية، والنظرية الليبرالية في السياسة الخارجية تتمحور حول فكرة مفادها أن النظام السياسي يجب أن يبنى بالشكل الذي يفيد استخدام القوة من خلال الفصل والتوازن المؤسسي، ابعده من ذلك، يجب أن تكون أدوات الحكم الاستبدادي - القوة العسكرية بشكل خاص - مقيدة بإحكام، كما يجب كبح الحرب الخارجية وتجنب السلوك التوسعي تقييدها للحفاظ على نظام سياسي ليبرالي.

والفكر الليبرالي عموماً عند بحثه في أسباب للحروب والنزاعات الدولية، يسعى لتقديم وصفات ناجعة لتحقيق السلام، أي انه يحمل نبرة تفاؤلية، ويقر بالطبيعة الحميدة للنظام الدولي، أي انه يختلف عن الواقعية من هذا الجانب، من زاوية أن الحروب والنزاعات أمر عارض، يمكن إنهاؤه عبر نشر المبادئ الديمقراطية، خلق نسق الجديدة. من الاعتماد المتبادل، والمؤسسات الدولية، هذا ما دفع بالبعض إلى وصف المبادئ الليبرالية باليوتوبيا أو المثالية.

جوهر النظرية الليبرالية-المؤسسية في السياسة الخارجية الحجة التي مفادها أن المؤسسات الداخلية هي الأجهزة التي تتولى صياغة وتشريع قوانين السياسة الخارجية على النحو الذي يمكن توقعه، وان أي انتهاج لسياسات كبرى في السياسة الخارجية -كتلك التي تهدف إلى الحرب أو إلى قلب النظام القائم- تتطلب تعبئة موارد هامة، مثل هذه التعبئة في دولة ليبرالية يتطلب دعماً واسعاً في أوساط المجتمع ومن مختلف فروع الحكومة، ويقدر ما كانت القوة مجزأة وغير متمركزة (وهي خصوصية النظم الليبرالية) فانه من الصعب على القيادة السياسية أن تتبنى مبادرات سياسية كبرى وتحفظ بدعم داخلي لها.<sup>(1)</sup>

### ① التقاليد الفكرية الليبرالية:

يمكن فهم الليبرالية كتقليد سياسي أو كفلسفة سياسية عريقة، تشمل جوانب عديدة اقتصادية، ثقافية، سياسية وفكرية، ومن الناحية السياسية، الليبرالية هي الاعتقاد أن الأفراد هم محور المجتمع، وان المجتمع ومؤسساته موجودة لتعزيز أهداف الأفراد بغض النظر عن مستوياتهم الاجتماعية، و

(1) Jeffrey W. Meiser, Ibid, p 15.

الليبرالية تشدد على العقد الاجتماعي الذي يضع المواطنون من خلاله القوانين و يوافقون على الالتزام بها، وتشدد أيضا على سيادة القانون وتشجيع الديمقراطية الليبرالية.

بشكل عام يحدد ديفيد بالدوين (1993) أربعة أشكال من الليبرالية المؤثرة في حقل العلاقات الدولية المعاصرة، وهي التجارية *Commercial*، الجمهورية *Republican*، السوسيولوجية *Sociological*، المؤسساتية *Institutionalism*، وكلها تضرب جذورا عميقة في الفكر الليبرالي: (1)

1. الليبرالية التجارية: الفكرة المركزية لليبرالية التجارية هي أن حرية التجارة والانفتاح الاقتصادي يفتح الطريق نحو السلم والرخاء على المستوى الدولي، وهي الرؤية التي تروج لها المؤسسات المالية الدولية واغلب القوى التجارية الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات في عالم اليوم.

2. الليبرالية الجمهورية : أطروحات الليبرالية الجمهورية تتمحور حول فكرة أساسية مفادها أن الدول الديمقراطية أكثر ميلا لاحترام إرادة مواطنيها، واقل ميلا للاقدام على مباشرة الحرب مع جيرانها الديمقراطيين، وبالرغم من أن جوهر الفكرة قديم جدا إلا أن هذه الرؤية قد أعيد تقديمها حديثا في إطار ما يعرف بنظرية السلام الديمقراطي.

3. الليبرالية السوسيولوجية : هذا الاتجاه يقوم على فكرة أو مبدأ الجماعة *Community* ومسار الاعتماد المتبادل *Interdependence*، حيث ترى أن النشاطات العابرة للقوميات والترابط المتنامي بين الشعوب في مختلف بقاع العالم يزيد من تكاليف الإقدام على الحرب أو أي سلوك آخر منفرد، ويضعف إرادة الدول لبناء جماعة دولية أساسها السلام الدائم. (2)

4. الليبرالية المؤسساتية: وجذور هذه الصيغة من الليبرالية الجديدة موجودة في دراسات التكامل الوظيفي التي ازدهرت سنوات الـ40 والـ50، ودراسات التكامل الجهوي لسنوات الـ60، هذه الدراسات تقترح طريقا نحو السلم والرخاء عن طريق تجميع موارد الدول المستقلة، وتسليم بعض عناصر سيادتها لخلق جماعات متكاملة لترويج النمو الاقتصادي أو للاستجابة للمشاكل الإقليمية. (3)

---

(1) Steven L.Lamy, "Contemporary mainstream approaches Neo-realism Neo-liberalism", in Steve Smith & John Baylis, *The Globalization of World Politics, An Introduction to International Relations*, Oxford University Press, 3rd edition, 2005, p 242.

(2) Tim Dunne, "liberalism", in John Baylis & Steve Smith, Op. Cit, p 112.

(3) Ibid, p 113.

## ② القيم الليبرالية والبنى المؤسساتية وتقييد السياسة الخارجية:

تهدف النظرية الليبرالية-المؤسساتية للسياسة الخارجية إلى اختبار الطريقة التي تتولى من خلالها البنيات المؤسساتية الداخلية صياغة عملية صنع السياسة الوطنية، وتقوم هذه المقاربة على افتراض أن البنية المؤسساتية والقيمية للدولة هي المحدد الأساسي لسلوك الدولة، وبتطبيق هذه الفرضية على السياسة الخارجية، تكون الحجة الأساسية للنظرية الليبرالية المؤسساتية على هذا النحو: تنزع الدول الليبرالية التي تتمتع بنظام سياسي لا مركزي، عملية صناعة القرار مجزأة، وتحكم مدني قوي في الجهاز العسكري، إلى انتهاج سياسة خارجية مقيدة استراتيجيا مقارنة بالدول التي تفتقر إلى مثل هذه الخصائص.

بشكل عام، تعود البدايات الأولى لإحياء الاهتمام بالطريقة التي تتولى من خلالها بنية السياسة الداخلية أو بنية الدولة التأثير في عملية صناعة القرار -بما في ذلك قرارات السياسة الخارجية- إلى أوائل سنوات الـ 70 من القرن الماضي، واتخذ الباحثون السياسيون خلال العقود الأربعة التالية مقاربات مختلفة لتحديد كيفية تأثير البنية المؤسساتية الداخلية في السياسة الخارجية للدولة، وساهمت كل مقاربة برؤى نظرية مهمة وباستخلاصات امبريقية، أولا لقد تم استخدام مفهوم الدول الضعيفة والقوية لتفسير الاختلافات في السياسة الخارجية بين الدول التي تحتل مواقع متشابهة في النسق الدولي، وفي هذا السياق، أثار عمل بيتر كاتزنشتاين *Peter Katzenstein* وأعمال باحثين آخرين<sup>(\*)</sup> في أواخر سنوات الـ 70 اهتماما مستحدثا حول كيف تتولى المؤسسات الداخلية صياغة السياسة الخارجية، وقد حاول هؤلاء التأسيس لعلاقة بين البنيات الداخلية وأدوات السياسة الخارجية الاقتصادية والفعالية السياسية النسبية للدولة.<sup>(1)</sup>

(\*) تشكل أعمال هؤلاء الجيل الأول من الدراسات التي حاولت تطبيق التقاليد الفكرية الليبرالية في السياستين الداخلية والدولية على السياسة الخارجية، وتتضمن أساسا الأعمال التالية: Peter J. Katzenstein, "International Relations and Domestic Structures: Foreign Economic Policies of Advanced Industrial States," *International Organization* 30, no. 1 (Winter, 1976), 1-45.; Peter J. Katzenstein, "Introduction: Domestic and International Forces and Strategies of Foreign Economic Policy," *International Organization* 31, no. 4 (Autumn, 1977), 587-606.; Peter J. Katzenstein, "Conclusion: Domestic Structures and Strategies of Foreign Economic Policy," *International Organization* 31, no. 4 (Autumn, 1977), 879-920.; Peter J. Katzenstein, *Between Power and Plenty: Foreign Economic Policies of Advanced Industrial States* (Madison: University of Wisconsin Press, 1978).; Stephen D. Krasner, *Defending the National Interest: Raw Materials Investments and U.S. Foreign Policy* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978).

(1) Jeffrey W. Meiser, Op. Cit, p

انطلاقاً من عمل كاتزنشتاين ومجموعته، ظهرت المقاربة السياسية الاقتصادية لبنية الدولة والسياسة الخارجية سنوات الـ90،<sup>(\*)</sup> هذه المقاربة تستخدم المنطق التقليدي في تطويرها لتبريرات حول كيف توفر العوائق المؤسساتية حوافز للقادة السياسيين، والتي بدورها تصوغ محصلات عملية صنع القرار، وقد أظهرت هذه الأدبيات كيف تقوم المؤسسات الداخلية مثل فصل السلطات، الفدرالية، أو القوانين الانتخابية بتغذية الاستقرار السياسي وذلك لأن تعدد نقاط الفيتو (بمعنى تعدد مصادر الاعتراض على سياسة الحكومة) تجعل من الحفاظ على السياسة الحالية أمراً سهلاً بخلاف مباشرة سياسة أخرى جديدة، إحدى الاستنتاجات الرئيسية هي أن التنوع في الأشكال المؤسساتية الداخلية يخلق تنوعاً في عدد نقاط الفيتو أو لاعبي الفيتو، وكلما كان عدد نقاط الفيتو أكبر، كلما كانت هناك حواجز أكبر تقف في وجه تغيير وتثبيت سياسة أكبر، بعبارة أخرى هذه العوائق المؤسساتية تجعل مسألة تغيير السياسة أمراً بالغ الصعوبة، وفي نفس الوقت تجعل عملية صناعة القرار أكثر شفافية.<sup>(1)</sup>

في مرحلة متأخرة أظهرت مجموعة ثالثة من الباحثين الطريقة التي تؤثر من خلالها العوائق المؤسساتية الداخلية في المحصلات الجوهرية للأمن القومي مثل الميل إلى التوسع غير الضروري ومستوى تعبئة القوة، فقد توصل كل من جاك سنايدر، آرون فريديبيرج، ماثيو كرونينغ وجاي ستوفسكي\*\* إلى استنتاج مفاده أن المؤسسات السياسية الديمقراطية اللبرالية تكبح استجابة الدول للضغوطات النسقية، ولتبرير هذا التصور يقدم هؤلاء الباحثون الحجتين التاليتين:

(\*) للبحث أكثر في موضوع العوائق المؤسساتية يمكن الرجوع إلى احد الأعمال التالية:

Peter F. Cowhey, "Domestic Institutions and the Credibility of International Commitments: Japan and the United States," *International Organization* 47, no. 2 (Spring, 1993), 299-326.; Andrew MacIntyre, "Institutions and Investors: The Politics of the Economic Crisis in Southeast Asia," *International Organization* 55, no. 1 (Winter, 2001), 81-122.; Andrew J. MacIntyre, *The Power of Institutions: Political Architecture and Governance* (Ithaca: Cornell University Press, 2003).; Kenneth A. Schultz and Barry R. Weingast, "The Democratic Advantage: Institutional Foundations of Financial Power in International Competition," *International Organization* 57, no. 1 (Winter, 2003), 3-42.. For an earlier discussion of credible commitment, see Douglass C. North and Barry R. Weingast, "Constitutions and Commitment: The Evolution of Institutional Governing Public Choice in Seventeenth-Century England," *The Journal of Economic History* 49, no. 4 (December, 1989), 803-832.

(1) Jeffrey W. Meiser, Op. Cit, p35.

\*\* Jack L. Snyder, *Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambition* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1991). Aaron L. Friedberg, *In the Shadow of the Garrison State: America's Anti-Statism and its Cold War Grand Strategy* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2000), 362.; Matthew Kroenig and Jay Stowsky, "War Makes the State, but Not as it Pleases: Homeland Security and American Anti-Statism," *Security Studies* 15, no. 2 (April-June, 2006), 225-270.

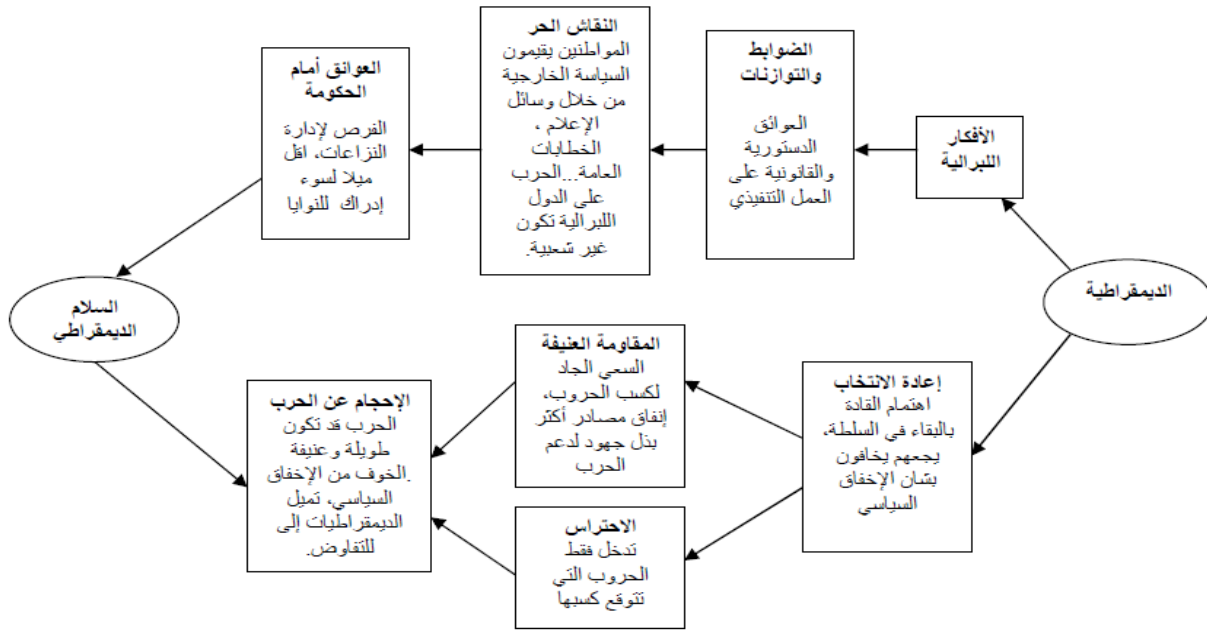
أولاً: بالرغم من أن اغلب القوى الكبرى تتأثر بـ"خرافة الأمن من خلال التوسع"، إلا أن النظم السياسية غير الليبرالية تكون أكثر قابلية لمباشرة سياسية توسعية غير ضرورية مقارنة بالدول الديمقراطية الليبرالية.

ثانياً: تفرض الضغوطات النسقية على الدول بناء وتعبئة مصادر قوتها، لكن الدول التي تتميز بمستويات عالية من العوائق المؤسساتية تميل لتعبئة مقدار اقل من مصادرها الوطنية لمنافسة القوى الكبرى.<sup>(1)</sup>

المجموعة الرابعة من التبريرات يمكن اكتشافها من خلال أطروحات النظرية البنوية السلام الديمقراطي، حيث يقدم أنصارها أدلة سوفسطائية حول كيف تميل المؤسسات الداخلية إلى كبح الديمقراطيات من المبادرة بالحروب، التفسير البنوي للسلام الديمقراطي يفترض أن المؤسسات الداخلية الليبرالية تجعل من الصعب على الدول الديمقراطية أن تعبئ من اجل الحرب، والسبب هو أن هناك فئتين من العوائق البنوية تسوقهما أدبيات نظرية السلام الديمقراطي، الفئة الأولى تشدد على الطريقة التي تتولى من خلالها مجموعة من الفواعل والآليات مثل الرأي العام، الشفافية، والمؤسسات الانتخابية كبح ميولات القادة السياسيين من الانخراط في الحروب التي من الممكن أن يخسروها، في حين ترى المقاربة الثانية في مؤسسات فصل السلطات والفدرالية المبكانيين الأساسيين لتغذية هذا الكبح بشكل يجعل من الصعوبة بمكان التعبئة للحرب، وقد لاحظ جيفري ميزر أن هناك نوع من التداخل بين النظرية البنوية للسلام الديمقراطي ونظرية دورة القوة حيث تستعير الأولى مفاهيم الثانية لإظهار أن الدول الديمقراطية أكثر تقيداً من القوى غير الديمقراطية بما في ذلك عند مرورها مسار قوتها بنقاط التحول الحاسمة.

<sup>(1)</sup>Jeffrey W. Meiser, Op. Cit, p12.

الشكل رقم 06: الحجج المؤسسية والسلام الديمقراطي.



المصدر: Thomas S. Szayna et al, The Emergence of Peer Competitors: A Framework for Analysis,

Rand publications, 2001, p 149.

المكون الأخير لدراسات الليبرالية المؤسسية هو أن التحكم المدني في الجهاز العسكري يعزز السلام، في حين أن النفوذ العسكري في صناعة السياسات يميل إلى خلق سياسة خارجية أكثر نزوعاً إلى الحرب، النظرية الجمهورية تفترض أن الجيوش الكبيرة الدائمة تكون في الغالب سبباً للحروب الخارجية والاستبداد الداخلي، فقد أظهرت مختلف دراسات العقائد العسكرية واندلاع الحروب أن القادة العسكريين أكثر ميلاً لتفضيل الاستراتيجيات الهجومية مقارنة بالقادة المدنيين، ومن ثم فإن استقلالية القطاع العسكري والخيارات المتشعبة بين القيادة العسكرية والمدنية تقود إلى أخطاء إستراتيجية فضيحة. (\*\*)

Barry Posen, *The Sources of Military Doctrine: France, Britain, and Germany between the World Wars* (\*\*) (Ithaca: Cornell University Press, 1984), 283.; Jack Snyder, "Civil-Military Relations and the Cult of the Offensive, 1914 and 1984," *International Security* 9, no. 1 (Summer, 1984), 108-146.; John Arquilla and María Moyano Rasmussen, "The Origins of the South Atlantic War," *Journal of Latin American Studies* 33, no. 4 (November, 2001), 739-775.; Todd S. Sechser, "Are Soldiers Less War-Prone than Statesmen?" *Journal of Conflict Resolution* 48, no. 5 (October, 2004), 746-774.; Seung-Whan Choi and Patrick James, "Civil-Military Relations in a Neo-Kantian World, 1886-1992," *Armed Forces & Society* 30, no. 2 (Winter, 2004), 227-254.; Seung-Whan Choi and Patrick James, "Civil-Military Structure, Political Communication, and the Democratic Peace," *Journal of Peace Research* 45, no. 1 (2008), 37-53.



وبالرغم من اعتراف النظرية بالقوة العسكرية كواقع مركزي في السياسات الدولية، ورجحان بقائها كذلك في المستقبل القريب، إلا أنها ترى أن مفتاح تقوية السلم والاستقرار في عالم من الدول المسلحة هو الإدارة السلمية للقوة العسكرية، وكما أشار إينيس كلود I. Claude " مشكلة القوة موجودة هنا لتبقى، هي في الواقع ليست مشكلة يتعين إقصاؤها، لكن مشكلة يتعين إدارتها"،<sup>(1)</sup> وبالنسبة لدعاة هذه النظرية، المؤسسات هي مفتاح الإدارة الناجحة لمسألة زيادة القوة، كتب كيوهين:

"...أؤكد أن طبيعة وقوة المؤسسات الدولية عناصر مهمة في تحديد تطلعات ومن ثم سلوك الدولة، ويقدر التزام الدولة بقواعد ومعايير المؤسسات الدولية، فهي تؤثر عن رغبتها في مواصلة نماذج من التعاون، ومن ثم تعزيز الاستقرار المأمول... وهذا لا يعني إهمال المصالح الذاتية أو النفوذ، وفي الواقع، في أوروبا المعاصرة يمكن لألمانيا اكتساب الثروة و النفوذ بشكل أفضل عبر بناء المؤسسات الأوروبية... ويقدر تأكيدها لأمن الدول، تدفع المؤسسات الدولية بالحكومات إلى التركيز على المكاسب المطلقة وليس النسبية، وبانهيار المؤسسات، يكون إعادة بنائها أمر بالغ الصعوبة، بما أن الدول القلقة بشأن أمنها، مدفوعة بالبحث عن مكاسب نسبية، تجد انه من الصعب جدا التعاون بشكل كاف لبناء مؤسسات دولية مهمة".<sup>(2)</sup>

باختصار يمكن صياغة الرؤية الليبرالية المؤسساتية على النحو التالي، تنزع القوى الكبرى الصاعدة-شانها في ذلك شأن القوى الأخرى- إلى انتهاج سياسة عقلانية هدفها الأساسي تحقيق الرفاهية والتركيز على معالجة المسائل الداخلية، وفي هذا السياق يشدد هؤلاء على أهمية المكاسب المطلقة التي تجنيها القوى الصاعدة من تفاعلاتها وعلاقاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى بالشكل الذي يجعلها تحجم عن انتهاج سياسة عدوانية خشية ضياع هذه المكاسب، وفي عصر المأسسة الدولية والاعتماد المتبادل، سيكون انتهاج القوى الصاعدة لمسار ثوري شامل امرا مستبعدا.

(1) Inis L. Claude, Power on international relations, Random House, 1962 p.06

(2) Robert O. Keohane and Others, "Correspondence, Back to the Future, part 2, International Relations Theory and post-Cold War Europe", International Security, fall 1990(Vol.15, no.2), p 193

## الفصل الثاني:

مقومات الدور العالمي للسياسة الخارجية  
الصينية

الحديث عن صعود القوة الصينية يشبه إلى حد بعيد قصة نجاح مثير للإعجاب، حتى مع بداية النصف الثاني من القرن الـ20 كانت الصين ترزح تحت عبء آثار الإذلال الأوروبي والياباني خلال ما يعرف بقرن العار (*shame century*)، وبعد أن كللت ثورتها الشيوعية بنجاح دخلت الصين منذ عام 1950 صف القوى الكبرى، وهي تقدم اليوم واحد من انجح النماذج العالمية، فقد ارتفعت حصتها من القوة النسبية أكثر من أي دولة أخرى على وجه الأرض (تضاعفت ثلاث مرات من 5.16% في ذلك الوقت لتتخطى اليوم 16.34%)، ونما الناتج الداخلي الخام للصين بمعدل لا يقل عن 10.0% في الفترة ما بين 1990 و 2001، بينما لم تعرف القوى الكبرى الأخرى في الفترة نفسها ثلث هذا المعدل (الو.م.ا 3.5%، اليابان 1.3%، ألمانيا 1.5%، روسيا 3.7-%)، وباحتساب مؤشر تماثل القدرة الشرائية يعتبر الاقتصاد الصيني -منذ 2010- أكبر اقتصاد في العالم بحجم 14.8 مليار تريليون دولار متخطيا بذلك اقتصاد الولايات المتحدة (14.6 تريليون دولار).<sup>(\*)</sup>

وقد ترافق هذا النمو السريع في المؤشرات الاقتصادية مع تطورات أخرى على الأصعدة الاجتماعية والسياسية والعسكرية، فقد ارتفعت نسبة التمدن بشكل دراماتيكي في العقود الثلاثة الأخيرة (46.1% عام 2011)،<sup>(1)</sup> ويتوقع أن يصل عدد سكان المدن إلى 800 مليون فرد بحلول عام 2050 بينما لم يتخطى حاجز الـ150 مليونا عام 1995، كما أدت الزيادة في معدلات الدخل الفردي ومستوى الرعاية الصحية إلى رفع متوسط العمر للفرد الصيني ليلبلغ 73.0 عاما،<sup>(2)</sup> في حين زاد معدل الإنفاق العسكري بأكثر من 30 مرة ليقفز من 639.50 دولارا للجندي الواحد عام 1950 إلى 19934 دولارا عام 2001، وتقوم الصين منذ سنوات بأعمال تحديث شامل لقواتها المسلحة، وفي نفس الوقت عززت الصين من روابطها السياسية والدبلوماسية مع مختلف دول العالم، رافعة شعار النهوض السلمي، وزاد حضور الصين في المؤسسات والمحافل الدولية بشكل ملفت للانتباه.

هذه المؤشرات تقدم تفسيراً جزئياً لدوافع القلق لدى دوائر صناع القرار في العالم الغربي وبعض دول الجوار حول ما إذا كانت الصين تسعى إلى استخدام قوة سياسية متكافئة مع قوتها الاقتصادية

(\*) تبقى هذه التقديرات بيانات غير رسمية وهي للخبير الاقتصادي أرفيند سابرمانيان من معهد بيترسون للاقتصاديات الدولية في واشنطن والذي أشار إلى أن "الاقتصاد الصيني في عام 2010، والمعدل في ضوء القوة الشرائية، قدر بنحو 14.8 تريليون دولار؛ متخطيا اقتصاد الولايات المتحدة". انظر مقاله المنشور في "صحيفة الشرق الأوسط" السعودية في يوم 3 ماي 2012، بينما توقعات صندوق النقد الدولي والأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية وجامعة بيل الأمريكية والبنك العالمي مفادها أن الاقتصاد الصيني سيتخطى نظيره الأمريكي بحلول عام 2016 وعام 2020 وعام 2027 وعام 2030 على التوالي.

(1) برتران بادى، دومينيك فيدال، أوضاع العالم 2011، نهاية العالم الأحادي، ترجمة ونشر مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ط1، 2011، ص 426.

(2) نفسه، ص 427.

الهائلة، وهو ما تره فيه تهديدا للنظامين الإقليمي و العالمي، خصوصا و أن جملة من المعطيات تظهر أن الصين تتبع مسارا تقليديا لسلوك القوى الصاعدة في ظل نظامها السياسي المغلق.

وباستعارة الفهم الواقعي الذي يربط بين الصعود الاقتصادي لأي لدولة و بين صعودها كقوة كبرى على الصعيد العالمي يبدو أن لهذه المخاوف ما يبررها شكليا على الأقل، لأن التوقعات الحالية تشير إلى أن الصين سوف تحافظ على نفس معدلات نموها الحالية تقريبا خلال السنوات القادمة في مقابل تراجع مستويات النمو للقوى المنافسة الأخرى، هذا التضارب في النمو سوف يقود حتما إلى التصادم بين قوة نامية بشكل سريع لاحت لها الفرصة لتحسين موقعها على الصعيد الدولي، وأخرى تتراجع قوتها النسبية وفي نفس الوقت تتمتع بموقع استثنائي في النظام الدولي.

### المبحث الأول: المقومات المادية للقوة الصينية:

تتفرد في عالم اليوم-وعلى مر التاريخ- دول دون أخرى بتوفرها على مجموعة من المزايا تؤهلها للعب دور ريادي في هذا النظام، وسواء تعلق الأمر بالموقع الاستراتيجي المهم، شساعة الإقليم، الموارد الطبيعية، الساكنة الضخمة، أو بالحضارة العريقة، يمكن القول أن الأقدار وحدها هي التي أهلت دول دون أخرى للقيادة، ودفعت بدول أخرى للانقياد.

وسيكون من غير المبالغ فيه القول أن الواقع الدولي الحالي يثبت أن الصين تعد واحدة من بين دول قليلة تمتلك أفضلية واضحة في حيازة جميع أو اغلب هذه العناصر مقارنة بدول أخرى، ومع هذه الحقيقة يبدو أن العالم بصدد دخول مرحلة تاريخية جديدة حذر منها نابليون بونابرت ذات مرة قبل نحو مائتي عام دُع الصين تنام، وحين تستيقظ سيهتَز العالم"،<sup>(1)</sup> وتصديق معها نبوءة الزعيم الصيني صن يات سن Sun Yat-Sen: "سوف يكون القرن الحادي والعشرين قرنا صينيا".<sup>(2)</sup>

هذه الصورة تعبر عنها مجموعة من المؤشرات تحمل دلالات متعددة عن حجم القدرات التي تتوفر عليها الصين حاليا، بالشكل الذي يؤهلها لتصبح اشد القوى تأثيرا في النسق الدولي في السنوات القليلة القادمة إذا كان هذا هو طموح الصينيين، سنقف في المطلب الأول من هذا المبحث على حجم مقومات القوة "التقليدية" خصوصا تلك المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والعسكرية والبشرية التي هي

(1) Richard Baum, *The Fall and Rise of China*, The Teaching Company, 2010, p 173.

(2) Jacek Kugler, Ronald Tamen, Op, Cit, p 33.

عناصر لا بد منها للعب دور خارجي مؤثر، وقد سبقت الإشارة إلى قول وبرت جيلبين بان القوى الكبرى هي التي تقرر، بفعل أفضلياتها المادية، التوجهات الأساسية للسياسة العالمية، وسيقودنا هذا في نهاية الأمر إلى محاولة الوقوف على السر الذي يقف وراء الإطراء الذي يحظى به الصعود الصيني في أجزاء واسعة من العالم أو ما يسميه البعض بـ"السحر الصيني"، وهو ما يعبر في الحقيقة عن نجاح كبير للدبلوماسية الصينية وتوق العديد من شعوب ودول العالم لرؤية نظام عالمي بقيادة قوة غير غريبة.

وعموما تفخر الصين بكونها موطن أقدم حضارة مستمرة في العالم حتى الآن، كانت في اغلب مراحلها التاريخية قوة عظمى، وعلى الرغم من أن الصين عانت فترة من الانحطاط في أواخر القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين، إلا أن العقود الأخيرة قد شهدت انبعثا جديدا لعناصر القوة والنجاح الصيني، وفي السنوات الأخيرة يؤكد اغلب المحللين بان الصين ستكون عملاق القرن الحادي والعشرين.

#### المطلب الأول: الاقتصاد الصيني: الحجم ومستويات النمو:

منذ إطلاق مبادرة الإصلاحات الاقتصادية، أصبحت الصين أحد أسرع اقتصاديات العالم نموا، وخلال العقود الثلاثة الأخيرة، كان الناتج الداخلي الصيني ينمو بمعدل سنوي يقارب الـ10%، ويتوقع العديد من الاقتصاديين أن الحكومة الصينية قادرة على مواصلة وتعميق الإصلاحات الاقتصادية، والإبقاء على معدلات النمو العالية إذا نجحت في تفعيل المؤسسات المملوكة للدولة، و إصلاح نظامها البنكي.

في سياق مماثل، تستمر التجارة في لعب دور هائل في ازدهار الاقتصاد الصيني، فعلى سبيل المثال عاد حجم كل من الصادرات والواردات لتحقيق مستويات جديدة من الارتفاع عام 2011 (20.3% و 24.9% على التوالي) بعد أن شهدا نوعا من التراجع في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008، كما يستمر الميزان التجاري الصيني في تحقيق نتائج ايجابية على مدار العدين الأخيرين،

والصين اليوم هي أكبر اقتصاد تجاري عالمي متفوقة بذلك على ألمانيا والولايات المتحدة، ضف إلى ذلك حيازة الصين لأكبر احتياطي عالمي من العملات الأجنبية (3.2 تريليون دولار عام 2011).<sup>(1)</sup>

## ② نمو الاقتصاد الصيني:

قبل مباشرة الإصلاحات الاقتصادية عام 1979 قام الاقتصاد الصيني على قاعدة التوجيه والمراقبة المركزية، وكانت الحصة الأكبر من الناتج الاقتصادي تخضع لرقابة الدولة التي تتولى تحديد أهداف الإنتاج ومراقبة الأسعار وتوجيه الموارد، ولدعم التصنيع السريع أخذت الحكومة الصينية على عاتقها في الستينيات والسبعينيات عبء الاستثمار الواسع في الرأسمال البشري، وفي سنة 1978 كان مصدر ثلاث أرباع الإنتاج الصناعي المؤسسات المملوكة و الموجهة من قبل الدولة، واقتصر هدف الحكومة في هذه الفترة على تحقيق الاكتفاء الذاتي الصناعي والزراعي كما اقتصرت التجارة الخارجية على الكتلة السوفياتية.

بعد وفاة ماو قرر القادة الصينيون الجدد عام 1978 (يعد دينغ شياو بينغ Xiaoping Deng مهندس الإصلاح الاقتصادي الصيني) إحداث نوع من القطيعة مع السياسة الاقتصادية ذات النهج السوفياتي من خلال القيام بعملية إصلاح تدريجي للاقتصاد وفقا لمبادئ حرية السوق وفتح المجال للتجارة والاستثمار مع الغرب على أمل أن يقود ذلك إلى نمو اقتصادي كبير وتحسين مستويات المعيشة للشعب الصيني ، وقد عبر دينغ عن هذا الهدف بقوله: " قط اسود أو قط ابيض، لا يهم اللون الذي يكون عليه القط مادام أنه يصطاد الفئران".<sup>(2)</sup>

بيانات الحكومة الصينية تشير إلى نمو الناتج الداخلي الخام بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 6.7% في الفترة ما بين 1953 و1978 رغم أن الكثير من المحللين يشككون في تلك الأرقام الرسمية بحجة أن المسؤولين الرسميين كانوا يبالغون في مستويات الإنتاج الحقيقية لأسباب سياسية، بعض الباحثين مثل اغنوس ماديسون Agnus Maddison يضعون معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي للصين خلال تلك الفترة عند حدود 04.4%.<sup>(3)</sup>

(1) Wayne M. Morrison, China's Economic Conditions, Congressional Research Service ~ The Library of Congress, June 2012, p pre 01

(2) Ibid, p 02.

(3) Ibid, p 03.

بداية من عام 1979، أقرت الصين إصلاحات اقتصادية عديدة، أطلقت الحكومة بموجبها حوافز الأسعار والملكية للفلاحين، ومكنتهم من بيع قسم من محاصيلهم في سوق حرة، وإلى جانب ذلك أسست الحكومة أربع مناطق اقتصادية خاصة على طول الساحل في خطوة ذكية لجلب الاستثمارات الصينية واستيراد المنتجات ذات التكنولوجيات العالية إلى الصين، ومنذ ذلك التاريخ تبنت الصين إصلاحات إضافية في مراحل مختلفة سعت لتبني اللامركزية في صناعة القرار السياسي في القطاعات الهامة خصوصا التجارة، وتم التخلي عن المراقبة الاقتصادية لأغلب المؤسسات إلى السلطات المحلية والقروية، التي سمح لها بالتفاعل والتنافس وفق مبادئ السوق الحرة، وتم الشروع في إقصاء تدريجي لمراقبة الأسعار من قبل الدولة على عدد كبير من المنتجات.

كنتيجة مباشرة لهذه الإصلاحات، حقق الاقتصاد الصيني نموا هاما مقارنة بمرحلة ما قبل الإصلاحات، ففي الفترة ما بين (1979-2011) نما الناتج الداخلي الإجمالي الصيني بنسبة نمو تقارب 9.9% سنويا، بينما كانت نسبة النمو في الربع الأول من العام الجاري 2012 في حدود 8.1%،<sup>(1)</sup> وفي الربع الثاني 07.6% (كما يوضح ذلك الجدول التالي)، وقد تزامن هذا النمو السريع مع انتقال الصين إلى صف أكبر القوى العالمية صناعيا وتجاريا وعسكريا وماليا.

وينسب الاقتصاديون النمو السريع للاقتصاد الصيني عموما إلى عاملين رئيسيين؛ معدلات الاستثمار العالية (وتقف وراءها الادخارات الداخلية والاستثمارات الأجنبية) والنمو السريع في حجم الإنتاج، وهما عاملين مرتبطين الواحد بالآخر، حيث قاد الإصلاح الاقتصادي إلى فعالية هامة في القطاع دفعت إلى تسريع ومضاعفة مصادر الاستثمارات، حيث بقي الاقتصاد الصيني قويا حتى في وجه الأزمة الاقتصادية التي عصفت باقتصاديات شرق وجنوب شرق آسيا خلال سنتي 1997-1998، وحسب تقديرات البنك العالمي فإن الصين التي كانت عام 1999 سابع أكبر اقتصاد عالمي وراء الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، وإيطاليا،<sup>(2)</sup> أصبحت منذ 2010 ثاني أكبر اقتصاد عالمي خلف الولايات المتحدة.

<sup>(1)</sup>Ibid, p 02

<sup>(2)</sup>Joseph Grieco, "China and America in the New World Polarity", In Carolyn W. Pumphrey, The Rise of China in Asia, Strategic Studies Institute (SSI), 2002, p 22

جدول رقم 01: نمو الناتج الداخلي الإجمالي للصين (1979-2012)

السنة	نسبة النمو الحقيقي %
1979	7.6
1980	7.9
1981	5.3
1982	9.0
1983	10.9
1984	15.2
1985	13.5
1986	8.9
1987	11.6
1988	11.3
1989	4.1
1990	3.8
1991	9.2
1992	14.2
1993	13.9
1994	13.1
1995	10.9
1996	10.0
1997	9.3
1998	7.8
1999	7.6
2000	8.4
2001	8.3
2002	9.1
2003	10.0
2004	10.1
2005	11.3
2006	12.7
2007	14.2
2008	9.6
2009	9.2
2010	10.4
2011	9.2
2012 (الربع الأول)	8.1

المصدر: Wayne M. Morrison, China's Economic Conditions, Congressional Research Service, Op. Cit, p 04.

من الناحية التاريخية، تحتفظ الصين بمعدلات عالية من الادخار، وعندما تم الشروع في سلسلة الإصلاحات عام 1979، كانت نسبة الادخار الداخلي في حدود 32% من الناتج الداخلي الإجمالي، فضلا عن ذلك، اغلب الادخارات الصينية خلال هذه الفترة كانت ناتجة عن أرباح المؤسسات المملوكة للحكومة التي كانت تستخدمها الحكومة المركزية للاستثمار المحلي، كما أن الإصلاحات الاقتصادية التي شملت لا مركزية الإنتاج الاقتصادي قادت إلى نمو جوهري في



الادخارات العائلية والتي تمثل اليوم نصف مستوى الادخار الصيني الداخلي، وكنتيجة لذلك ارتفعت معدلات الادخار نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي لتصبح في حدود 53.9% سنة 2010، وهي من بين أعلى معدلات الادخار في العالم (لا تزيد عن 9.3% في الولايات المتحدة)،<sup>(\*)</sup> وهذه المستويات العالية من الادخار ساهمت بشكل كبير في تسريع وتيرة الاستثمار الداخلي الصيني.<sup>(1)</sup>

ورغم الأرقام الاقتصادية المذهلة التي ما فتئت الصين في تحقيقها، إلا أن الحكومة الصين عبرت مرارا عن رغبتها في التحول عن نمطها الاقتصادي الحالي القائم على النمو السريع مهما كان الثمن، إلى نمو اقتصادي "ذكي" يسعى لتقليص الاعتماد الشديد على الطاقة والصناعات المسببة للتلوث والتوجه أكثر نحو توظيف التكنولوجيا العالية والطاقة الخضراء و الخدمات.

## ② حجم الاقتصاد الصيني:

الحجم الفعلي للاقتصاد الصيني هو موضوع لنقاش واسع بين الخبراء الاقتصاديين، قياسا بالدولار الأمريكي باستخدام معدلات النمو الحقيقي، تقديرات الناتج الداخلي الإجمالي للصين في 2011 تضع الصين في المركز الثاني لأكبر اقتصاد في العالم في حدود 7.2 تريليون دولار أي اقل من نصف حجم الاقتصاد الأمريكي (15.09 تريليون دولار)، في حين كان الناتج الداخلي الخام لكل فرد (*Per Capita GDP*) في حدود 5460 دولار، وهذا يعني أن مستوى المعيشة في الصين اقل بكثير من ذلك الموجود في الولايات المتحدة واليابان (يعادل 11% و 12% فقط من مستوى الدخل الأمريكي والياباني على التوالي).<sup>(2)</sup>

لكن أغلب الخبراء الاقتصاديين يزعمون أن استخدام معدلات الصرف (العملات) لتحويل البيانات الصينية (أو أي دولة أخرى) إلى الدولار الأمريكي تستخف في الواقع بالحجم الحقيقي للاقتصاد الصيني، لأن معدلات الصرف الاسمي تعكس ببساطة أسعار العملات الأجنبية في مقابل الدولار الأمريكي ومثل هذا الإجراء يقصي الفروقات الموجودة في أسعار السلع والخدمات عبر الدول، بمعنى أن عند تحويل دولار أمريكي إلى العملة الصينية يمكن شراء سلع أو خدمات به أكثر مما في الولايات المتحدة أو في اليابان لأن أسعار السلع والخدمات في الصين اقل مما هي عليه في الولايات

(\*) الادخارات تعرف بمجموع الاحتياطات المالية الوطنية من قبل القطاعين العام والخاص نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي للبلد.

(1) Wayne M. Morrison, Ibid, p 05.

(2) Ibid, p 08.

المتحدة واليابان، وللتغلب على هذه المشكلة طور الباحثون الاقتصاديون معدلات تحويل تقديرية بناء على القدرة الشرائية الفعلية (بناء على مسح أسعار سلع وخدمات عديدة) نسبة إلى الدولار للتوصل إلى مقارنة دقيقة للبيانات الاقتصادية عبر الدول، وهو ما يشار إليه غالباً بقاعدة تماثل القدرة الشرائية (*purchasing power parity PPP*)

جدول رقم 02: مقارنة بين البيانات الاقتصادية لكل من الصين، اليابان، والولايات المتحدة (2011)  
الوحدة: مليار دولار / الناتج الخام ودولار / الدخل الفردي

الولايات المتحدة	اليابان	الصين	
15094	5871	7208	الناتج الداخلي الخام الاسمي
15094	4384	11425	الناتج الداخلي الخام وفق قاعدة PPP
48410	46420	5460	نصيب الفرد من الناتج الداخلي الاسمي
48410	34660	8650	نصيب الفرد من الناتج الداخلي وفق قاعدة PPP

المصدر: Wayne M. Morrison, China's Economic Conditions, Congressional Research Service, Op. Cit, p 10.

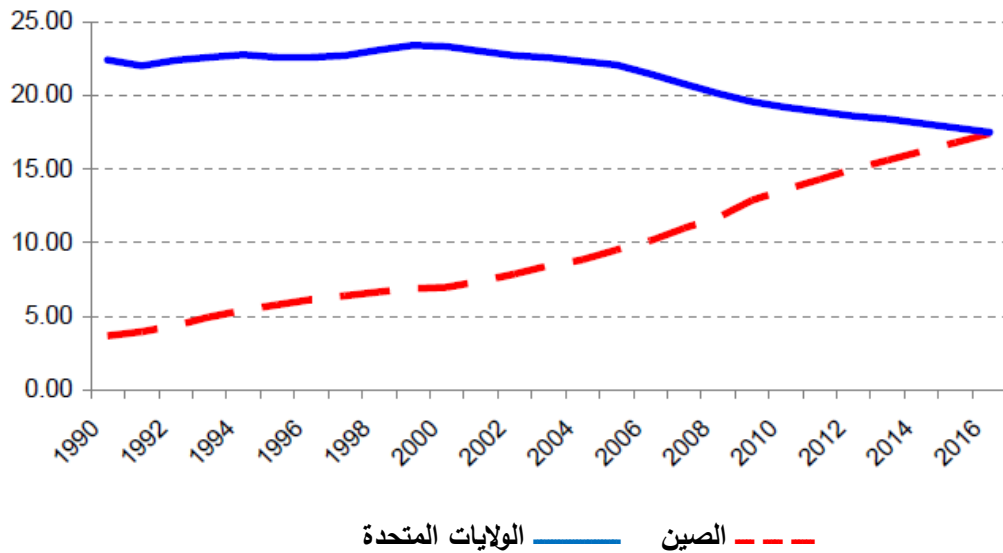
والفكرة هنا، هي أن أرقام إجمالي الناتج المحلي المعدلة لدولة ما، بناءً على تماثل القدرة الشرائية، يوفر معياراً أكثر واقعية لقياس القوة الاقتصادية النسبية لأي دولة، وكذلك لقياس المستوى المعيشي للمواطنين، إذا ما قورن بأرقام إجمالي الناتج المحلي غير المعدلة، وعلى هذا النحو يرفع معدل التحويل القائم على معيار تماثل القدرة الشرائية من حجم الاقتصاد الصيني والناتج الداخلي الخام لكل فرد، بحسب وحدة الاستعلامات الاقتصادية (EIU) (\*) التي تستخدم بيانات البنك العالمي، فإن أسعار السلع والخدمات في الصين تقف عند حدود 41.5% مما هي عليه في الولايات المتحدة، وباعتماد هذه الفروقات في الأسعار ترتفع قيمة الناتج الإجمالي الداخلي الصيني لعام 2011 من 7.2 تريليون دولار (بالدولار الاسمي/الحقيقي) إلى 11.4 تريليون دولار (بقاعدة تماثل القدرة الشرائية)، وهذا يؤشر على حقيقة مفادها أن الاقتصاد الصيني يمثل 76.0% من حجم الاقتصاد الأمريكي،

(\*) وحدة الاستعلامات الاقتصادية (EIU) هي مؤسسة دولية مستقلة تعنى بالتحليل الاقتصادي وتقديم النصائح والتوجيهات لزيائنها من الشركات والدول. تعتمد توقعاتها على بيانات البنك العالمي.

ويؤشر أيضا على أن حصة الصين من الناتج الإجمالي العالمي (وفق مؤشر تماثل القدرة الشرائية أيضا) قد ارتفع من 3.7 % عام 1990 ليبلغ 14.3 % عام 2011.<sup>(1)</sup>

ويتوقع العديد من المحللين الاقتصاديين أن الصين سوف تتخطى الولايات المتحدة كأكبر اقتصاد في العالم باعتماد قاعدة تماثل القدرة الشرائية، وحدة الاستعلامات الاقتصادية تتوقع أن يحدث ذلك بحلول العام 2016<sup>(\*)</sup>، وتتوقع أيضا أن يكون حجم الاقتصاد الصيني أكبر بـ30% من نظيره الأمريكي بحلول العام 2030، كما أن استخدام هذه القاعدة (تماثل القدرة الشرائية) يرفع معدل الناتج الداخلي الإجمالي للفرد إلى نحو 8650 دولار (بدلا من 5460 دولارا) أي ما يمثل 17.9% من نظيره الأمريكي مع توقعات بوصوله إلى مستوى 34.3% بحلول عام 2030، وهذا يعني في الحقيقة أن الصين، رغم احتمال امتلاكها لأكبر اقتصاد في العالم في السنوات القليلة القادمة من خلال قاعدة تماثل القدرة الشرائية فإنها سوف تستغرق سنوات طويلة للاقترب من مستويات معايير المعيشة الموجودة في الولايات المتحدة.

رسم بياني رقم 01: الناتج الداخلي الخام لكل من الولايات المتحدة والصين نسبة إلى الناتج الإجمالي العالمي 1990-2011 (توقعات إلى غاية 2016).  
(بالنسبة المئوية)



المصدر: Wayne M. Morrison, China's Economic Conditions, Congressional Research Service, Op. Cit, p 10

(1) Wayne M. Morrison, Op. Cit, p 09.

(\*) الجدير بالذكر أن صندوق النقد الدولي أعلن في تقرير جديد للاقتصاد العالمي، يعتمد على تعادل القوة الشرائية، أن الناتج المحلي الإجمالي الصيني سيبلغ 19 تريليون دولار أمريكي في عام 2016، بينما سيزداد الرقم للولايات المتحدة إلى 18.8 تريليون دولار.

### ③ الاستثمار والتجارة الخارجية:

لقد ساعد الإصلاح الاقتصادي والتجاري وتحرير الاستثمار في تحول الصين بشكل دراماتيكي إلى قوة تجارية هائلة، فصادرات الصين من السلع التي لم تتعدى الـ 14 مليار دولار عام 1979 بلغت 1.9 تريليون دولار عام 2011، في حين نمت وارداتها من السلع في الفترة ذاتها من 16 مليار دولار إلى 1.7 تريليون دولار،<sup>(1)</sup> هذه المعطيات جعلت الصين أكبر قوة مصدرة للسلع في العالم.

وعلى الرغم من تراجع حجم التجارة الخارجية الصينية عام 2009 بفعل تباطؤ الاقتصاد العالمي، إلا أن حجمي الصادرات والواردات عادا مجددا لتحقيق أرقام قياسية جديدة، وعلى سبيل المثال ارتفع حجم الصادرات والواردات عام 2011 بنسبة 20.3% و 24.9% على التوالي، في حين ظل فائض الميزان التجاري في حالة غير مستقرة في السنوات الأخيرة (297.4 مليار دولار عام 2007 إلى 157.9 مليار عام 2011 مع توقعات بتحقيقه لفائض لا يزيد عن 90 مليارات للعام الحالي 2012)، وبذلك تخطت الصين ألمانيا منذ عام 2009 لتصبح أكبر مصدر للسلع في العالم وثاني أكبر مورد لها، ويتوقع البنك العالمي أن تبلغ حصة الصادرات الصينية 20% من حجم الصادرات العالمية بحلول العام 2030، كما تملك الصين أكبر احتياطي عالمي من العملات الأجنبية بلغ 3.2 تريليون دولار عام 2011.<sup>(2)</sup>

النمو السريع والهائل الذي ميز القطاعين الاقتصادي والتجاري الصيني يمكن تفسير جزء منه بضخامة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدفقت إلى الصين بعد الإصلاحات الاقتصادية، و منذ تسعينيات القرن الماضي بشكل خاص، الإحصاءات الرسمية الصينية أبانت عن وجود 445244 مؤسسة استثمارية أجنبية مسجلة في الصين عام 2010، تشغل ما لا يقل عن 55.2 مليون عامل، وبلغ نصيبها من الناتج الصناعي الصيني 27.1% عام 2010، كما تشير البيانات الحديثة إلى مسؤولية الاستثمارات الأجنبية عن 52.4% من الصادرات الصينية و 49.6% من الواردات عام 2011، وبالنسبة للصادرات ذات التكنولوجيا العالية بلغت حصة الشركات الأجنبية منها 67% عام 2010 (82% إذا احتسبنا المؤسسات المختلطة).<sup>(3)</sup>

(1) Wayne M. Morrison, op, Cit, p 17.

(2) Ibid, p 18.

(3) Ibid, p (10,11).

وتعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليوم مصدرا رئيسيا لنمو الرأسمال الصيني، حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة قفزت من 02 مليار دولار عام 1985 إلى 116 مليار دولار عام 2011، وقد بلغ الحجم التراكمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة 1.2 تريليون دولار وهو ما يجعل الصين واحدة من أهم واكبر وجهات الاستثمار في العالم<sup>(\*)</sup>، 63.9 % من جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين عام 2011 كان مصدرها هونغ كونغ، متبوعة بتايوان، اليابان، سنغافورة وهونغ كونغ والولايات المتحدة، ويتوقع الاقتصاديون استمرار تدفق الاستثمارات الأجنبية نحو الصين بتخفيض حواجز الاستثمار التي تعهدت الصين بها تجاه منظمة التجارة العالمية.

وعلى الرغم من أن الصين ظلت بشكل عام وجهة للاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ مباشرة عمليات الإصلاح الاقتصادي، إلا أنها تعد في نفس الوقت مصدرا مهما للاستثمارات المباشرة في الخارج، فقد ارتفعت رؤوس الأموال الصينية المستثمرة في الخارج من 2.7 مليار دولار عام 2002 إلى 67.6 مليار دولار عام 2011، وهي تمثل اليوم المرتبة الـ9 عالميا على لائحة اكبر مصادر الاستثمار المباشر في الخارج، وبلغت قيمة استثماراتها في الخارج عام 2011 نحو 384.9 مليار دولار.

(\*) المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة عام 2011 حسب بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

جدول رقم 03: التجارة الخارجية الصينية 1979-2011  
(الوحدة مليار دولار).

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
1979	13.7	15.7	-2.0
1980	18.1	19.5	-1.4
1985	27.3	42.5	-15.3
1990	62.9	53.9	9.0
1995	148.8	132.1	16.7
2000	249.2	225.1	24.1
2001	266.2	243.6	22.6
2002	325.6	295.2	30.4
2003	438.4	412.8	25.6
2004	593.4	561.4	32.0
2005	762.0	660.1	101.9
2006	969.1	791.5	177.6
2007	1,218.0	955.8	262.2
2008	1,428.9	1,131.5	297.4
2009	1,202.0	1,003.9	198.2
2010	1,578.4	1,393.9	184.5
2011	1,899.3	1,741.4	157.9

المصدر: Wayne M. Morrison, China's Economic Conditions, Op.Cit, p 32.

تحديات الاقتصاد الصيني على المدى البعيد :

يحتاج اغلب الباحثين الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي للصين سيستمر بوتيرة عالية لسنوات أخرى في المستقبل القريب، لكنهم يؤكدون أن ذلك يتوقف على المساعي الصينية للاستمرار في مباشرة إصلاحات اقتصادية كبرى، حيث أن الفشل في تنفيذ مثل هذه الإصلاحات سيؤدي إلى تأثير سلبي على النمو المستقبلي، فالنمو الاقتصادي الحالي كان له مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية مثل الاعتماد المفرط على الاستثمارات الثابتة وعلى التصدير لتحقيق النمو الاقتصادي،

إلى جانب عدم الفعالية التي تميز عددا من القطاعات والتي مردها بشكل رئيسي سياسات التصنيع الحكومية و التلوث الشديد وتنامي فروقات الدخل:<sup>(1)</sup>

1. **التحول غير التام نحو اقتصاد السوق:** رغم أزيد من ثلاثة عقود مضت على مباشرة الصين لإصلاحاتها الاقتصادية، يتمسك قادة الصين بأن بلادهم تمثل "اقتصاد سوق-اشتراكي" *socialist-market economy*، حيث توافق الحكومة وتسمح باستخدام قوى السوق الحرة في عدد من المجالات للمساهمة في نمو الاقتصادي، لكن الحكومة تحتفظ مع ذلك بدور رئيسي في التنمية الاقتصادية للبلاد.

2. **المؤسسات المملوكة للدولة (SOE's):** على الرغم من تقلص عدد المؤسسات المملوكة للدولة في السنوات الأخيرة إلا أنها مازالت تسيطر على عدد من القطاعات (القطاع البترولي، المعدني، الاتصالات، المواصلات...)، وهي تمثل أزيد من 50% من أكبر 500 مؤسسة صناعية في الصين، وأزيد من 61% من أكبر 500 مؤسسة في قطاع الخدمات، وإلى جانب ذلك، الوضعية المالية الفقيرة لغالبية المؤسسات المالية التابعة للدولة يجعل إقدام الحكومات الصينية على تخفيض الحواجز التجارية أمرا صعبا، بسبب خوفها من انتشار الإفلاس وسط هذه المؤسسات.<sup>(2)</sup>

3. **النظام البنكي:** يواجه النظام البنكي الصيني جملة من العوائق بسبب دعمه المالي للمؤسسات التابعة للدولة، وعدم التزامه بالعمل فقط وفق مبادئ السوق، ويخضع النظام البنكي الصيني لضبط ورقابة الحكومة المركزية التي تحدد مجالات الاهتمام وتوزيع القروض على مختلف الشركات، وكنتيجة لهذه السياسة، تتجه اليوم أكثر من 50% من قروض البنوك التابعة للدولة إلى هذه المؤسسات *SOE's*، مع أن المعطيات تؤكد مسبقا أن النصيب الأكبر من هذه القروض لا يمكن لهذه المؤسسات تسديده.

فعلى سبيل المثال أظهرت إحدى الدراسات عام 2002 أن نسبة عدم تسديد القروض في الصين وصلت إلى 480 مليار دولار (أي ما مثل 43% من الناتج الداخلي الإجمالي للصين حينها)، وهذه القروض "السيئة" التي تنتهجها البنوك الصينية تهدد النظام البنكي الصيني، حيث يعتقد أن 3/4 من البنوك التجارية التابعة للدولة مفلسة أو فاقدة للسيولة المالية، هذه الحالة المالية غير المستقرة

(1) Ibid, p 11.

(2) Ibid, p 10.

جعلت القائمين على مسار الإصلاح يحجمون عن فتح القطاع البنكي للمنافسة الأجنبية، الفساد هو أيضا مشكل آخر يعاني منه النظام البنكي الصيني، حيث أن القروض عادة ما يتم منحها على محور الروابط السياسية وليس على درجة الاستحقاق الاقتصادي.<sup>(1)</sup>

4. **مشاكل التلوث والفساد الحكومي وتنامي الفروقات الاجتماعية:** القلق العام حول التلوث، الفساد الحكومي، وتنامي معدلات عدم المساواة في الدخل تشكل تهديدا مهما للاستقرار الاجتماعي في الصين، الحكومة الصينية أقرت بوجود أكثر من 74.000 احتجاج عام 2004 (العديد منها بلغت درجة العنف) ورطت 3.8 مليون فرد، مقابل 53.000 احتجاج عام 2003، وفي الغالب وقفت مسائل التلوث، الفساد السياسي، الاستيلاء على الأراضي خلف أعمال الاحتجاج هذه، والحكومات الصينية لا تبدي اهتمام كبيرا بقوانين حماية المحيط من أجل الترويج لنمو اقتصادي سريع، لقد أشار تقرير للبنك العالمي أن 16 من 20 مدينة الأكثر تلوثا في العالم هي مدن صينية، كما أن ارتفاع معدلات عدم المساواة في الدخل خصوصا بين سكان الأقاليم الساحلية وسكان المناطق الريفية الداخلية أصبحت مصدرا آخر يبعث على القلق.<sup>(2)</sup>

#### المطلب الثاني: القوة العسكرية الصينية:

حجم القوة العسكرية الصينية وعمليات التحديث المستمرة للجيش الصيني تمثل مصدر القلق الأكبر للقوى الغربية ودول الجوار الصيني بشكل خاص، حيث هناك إجماع عام بأن الصين، مدفوعة بنجاحاتها العديدة في القطاع الاقتصادي، بصدد تحديث سريع ومركز لقطاعاتها العسكرية، وهو إجماع تدعمه شواهد قوية حول حجم الإنفاق العسكري الصيني، وصفقات التسليح الضخمة التي تبرمها الصين سنويا، واكتسابها لقدرات صاروخية هائلة، مكنتها أخيرا من الدخول إلى "نادي الفضاء" الدولي إلى جانب كل من الولايات المتحدة وروسيا، كما أن دفاعاتها تعززت مؤخرا بقدرات نووية إضافية تعزز إمكانية القيام بالضربة الثانية.<sup>(3)</sup>

(1) Ibid, p 11

(2) Ibid, p 12.

(3) Christopher Mcconnauhy, "China's Undersea Nuclear Deterrent: Will the U.S. Navy Be Ready?", in Lyle J. Goldstein & Andrew S. Erickson, China's Nuclear Force Modernization :Naval War College Newport Papers 22 [Naval War College Press 2005, p 32



وعلى الرغم من أن "جيش التحرير الشعبي" (PLA)<sup>(\*)</sup>، يحتفظ تاريخيا بدور دفاعي والحيلولة دون وقوع نزاعات إقليمية، إلا أن مسار التحول بعيد المدى الذي باشرته الصين يجعل منه قوة عصرية أكثر حداثة قادرة على شن حروب سريعة وعلى درجة عالية من الشدة حتى ضد خصم متقدم تكنولوجيا، ويبدو حاليا أن الترسانة العسكرية الصينية موجهة للتحضير لأي طارئ، بما في ذلك إمكانية تدخل الولايات المتحدة في المنطقة،<sup>(1)</sup> واغلب الملاحظين للسياسات الدولية الآسيوية يتفقون على أن التوجه الاستراتيجي والواقع العسكري لجمهورية الصين الشعبية سيكون متغيرا رئيسيا في تحديد الاستقرار والأمن الإقليمي في القرن الواحد والعشرين.<sup>(2)</sup>

### ① عناصر القوة العسكرية الصينية :

أربعة أقسام تتركب منها القوة العسكرية الصينية، القوات البرية (PLA)، القوات البحرية PLAN (بما فيها الغواصات والطائرات المرفقة)، القوات الجوية PLAAF، وقسم الصواريخ الإستراتيجية أو ما يسمى بـ (Second Artillery)، في حين تشكل الشرطة الشعبية المسلحة (PAP) كتنظيم شبه عسكري إلى جانب الاحتياط العنصر المكون الخامس للقوة العسكرية الصينية، ويتجاوز مجموع أفراد الفرق الخمس 3.2 مليون فرد وهو ما جعل الصين تتوفر على أكبر جيش في العالم من حيث عدد الأفراد.<sup>(3)</sup>

وقد باشرت الصين، منذ عقد التسعينات إصلاحات شاملة لمختلف فروع المؤسسة العسكرية، تركزت أساسا على تحسين معايير التدريب واكتساب نظم تسليح جديدة داخلية وخارجية (روسية بشكل خاص)، وقد فاجأت المظاهر المتعددة للتطور العسكري الصيني المحليين الغربيين، خصوصا السرعة التي تمر بها عملية تحديث قواتها الإستراتيجية وحجم الفرص المتاحة، بالشكل الذي عزز مخاوف القوى الإقليمية الكبرى في شرق آسيا والمحيط الهادي.<sup>(4)</sup>

فقد تنامي الإنفاق العسكري الصيني بأرقام معتبرة في السنوات الأخيرة، وبعبارة العملة الصينية المحلية، تضاعفت الميزانية العسكرية الصينية المصروح بها رسميا أربع مرات تقريبا لتقفز من حوالي

(\*) جيش التحرير الشعبي People's Liberation Army هو الاسم الرسمي للجيش الصيني.

(1) Office of the Secretary of Defense, Annual Report To Congress: Military Power of the People's Republic of China 2006, Departement of Defense, p 02

(2) David Shambaugh, China's Military Views the World, Ambivalent Security, International Security, Vol. 24, No. 3 (Winter 1999/2000), p 52

(3) Office of the Secretary of Defense, Op, Cit, p 03.

(4) Ibid, p 04

64 مليار يوان عام 1995 إلى 248 مليار يوان عام 2005، وفي عام 2005، زادت الميزانية العسكرية الصينية بنسبة 17%، وحسب المعطيات الرسمية، أنفقت الصين 29.9 مليار دولار على قطاعها العسكري، وإلى جانب ذلك، بما أن جزء هام من ميزانيات عدد من الوزارات تتضمن نفقات ذات صلة بالقطاع العسكري، يقدر الخبراء الغربيون المهتمون بالنمو العسكري الصيني حجم الإنفاق العسكري الصيني بين 35 مليار دولار و 90 مليار دولار، ورغم أن هذه المعطيات تكشف الفجوة الواسعة التي تفصل الصين عن الولايات المتحدة التي أنفقت 501.7 مليار دولار على قطاعها العسكري عام 2006 أي ما يعادل تقريبا نصف النفقات العسكرية لكل دول العالم مجتمعة،<sup>(1)</sup> إلا أن هناك العديد من الاعتبارات التي تجعل دلالات هذه الأرقام مسألة نسبية فقط أهمها توفر الصين على عمالة رخيصة وعدم تدخل الصين في المسائل العسكرية خارج أراضيها.<sup>(\*)</sup>

## 1. القوات التقليدية :

بشكل عام يشار إلى الأقسام الثلاث من القوة العسكرية (البرية والبحرية والجوية) باعتبارها قوى تقليدية لتمييزها عن القوة النووية والصاروخية.

### 1.1. القوات البرية : Ground Power

تمتلك الصين أحد أكبر الجيوش البرية في العالم، ورغم أن الجيش الصيني أنهى في ديسمبر 2005 عملية تقليص عدد العاملين في القطاع العسكري بما يقارب 200 ألف عسكري، إلا أن حجم الجيش الصيني يبقى ضخما، وحسب الإحصاءات الرسمية، تتوفر الصين على أكثر من 2.3 مليون عسكري، وبإضافة الشرطة الشعبية المسلحة شبه العسكرية التي تضم أكثر من 1.5 مليون فرد، والقوات الاحتياطية البالغ عددها 800 ألف فرد، ترفع الصورة الكلية للوحدات العاملة الاحتياطية والشبه عسكرية إلى نحو 4.6 مليون فرد، وفي سنة 2004 أوردت وكالة المخابرات الصينية في ورقتها البيضاء أن الصين بإمكانها بلوغ سقف 10 مليون عضو عسكري نظامي.<sup>(2)</sup>

(1) Marcin Zaborowski, "Facing China's Rise, Guidelines for an EU Strategy", EU Institute for Security Studies, 2006, p 40

(\*) نمت النفقات العسكرية الصينية في الفترة ما بين 1990-2005 بنسبة سنوية قاربت 15% ، وارتفعت بنسبة 17.8% سنة 2007، وبالنظر إلى المعطيات التي ترجح تضاعف الاقتصاد الصيني ثلاث مرات بحلول 2025، من المتوقع أن يقفز حجم النفقات العسكرية الصينية إلى ما بين 185 و 400 مليار دولار، وهو في أفضل الحالات أقل من الميزانية العسكرية الأمريكية الحالية (440 مليار دولار).

(2) Office of the Secretary of Defense, Op, Cit, p 05

وتتوفر القوات البرية الصينية على 18 فرقة عسكرية مسلحة و 17 فرقة و 22 لواء للمشاة و 09 فرق و 08 ألوية مدرعة، إضافة إلى 06 فرق و 06 ألوية ميكانيكية للمشاة وثلاثة ألوية برمائية، وفرقتين و 17 لواء للمدفعية وأزيد من 7 آلاف دبابة.<sup>(1)</sup>

## 2.1. القوة البحرية : *Naval Power*

تمتلك الصين قوة بحرية قوامها 75 قطعة قتالية كبرى، حوالي 54 غواصة هجومية (05 منها فقط تعمل بالطاقة النووية والأخرى تعمل على وقود الديزل)، و 53 بارجة حربية ثقيلة ومتوسطة، 26 مدمرة قتالية، وأزيد من 86 مركبا لخفر السواحل مجهزة بالصواريخ، وهي بصدد نمو سريع بفعل دخول قطع محلية جديدة وإبرام صفقات خارجية مهمة، وهذه البيانات تجعل من الصين أكبر قوة بحرية في آسيا.<sup>(\*)</sup>

وجاء استلام الصين لعدد من المدمرات الصاروخية روسية الصنع *SOVREMNNY II* فيما بين عامي 2005 و 2007 في إطار مشروع صيني ضخم لتحديث قطاعاتها العسكرية المختلفة لتواكب نموها الاقتصادي ومصالحها الإستراتيجية المتنامية، وهذا النوع من المدمرات مهياً خصيصاً لحمل صواريخ كروز المضادة للسفن (*ASCMs*) والتي تتمتع بقدرات كبيرة على تضليل أجهزة الرادار، وتشمل تحسينات نوعية على النموذج الصيني *Soveremenny* التي تم شراؤها من روسيا.

في هذا الإطار، تواصل الصين بناء غواصاتها الذاتية *Song-Class* التي تعمل بمحركات الديزل، والمصممة لحمل صاروخ *Yj-82* المضاد للسفن، والذي يتمتع بمهارات عالية منها القدرة على الغوص أثناء الإطلاق، وفي عام 2004 أطلقت الصين غواصة جديدة بمحرك ديزل صنف *yuan*، كما تدعم الأسطول الصيني بغواصات نووية جديدة *SHANG-Class (Type 093)*<sup>(1)</sup>، وتنتظر الصين استلام ثماني غواصات إضافية تعمل بمحرك ديزل-كهربائي من فئة *KILO-Class* من روسيا لتدعيم الوحدات الأربع التي تم شراؤها سابقاً، وهي مزودة بطوربيدات حديثة وتوجيه لاسلكي وصواريخ *SSN.27*، كما تعززت بحرية جيش التحرير الشعبي (*PLAN*) بالمدمرة الصينية الجديدة

(1) Anthony H. Cordesman, Nicholas S. Yarosh, Chinese Military Modernization and force development, A Western Perspective, Centre For Strategic & international studies, 2012, p 72.

(\*) تعد الصين الدولة الوحيدة دائمة العضوية في مجلس الأمن التي لا تملك حتى الآن حاملات طائرات، غير أن وكالة الأنباء الصينية "شينخو" أشارت في أفريل 2011 إلى أن الصين تكاد تنهي بناء أول حاملات طائرات وهي نسخة معدلة للحاملة السوفيتية (*Kuznetsov-class Hull-2*).

(2) Office of the Secretary of Defense, Op, Cit, p 04.

LUZHOU-Class (Type 051C) المصممة خصيصا ضد المقاتلات الجوية مجهزة بنظام  
SA-N20SAM الروسي وبرا دار *TOBSTONE*.<sup>(1)</sup>

### 3.1. القوة الجوية : Air-Power

تمتلك قوات الدفاع الجوي الصيني وبحرية جيش التحرير الشعبي أكثر من 2300 طائرة حربية، ويشمل هذا العدد مقاتلات الدفاع الجوي، المقاتلات المتعددة الأدوار، قاذفات القنابل، بالإضافة إلى 1450 مقاتلة قديمة تستخدم حاليا في مهمات للتدريب، كما تمتلك الصين 450 طائرة شحن وأزيد من 100 طائرة استطلاع، وتقع اغلب القواعد الجوية الصينية في القسم الشرقي للبلاد.

وتبعا لوكالة مخابرات الدفاع (DIA)، تخطط الصين لبناء حاملة طائرات لتعزيز قطاعها الجوي، ومن الممكن أن يتم تصميمها وفقا للحاملة الروسية *Su-33/FLANKER D* القادرة على حمل عدد معتبر من مقاتلات *Su-27/FLANKER* التي تستخدمها روسيا حاليا على متن *Kuznetsov-Class*.

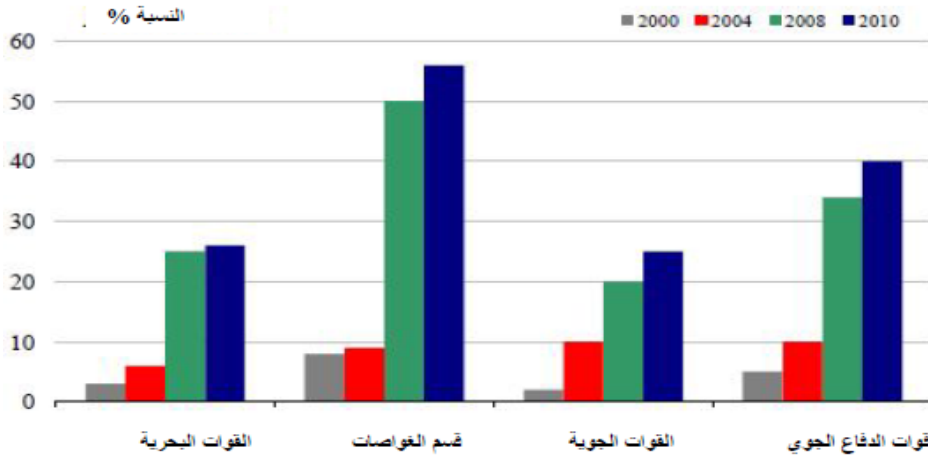
كما انتهت الصين أيضا عام 2004 من تطوير الجيل الرابع من الطائرة المحلية الصنع F-10 ، وتتوقع وكالة المخابرات الصينية إنتاج 1200 طائرة في إطار عمر هذا البرنامج، والمقاتلة F-10 تشبه إلى حد ما المقاتلة الأوروبية *Typhoon* من حيث الوزن والأداء، وتجري الصين حاليا تجارب على بعض الصيغ الجديدة أبرزها *F-10A* و *Super 10*، بصدد إدخال بعض التحسينات المهمة خصوصا المتعلقة بأجهزة الرادار، التسليح، والمحركات، وفي سياق مماثل، قامت الصين بتحديث برنامج المقاتلة الكلاسيكية *FB-7*، التي أصبح بإمكانها أداء عمليات قصف الأهداف البحرية ليلا، واستخدام أسلحة متطورة مثل صاروخ كروز الروسي المضلل لأجهزة الرادار *Kh-31 P*، وصاروخ *KAB-500*، الموجه بالليزر.<sup>(2)</sup>

(1) Ibid, pp (4-6).

(2) Ibid, p 06

رسم بياني رقم 02: يوضح نسبة التحديث في قطاعات الجيش الصيني

(2010-2000)



المصدر: Office of the Secretary of Defense, Ibid, p 43.

2. القوة النووية الصينية :

منذ أن أصبحت قوة نووية عام 1964، تبنت الصين نهجا نوويا مختلفا عن ذلك الذي اتبعته القوتين العظمتين أثناء الحرب الباردة، وهو النهج الذي جسده شعار "عدم المبادرة بالاستخدام" 'No First Use' الذي أطلقته الصين بعد فترة قصيرة من تجربتها النووية الأولى (1964)، وكانت الصين تساند دوما الدعوات الدولية لوقف سباق التسلح النووي، لكن وجود الصين كهدف للتخويف النووي في الحرب الكورية، ثم أثناء أزمات مضيق تايوان ، و أخيرا خلال النزاع الصيني-السوفيتي (1968-1969)، جعل القادة الصينيين على معرفة مسبقة بالتهديدات النووية،<sup>(1)</sup> وهو ما جعل الصين تضع مسألة الردع النووي والقدرة على الضربة الثانية هدف حيويًا ولتحقيق مقولة ماو (1959) "سوف يكون لزاما علينا بناء غواصات نووية حتى وان تطلب الأمر منا 10 آلاف سنة" باشرت الصين استثمارات واسعة في مجال الصواريخ الاستراتيجية الحاملة لرؤوس نووية.

وبحسب الكتاب السنوي لـ SIPRI (1999) كان لدى الصين في نفس العام ما يقارب 400 رأس نووي، عشرون منها مجهزة على متن صواريخ باليستية، فيما تحتفظ الصين بحوالي 150 رأساً

(1) Stephen Polk, "China's Nuclear Command and Control", in Lyle J. Goldstein & Andrew S. Erickson, Op, Cit, p 10

للاستخدام التكتيكي على ما يبدو، وتخضع جميع الأسلحة النووية لرقابة اللجنة العسكرية المركزية التي يقودها الرئيس شخصياً.<sup>(1)</sup>

#### جدول رقم 04: المسار التاريخي لتطور السلاح الاستراتيجي الصيني.

1955 - ماو تسي تونغ يعلن عن إطلاق البرنامج النووي الصيني.

1964 - الصين تفجر أول قنبلة ذرية.

1966 - الصين تجري تجارب غير مسبقة على الصواريخ الحاملة للرؤوس نووية.

1967 - الصين تفجر أول قنبلة هيدروجينية.

1980 - أول اختبار ميداني للصاروخ العابر للقارات DF-5 ICBM

1988 - نجاح تجربة إطلاق صاروخ SLBM JL-1 من الغواصة Xia SSBN

1995 - نجاح تجربة إطلاق صاروخ DF-31 ICBM العابر للقارات.

2004 - إطلاق الغواصة SSBN 094 وفشل تجربة إطلاق الصاروخ JL-2

2013 - دخول أول حاملة طائرات صينية حيز الخدمة.

المصدر: Dominic Desciscio, China's Space Development and Nuclear Strategy, p 46

وتضم الترسانة النووية الصينية حالياً ما بين 55 و 65 صاروخاً باليستياً عابراً للقارات (ICBM) من أصناف CSS-4 (DF-5) و CSS-10 (DF-31 and DF-31A), mode 1 & 2 كما تملك الصين صنفاً صاروخياً آخر متوسط المدى يطلق من الغواصات (SLBM) هو JL-1 و CSS-5 (DF-21D) الحامل لرؤوس نووية والمخصص لمهام الردع الإقليمي.

والى غاية ديسمبر 2010 كان لدى الصين ما بين 1000 و 1200 صاروخ باليستي قصير المدى *SRBM*، كما تطور الصين صواريخ باليستية متوسطة المدى *MRBM* للرفع من مدى جاهزيتها لتوجيه ضربات دقيقة ضد الأهداف الأرضية والسفن الحربية بما في ذلك ضد حاملات الطائرات حتى على مدى بعيد من الصين، كما تعكف على تطوير صواريخ كروز الموجهة ضد أهداف أرضية *LACM* مثل *YJ-63, KD-88, and DH-10 systems* وصواريخ كروز المضادة للسفن *ASCM* سواء تلك التي تعود لحقبة الـ 50 مثل CSS-N-2 أو الروسية الحديثة

<sup>(2)</sup> Frank W Moore, "China's Military Capabilities", Institute for Defense and Disarmament Studies, Cambridge MA 02139.2000, p 01

SS-N-22 و SS-N-27B وقد تطور نطاق الأبحاث والتطوير في هذا النوع من الصواريخ في العقد الأخير.<sup>(1)</sup>

جدول رقم 05: ترسانة الصواريخ الإستراتيجية الصينية 2011.

الترسانة الصاروخية الصينية			
النظام	الصواريخ	قاذفات الصواريخ	المدى
ICBM ص.ب. عابرة للقارات	75-50	75 - 70	13000-5400 كم
ص.ب. متوسط المدى IRBM	20-5	20 - 5	3000 كم
ص.ب. متوسط المدى MRBM	100 - 75	100 - 75	1750 كم
ص.ب. قصير المدى SRBM	1200 - 1000	250 - 200	600-300 كم
GLCM	500-200	55 - 40	1500 كم

المصدر: Office of the Secretary of Defense, Op, Cit, p 78.

تقوم الصين بتحسين كمي وكيفي لصواريخها الإستراتيجية، وهذا قد يسمح لها بقدرات ردع نووي معقول وقادر على البقاء والقدرة على الضربة الثانية، يمكنها أن تبلغ روسيا الهند وكل الولايات المتحدة تقريبا ناهيك عن المسرح الباسيفيكي بما في ذلك استراليا ونيوزيلندا، غير أن الصين تحتفظ بترسانة إستراتيجية صغيرة نسبيا حيث مازالت تتمسك بمبدأ السلاح النووي "عدم المبادرة بالاستخدام".<sup>(2)</sup>

هناك إجماع عام بان الصين، مدفوعة بنجاحاتها العديدة في القطاع الاقتصادي، بصدد تحديث سريع ومركز لقطاعاتها العسكرية، وهو إجماع تدعمه شواهد قوية حول حجم الإنفاق العسكري الصيني، وصفقات التسليح الضخمة التي تبرمها الصين سنويا، واكتسابها لقدرات صاروخية هائلة، مكنتها أخيرا من الدخول إلى "نادي الفضاء" الدولي إلى جانب كل من الولايات المتحدة وروسيا، كما أن دفاعاتها تدعمت أخيرا برفع قدراتها النووية التي تعزز إمكانية القيام بالضربة الثانية.<sup>(3)</sup>

<sup>(1)</sup> Office of the Secretary of Defense, Ibid, p 30.

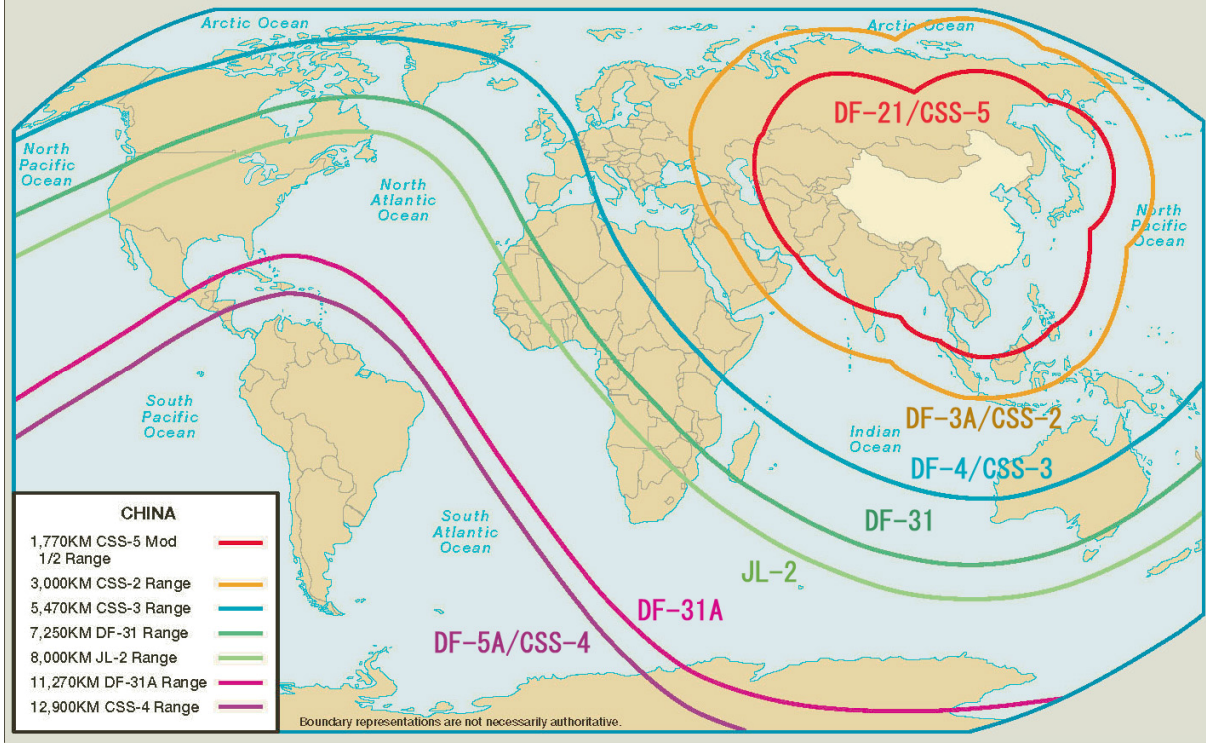
<sup>(2)</sup> Ibid, p 28.

<sup>(3)</sup> Christopher Mcconnaughy, op, Cit, p 32.



وعلى الرغم من أن "جيش التحرير الشعبي" (PLA)، يحتفظ تاريخيا بدور دفاعي والوقاية من النزاعات الإقليمية، إلا أن مسار التحول بعيد المدى الذي باشرته الصين يجعل منه قوة عصرية أكثر حداثة قادرة على شن حروب سريعة وعلى درجة عالية من الشدة ضد خصوم ذو تكنولوجيا عالية، ويبدو حاليا أن الترسانة العسكرية الصينية موجهة للتحضير لأي طارئ، بما في ذلك إمكانية تدخل الولايات المتحدة في المنطقة،<sup>(1)</sup> واغلب الملاحظين للسياسات الدولية الآسيوية يتفقون على أن التوجه الاستراتيجي والواقع العسكري لجمهورية الصين الشعبية سيكون متغيرا رئيسيا في تحديد الاستقرار والأمن الإقليمي في القرن الواحد والعشرين.<sup>(2)</sup>

خريطة رقم 01: مدى الصواريخ الباليستية الصينية (متوسطة وبعيدة المدى).



المصدر: Office of the Secretary of Defense, Ibid, p 35.

إن المعطيات السابقة عن القوة الصينية توحى في الحقيقة أننا بصدد الحديث عن قوة مالية اقتصادية تجارية هائلة، وقوة عسكرية صاعدة بشكل سريع، لكن التمعن الجيد في عناصر هذه القوة لا يخلو من النقائص والسلبيات، فبالرغم من الوفرة المالية ومستوى النمو القياسية لم تتعكس على مستوى رفاهية الشعب الصيني التي لا يمكن مقارنتها بما هي عليه في الولايات المتحدة واليابان ودول أوروبا

(1) Office of the Secretary of Defense, op, Cit, p 02.

(2) David Shambaugh, Op, Cit, p 52.



الغربية، إلى جانب أن جزء هام من هذا النمو يعود لدور الاستثمارات الأجنبية-خصوصا في الصناعات ذات التكنولوجيا العالية- كما أن القوة العسكرية الصينية وعلى الرغم من أهميتها مازالت لم تصل حتى الآن إلى وضع المهيمن الإقليمي، وتبقى في وضع قوة بعيد عن الولايات المتحدة وروسيا، وعلى سبيل المثال صاروخ DF-5<sup>(\*)</sup> الذي يعتبر فخر الصناعة العسكرية الصينية وأساس إستراتيجيتها للردع يستغرق أكثر من ساعتين ليكون مستعدا للإطلاق، وهو مؤشر قوي على محدودية الردع النووي وعلى قدرة الصين على القيام بالضربة الثانية.

---

(\*) يبلغ مداه 13 ألف كيلومتر، وهو الحد الأقصى للترسانة الصاروخية الصينية.

## المبحث الثاني: القوة الناعمة الصينية: الدور والمقومات.

عموما تتصب معظم النقاشات والتحليل بخصوص صعود الصين على المظاهر الاقتصادية والعسكرية لقوتها المتنامية، مع أن العناصر "اللينة" للقوة (الثقافة، الأيديولوجيات السياسية، والدبلوماسية) ينظر إليها بشكل متزايد كمكونات أساسية لمكانة القوى الكبرى، وكما أشارت دراسة بيتس جيل و يانزهونغ هوانغ Bates Gill & Yanzhong Huang (2006) فإنه من الغرابة أن موضوع "القوة الناعمة" إما انه مغيب عن النقاشات حول الصين أو يساء تطبيقه، رغم أن الصين منخرطة في نواحي عديدة في ممارسة هذه القوة، خصوصا أن مصادر القوة اللينة الصينية جد معتبرة وجديرة بالاهتمام.<sup>(1)</sup>

### المطلب الأول: تأصيل مفهوم القوة الناعمة:

يمكن رد مفهوم القوة الناعمة (*Soft Power*) إلى أعمال كل من هانس مورغنثو، كلاوس كنورر Klaus Knorr، وراي كلين Ray Cline، رغم أن المصطلح أكثر التصاقا بأعمال جوزيف ناي الابن Joseph Nye .Jr.<sup>(\*)</sup> خصوصا بعد نشر كتابه "وثبة نحو القيادة" عام 1990،<sup>(\*\*)</sup> وانتشر استخدامه بشكل واسع لدى الأوساط الأكاديمية والإعلامية ودوائر صنع القرار منذ ذلك الوقت.

وتعرف القوة الناعمة بأنها القدرة على الجذب والإقناع بفعل العناصر غير الملموسة كالثقافة، الأيديولوجيا، التماسك الوطني، والنفوذ في المؤسسات الدولية، وبالنسبة لـ ناي هي "القدرة على تحقيق ما تريد من خلال الجذب بدلا من القهر أو الإرغام"<sup>(2)</sup>، وبخلاف القوة "الصلبة" *Hard Power* التي تشير إلى القدرة على التأثير في سلوك الآخرين للقيام بعملٍ ما يتفق مع الهدف المراد تحقيقه، تعتمد القوة الناعمة (أي الوجه الثاني للقوة) على قدرة الدولة في صياغة رغبات الآخرين بعد أن تكون بمثابة قُدوة لهم يتبنون قَبحها وأسلوب حياتها، بدون اللجوء إلى أساليب العصي (التهديد بـ/أو استخدام القوة أو العقوبات) والجزرة (المساعدات والإغراءات)، يكتب ناي:

(1) Bates Gill & Yanzhong Huang, Sources and limits of China's Soft power, Survival, Vol.48, No.25 Summer 2006, p 17

(\*) أكاديمي بارز وأستاذ العلاقات الدولية بجامعة هارفارد، شغل عدة مناصب في وزارة الخارجية والاستخبارات الأمريكية، إضافة إلى منصب نائب وزير الدفاع.

(\*\*) Joseph S. Nye, Bound To Lead: The Changing Nature Of American Power, New York, Basic Book, 1990.

(2) Ibid, p 16

"...قد يتمكن بلد ما من الحصول على النتائج التي يريدها في السياسة العالمية، لأن هناك بلداناً أخرى معجبة بُمثله وتحذو حذوه وتتطلع إلى مستواه، تريد أن تتبعه، وبهذا المعنى، فإنه من المهم أيضاً وضع جدول الأعمال (أي وضع البرنامج للآخرين) واجتذاب الآخرين في السياسة العالمية، وليس فقط إرغامهم على التغيير بتهديدهم بالقوة العسكرية أو العقوبات الاقتصادية، فهذه (هي) القوة الناعمة: جعل الآخرين يريدون ما نريد، نختار للناس بدلاً من إرغامهم".<sup>(1)</sup>

فالقوة الناعمة هي القدرة على التوصل إلى الغاية المطلوبة من خلال جذب الآخرين، وليس باللجوء إلى التهديد أو الجزاء. وهذه القوة تعتمد على الثقافة، و المبادئ السياسية، والسياسات المتبعة، و إذا تمكنت من إقناع الآخرين بأن يريدوا ما تريد، فلن تضطر إلى إنفاق الكثير بتطبيق مبدأ العصا والجزرة لتحريك الآخرين في الاتجاه الذي يحقق مصالحك، والواقع الدولي يثبت أن وهناك دولا لا تمتلك قوة عسكرية أو اقتصادية كبيرة، إلا أنها تتمتع بقوة ناعمة بسبب مشاركتها في قضايا عالمية جاذبة مثل محادثات السلام ومبادرات الحفاظ على البيئة ومكافحة الأمراض والأوبئة، ولكن ذلك لا يعني بالطبع التقليل من أهمية القوة الصلبة.

ومن أهم ما تحدث عنه ناي دور الثقافة النخبوية في إنتاج القوة الناعمة، وقد أشار بشكل خاص إلى أهمية المبادلات الأكاديمية والعلمية وكيف أن الكثير من العلماء السوفييت الذين زاروا أميركا قد تأثروا بالأفكار الأميركية وأصبحوا لاحقاً ناشطين في حركات حقوق الإنسان في الاتحاد السوفييتي، بالإضافة إلى دور الثقافة الشعبية المتمثلة في الأفلام والأغاني والرياضة وما إلى ذلك مما يبث القيم الأميركية حتى وإن بدت سطحية مبتذلة، كما لا يمكن التقليل أبداً من تأثير هوليوود فالصور كثيراً ما تنتقل القيم بصورة أقوى مما تفعل الكلمات، وهوليوود هي أكبر مروج ومصنّ للرموز البصرية<sup>(2)</sup> و هذه الثقافة الشعبية هي التي تغلبت بقيم الحرية والديمقراطية والليبرالية والشبابية على مدّ الفكر الشيوعي، وفي هذا السياق كتب الباحث احمد فاروق عبد العظيم:

"...هزيمة الاتحاد السوفيتي وانهياره يرجعان إلى ما هو أكثر من التنافس والتهديد العسكريين للولايات المتحدة، فقبل وقت طويل من تفككه، كانت الثقافة الأمريكية منتشرة في السوق السوداء في أوروبا الشرقية في شكل مواد استهلاكية شائعة مثل تسجيلات "الروك أند رول" وأردية الجينز، وهذه الثقافة الاستهلاكية، التي روجتها الولايات المتحدة خلال القرن العشرين،

(1) جوزيف س. ناي، القوة الناعمة، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، الرياض، دار العبيكان 2007، ص 25.

(2) نفسه، ص 82.

مكون من مكونات القوة الأمريكية التي لم يستطع الاتحاد السوفيتي، برغم كل إمكانات القوة المتوافرة لديه سياسيا، أن يجد إجابة أو ردا على "الحياة الكريمة" الأمريكية المصدرة إلى الأوروبيين الشرقيين سوى منعهم عنها".<sup>(1)</sup>

والحقيقة هي أن انهيار الاتحاد السوفيتي قد كشف عن طريقة غير مباشرة لممارسة القوة والنفوذ، فيمكن لدولة ما أن تحصل على النتائج المرغوبة في السياسة العالمية، لأن هناك دولا أخرى ترغب في إتباعها، إعجابا بقيمتها، ومحاكاة لنموذجها، واستلهاما لمستوى الرخاء الاقتصادي والانفتاح، وبهذا المعنى فإنه من المهم في السياسة العالمية أن تضع القواعد وتجذب الآخرين إليها بنفس القدر الذي تحاول به تغييرهم من خلال التهديد باستخدام أو استعمال الأسلحة العسكرية والاقتصادية. وتكمن القوة الرخوة في القدرة على وضع أجندة سياسية بطريقة تغير تفضيلات الآخرين"،<sup>(2)</sup> ويبدو أن هذا التصور أدركه عدد من الباحثين والقادة السياسيين منذ وقت طويل، وعلى رأسهم أنطونيو جرامشي، القوة التي تأتي من وضع الأجندة وتحديد إطار المناظرة، حيث أن مصادر القدرة على تكوين خيارات الآخرين لا يمكن فصلها عن عناصر القوة غير المادية (ثقافة جذابة، أيديولوجيا، حرية...)<sup>(3)</sup>.

غير أن هناك مجموعة من العوامل التي ساعدت في ظهور هذا المفهوم في هذه المرحلة من التاريخ الدولي، وهي العوامل التي لا يمكن عزلها عن تراجع دور القوة الصلبة أو على الأقل تقلص فاعليتها:

1. تنامي روابط الاعتماد الاقتصادي المتبادل وهو ما يجعل من استخدام القوة في صورتها القهرية مقامرة بالمصالح الاقتصادية والمالية للدولة.
2. تنامي فاعلية الفواعل غير القومية مثل الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية وحتى التنظيمات الإرهابية والشخصيات المستقلة التي أصبحت قادرة على ممارسة بعض من أنواع القوة التي كانت في السابق حكرا على الدولة.
3. انبعاث النزعات القومية قلة من فاعلية استخدام القوة، فعلى سبيل المثال، كانت بعض المواقع العسكرية الصغيرة قادرة على إدارة إمبراطورية مثل الإمبراطورية البريطانية في مناطق

(1) احمد فاروق عبد العظيم، سياسة القوة في المشروع الأمريكي للنظام العالمي، مجلة السياسة الدولية، ص 45

(2) نفسه، ص 46

(3) نفسه، ص 47

شاسعة من العالم، لكن الصورة تبدو مغايرة تماما في الوقت الحالي، فقد استحال على الولايات المتحدة إخضاع العشائر الصومالية أو تهدئة الوضع في العراق أو أفغانستان حتى في ظل استخدام قوات هائلة.

4. ساهم انتشار التكنولوجيا، خاصة في مجال تطوير الأسلحة النووية، والأسلحة التي تطبق تكتيكات غير متماثلة، في تعادل قوة الأطراف في أرض المعركة، بغض النظر عن الاختلافات الحقيقية في القوة بينهما.

5. اثر التحولات الدولية المعاصرة التي قلصت من دور القوة العسكرية في حل أهم القضايا المطروحة حاليا كالفقر والتلوث وانتشار التلوث، إلى جانب التكاليف الباهظة التي تعيق استخدام القوة الصلبة حاليا مقارنة بما كانت عليه في الماضي.<sup>(1)</sup>

وقد تعرض مفهوم "القوة الناعمة" لانتقادات عديدة، من بينها أنه مفهوم شديد العمومية، كما أنه من الصعب تحديد الآثار التي تنتجها القوة الناعمة، علاوة على أن القوة الصلبة، من وجهة نظر الواقعيين، تظل الأكثر تأثيرا في العلاقات بين الدول والأحداث الجيوبوليتيكية، هذه الانتقادات دفعت بجوزيف ناي إلى تطوير مفهوم آخر للقوة هو "القوة الذكية" *Smart power*، وهي عبارة عن مزيج من القوة الصلبة والقوة الناعمة، وهو المفهوم الذي تبناه تقرير حمل عنوان "أمريكا أكثر أمنا وذكاء"، صادر عن لجنة مختصة بدراسة القوة الذكية تابعة لمركز الدراسات الإستراتيجية والدولية.

لكن التقرير أشار إلى وجود ثلاث عقبات تواجه استخدام القوة الذكية، تتمثل في:

1. اعتماد الولايات المتحدة المفرط على القوة الصارمة لأنها تعتبر مصدرا للقوة المادية وسهلة الممارسة.

2. أن أدوات القوة الناعمة لم يتم تطويرها بالشكل الكافي، حيث لم تحظ بالتمويل المناسب من قبل الولايات المتحدة.

(1) James R. Hackbarth, "Soft power and smart power in Africa", *Strategic Insights*, Vol VIII, Issue 01, Jan 2009, pp (3-6).

3. أن السياسة الخارجية الأمريكية تعاني من التجزئة في المؤسسات. وبناء على ذلك، يتعين على الولايات المتحدة أن تفكر ملياً، في كيفية ممارسة القوة الذكية في المستقبل

### المطلب الثاني: مقومات ومصادر القوة الناعمة الصينية:

هناك ثلاث عناصر أساسية تشكل دعائم القوة الناعمة لأي بلد، ثقافته (خصوصاً في الأماكن التي تكون فيها جذابة للآخرين)، وقيمه السياسية (عندما يطبقها بإخلاص في الداخل والخارج)، وسياساته الخارجية (عندما يراها الآخرون مشروعاً وذات سلطة معنوية أخلاقية)، وبحسب ناي فإن مصانع هوليوود والإنتاج الإعلامي والسينمائي الأميركي والطلاب الأجانب الوافدين للدراسة في الجامعات والمؤسسات التعليمية، إلى جانب شبكة الانترنت وبرامج التبادل الثقافي الدولي والعلامات التجارية مثل كوكا كولا وماكدونالدز وغيرها تعد أهم أدوات القوة الأمريكية الناعمة في العالم، أي بتعبير آخر كل المؤثرات الإعلامية والثقافية والتجارية والعلاقات العامة وكل الموارد التي لا تدخل ضمن إطار القوة الصلبة.

### ② الثقافة الصينية:

تعد الثقافة مصدراً هاماً من مصادر القوة الناعمة، وبعبارة لي كيان ييو *Lee kuan Yew* الوزير الأول السنغافوري "يمكن إدراك القوة الناعمة فقط إذا نالت إعجاب دول أخرى ودفعت بها إلى محاولة محاكاة مظاهر حضارة الدولة"<sup>(1)</sup>، ويبدو أن الصين الحالية تمتلك بعض الفرص الفريدة في ممارسة مثل هذا النفوذ، حيث ضل السحر الصيني لأكثر من ثلاثة آلاف سنة يجذب سيلاً متواصلًا من التجار، المبعوثين، الطلاب، ورجال الدين سواء لطلب الثراء، أو القوة، أو الإرشاد والإلهام، كما انتشرت مظاهر الحضارة الصينية بشكل كبير منذ عهد سلالة التانغ *Tang Dynasty* (618-908 م) إلى كل البلدان المجاورة، على غرار كوريا وفيتنام واليابان.

بعد انتهاء فترة حكم ماو ومباشرة سياسة الانفتاح زاد الاهتمام الدولي بالثقافة الصينية، وهو الاهتمام الذي سعى قادة الصين المتعاقبين على استغلاله، عبر وضع مخطط لنشر اللغة والثقافة الصينية عبر أنحاء العالم في السنوات الأخيرة وذلك بفتح عدد كبير من معاهد الكونفوشيوسية لتعليم اللغة الصينية

(1) Bates Gill & Yanzhong Huang, Op, Cit, p 23.

في العالم،<sup>(\*)</sup> فقد أدرك قادة الصين أهمية اللغة في مضاعفة الجاذبية الثقافية، حتى وصل عدد الطلاب الأجانب الذين يدرسون اللغة الصينية إلى نحو 200 مليون طالب، وقد عبرت صحيفة "تايمز" الأمريكية عن قوة اللغة الصينية وتأثيرها في العالم في الوقت الحاضر بشعار بليغ "إذا كنت ترغب في قيادة الآخرين، تعلم اللغة الصينية".

وعلى سبيل المثال نصبت وزارة التعليم الصينية في أواخر سنة 2005 ما يزيد عن 32 معهدا كونفوشيوسيا في 23 بلدا لتقديم اللغة وعناصر الثقافة الصينية للدول المضيفة، في مسعى للتعريف بالثقافة الصينية في سياق ممارساتها للقوة الناعمة، وقد قفز هذا العدد إلى نحو 282 معهد كونفوشيوسيا و 241 فصلا كونفوشيوسيا، بإجمالي 523 مدرسة في أكتوبر 2009، موزعة على 104 دولة في العالم، منها 70 معهدا في آسيا و 94 في أوربا و 21 في إفريقيا، و 87 في أمريكا، بينما تقدر نسبة زيادة الإقبال على تعلم اللغة الصينية في العالم بـ 39% سنويا.<sup>(1)</sup>

وتشير الإحصاءات الصينية إلى أن مركز كونفوشيوس لتعليم اللغة الصينية يبعث ما يقارب 5 آلاف معلم لغة صينية عبر 100 دولة سنويا، ويشكو المركز مع ذلك من نقص في عدد المعلمين وعدم القدرة على تلبية كل احتياجات المعاهد في العالم، ومن أجل الحد من هذا النقص الذي يعاني منه المركز من معلمين وأساتذة انشأ منحة خاصة لتكوين الأجانب أكاديميا ليصبحوا قادرين على تعليم اللغة الصينية في بلدانهم، وقد خصص معهد كونفوشيوس ما بين ألف و 3 آلاف منحة دراسية لدراسة اللغة الصينية خلال الفترة من 2009-2013، وتمويل أكثر من 50 جامعة لدراسة أكاديمية لمدة عامين للحصول على ماجستير في اللغة الصينية وتعليم مناهج الدراسة، وباشتراك بين مقر معهد كونفوشيوس وإذاعة الصين الدولية يتم تطوير وسائل الإعلام لتعلم اللغة الصينية للمبتدئين، كما تم تنظيم دروس مكثفة لترجمة "جنة اللغة الصينية" و "اللغة الصينية السعيدة" إلى 45 لغة من أهم اللغات العالمية.

وعلى غرار "المجلس البريطاني" ومعهد "غوته" و "الدار الفرنسية"، فإن الشبكة الجديدة من المعاهد الكونفوشيوسية لها أجندة سياسية؛ تقديم صورة لطيفة عن الصين للعالم الخارجي، ومن خلال تقديمها لصيغ معينة من الصينية التي تفضلها بيكين وقراءات معينة من منظور بكين، بدلا من استعمال الحروف

<sup>(\*)</sup> معهد كونفوشيوس عبارة عن مؤسسة تعليمية غير ربحية تتأسس بتعاون صيني وأجنبي، وتتركز مهامها في التأقلم مع احتياجات شعوب كافة دول العالم في تعلم اللغة الصينية، وتعزيز معرفة شعوب كافة دول العالم للغة والثقافة الصينية، وتوطيد علاقات التعاون والتبادل الثقافي التعليمي بين الصين وكافة دول العالم، وتنمية علاقات الصداقة بين الصين والدول الأجنبية

<sup>(1)</sup> Ibid, p 24.

الصينية التقليدية المستعملة في تايوان، فان المعاهد الكونفوشيوسية تخدم أيضا هدف بيكين لتهميش نفوذ تايوان عالميا.<sup>(1)</sup>

في سياق مماثل يشهد عدد الطلبة الأجانب المدمجين في الجامعات الصينية نمو دراماتيا، وعلى سبيل المثال في العقد الأخير ارتفع عدد الطلبة الأجانب بثلاث أضعاف (دون احتساب أولئك القادمين من تايوان، هونغ كونغ، وماكاو) وبلغ حسب الإحصاءات الرسمية 110844 طالب، ¼ منهم آسيويين، أكثرهم من اليابان وكوريا الجنوبية، ورغم أن هذا التدفق سببه الرئيسي هو الازدهار الاقتصادي الصيني، إلا أن هذا النمو الدراماتيكي في عدد الطلبة الأجانب يعكس موقع الصين كمغناطيس ثقافي في آسيا، وزارة التعليم الصينية تشير إلى أن ثلاث أرباع الطلبة الأجانب في الصين جاؤوا لدراسة المبادئ العامة للثقافة الصينية (اللغة الصينية، الفنون، التاريخ، الفلسفة والطب الصيني التقليدي)،<sup>(2)</sup> وعلى سبيل المثال حصل 2563 طالبا اندونيسيا في 2003 على تأشيرات للدراسة في الصين بزيادة قدرها 51% عن السنة السابقة، مقابل 1999 اندونيسي دخلوا الولايات المتحدة بهدف الدراسة في ذلك العام.

من جهة أخرى تكثف الصين مشاركتها في المعارض و الملتقيات الدولية الكبرى، خاصة في المدن العالمية ذات الإشعاع الدولي مثل نيويورك، جينيف، باريس، ودبي، في محاولة للانتشار على أوسع نطاق، هذا التوجه الجديد للثقافة الصينية يمكن تلخيصه في ما أشار إليه الرئيس الصيني هو جين تاو في تقرير المؤتمر الـ 17 للحزب الشيوعي الصيني حينما قال "يجب تعميق التبادل الثقافي بين الصين والخارج، واستلهم الإنجازات الحضارية لمختلف الدول، لتعميق الإشعاع الدولي للثقافة الصينية"، فبالإضافة إلى الترويج لتعليم المندرين عبر العالم، تمنون الصين المهرجانات الثقافية الصينية في العديد من الدول، مثل فرنسا والولايات المتحدة، في أكتوبر 2005، أنفقت الحكومة 02 مليون دولار على مهرجان صيني دام شهرا كاملا في مركز كينيدي بواشنطن.

وإذا كان من السابق لأوانه حساب تأثير هذا التعليم الأكاديمي في النخب الأجنبية، إلا انه من المرجح أن تجاربههم في الصين ستفتح عقولهم لتقبل وجهات النظر الصينية في العديد من المسائل، الإحصاءات الرسمية تكشف أن 30 طالبا أجنبيا سابقا في الصين يشغلون حاليا مناصب وزارية في بلدانهم الأصلية، ويشغل عشرة طلاب سابقين منصب سفير لدى الصين، ويشغل ثلاثون آخرون في

(1) Ibid, p 17

(2) Ibid, p 18.



مواقع ذات صلة بالصين، وأزيد من 120 منهم يشغلون مواقع جامعية مهمة، ومما لا شك فيه أن هؤلاء الرسميون يفهمون المصالح الصينية بشكل أفضل، ويعتقد الكثير من الملاحظين أن لخلو الثقافة الصينية من العنصر الديني و تركيزها على الجانب الإنساني دور مهم في بعث مشاعر الارتياح و التقبل من شعوب الثقافات الأخرى.

## 2 القيم والسياسة الداخليتين:

تمثل القيم والممارسات السياسية على المستوى الداخلي احد عناصر القوة الناعمة الصينية، وقد سبقت الإشارة إلى مسار الإصلاح الذي باشرته الصين في نهاية العقد السابع من القرن الماضي، وكان من أهم نتائجه التحول من اقتصاد موجه على النمط السوفيتي ضعيف الفعالية إلى آخر ديناميكي يحكمه السوق، وخلال ربع قرن، تحولت الصين إلى قوة اقتصادية هائلة، وفي نفس الوقت أصبحت صور النجاح والنفوذ الصيني وسياسة البلد الخارجية محسوسة على نطاق واسع، وعلى سبيل المثال النمو السريع في مستوى الدخل الفردي جعل من الصين منذ 2003 أكبر دولة مصدرة للسياح نحو الخارج في آسيا بأزيد من 20.22 مليون سائح، وهو الرقم الذي يتخطى عدد السياح اليابانيين في الخارج لأول مرة، وما من شك في أن السياح الصينيين الجدد يميلون لرسم صورة ايجابية عن نخبة صينية أكثر ثراء وثقة.<sup>(1)</sup>

بشكل عام النمو الصيني السريع يقدم نموذجا رائعا بالنسبة للكثيرين، وبتعبير الصحفي السابق جوشيا كوبر رامو *Joshua Cooper Ramo* فان المعجزة الاقتصادية الصينية تقدم للدول النامية وصفة للنجاح سماها "إجماع بكين" أو "توافق بكين" *Beijing Consensus*<sup>(\*)</sup>، بالنسبة لرامو "إجماع بكين" يمكن النظر إليه من زاوية بديلة لأطروحة "إجماع أو توافق واشنطن"، فهو يختلف عن هذا الأخير الذي يفضل الحلول الأحادية الشكل لكل حالة، وأساليب "المعالجة بالصدمة"، وفي مقابل ذلك تستند الوصفة الإنمائية الصينية إلى خصوصيات كل دولة مع الرغبة الشديدة في الاختراع والتجريب.

وعلى الرغم من عدم وجود بيانات رسمية للحكم على شعبية هذا النموذج الإنمائي، فانه من الواضح أن النمو المدهش في العقود الماضية قاد إلى إعادة التفكير في كل من التنمية الاقتصادية والعلاقة بين الحرية الاقتصادية و السياسية، بعد مقارنة تجارب الإصلاح في كل من الصين وروسيا،

(1) Ibid, p (19,20).

(\*) اجماع أو توافق بكين هو مصطلح يمثل نموذج لتنمية اقتصادية بديلة لإجماع واشنطن لسياسات حرية الأسواق التي يروج لها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والخزينة الأمريكية لقيادة الإصلاح في الدول النامية، وقد ظهر المصطلح لأول مرة عام 2004 عند نشر مركز المملكة المتحدة للسياسة الخارجية مقالا لجوشيا كوبر رامو بعنوان "إجماع بكين" أي النموذج الصيني كخطة بديلة للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية

خلص الصحفي الشهير روبرت كابلان *Robert Kaplan* إلى نتيجة مفادها أن "الحرية تنتج أحيانا من الاوتوقراطية"، وفي سياق مشابه لقي مقال صحفي كان عنوانه "النموذج الصيني يجتاز الاختبار" صدى واسعا في استراليا، أشار فيه الكاتب غريغ شيريدان *Greg Sheridan* إلى أن "الصين تظهر أنه الممكن أن يكون لك حرية اقتصادية بدون حرية سياسية، في الوقت الذي تعودنا فيه على الفكرة التي مفادها أنهما غير منفصلتين"،<sup>(1)</sup> ابعده من ذلك عبر توماس فريدمان الكاتب الدائم في نيويورك تايمز عن إعجابه الشديد بالنموذج الصيني بالقول انه "ينظر بعين الحسد إلى النظام السياسي التسلطي الصيني، الذي يستطيع فيه القادة، وكذلك يفعلون، أن يحلوا المشاكل بمجرد إطلاق الأوامر".<sup>(2)</sup>

الحيوية التي تميز الأداء الاقتصادي والتجاري الصيني أصبحت عاملا هاما في التأثير على برامج التنمية في عدد من الدول كما توضح ذلك العديد من الأمثلة، فعلى سبيل المثال يجمع الملاحظين على أن سياسة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تصب في سياق تقليد النموذج الصيني، حيث انتهاج سياسة ذات مسارين، السعي لتقييد الديمقراطية والحريات السياسية من جهة والعمل على تحديث الاقتصاد والأطر التنموية من جهة ثانية، كما أن العديد من دول آسيا الوسطى السوفيتية السابقة، مثل كازاخستان وأوزباكستان وأذربيجان وتركمانستان أضحت اليوم تنظر إلى الصين بدلا من صندوق النقد الدولي في تفكيرها الاقتصادي الجديد.

والى جانب الجمهوريات السوفيتية السابقة يظهر تأثير "توافق بكين" في جنوب آسيا وفي مناطق أخرى من العالم، وبرز مثال على ذلك تصريح الوزير الأول الهندي مانموهان سينخ *Manmohan Singh* الذي قال فيه أن "على الهند أن تحتذي بالنموذج الصيني في التنمية الاقتصادية والتجارة الدولية"، وفي سياق مماثل اظهر صناع القرار في أمريكا اللاتينية اهتماما شديدا بالنموذج الصيني، فقد أرسل الرئيس البرازيلي السابق لولا داسيلفا *Luis Inacio Lula da Silva* فريقا دراسيا للتعلم من التجربة الصينية، في إفريقيا القادة التسلطيين يسعون للحفاظ على تحكمهم من خلال ميكانيزمات السوق لتخفيف الفقر، في الشرق الأوسط، كما تم احتضان النموذج الصيني في كل من إفريقيا والشرق الأوسط، وكمثال على ذلك كان النموذج التنموي الصيني واحد من أهم المحاور التي اعتمد عليها برنامج علي أكبر هاشمي رافسنجاني المرشح السابق لانتخابات الرئاسة الإيرانية عام 2005.<sup>(3)</sup>

(1) Bates Gill & Yanzhong Huang, Op.cit, p 18.

(2) Ibid, p 19.

(3) Ibid, p 20.

يمكن أيضا ملامسة تأثير النموذج الصيني في كوريا الشمالية، حيث بدأت هذه الدولة الشيوعية منذ عام 2002 في تبني بعض الإصلاحات بهدف إدخال بعض الحوافز الخاصة باقتصاد السوق إلى اقتصادها القائم على التخطيط المركزي، لكن تأثير النموذج الصيني يبقى أكثر وضوحا لدى الجارين الجنوبيين لاوس وفيتنام، ففي الوقت الذي اتجهت فيه لاوس نحو النموذج الصيني الاقتصادي التسلطي، تلح فيتنام على وضع مسالة الاستقرار قبل الإصلاح السياسي بعد تبنيها لنموذج الإصلاح الاقتصادي الصيني، قدرة بكين على تقديم نموذج سياسي اقتصادي بديل يرى فيه احد المتخصصين البريطانيين البارزين في السياسة الخارجية بأنه "كبر تهديد إيديولوجي أحس به الغرب منذ نهاية الحرب الباردة".<sup>(1)</sup>

### ③ السياسة الخارجية الصينية:

تعد الممارسات السياسية لأي بلد على الصعيدين الداخلي و الخارجي عاملا أساسيا في تعزيز أو تبيد قوته الناعمة، فالممارسات التي تبدو منحازة أو متغترسة أو قائمة على معالجة المصالح الضيقة فقط هي عوامل تقوض القوة الناعمة، وفي الجانب المقابل تعد الممارسات الحكومية المستندة لمبادئ الاحترام المتبادل والمساهمة في معالجة الخلافات الدولية والأزمات الإنسانية عوامل مهمة في تعزيز القوة الناعمة وازفاء مزيد من الترحيب الخارجي بالدور الذي تلعبه تلك الدولة على المسرح العالمي.

خلال فترة حكم ماو غلب على السياسة الخارجية الصينية لغة الخلافات وعدم الجاذبية بفعل سعي بكين الحثيث لـ "تصدير الثورة" إلى بلدان العالم الثالث، وبلغت هذه السياسة الخارجية "الراديكالية" ذروتها سنوات الستينات، عندما قام الحرس الأحمر بإحراق السفارة البريطانية و إهانة الدبلوماسيين السوفيت في بكين، وقد كان رد بعض جيران الصين في صورة سحق الحركات المدعومة من قبل بكين، هذه السياسة الخارجية الراديكالية أكدت حجم التهديد الذي تمثله الإيديولوجية الصينية.

خلال الفترة التي تلت نهاية حكم ماو انقلب التوجه الراديكالي الذي ميز السياسة الخارجية في عهده إلى مقاربة جديدة اقل نزوعا إلى المواجهة وأكثر جرأة وبراغماتية، كما بدت السياسة الخارجية الصينية بناءة أكثر في تعاطيها مع الشؤون الإقليمية والدولية، جاعلة من البحث عن بيئة خارجية مستقرة تعطي مجالا أوسع لبكين للتركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، هدفا رئيسيا للمقاربة الجديدة للدبلوماسية الصينية، وفي نفس الوقت السعي لبعث رسائل قوية لتهدئة مخاوف جيرانها الآسيويين من نمو قوة البلد، والترويج لعلاقات بناءة مع القوى الكبرى في العالم وخصوصا مع الولايات المتحدة.

<sup>(1)</sup> Ibid, p 20.

وقد جاءت البيانات والتصريحات الرسمية الصينية حول المقرب الجديد - أو الدبلوماسية الجديدة- لتؤكد سعي بكين لدعم المعايير التي تحكم العلاقات الدولية والمعترف بها على نطاق واسع، كتلك المتعلقة بالحل السلمي للخلافات، وتعزيز الروابط الاقتصادية ذات المنافع المتبادلة، التصدي للتهديدات الأمنية غير التقليدية مثل الإرهاب والجريمة العابرة للحدود ، واليات نزع ومراقبة التسلح.<sup>(1)</sup>

ويمكن القول أن أهم ما يميز السياسة الخارجية الصينية الحالية ثلاثة مظاهر بارزة، العمل على طمأنة القوى الدولية والإقليمية على الطابع السلمي لنهوضها الاقتصادي، انخراط الصين المتنامي في المنظمات الدولية، وتعزيز روابطها الدولية من خلال دبلوماسية جديدة، وهي المظاهر التي تخدم هدف الصين في تقديم صورة ايجابية عن "الصين الجديدة" في محاولة لمحو لتلك الصورة النمطية عن الصين الدولة الشيوعية غير المندمجة في الجماعة الدولية، والتي تحتفظ بسجل اسود في مجال الحريات وحقوق الإنسان، وهو الهدف الذي يبدو أن الصين نجحت نسبيا في تحقيقه في دول العالم الثالث بشكل خاص بفعل استناد سياسة بكين لجملة من الخصائص لعل أهمها:

• نظرة الصين الخاصة إلى العلاقات الثنائية والتنمية الاقتصادية.

• احترام بكين الثابت لسيادة الأمم الأخرى.

• رفض الصين التام التدخل في الشؤون الداخلية لمختلف الدول وهذا ما يعزز احترام الزعماء والنخب للنظام الصيني.

• رفض الصين لطريقة الإصلاح من الخارج كما تروج لها القوى الغربية من ضرورة تطبيق إصلاحات اقتصادية وسياسية .

## 1. سياسة النهوض السلمي:

يحتاج عدد من الباحثين أن الصعود الصيني السريع يعود في جزء منه إلى استقرار النظام الإقليمي في شرق آسيا بفعل الهيمنة الأمريكية، وبحسب بعض الباحثين أن احد أهم أسباب الصعود الصيني هو عدم انخراط هذه الأخيرة في مجابهة مع الولايات المتحدة في العقود الماضية، وإدراك صناع القرار في بكين لهذه الحقيقة دفعت بالصين إلى النأي بنفسها بعيدا عن مواطن التصادم المحتملة مع

<sup>(1)</sup> Ibid, p 21.

الولايات المتحدة، وهذا ما يفسر موقف الحياد خلال حرب الخليج الثانية 1991 وحرب يوغسلافيا عام 1999 رغم أن الصين احد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وبعد استعراض الولايات المتحدة لقوتها في أفغانستان 2001 والعراق 2003 سعى قادة الصين مرة أخرى للبحث عن وسيلة تبقى الصين خارج حسابات النزاع لصانع القرار الأمريكي.

ولما كان موضوع الصعود الصيني مصدرا مهما للقلق الأمريكي حول مكانة الهيمنة، ردت بكين بإطلاق مفهوم "الصعود السلمي" بغرض تطمين المجتمع الدولي إلى أن عودة الصين إلى الساحة العالمية لا عبا أساسيا لن تغير من هيكل النظام الدولي أو تهدد أمنه واستقراره كما يحصل في العادة عند بروز قوى دولية جديدة أو عودة قوى قديمة، ليصبح مفهوم "الصعود السلمي" مكونا رسميا من مكونات سياسة الصين الخارجية منذ نهاية عام 2004.

وقد ظهر مفهوم "النهوض السلمي" *Peaceful Rise* لأول مرة في نوفمبر 2003 خلال إحدى جلسات منتدى بو-آو *Bo'ao*<sup>(\*)</sup>، ففي خطاب حمل عنوان "المسلك الجديد لنهوض الصين السلمي ومستقبل آسيا" سعى تشينغ بيجيانغ *Zheng Bijian* (رئيس منتدى الإصلاح الصيني) إلى الترويج إلى فكرة بروز الصين على الصعيد العالمي كقوة عالمية مسؤولة، مسالمة، وغير مهددة، في محاولة للرد على بعض المخاوف من القوى الغربية والإقليمية من القوة الصينية المتنامية، فيما يسمى بالتهديد الصيني *China's Threat*، أشار تشينغ:

"خلال الـ 25 سنة التي أعقبت مباشرة سياسة الإصلاح والانفتاح أضاعت الصين طريقا استراتيجيا جديدا، لا يلاءم فقط واقعها الداخلي بل يلاءم أيضا تيار الزمن، هذا الطريق الاستراتيجي الجديد هو صعود الصين السلمي عبر اشتراكية (غير تقليدية) مبنية بشكل مستقل على خصوصيات صينية، وفي نفس الوقت الانخراط في العولمة الاقتصادية بدلا من فك الارتباط بها"<sup>(1)</sup>

وعلى الرغم من إقرار تشينغ باعتماد الصين بشكل رئيس على قوتها الخاصة، إلا انه يشدد في نفس الوقت على حاجتها إلى بيئة دولية مسالمة لإتمام مهمة تخلي ساكنتها الضخمة من حالة التخلف،

(\*) المنظمات الدولية غير الحكومية وغير الربحية في آسيا.

(1) Robert L. Suettinger, "The Rise and Descent of "Peaceful Rise""، *China Leadership Monitor*, No.12, 01, p 02.

وهو ما يمكن تفسيره كتعهد بان الصين ستأخذ مكانها كقوة كبرى بدون إثارة عدم استقرار النظام الدولي أو اضطهاد جيرانها، يضيف:

"صعود القوى الكبرى يحصل غالبا عبر تغييرات شاملة في التركيبة الدولية والنظام الدولي، وحتى عبر زناد حروب عالمية، السبب الرئيسي وراء كل ذلك هو أن هذه القوى الكبرى اتبعت مسار الحرب العدوانية والتوسع الخارجي، مثل هذا المسار قدره الفشل، في عالم اليوم كيف يمكننا انتهاج مسار خاطئ كليا كهذا الذي هو مؤذ للجميع؟، خيار الصين الوحيد هو أن تكافح من أجل النهوض، واهم من ذلك أن تكافح من أجل نمو سلمي".<sup>(1)</sup>

وفي تعريفه بالمفهوم الجديد الذي أرادت بعض الأطراف القومية المتشددة داخل القيادة السياسية للحزب الشيوعي أن يصبح مبدءا من مبادئ السياسة الخارجية، اقترح تشينغ أن يتضمن مفهوم "الصعود السلمي" الإشارة إلى خمسة عناصر رئيسية، هي:

- استفادة الصين من السلام العالمي لتعزيز التنمية في البلاد، في مقابل أن تساعد هي على تحصين السلام العالمي من خلال ما تحققه من تنمية.
- الاعتماد على قدرات الصين الذاتية فقط وعلى الجهد الكبير والمستقل المبذول من قبلها.
- الاستمرار في سياسة الانفتاح والقواعد الفاعلة للتجارة الدولية والتبادل التجاري كضمان لتحقيق هذا الهدف.
- الأخذ بعين الاعتبار أن تحقيق هذا المفهوم "الصعود السلمي" سيتطلب أجيالا متعددة وسنين عديدة.
- العمل على تحقيق أهداف الصين بدون عرقلة مصالح الدول الأخرى أو تعريض أمنها للخطر وبدون أن تكون نتائج النمو على حساب دول أخرى.

تحول مفهوم النهوض السلمي إلى سياسة حكومية:

لقد فتح خطاب تشينغ نقاشات مفتوحة وشديدة داخل الصين، فقد عارضت بعض الأطراف الفاعلة في الحزب الشيوعي الصيني استخدام مفهوم "النهوض السلمي"، وقد مثل هذا التوجه جناح الرئيس

<sup>(1)</sup> Ibid, p 03.

جيانغ زيمين Jiang Zemin وهو الجناح الذي يمثل التيار القومي البراغماتي، وقد كان من نتائج اعتراض هؤلاء اتخاذ قرار في افريل 2004 ينص على عدم استخدام القيادة السياسية لهذا المفهوم، وحجة هذا التيار أن المفهوم يتضمن مصطلح "الصعود"، والإشارة إلى "الصعود الصيني" أمر قد يثير مخاوف الآخرين بحد ذاته بغض النظر عما إذا ما طرح من باب كونه سلميا أم لا، وتم اقتراح العودة إلى استخدام مفهوم "السلام والتنمية" الذي تم تبنته الصين في الفترة التي أعقبت نهاية حكم ماو.<sup>(1)</sup>

في المقابل أصر التيار القومي الواقعي -تيار الرئيس الحالي هو جينتاو- على أنه لا داعي لإخفاء طموح الصين في الصعود على الساحة العالمية قوة كبرى، فالمهم ليس الحديث عن صعود الصين أو عدمه، لأن الجميع يستطيع أن يرى أن الصين تصعد اليوم في النظام العالمي وإن لم يكتمل سياق صعودها كليا بعد، لكن الأهم أن يتم إقناع القوى الرئيسية في النظام العالمي بأن الصعود الصيني لن يهدد موقعهم على الساحة العالمية أو مصالحهم القائمة، ورغم ذلك، لم يفتتح البراغماتيون بمنطق الواقعيين، فاستبعد مفهوم "الصعود السلمي" لصالح المفهوم المقترح "السلام والتنمية" في النقاش الدائر في الأوساط الرسمية.<sup>(2)</sup>

وقد كان من نتائج خلافة هو جينتاو لجيانغ زيمين على رأس الدولة الصينية وما ترتب عنه من انتصار التيار الواقعي داخل الحزب الشيوعي عودة مفهوم "الصعود السلمي" مرة أخرى إلى الواجهة، وتولى "زينغ" فيما بعد التسويق للمفهوم ومضمونه على المستوى الدولي، وقام بشرح وجهة النظر الصينية للعالم الغربي، خصوصا في مقال له نشر في مجلة "فورين أفيرز" في سبتمبر 2005، وحدد فيه ثلاثة تحديات رئيسة ستواجه بكين في المستقبل، وهي:

- النقص في الموارد الأولية الوطنية اللازمة لإشباع حاجات البلاد في طريقها للصعود العالمي.
- الموازنة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما لا يؤدي إلى فجوة تدفع الصين إلى الانهيار.
- التحدي البيئي الذي يشكل عقبة أساسية في وجه تحقيق التنمية الصينية المستدامة. واعتبر "زينغ" أن مواجهة هذه التحديات لا يمكن أن تتم إلا من خلال:

- تجاوز النموذج القديم للتصنيع والعمل على تقديم نموذج صناعي حديث.

(1) علي حسن باكير، "مفهوم الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية"، مركز الجزيرة للدراسات، 2011، ص 02.  
(2) نفسه، ص 03.

- تجاوز نماذج السيطرة الاجتماعية القديمة والعمل على بناء مجتمع متناغم.

- والأهم من ذلك كله تجاوز الطرق التقليدية لصعود القوى على المسرح العالمي واستبعاد عقلية "الحرب الباردة" التي أدت إلى تعريف العلاقات الدولية على أسس أيديولوجية، وهنا تأتي سياسة الصعود السلمي لتخدم هذا الغرض.<sup>(1)</sup>

وقد قامت القيادة الصينية بعدها بالفعل باستخدام المفهوم رسمياً لأول مرة في منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) الذي عقد في كوريا الجنوبية نهاية 2005، حيث شدد المسؤولون على أهمية الصعود السلمي في سياسة الصين وعلى أنها لا تزال دولة نامية تحتاج إلى الكثير لتتحول إلى قوة عالمية، وبشكل عام يجسد هذا المبدأ الواقعية السياسية للسياسة الخارجية الصينية، واحد الدوافع التي تقف وراء تبني هذا المبدأ هو ما تعكسه خبرة أواخر التسعينيات التي اثبتت أن الولايات المتحدة ليست قوة متراجعة، وان في الجزء الأول من القرن الحادي والعشرين سوف لن يكون هناك أي تحالف للقوى الكبرى لتقييد أفعال الولايات المتحدة، أما الدافع الثاني فهو براغماتي ويعكس إدراك القادة الصينيين لأهمية العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة في تعزيز الاقتصاد الصيني، وتسعى الصين أيضاً للحيلولة دون تحول الولايات المتحدة إلى عدو و إبعاد احتمال لجوء الولايات المتحدة لإتباع سياسة الاحتواء في مواجهة الصين.

وقد كان من أهم النتائج التي ترتبت عن سياسة "حسن الجوار" *Good Neighboring Policy* بروز رغبة ملحّة لدى صناع القرار في بكين لطي صفحة الخلافات الحدودية مع جيرانها، في دراسة رائدة حول هذه المسألة توصل تايلور فرافل *Taylor fravel* إلى أن الصين "استخدمت بشكل متعاقب الأساليب التعاونية لإدارة خلافاتها الحدودية، كشفت من خلالها عن نموذج معقد من السلوك في أكثر من صورة"<sup>(2)</sup>، حيث تم حتى الآن حل 17 خلافاً حدودياً من أصل 23، وحتى بالنسبة للنزاعات طويلة الأمد، أبدت الصين مرونة ورغبة كبيرتين في حلها ، وكما علق على ذلك بيت جيل :

"...قدمت الصين تنازلات ضخمة في اغلب هذه التسويات، وكانت تحصل في الغالب

على اقل من 50% من الأراضي محل النزاع، وفي أثناء ذلك أظهرت الصين مرونة كبيرة في

الخلافات الحدودية مع دول الجوار، بما في ذلك مع الهند وفيتنام، وفي جنوب شرق آسيا وافقت

(1) نفسه، ص 05.

(2) Bates Gill & Yanzhong Huang, Op.cit, p 28.



الصين على إعلان يتضمن قانون سلوك بهدف حل الخلاف الحدودية بين المطالبين بالجزر و  
والرصيف القاري في بحر الصين الجنوبي، بدون أن تتكرر مطالبها السيادية، وأظهرت في نفس  
الوقت توافقا مع فيتنام والفلبين حول عدد من مشاريع الاستغلال مشترك للنفط(في مناطق  
النزاع)".<sup>(1)</sup>

## 2. الدبلوماسية الصحية والمساعدات الخارجية:

تعد المساعدات واحدة من أهم الوسائل الدبلوماسية التي تساهم في توطيد العلاقات الثنائية بين  
الأقطار المختلفة، حيث تقدم كثير من الدول أنواعا متعددة من العون المادي والفني والتقني لمساعدة  
غيرها من الدول الأقل نموا، وتعد الصين -إلى جانب كوبا- إحدى الدول القليلة التي تتمتع بتقاليد عريقة  
في المساعدات الطبية نحو البلدان الإفريقية بشكل خاص، وبحسب بعض المحللين فان هذا التكتيك هو  
الذي فتح أبواب إفريقيا أمام الشركات الصينية المستثمرة في القارة.

### 1.1. الدبلوماسية الصحية: الوجه التقليدي للقوة الناعمة الصينية:

وعلى الرغم من أن استخدام إستراتيجية القوة ناعمة وفق عبارات الدبلوماسية الصحية يعد مفهوما  
جديدا بعض الشيء إلا أن ممارسة الصين لهذا الأسلوب تعود لعدة عقود، وكما لاحظت إليزابيث لاريس  
Elizabeth Larus<sup>(\*)</sup> فان الصين التي لا تستخدم الديمقراطية وحقوق الإنسان وقطاع التكنولوجيا العالية  
التي هي مصادر مهمة للقوة الناعمة، تعمل بالمقابل على "ترويج القوة الناعمة باستخدام منظور الطبي"،  
حيث تقدم الصين مساعداتها الطبية إلى البلدان الإفريقية بدون أية شروط.

ومع أن الصين ليست المصدر الوحيد للمساعدات الطبية بالنسبة للبلدان الإفريقية، إلا أن الصين  
تكاد تكون الدولة الوحيدة التي تتولى إرسال بعثات طبية حكومية للعمل والإقامة طويلة الأمد في البلدان  
الإفريقية، وهذا المستوى العالي من الالتزام الصيني هو احد أهم أوجه القوة الناعمة في إستراتيجية  
السياسة الخارجية، والسبب وراء ذلك هو أن اغلب المنظمات الطبية العاملة في إفريقيا تقف خلفها  
تبرعات وجمعيات خاصة وليس الحكومات.

(1) Ibid, p 29.

(\*) استاذة العلوم السياسية بجامعة ميرري بواشنطن.

من الناحية التاريخية بدأت الصين ترسي أساسا قويا لإستراتيجيتها "الدبلوماسية الصحية" عام 1963، عندما بعثت لأول مرة بفرقة طبية إلى الجزائر بناء على طلب من الحكومة الجزائرية، تلتها بعثات طبية أخرى لعدد كبير من الدول النامية، وبحسب لاريس فان مباشرة هذا الأسلوب الجديد جاء في سياق سعي ماو خلال ستينيات القرن الماضي للعب دور قيادي في العالم الثالث، خصوصا وان الصين لم تكن تحوز حينها على فائض مالي لتقديم المساعدات الخارجية، وتشير البيانات الحديثة إلى أن الصين منذ عام 1963 بعثت بـ 21 ألفا من الخبراء إلى 69 دولة، منها خمسين دولة في أفريقيا، وتخطى عدد المرضى الذين استفادوا من برامج علاجية للبعثات الصينية 260 مليون شخص.<sup>(1)</sup>

وبحسب الورقة البيضاء الصادرة عن المجلس الإعلامي بمجلس الدولة الصيني في 21 أبريل 2011 فقد أرسلت الصين فرقا طبية إلى 69 دولة حتى الآن في آسيا وإفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والكاريببي و أوقيانوسيا، وتعمل هذه الفرق عادة في مناطق اقل نموا حيث صعوبة الأوضاع ونقص الخدمات الطبية والأدوية، وعالجت هذه الفرق العديد من المرضى المصابين بأمراض شائعة ومتكررة الحدوث كالمalaria والكوليرا، وعالجت بعض الأمراض المعقدة والخطيرة عن طريق الوخز بالإبر وكي الجلد والتدليك الطبي والاستخدام المتكامل للأدوية الصينية التقليدية والغربية، كما نقلوا مهاراتهم إلى العاملين الطبيين المحليين مما ساعد على تحسين الخدمات الطبية والصحية المحلية.

وبلغ عدد الخبراء الذين بعثت بهم الصين إلى 48 دولة في أرجاء العالم في عام 2010 وحده 1252 فردا، يقوم الصينيون ببناء المستشفيات في البلاد النامية وتزويدها بالمعدات والمستلزمات، ويقدمون البعثات لطلابها لدراسة الطب في الصين والتدريب في مستشفياتها، وقد قدرت تكاليف تلك البعثات في عام 2003 بنحو 30 مليون دولار أمريكي، والى جانب المساعدات الطبية المباشرة تقود الصين التعاون في حقل الصحة بشكل دوري بتنظيم زيارات وزارية للدول الإفريقية لتسهيل تبادل الفرق الطبية وتعليم المهارات الطبية، وتوفر الصين أيضا الدواء والتجهيزات الطبية بدون رسوم للعديد من الدول الإفريقية، ولها برامج نشطة للوقاية من ومعالجة الأوبئة الخطيرة كالمalaria والإيدز.<sup>(2)</sup>

في الورقة البيضاء الأولى التي أصدرتها الصين في أبريل 2010 حول المساعدات الخارجية أقرت الصين أن 51 بلدا إفريقيا (من أصل 53 بلدا في القارة) تلقوا مساعدات من الصين، ما يناهز

<sup>(1)</sup> Drew Thompson, "China's Soft Power in Africa, From the 'Beijing Consensus' to Health Diplomacy", *China Brief*, Vol.05, Issue 21 (Oct 2005), p 03.

<sup>(2)</sup> Ibid, p 4

46% من مساعداتها عام 2009 كانت وجهتها إفريقيا، متخطية بذلك ما تم توجيهه لآسيا، والى نهاية 2010 كانت الصين قد أرسلت 17 ألف موظف صحي إلى 48 بلدا إفريقيا تُلقي خلال هذه الفترة أزيد من 200 مليون إفريقي العلاج على يد البعثات الطبية الصينية، كما تشير بيانات وزارة الصحة الصينية إلى انه في سنة 2009 وحدها كان هناك أزيد من 1324 طبيبا صينيا مختصا في 130 مؤسسة في 57 بلدا ناميا منهم 1000 طبيب في أربعون بلدا إفريقيا.

وفي تعليق على الخلفية السياسية لبرامج المساعدات الطبية الصينية أشارت ديورا بروتيجام Deborah Brautigam<sup>(9)</sup> إلى الأهمية التي تمثلها العلاقات مع البلدان الإفريقية بالنسبة للصين بقولها "...هناك 53 بلدا في إفريقيا لكل صوت في الأمم المتحدة واغلبها له صوت في منظمة التجارة العالمية، من المهم بالنسبة للصين مؤاخاة هذه البلدان لأنها تحتاج دعمها في هذه الهياكل الدولية، هي في حاجة إلى دعم فيما يتعلق بتايوان، تشينغيانغ، والتبت التي تنتظر إليها الصين كمسائل داخلية وتعتقد أن المساعدات ستلعب دورا معينا لها".<sup>(1)</sup>

والى جانب الفرق الطبية السابقة شاركت وحدات طبية عسكرية صينية في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في أفريقيا، والتي قدمت المساعدة الطبية إلى جنود عمليات حفظ السلام بالإضافة إلى المدنيين الإفريقيين، إلا أن التعاون الطبي الطويل بين الصين والدول الإفريقية يواجه مجموعة من الصعاب منها :

- محدودية قدرات الصين على إرسال أعداد كبيرة من الأطباء إلى أفريقيا مما يجعل التعاون الطبي مستقبلا غير مؤكد على المدى البعيد.
- تقلص الميزانيات الإقليمية بعد تطبيق الإصلاحات الضريبية.
- هناك العديد من قضايا الصحة العامة داخل الصين التي تحتاج لأطباء صينيين .
- وجود مجموعة من الأطباء أقل ميلا لقبول الإرسال لبلد إفريقي لمدة سنتين وذلك بسبب راتبهم الحكومي الضئيل.

<sup>(9)</sup> استاذة مدرسة الخدمات الدولية في الجامعة الأمريكية.

<sup>(1)</sup> Arabic Knowledge Wharton, "Health Diplomacy :In Africa ,China's Soft Power Provides a Healing Touch", the Wharton School of the University of Pennsylvania., 2011, p 02.

## 2.1. المساعدات الخارجية:

بدأت الصين في تقديم مساعدات خارجية في عام 1950 عندما قدمت مساعدات مادية لكوريا وفيتنام، وهما دولتان مجاورتان تتمتعان بعلاقات ودية مع الصين، وبعد مؤتمر بانونغ 1955 اتسع حجم المساعدات الصينية من الدول الاشتراكية إلى دول نامية أخرى بهدف تحسين العلاقات الخارجية للصين التي كانت تعاني حينها عزلة حقيقية، وبدأت الصين في تقديم مساعدات للدول الأفريقية منذ عام 1956، وهي المساعدات التي اقتصر على الدول التي تنقسم الايدولوجيا الماركسية، وقد أعلنت الحكومة الصينية عام 1964 المبادئ الثمانية للمساعدات الاقتصادية والفنية المقدمة للبلدان الأخرى والتي يقوم محتواها الأساسي على المساواة والمنفعة المتبادلة وعدم ربطها بشروط، ومن هنا تمت صياغة المبدأ الأساسي للمساعدات الخارجية التي تقدمها الصين.<sup>(1)</sup>

وبعد تبني سياسات الإصلاح والانفتاح في عام 1978 دخلت المساعدات الخارجية الصينية مرحلتها الثانية، وهي المرحلة التي شهدت اتساع التعاون الاقتصادي للصين مع دول نامية أخرى من مساعدات اقتصادية إلى تعاون متعدد الأطراف قائم على المنفعة المتبادلة، وقد عدلت الصين نطاق وترتيبات وهيكل وقطاعات مساعداتها الخارجية وفقا لظروفها الفعلية، فقد زادت مساعداتها الخارجية إلى الدول الأقل نمواً، وأعطت مزيداً من الاهتمام للأثار الاقتصادية وطويلة المدى لمشروعات المساعدات، وقدمت مساعدات بأكثر السبل تنوعاً ومرونة.

ومن أجل تعزيز انجازات المشروعات الإنتاجية الراهنة، أقامت الصين تعاوناً فنياً وإدارياً متعدد الأشكال مع الدول التي تتلقى المساعدات مثل إدارة مشروعات المساعدات بالنيابة عن الدول التي تتلقى المساعدات، وتأجير مشروعات الإدارة والمشروعات المشتركة. وعقب تبني نماذج التعاون سائلة الذكر، حققت بعض المشروعات المكتملة بالفعل أكثر مما حققه التعاون الفني التقليدي في تحسين إدارة الشركات ومستوى الإنتاج، ومن خلال تعديلها وتعزيزها، انطلقت المساعدات الخارجية الصينية على طريق التنمية الذي يلاءم الأوضاع الفعلية في الصين ويلبي احتياجات الدول التي تتلقى المساعدات بشكل أفضل.<sup>(2)</sup>

(1) صحيفة الشعب اليومية الإلكترونية، "النص الكامل: المساعدات الخارجية الصينية"، على الرابط:

<http://arabic.people.com.cn/31664/7358357.html> تم الولوج إلى الموقع بتاريخ 2013/10/24 على الساعة 19:34.

(2) نفسه.

وفي مسار التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق الاشتراكي الذي باشرته الصين عام 1992، دخلت المساعدات الخارجية مرحلتها الثالثة حيث اتخذت الصين سلسلة من الإجراءات لإصلاح آليتها للمساعدات الخارجية، وركزت على تنوع مصادر التمويل ووسائله، كما أنشأت الحكومة الصينية في 1993 صندوق المساعدات الخارجية للمشروعات المشتركة والتعاونية مع قيام الدول النامية التي تتلقى المساعدات بتسديد أجزاء من القروض المعفية من الفوائد إلى الصين، يستخدم التمويل أساساً في دعم الشركات الصينية الصغيرة ومتوسطة الحجم لبناء المشروعات المشتركة أو إقامة تعاون مع الدول التي تتلقى المساعدات في قطاعي الإنتاج والتشغيل، وبدأت الصين عام 1995 عبر بنك التصدير والاستيراد الصيني منح دول نامية أخرى قروض متوسطة وطويلة الأجل بفوائد بسيطة لتوسع بذلك مصادر تمويل مساعداتها الخارجية.

وعلى صعيد آخر، أعطت الصين أهمية أكبر لدعم بناء قدرات الدول المتلقية للمساعدات، واستمرت في توسيع نطاق التدريب الفني، وأصبح المسئولون من الدول التي تتلقى المساعدات الذين يحصلون على تدريب في الصين جزءاً هاماً من التعاون في مجال الموارد البشرية القائم بين الصين وهذه الدول. وتم إطلاق منتدى التعاون الصيني-الإفريقي عام 2000، وأصبح منتدى هاماً للحوار بين الصين والدول الإفريقية الصديقة وآلية للتعاون البرجماتي في ظل الظروف الجديدة، ومن خلال الإصلاحات التي جرت في هذه الفترة، وسعت الصين مساعداتها الخارجية، الأمر الذي كان له ابرز الأثر.<sup>(1)</sup>

مع مطلع القرن الـ21 وبشكل خاص منذ سنة 2004 دخلت المساعدات الصينية مرحلتها الرابعة، وشهدت هذه المرحلة ازدياد موارد التمويل الصينية للمساعدات الخارجية بمتوسط 29.4 % في الفترة من 2004 إلى 2009، وبالإضافة إلى مشروعات المساعدات المنظمة من خلال القنوات الثنائية التقليدية، نظمت الصين مجموعات للتشاور مع الدول التي تتلقى مساعدات على المستويين الدولي والإقليمي، ومن أجل زيادة المساعدات الخارجية في مجالات الزراعة والبنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية والموارد البشرية والطاقة النظيفة.

(1) نفس المرجع السابق.

جدول رقم 06: مراحل تطور سياسات المساعدات الصينية.

الفترة	السياسة الاقتصادية الداخلية	ملامح سياسة المساعدات الصينية
المرحلة الأولى (1977-1950)	نظام اقتصاد سياسي شيوعي جموح صعوبات الانعزال السياسي والعجز الاقتصادي	فيتنام، جمهورية كوريا، إفريقيا مساعدات مادية
المرحلة الثانية (1991-1978)	الإصلاح والانفتاح	تعزيز المساعدات تجاه البلدان الأقل نموا اهتمام اكبر للآثار الاقتصادية والطويلة المدى لمشاريع المساعدات تقديم المساعدات وفق آليات أكثر تنوعا ومرونة.
المرحلة الثالثة (2003-1992)	التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الاشتراكي	تنويع مصادر وأدوات الاعتماد المال (أموال المساعدات الخارجية للاستثمارات المشتركة والمشاريع التعاونية، والديون بفوائد مخفضة من خلال البنك الصيني للاستيراد والتصدير). إيلاء اهتمام اكبر بقدرات البناء من خلال عمليات الإعداد والتدريب (منتدى التعاون الصيني- الإفريقي)
المرحلة الحالية (منذ 2004)	نمو اقتصادي سريع وقوة اقتصادية وطنية معززة.	الرفع من الموارد المالية المخصصة للمساعدات الدولية بمعدل نمو سنوي في حدود 29.4%. ترتيب مشاريع المساعدات على المستويات متعددة الأطراف والإقليمية بالإضافة إلى الثنائية التقليدية.

المصدر : Shuaihua Cheng, China's International Aid Policy and Its Implications for Global Governance, Research Center for Chinese Politics & Business, 2012, p (4,5)

ومنذ إطلاق برنامج المساعدات عام 1950 ساهمت الصين بنحو 39 مليار دولار (256 مليار يوان) في المساعدات الخارجية، أكثر من 40 % منها تمت في شكل مساعدات مجانية في حين ان 60 % تم توزيعها بين قروض بفوائد مخفضة الغت الحكومة الصينية حتى نهاية عام 2009، ديونا بقيمة 25.6 مليار يوان مستحقة على 50 من الدول الفقيرة المثقلة بالديون والدول الأقل نموا في إفريقيا، كما تعهدت الصين بفتح أسواقها بشكل اكبر امام الدول الإفريقية، ومنح إعفاءات جمركية تدريجية تصل إلى 95 في المائة من صادرات الدول الإفريقية الأقل نموا والتي لديها علاقات دبلوماسية مع الصين، وكخطوة

أولى، منحت الصين إعفاءات جمركية تصل إلى 60% من السلع المصدرة من هذه الدول عام 2010. وكمساعدة للدول النامية في تعزيز مواردها البشرية، عقدت الصين أكثر من 4 آلاف دورة تدريبية سمحت بتدريب نحو 120 ألف موظف إداري اجنبي، وبخصوص تدعيم التعاون الزراعي مع الدول النامية، أتمت الصين ما يزيد على 200 مشروع للتعاون الزراعي في الدول النامية.<sup>(1)</sup>

#### 4 انخراط الصين في المؤسسات الدولية :

تعتبر عضوية أي دولة في مختلف المنظمات والهيكل الحكومية و مشاركتها في المنتديات والتجمعات على المستويين الدولي والإقليمي أحد أهم المؤشرات على انخراط تلك الدولة في المجتمع الدولي، أي اعتبارها دولة وضع قائم تعمل على تعزيز مختلف الروابط القائمة بين أعضاء الجماعة الدولية والمساهمة في حل المسائل التي تقتضي تكاتف الجهود الدولية لمواجهتها.

لقد ظلت الصين خارج إطار المجتمع الدولي لفترة طويلة أعقبت قيام الجمهورية عام 1949، حيث كانت الصين تنظر بعين الريبة والتفكير السلبي تجاه مختلف أشكال المنظمات الدولية، الأمر الذي عزز من عزلة الصين الدولية، غير أن نمط التفكير التقليدي هذا تغير تماما في الوقت الحالي، حيث تبنت الصين إستراتيجية جديدة تجاه المنظمات الدولية، تقوم على مبدأ المشاركة الشاملة والمساهمة الفاعلة في معالجة مختلف المسائل الدولية في إطار مؤسسات المجتمع الدولي، وهو التحول الذي فرضته مجموعة من المتغيرات داخلية وخارجية.

لقد لاحظ الأستاذ وانغ ييزهو Wang Yizhou وجود ثلاثة مراحل في مسار تطور العلاقة بين الصين والمنظمات الدولية والإشكال الأخرى من التنظيمات المتعددة الأطراف:

**المرحلة الأولى:** وتمتد بين سنتي 1949 و 1970، وقد تميزت هذه الفترة بسعي الصين الحثيث إلى نيل مقعدها كمثل شرعي ووحيد للصين في الأمم المتحدة، وهو المقعد الذي ظلت تحتفظ به تايوان طوال هذه المرحلة، لكن جهود الصين باءت بالفشل بفعل معارضة القوى الغربية للصين الشيوعية، في سنوات الـ50 تقدمت الصين بطلبات للدخول إلى عدد من المنظمات العالمية على غرار منظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، المنظمة الدولية للطيران المدني، منظمة العمل الدولية،

<sup>(1)</sup> Arabic Knowledge Wharton, Op, Cit, p 02.

صندوق النقد الدولي، البنك العالمي للإنشاء والتعمير، واتحاد البريد العالمي وهي الجهود التي آلت جميعها إلى الفشل.

**المرحلة الثانية:** (1971-1978) بدأت هذه المرحلة باسترجاع الصين لمقعدها في الأمم المتحدة عام 1971<sup>(\*)</sup> وانضمت بعدها إلى اغلب المنظمات الدولية التابعة لها مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، منظمة التغذية والزراعة، اليونسكو،<sup>(1)</sup> وظلت الصين في هذه المرحلة غير مقتنعة بجدية الأمم المتحدة في تحقيق الأمن والسلم الدوليين معتبرة إياها أداة في يد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وفي نفس الوقت تعد الأمم المتحدة أهم منظمة دولية بالنسبة للصين، فالعضوية تعني الاعتراف بشرعية الدولة من قبل الجماعة الدولية، كما أن قوة الفيتو تبعث الشعور الصيني بالأمن وتمنح لها فرصة إيجاد أصدقاء جدد يتقاسمون نفس الآمال والمخاوف،<sup>(2)</sup> مع أن الصين حاولت دوماً تحاشي التصادم مع الدول الأخرى ومن ثم كانت تتجنب التصويت في المسائل الخلافية.<sup>(\*\*)</sup>

**المرحلة الثالثة:** بدأت عام 1979-1989 في هذه المرحلة سعت الصين في إطار سياسات الإصلاح والانفتاح المنتهجة إلى تعزيز روابط الاتصال والتفاعل مع العالم الخارجي، الأمر الذي أدى إلى ازدهار عمليات اندماج الصين في المنظمات الدولية، كما أن الانتساب لم يقتصر هذه المرة على المنظمات السياسية بل شمل أيضاً تأسيس روابط مع منظمات عديدة في المجالات الاقتصادية والمالية والثقافية والعلمية، وقد جاء كل ذلك في سياق سعي شياو بينغ من خلال استخدام المنظمات الدولية لتأسيس نظام دولي جديد قائم على المبادئ الخمس للسلم العالمي، ويمكن ملاحظة التباين الكبير في معدل انخراط الصين في المنظمات الدولية خلال فترتي حكم كل من ماو و شياو.

(\*) استعادت جمهورية الصين الشعبية مقعدها في الأمم المتحدة من تايوان بناء على قرار الجمعية العامة رقم 26 للأمم المتحدة رقم 2758 الصادر في 25 أكتوبر عام 1971 الذي أقر باستعادة جميع الحقوق الشرعية لجمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة.

(1) Yu Yongding, The G20 and China: A Chinese Perspective, Project: The G-20 Architecture in 2020, Ottawa, 2004, p 04.

(2) Ibid, p 05.

(\*\*): كانت الصين في الغالب تختار الامتناع عن التصويت في مجلس الأمن إلا إذا كان الأمر يمس مصالحها الأساسية بشكل مباشر، وحتى الآن تعتبر الصين العضو الدائم الأقل استخداماً للفيتو في مجلس الأمن إذ اقتصر استخدامه طوال أربعة عقود من دخولها مجلس الأمن الدولي عام 1971 على ست مرات فقط نصفها بشكل مزدوج مع الاتحاد السوفياتي أو وريثه الروسي لاحقاً. المرة الأولى كانت في أوت 1972 لعرقلة انضمام بنغلاديش إلى عضوية الأمم المتحدة ( إرضاء لباكستان وندكالية بالهند ) والثانية بعد ذلك بشهر واحد فقط وبشكل مزدوج مع الاتحاد السوفيتي حول الصراع العربي - الإسرائيلي. والثالثة في جانفي 1997 ضد إرسال قوات حفظ سلام دولية إلى غواتيمالا ( بسبب اعترافها بتايوان ) والرابعة في فيفري 1999 لسبب مشابه وهو تمديد فترة قوات حفظ السلام الدولية في مقدونيا ( بسبب اعترافها بتايوان ) أما الخامسة ففي جانفي 2007 باستخدام فيتو مزدوج مع روسيا ضد فرض عقوبات على ميانمار (بورما) والسادسة في جويلية 2008 باستخدام فيتو مزدوج مع روسيا ضد فرض عقوبات على نظام موغابي في زيمبابوي . ثم لتختم ذلك باستخدامه مرتين متتاليتين خلال ثلاثة أشهر حول سوريا. وأيضاً بشكل مزدوج مع روسيا.



**المرحلة الرابعة:** خلال فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة لم تقتصر جهود الصين على توسيع نطاق مشاركتها وتعميق روابط انخراطها في عدد اكبر من المنظمات الدولية، بل سعت أيضا إلى لعب دور قيادي فاعل بشكل متزايد في عدد من المنظمات، خصوصا بعد العقوبات والعزلة الشديدة التي فرضتها القوى الغربية على الصين في أعقاب أحداث تيان آنمن عام 1989، وقد جاءت هذه الجهود في سياق سعي الصين للخروج من هذا المأزق خصوصا عبر تعزيز العلاقات الدبلوماسية الثنائية.

ومرة أخرى كان للنمو الاقتصادي والعسكري الصيني السريع منذ منتصف التسعينات بالغ الأثر في الترويج لادعاء "التهديد الصيني" "*China threat*" الذي نال زخما كبيرا لدى القوى الغربية وبعض دول الجوار، ومن ثم جاءت المساعي الصينية في محاولة للحيلولة دون إدراكها من قبل الدول الأخرى كتهديد لها ولتقديم صورة واضحة عن الصين كدولة مسؤولة تبذل جهودا للانتساب والمشاركة في أنشطة المنظمات الدولية.

لقد عرفت عضوية الصين في المؤسسات والمنظمات الدولية تضاعفا دراماتيكا في هذه الفترة، واليوم أضحت صوت الصين مسموعا في أهم المنظمات الدولية السياسية والاقتصادية الأمنية والعسكرية والبيئية والمناخية والثقافية، وقد بلغ عدد المنظمات الدولية الحكومية الفاعلة التي انضمت إليها الصين 41 منظمة عام 2003، أي ما يعادل 91.11% مما هو عليه الرقم بالنسبة للولايات المتحدة، مقابل 70% عام 1996، وهذا يشير إلى نمو دراماتيكي في انتساب الصين ويمثل رقما مذهلا بالنسبة لدولة كان ينظر إليها قبل وقت قريب كسلطة لا تتوفر فيها شروط الانتساب إلى الأمم المتحدة وباقي المنظمات الدولية.<sup>(1)</sup>

وفي خضم هذا المسار الذي يمثل تطور العلاقة بين الصين والمنظمات الدولية يمكن تحديد بعض المعالم الأساسية التي غير موقف الصين من الإحجام عن المنظمات الدولية إلى السعي الحثيث للانخراط ولعب دور فاعل، و على سبيل المثال بعد سنوات طويلة من الإصرار فازت الصين في النهاية بعضوية منظمة التجارة العالمية عام 2001، وهو الحدث الذي كان من أهم العوامل المحفزة للصين ذلك العام، كما استطاعت الصين في نفس العام إقناع بعض البلدان الآسيوية بتأسيس منظمة شنغهاي للتعاون

(1) Zhihai XIE, "The Rise of China and Its Growing Role in International Organizations", *ICCS Journal of Modern Chinese Studies*, Vol.4 (1) 2011, p 88.

*Shanghai Cooperation Organization* (١) ومنتدى بو-أو *Bo-Ao* السنوي الذي تستضيفه مقاطعة هاينان، وقد اظهر هذان الحدثان أن الصين قد أصبحت فاعلة بما يكفي لتتولى قيادة وإطلاق منظمات ومنتديات دولية جديدة، أما الانجاز الآخر الذي حظي بالإثراء فكان فوز الصين في ذات العام باستضافة دورة الألعاب الأولمبية لعام 2008.

بعض الباحثين يشددون على أن عام 2001 كان سنة التحول عندما بدأت الصين فعلا في الاتصال مع العالم، والسبب في ذلك هو أن النمو القوي الذي يشهده الاقتصاد الصيني واكبه حضور صيني متزايد على الصعيد الدولي، حيث أبان العقد الأول من هذا القرن عن صعود غير مسبوق في مكانة الصين الدولية وهو ما جعل البعض يتحدث عن القرن الـ21 الذي سوف يكون قرنا صينيا. (1)

لقد تخلت الصين بشكل راديكالي عن النظرة المشككة وحالة التردد التي شكلت في الماضي نمطها التفكير التقليدي حول المنظمات الدولية، هذا التوجه الجديد يمكن رصده في دراسة صادرة عن مجلة الدراسات الصينية الحديثة عام 2011 تعكس الرؤية الإستراتيجية لهذه القوة الصاعدة حول الدبلوماسية متعددة الأطراف والارتباط الشامل مع المنظمات الدولية، وقد جاء في هذه الدراسة: "كقوة كبرى في العالم، أصبحت الصين بشكل تدريجي قوة مهمة في المجتمع الدولي، لذلك يتعين علينا التعاون والتنسيق التام مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، ولعب دور فاعل في هذه المنظمات، ومن خلال ذلك، بإمكان الصين أن تساهم بشكل أكبر في المجتمع الدولي". (2)

المظهر المباشر لهذا التأثير هو تزايد أعداد المسؤولين الكبار في بعض المنظمات الدولية الرائدة، وعلى سبيل المثال تشغل شان فينغ فو -شين *Chan Fung Fu-chun* منصب المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، وشا شوكنغ *Sha Zukang* نائبا للأمين العام للأمم المتحدة (2007) ولين ايفو *Lin Yifu* نائبا لرئيس البنك العالمي و زهو مين *Zhu Min* مستشارا خاصا للمدير العام لصندوق النقد الدولي. (3)

(١) إطار متعدد الأطراف يركز على المسائل السياسية، الاقتصادية، والأمنية بين الصين، روسيا، كازاخستان، كيرغستان، تاجيكستان، واوزباكستان.

(1) Zhihai XIE, Op, Cit, p 88

(2) Ibid, p 88.

(3) Ibid, p 89.

وفي سياق مشابه جاءت قرارات صينية متعاقبة أفضت إلى الرفع من التزامات الصين تجاه الأمم المتحدة، وعلى سبيل المثال قامت الصين برفع حصتها من نفقات العضوية من 0.7% في نهاية القرن الماضي إلى 2.053% عام 2005 إلى 2.677% عام 2009 لتبلغ 3.189% عام 2010، كما قفزت حصتها في نفقات حفظ السلام من 3.147% عام 2009 إلى 3.939% عام 2010، بالإضافة إلى ذلك تنتشر الصين حالياً عدداً من الجنود في إطار جهود حفظ السلام أكثر من أي دولة أخرى من أعضاء مجلس الأمن الدائمين.

هذه الدلالات تؤكد أن الصين تبحث عن لعب دور أكثر مسؤولية وتعاونية في الشؤون الدولية، حيث بذلت جهود جدية لمطابقة المعايير الدولية في بعض المسائل الحساسة مثل مسائل التجارة الحرة، عدم الانتشار النووي،<sup>(\*)</sup> وحتى مسائل حماية البيئة، كما أن الصين، بفعل نموها الاقتصادي الهائل، قد تحولت من متلقي للمساعدات إلى مانح لها، الميزانية الصينية لعام 2006 زادت من نسبة المساعدات الصينية الموجهة للخارج بنحو 14% لتصل 1.1 مليار دولار، وكانت الصين قد تعهدت بتقديم 150 مليون دولار كمساعدة لدعم جهود إعادة البناء في أفغانستان، وفي عام 2005 قدمت الصين 83 مليون دولار للبلدان التي ضربها المد البحري (تسونامي)، كما قدمت الحكومة الصينية 5.1 مليون دولار كمساعدة للولايات المتحدة في أعقاب إعصار كاترينا.<sup>(1)</sup>

هذه السياسة الخارجية النشيطة عادة ما يدعمها دهاء الدبلوماسية الصينية، السفارات الصينية أصبحت تلجأ إلى ممارسات ذكية لتسهيل العمل السياسي، وعلى سبيل المثال، لجأت السفارة الصينية في واشنطن في جويلية 2005 إلى توقيع عقد بـ22 ألف دولار شهريا مع أحد أكبر شركات اللوبي في واشنطن (*Patton Boggs*) لفتح الأبواب أمام علاقات هادئة مع صناعات القرار في الولايات المتحدة.

### مصادر القوة الناعمة في النقاش السياسي الصيني:

النقاش الداخلي في الصين حول الأسس التي يجب أن تستند إليها القوة الناعمة الصينية قاد إلى ظهور مدرستين فكريتين تقدمان تصورين متباينين، حيث تشدد الأولى (المدرسة الثقافية) على الثقافة

<sup>(\*)</sup> إلى غاية 1996 كانت الصين قد صادقت على حوالي 85 إلى 90% من كل معاهدات مراقبة التسلح، وهي عضو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ عام 1984.

<sup>(1)</sup> Bates Gill & Yanzhong Huang, Op. Cit, p(22-23)

الصينية كمتغير أساسي في القوة الناعمة الصينية، وبخلاف هذه النظرة تنفي المدرسة السياسية أهمية الثقافة وتشدد على القوى السياسية والاقتصادية.

المدرسة الثقافية: **Cultural School** يقدم الباحث الصيني وانغ هانينغ *Wang Huning* تعريفا محورا للقوة الناعمة، بحيث "امتلاك الدولة لثقافة ونسق إيديولوجي مثير للإعجاب، سوف يدفع الدول الأخرى لمحاولة تقليدها"<sup>(1)</sup>، ويظهر بشكل واضح لدى هذه المدرسة استنادها انحيازها الكبير لدوري الثقافة والايديولوجيا في تشكيل القوة الناعمة لأي دولة، حيث إلى تشدد هذه المدرسة -إلى جانب الثقافة- على الطريقة التي يتم من خلالها استخدام مصادر القوة الناعمة، بمعنى أنها تفترض أن القوة السياسية هي محور القوة الناعمة، وربما هذا هو السبب الذي جعل هذه المدرسة تتمتع بصدى كبيرا لدى صناع القرار في الصين، حيث تم احتضانها بشكل سريع من قبل القيادة الصينية.

وفق تصور يو تشينتيان *Yu Xintian* -أحد أقطاب هذه المدرسة- تشتمل القوة الناعمة على الأفكار والمبادئ والنمط الفكري إلى جانب السياسات والمؤسسات، وجميع هذه العناصر ضمن إطار واسع هو ثقافة الدولة و"كلما كانت الايديولوجيا على نمط أكثر حداثة، كلما كان عدد الشعوب التي ستحتضنها اكبر، وينسحب الأمر ذاته على قدرة البلد في بناء قوته الناعمة"، وإذا جئنا لقراءة تصور يو، يبدوا واضحا تركيزه على المصادر التي تعكس القوة الناعمة في الثقافة الصينية مثل السياسة الخارجية، والصورة الدولية وبعض الأفكار الخاصة وهكذا، فهو يعتقد أن القوة الناعمة الصينية تتشكل من الايديولوجيا، المؤسسات، الإستراتيجية والسياسة، لذلك إذا كانت الايديولوجيا مشتركة، يمكن أن تؤثر القوة الناعمة في الأماكن التي يكون فيه النمط الثقافي والتنموي الصيني محترما، حيث يجب لفت الانتباه إلى بعض الأمثلة من التاريخ الصيني الحالي، حيث ينظر بعض القادة الأجانب إلى الصين كشريك إيديولوجي، وعلى سبيل المثال أشار الرئيس البوليفي ايفو موراليس في خطاب ألقاه في 2006 إلى الصين "الحليف الأيديولوجي"<sup>(2)</sup>.

وعندما أقرت الصين عملية إصلاح المنظومة الثقافية خلال المؤتمر الـ16 للحزب الشيوعي عام 2002، تمت الإشارة إلى الأهمية التي تكتسبها عملية بناء الثقافة حيث ورد في البيان الصادر "

(1) Nino Samvelidze, The rise of China's soft powerM The efficiency of China's involvement in the developing world, Central European University, Hungary, 2010. P 11.

(2) Ibid, p 12.

أضحت قوة الثقافة عنصرا هاما في توحيد القوة الوطنية وفي التنافس الدولي"،<sup>(1)</sup> مثال آخر يظهر تركيز الصين على القوة الناعمة هو خطتها الخماسية للتنمية الثقافية، هذه الخطة مكرسة لتنفيذ إستراتيجية "التوجه العالمي" *Go global* للثقافة الصينية وتضمنت هذه الإستراتيجية تشجيع وسائل الإعلام والمؤسسات الثقافية على نشر الثقافة الصينية والتأثير الدولي، إحدى الوسائل التي تستخدمها الصين في هذه الغاية هو التأثير الثقافي والتنامي السريع لشبكة المعاهد الكونفوشيوسية ، في أكتوبر 2009، كان هناك 396 معهدا كونفوشيوسيا ومدرسة في 88 بلدا، وهذه إشارة واضحة على اهتمام الصين في تضمين المظاهر الثقافية في قوتها الناعمة.

وكمثال آخر عن اهتمام الصين بهذا المسعى استضافت جامعة فودان *Fudan* - وهي جامعة شهيرة في الصين - في جانفي 2007، ملتقى عالي المستوى للبحث عن الإستراتيجية المثلى لترويج القوة الناعمة الصينية، كما أنفقت الحكومة الصينية الصين 45 مليون يوان من اجل إحداث تغييرات ملموسة في وسائلها الإعلامية، وعلى سبيل المثال أضحت القناة التلفزيونية الصينية المركزية CCTV تبيت برامجها على مدار 24 ساعة باللغات الانجليزية والاسبانية والفرنسية والروسية والعربية، كما تعترم وكالة الأنباء الحكومية شينخوا *Xinhua* فتح مكاتب اكبر على نطاق واسع، وهي مؤشرات قوية على نجاح هذه المدرسة في تشكيل أرضية لتأكيد القول على أهمية الثقافة المكون الأساسي للقوة الناعمة الصينية.<sup>(2)</sup>

ومع ذلك اعتبار الثقافة المكون المحوري للقوة الناعمة تبقى مسألة محل نقاش، خصوصا أن تجربة الصين قد أظهرت أن النمو الاقتصادي والدبلوماسية العامة هي أيضا أدوات مهمة للقوة الناعمة، وعلى سبيل استنتاج الباحث جوشيا كيرلنتسيك *Joshua Kurlantzick* بعد تحليله للقوة الناعمة الصينية أن هذه الأخيرة تشمل كل شيء خارج المجال العسكري-الأمني، ومع أن الثقافة تعد عنصرا مهما فيها، إلى جانب الدبلوماسية العامة، إلا أن هناك عناصر أخرى تساهم في صياغة نظرة الشعوب الأخرى إلى الصين وعلى رأسها الانجازات الاقتصادية والممارسات الدبلوماسية كالمساعدات والاستثمارات والمشاركة في التظاهرات الدولية، ويمكن القول أن القوة الاقتصادية تلعب دورا أساسيا في القوة الناعمة الصينية، لان اغلب الحكومات منجذبة نحو التعاون مع الصين من اجل المصالح الاقتصادية.

(1) Ibid, p 12.

(2) Ibid, p (12,13).

المدرسة السياسية: *Political School*

يعتبر كل من يان شوتونغ Yan Xuetong وشو جين Xu Jin الأستاذين بجامعة كينهاوا Qinhua وقيو شيونغ Guo Shuung رواد هذه المدرسة، وتنتظر هذه الأخيرة إلى القوة السياسية كمسألة حاسمة في بناء القوة الناعمة، ممثلين عن المدرسة الثانية، حيث يعتقدان أن القوة الناعمة تتشكل من ثلاث عناصر: العنصر الأول هو الاستقطاب الدولي الذي يتحقق عبر التنمية الوطنية، في حين يشير العنصر الثاني إلى قدرات التعبئة الوطنية أي حجم التأثير الممارس من قبل الدولة من خلال علاقاتها الإستراتيجية (بدون الإشارة إلى العلاقات القهرية)، أما العنصر الثالث فهو إمكانيات التعبئة الداخلية بمعنى الدعم السياسي الداخلي المحصل للدولة بدون استخدام الأساليب القهرية وخصوصا الدعم الداخلي النخبوي والشعبي للحكومة، كما تأخذ هذه المدرسة في الحسبان كل من دور السياسة الخارجية، الانتساب إلى المنظمات المتعددة الأطراف، المساهمة في المساعدات الخارجية وعمليات حفظ السلام.

فالاندماج التام ولعب دور فاعل في النسق الدولي تعبر عن القوة الناعمة بحسب قيو شونغ، وهناك العديد من الأمثلة على انخراط الصين في المنظمات المتعددة الأطراف، وإلى جانب الانضمام إلى المنظمات الإقليمية مثل *APEC, ASEAN, SCO* وخلق المبادرات الإقليمية، أرسلت الصين بعثات لحفظ السلام تحت غطاء الأمم المتحدة أكثر من أي بلد آخر دائم العضوية في مجلس الأمن، إلى جانب استخدام الصين لأداة الوساطة لحل الخلافات الدولية كجزء من قوتها الناعمة خصوصا في إقليم شرق آسيا، حيث تنظر بعض الدول الإقليمية إلى الصين كبديل للولايات المتحدة، حيث أصبحت الأخيرة دولة غير مرغوب فيها الدولة ربما بسبب الفروقات الإيديولوجية والقيمية، وعلى سبيل المثال كانت الصين الوسيط الأكبر بين كمبوديا وتايلاند خلال فترة نزاعهما الحدودي،<sup>(\*)</sup> كما كانت الدبلوماسية الصينية مطلوبة من أجل تطبيع العلاقات بين العديد من الدول،<sup>(1)</sup> وهو مؤشر جيد على فاعلية القوة الناعمة الصينية في الإقليم.

مثال آخر على دور الوساطة الصينية كان استضافة المحادثات الدولية سداسية الأطراف، وكما نعرف تعد الصين الحليف التاريخي لكوريا الشمالية والممون الرئيسي بالغذاء المساعدات والطاقة، وحينما

(\*) يتمحور الخلاف حول معبد برياه فيهيبار، وهو موقع أثري يعود إلى القرن الحادي عشر، ومدرج على لائحة التراث البشري لليونسكو، ويعود هذا الموقع الأثري إلى السيادة الكمبودية حاليا. لكن التايلانديين يسيطرون على أبرز طرق الوصول إليه، بينما لم يتم ترسيم عدد من القطاعات، خصوصا منطقة تبلغ مساحتها 4.6 كيلومتر مربع أسفل المعبد. وتشارك الدولتان في عملية لترسيم حدودهما المشتركة، لكن العملية متوقفة حاليا، تطور الخلافات إلى اشتباكات حدودية عنيفة سنوات 2008، 2009، و2011.

(1) Ibid, p 15.

أعلنت كوريا الشمالية عن نيتها في الانسحاب من المحادثات تدخلت الصين مقدمة جملة من المساعدات وارسال مفوضين على مستوى عال إلى بيونغ بيونغ في محاولة لتثبيت الأزمة وإعادة كوريا الشمالية إلى المفاوضات، ويكن اكتشاف نجاح الدبلوماسية الصينية بشأن الأزمة الكورية من خلال مقارنتها بجهود كوريا الجنوبية لربط علاقات مع نظيرتها الشمالية.

فالواقع الحالي يظهر رغبة كوريا الجنوبية في تطبيع علاقاتها بكوريا الشمالية من خلال سياسة "الشمس المشرقة" التي تتبناها، الهدف الرئيسي لهذه السياسة هو تليين مواقف كوريا الشمالية تجاه جارتها الجنوبية من خلال تحفيز التفاعلات و المساعدات الاقتصادية، حيث الاعتقاد بان التوترات العسكرية يمكن تقليلها من خلال الأطر الثنائية والمتعددة الأطراف، فضلا عن ذلك رعاية العلاقات بين الكوريتين يتجاهل الطبيعة القمعية والعنيفة لكوريا الشمالية، على عكس كوريا الجنوبية نجحت الصين دوما في إيجاد لغة مشتركة مع كوريا الشمالية، ومرد ذلك الشعور بالتحالف الإيديولوجي والسياسي، لذلك، تلعب القوة الناعمة الصينية دورا مهما، لأنه لا توجد دولة أخرى من غير الصين بإمكانها إقناع قادة كوريا الشمالية في التفاوض.<sup>(1)</sup>

من زاوية أخرى يشير الباحث زهو فينغ Zhu feng إلى أن القوة الناعمة ترتكز أساسا حول ما إذا كانت الجماعة الدولية تقبل سياسات الدولة وخياراتها الإستراتيجية، ضف إلى ذلك ما إذا كانت تلك الخيارات في توافق مع مصالح هذه الدولة، وبتفحص دقيق في هذه الأفكار، من الممكن أن نسلم بان هذه المدرسة تضيف الشيء الكثير لمفهمة ناي حول القوة الناعمة، فناي الذي ينظر إلى القوة الناعمة أساسا كوسيلة لتحسين صورة الدولة في الخارج، ويقصد بالتحديد الولايات المتحدة، يختلف تماما عن المقتررب الذي يرسمه الباحثون الصينيون، هذا ما دفع بالباحث الأوروبي نينو سامفيلديزي Nino Samvelidze إلى القول بأنها "قوة ناعمة بخصوصية صينية" أكثر تمازجا وتتضمن كل من المظاهر الداخلية والخارجية للقوة الناعمة.<sup>(2)</sup>

وكرد على طروحات المدرستين السابقتين، هناك اتجاه فكري ثالث في الصين ينظر بكثير من الشك إلى مفهمة القوة الناعمة، هذه المدرسة الثالثة التي وضع أسسها شو ينهونغ Shi Yinhong تحتاج بأن نموذج التنمية غير المتوازنة ليس بإمكانها ولا يمكن أن يكون لها مثل تلك الأهمية، كما أن البلدان

<sup>(1)</sup> Ibid, p 16.

<sup>(2)</sup> Ibid, p 17.

النامية سوف لن ويتعين عليها أن لا تأخذها كنموذج، هذه المدرسة تعتقد أن الصين ليس بإمكانها تصدير هذا النموذج لأنها مازالت دولة في طريق النمو، ومن غير الممكن معرفة ما إذا كان هذا النموذج سيستمر على المدى الطويل، هذه المدرسة تحتاج أيضا أن التنمية الصينية تجربة مميزة فقط للنموذج الصيني، يمكن أن تكون دولة أخرى ناجحة فيها إذا تبنت نظاما سياسيا شيوعيا، لذلك بإمكاننا أن نفترض أن "إجماع بكين" ليس نموذجا يمكن تحقيقه بدون إنشاء بنية مشابهة للنظام السياسي الصيني وهو أمر مستبعد. وربما هذا هو المنطق الذي يجيب عن التساؤل حول لماذا الصين أكثر إغراء في البلدان التي تعاني فيها الأنظمة أو الحكومات من مشاكل الشرعية.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثالث: آثار وحدود ممارسات القوة الناعمة الصينية:

تقييم فعالية أي دولة في تحقيق التأثير المرغوب في سياسات الدول الأخرى يجب أن يتم في سياق أهداف سياستها الخارجية، لقد كان الهدف الأساسي لصناع القرار في بكين إظهار انتهاجها لأسلوب سلوك قائم على أساس تجنب السياسات المستميلة للنزاعات التي كانت ميزة أساسية للقوى الصاعدة في القرن العشرين كما توضح ذلك أمثلة ألمانيا واليابان والاتحاد السوفيتي، ومن ثم جاء انتهاج سياسة الصعود السلمي في محاولة لطمأنة القوى الإقليمية من أن تنامي القوة الصينية لن يتم استخدامها للإضرار باستقرار النظام الإقليمي، أو للبحث عن دور قيادي على حساب القوى الأخرى، ولإزالة الشعور بالأمن وعدم الثقة في أوساط جيرانها، تبنت الصين شعارات مسالمة شكلت الخطوط العريضة لسياستها الخارجية 'Yulin weishan, yilin weiban' (عامل جيراننا بلطف، عاملهم كشركاء)، 'Mulin, anlin, fulin' (حافظ على علاقات صداقة مع الجيران، اجعلهم يشعرون بالأمن، وساعد في جعلهم أغنياء).<sup>(2)</sup>

إحدى الآليات التي تثبت نجاح الصين في تحقيق هذه الأهداف هي نتائج استطلاعات الرأي حول شعبية الصين في العالم، وشعبية الدولة في العالم الخارجي تعد أفضل مقارنة لقياس جاذبية هذه الدولة، ويعد الاستطلاع الحديث الذي قامت به مؤسستي *GlobeScan/PIPA*<sup>(\*)</sup> عام 2011 لفائدة

(1) Ibid, p 16.

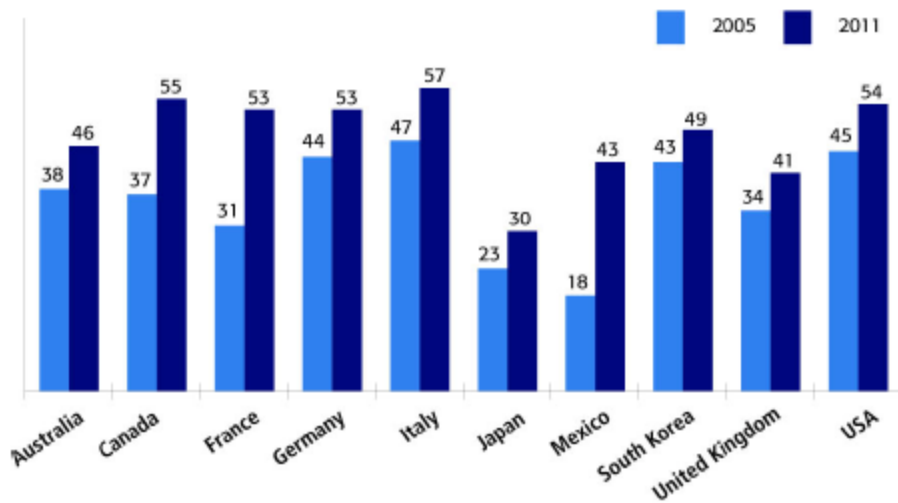
(2) Bates Gill & Yanzhong Huang, Op, Cit, p 24.

(\*) مس الاستطلاع عينة مكونة من 28619 شخصا في 27 بلدا من قبل شركة الاستطلاعات العالمية *GlobeScan* بالاشتراك مع برنامج توجهات السياسة الدولية (*PIPA*) في جامعة ميريلاند في الفترة ما بين 02 ديسمبر 2010 و 4 فيفري 2011 وشمل الدول التالية: في اوريا (ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، إيطاليا، اسبانيا، روسيا، البرتغال، وتركيا)، في افريقيا (جنوب افريقيا، غانا، كينيا، نيجيريا، ومصر)، في اسيا (الهند، اندونيسيا، اليابان، كوريا الجنوبية، الفلبين، وباكستان)، في أمريكا (الولايات المتحدة، كندا، المكسيك، البرازيل، البيرو، الشيلي) و أستراليا.



هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) أحد الجهود الرائدة في هذا المجال، حيث أشار الاستطلاع إلى أن أغلبية المواطنين في 17 من أصل 27 دولة شملها الاستطلاع يحملون نظرة إيجابية عن الصين، وفي المجموع العام يحمل 50% من المستجوبين انطباعا حسنا عن نمو القوة الاقتصادية الصينية مقابل 33% عبروا عن قلقهم إزاء هذا النمو، ومع ذلك يظهر التقرير تنامي في المشاعر السلبية تجاه نمو القوة الصينية لدى عدد من الشركاء التجاريين الرئيسيين للصين، وبشكل خاص في مجموعة السبع مقارنة بنتائج استطلاع مشابه جرى عام 2005.

رسم بياني رقم 03 : نمو المواقف السلبية تجاه تنامي القوة الاقتصادية الصينية مقارنة بين عامي 2005 و 2011.



المصدر: BBC World Service, Rising Concern about China's Increasing Power: Global Poll March 27, 2011, p 04.

لقد جاءت نتائج الاستطلاع لتؤكد التوجه العام السلبي الذي يميز نظرة الأوروبيين والأمريكيين الشماليين إلى نمو القوة الصينية، ورغم أن 53% من الكنديين و 46% من الأمريكيين كانت لديهم رؤية ايجابية عام 2005، إلا أن بيانات عام 2011 قد كشفت أن 34% من الكنديين و 40% من الأمريكيين يحتفظون بصورة ايجابية عن الصين وهو ما يؤشر لتراجع المشاعر الحميدة تجاه الصين في أمريكا

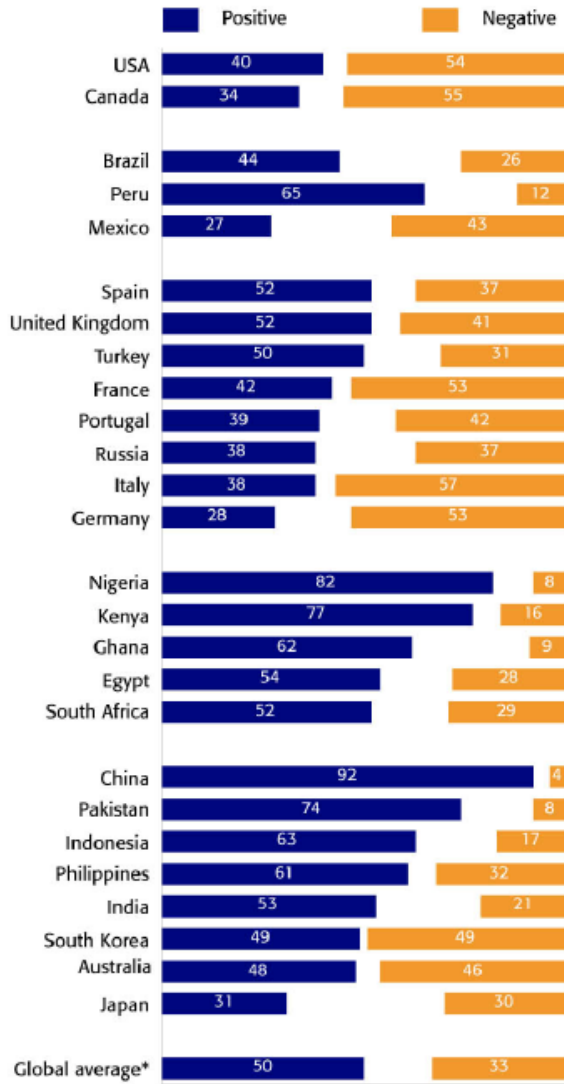
الشمالية، خصوصا إذا عرفنا أن 54% من الأمريكيين و 55% من الكنديين عبروا عن قلقهم من نمو القوة الصينية عام 2011 بزيادة معتبرة عما كانت عليه الحال عام 2005.

وفي أوروبا اظهر الاستطلاع أن ثلاث دول فقط مازالت تظهر مشاعر ايجابية تجاه نمو القوة الاقتصادية الصينية (اسبانيا، المملكة المتحدة، وتركيا)، بينما تبدي الغالبية في ثلاث دول أخرى مشاعر سلبية (إيطاليا، ألمانيا، وفرنسا)، بينما يبدو التوجه العام أكثر انقساما في بلدين آخرين (البرتغال وروسيا)، ففي فرنسا مثلا تدنت نسبة المشاعر الحميدة لدى الفرنسيين تجاه الصين من 59% عام 2005 إلى 42% عام 2011، بينما قفزت نسبة المعبرين عن انطباعات سلبية من 31% إلى 53% في نفس الفترة، وفي ألمانيا تقلصت الرؤية الايجابية من 42% إلى 28% ووصلت المشاعر السلبية إلى 53% بعدما كانت 44% في نفس الفترة أيضا، وتبقى اسبانيا وتركيا الدولتان الأوروبيتان الوحيدتان اللتان مازالتا تحملان مشاعر ايجابية تجاه تنامي القوة الاقتصادية الصينية، حيث أبدى 52% من الإسبان و 50% من الأتراك استحسانهم للنهوض الاقتصادي الصيني مقابل 37% و 31% على التوالي أبدوا مشاعر معاكسة.<sup>(1)</sup>

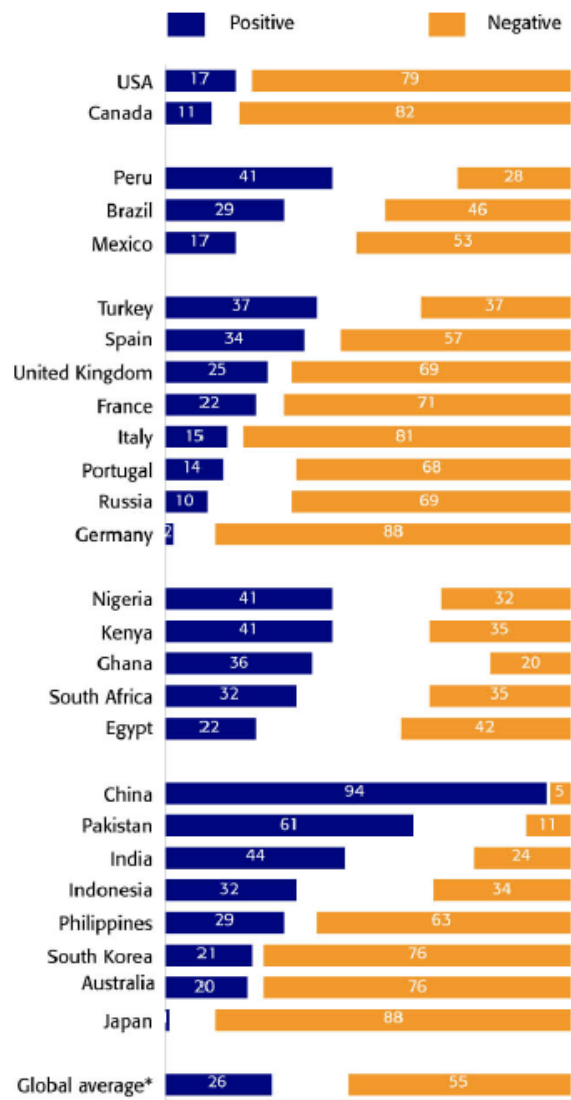
<sup>(1)</sup> BBC World Service, "Rising Concern about China's Increasing Power: Global Poll" March 27, 2011, p 07.

رسم بياني رقم 04: توجهات الرأي العام الدولي تجاه تنامي عناصر القوة الصينية 2011  
حسب استطلاعات الرأي (بالنسبة المئوية)

موقف الرأي العام العالمي تجاه نمو  
القوة الاقتصادية الصينية



موقف الرأي العام العالمي تجاه نمو  
القوة العسكرية الصينية



ملاحظة: - موقف الرأي العام الصيني غير مدرج في المجموع العالمي  
- الفراغ باللون الأبيض يمثل إجابات حيادية.

المصدر: BBC World Service, Op Cit, p 12.

أما في بلدان العالم الثالث فتبقى الرؤية المتفائلة غالبية في كل البلدان تقريبا، ففي القارة الإفريقية اظهر الاستطلاع أن كل الدول الإفريقية تبدي نظرة ايجابية حيال نمو القوة الاقتصادية الصينية، وتبلغ مشاعر الإعجاب حدها الأعلى في كل من نيجيريا (82%) وكينيا (77%) ، وجاءت النسبة في غانا (62%) وفي مصر (54%) ، وفي جنوب أفريقيا (52%)، ووصلت في باكستان (74%)، وفي اندونيسيا (63%)، وفي البيرو (65%)، وتبقى المكسيك الاستثناء الوحيد في دول العالم الثالث حيث الشعور بعد الرضا إزاء تنامي القوة الصينية (27% مقابل 43%).

### حدود وعوائق القوة الناعمة:

بالرغم من النجاحات التي تحققت حتى الآن، تواجه الصين عددا من العوائق التي تعترض تحقيق الأهداف المتوخاة من قوتها الناعمة، ويضل موقف بكين من مسالة تايوان اكبر تحدي يواجه تحقيق أهداف بكين، حيث يبدو أن بكين ليست قادرة بشكل كامل على تحقيق النتائج المرغوبة، حتى في شرق آسيا المنطقة التي تمثل أهمية بالغة بالنسبة للمصالح للصينية، ورغم أنها ضلت معرضة تاريخيا لتأثير القوة الناعمة الصينية، وبحسب بيت جيل، هناك ثلاث عوامل رئيسية مسؤولة عن الفشل الذي أصاب جهود الصين في إبراز قوتها الناعمة بشكل فاعل:

### أ. عدم التوازن في مصادر القوة الناعمة:

تطوير وصفة تشتمل على مزيج مثالي من مصادر القوة الناعمة لخدمة أجندة السياسة الخارجية يبقى يمثل تحد صعب أمام بكين، وعلى الرغم من الاهتمام الرسمي بمسالة الاستقطاب الثقافي والحجم الهائل لمصادر القوة الناعمة الصينية، إلا أن إفساح المجال لهذه المقومات غير كاف حتى الآن لتسويق المنتج الثقافي الصيني، ورغم أن المنتجات التي تحمل عبارة "صنع في الصين" موجودة في كل مكان، إلا أن الصين ليست في مستوى تستطيع من خلاله مضاهاة الولايات المتحدة في الاستقطاب الثقافي، قلة من الشركات الصينية، الرموز الثقافية أو السينمائية، وحتى أسماء لعلامات تجارية لها صوت ذائع على الدوام مثل مايكروسوفت أو ميكى ماوس، ابعد من ذلك اظهر احد التقارير حول الأمن المعلوماتي أن 04% فقط من مصادر المعلوماتية العالمية مدعمة باللغة الصينية، بالرغم من أن الصين تحتضن 5/1 من سكان العالم.

عموما يتأثر الانتشار الصحيح للثقافة على البيئة السياسية الداخلية للبلد، فوجود بيئة سياسية مريحة تشجع حرية التعبير وحرية تبادل الأفكار يوفر حافزا قويا لانتشار القيم الثقافية للبلد في الخارج، بالنسبة للصين، افتقار البيئة الداخلية لهذه المظاهر يشكل تحد حقيقيا يواجه انتشار الثقافة الصينية في الخارج وبشكل خاص في العالم الغربي الذي يعج بالحریات، وحتى الآن يبدو أن إقدام النظام الشيوعي الصيني على إطلاق الحريات في البلد أمرا مستبعدا، وبناء على ذلك، يمكن توقع مزيدا من العوائق أمام الأهداف التي تسعى بكين لتحقيقها من وراء نشر قيمها الثقافية في العالم.

من جانب آخر يعاني النموذج التنموي الصيني أو "إجماع بكين" من عيوب كثيرة، فالنمو الاقتصادي الخارق جاء "بالعق وليس بالإلهام" باستخدام صياغة بول كروغمان، حيث تظهر البيانات الرسمية أن 3/2 من المؤسسات الصناعية الكبرى أو المتوسطة ليست لديها نشاطات البحث والتطوير *R&D* و أن 3/2 من المشاريع الصينية الامتيازية في 2004 كان قد تم استكمالها من قبل الشركات الأجنبية العاملة في الصين، وكما علفت إحدى المجالات الاقتصادية الروسية الرائدة بقولها أن الصين عبارة عن "مقلد كبير" ، حيث يهيمن المستثمرون وأنماط التسيير الغربية على انجازات الاقتصاد الصيني، وعلى خلاف الدول الصناعية الديمقراطية، لم يستطع النمو الاقتصادي الصيني السريع، رغم مساهمته في رفع مستويات المعيشة، من ترجمة نجاحاته إلى مكاسب متشابهة في الجوانب الأخرى من التنمية البشرية، كما تعرف الصين اختلال المساواة في توزيع الدخل بشكل يفوق واقع الحال في الولايات المتحدة.<sup>(1)</sup>

وتشير تقارير مركز أبحاث مجلس الدولة الصينية للتنمية *CSCDRC* إلى اختلال توزيع الموارد الطبية بين مختلف نواحي الصين، حيث تتواجد في الغالب في المناطق الحضرية و الأقسام الحكومية أو الوحدات المملوكة للدولة، التقرير الصادر نهاية 2005 شدد على الفشل الذريع الذي اعترض برنامج الإصلاح الطبي الصيني، حيث ارتفعت تكاليف العلاج بالشكل الذي لم يعد يتحمله المرضى، مبينا أن عدد كبير منهم لا يجرؤ على الذهاب إلى المستشفيات للعلاج، كما أشار التقرير إلى وجود ما يناهز 80% من المقيمين في المناطق الريفية وحوالي 55% من المقيمين في المناطق الحضرية لا يتمتعون بالضمان الصحي.<sup>(2)</sup>

(1) Bates Gill & Yanzhong Huang, Op, Cit, p 27.

(2) Ibid, p 28.

يضاف إلى جملة المساوئ اللصيقة بالنموذج التتموي الصيني "إجماع بكين" الفساد المتفشي في الدوائر السياسية والاقتصادية والمالية، النموذج الصيني ملطخ بشكل اكبر بالفساد المتفشي، هذا الفساد المستشري في البلد يمثل مشكلة جدية أطلق عليها الرئيس هو جينتاو "العامل الأكثر خطورة" الذي يهدد الاستقرار والنمو الصيني، ويمكن القول بشكل مختصر أن فجوة الدخل المتسعة، الدولة الذابلة والفساد الواسع تثير التساؤل جاذبية النمو الصيني على المدى البعيد وما يسمى بإجماع بكين.

### الدبلوماسية الصينية: مشاكل الشرعية:

الافتقار إلى إصلاح سياسي حقيقي، وصلات الصداقة القوية التي تربط بكين بعدد من النظم الديكتاتورية في بلدان العالم الثالث تثير الاستفهام حول مصداقية الدبلوماسية الصينية، وكما سبقت الإشارة إلى تصور ناي، يمكن القول أن الدول الأكثر قابلية لنشر قوتها الناعمة في عصر المعلوماتية هي تلك الدول التي تمتلك إطارا فكريا قريبا من المعايير العالمية المستندة إلى قيم الليبرالية والتعددية والحكم الذاتي وغيرها، في حين يبدو أن بكين لا تبدي أي قلق بشأن التعامل السياسي والاقتصادي مع النظم الفاسدة والديكتاتورية، وعلى سبيل المثال في الوقت الذي كان فيه الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان يتحدث عن اللاعدالة الكارثية لبرنامج روبرت موغابي لتنفيذ قراراته بالترحيل القسري ونزع أراضي الملاك البيض، عارضت بكين فرض أية عقوبات على زمبابوي، وهو الرفض الذي يفسر استمرار الدعم الصيني التاريخي لنظام الرئيس موغابي،<sup>(\*)</sup> ومما لاشك فيه أن روابط بكين الاقتصادية والسياسية القوية مع مثل هذه الأنظمة تساعد في إبقاء الديكتاتوريات وتضعف الضغط الدولي من اجل تغيير سياسي حقيقي.

كما كان لدور الصين السلبي في دعم الجهود الأمريكية والغربية عام 2004 إخفاق المجتمع الدولي في اتخاذ خطوات جماعية قاسية ضد نظام البشير في السودان، هذه الأخيرة توفر ما يقارب 05 % من الحاجيات النفطية الصينية، مع أنها تمتلك سجلا اسودا في مجال حقوق الإنسان خصوصا في إقليم دارفور، كما أن علاقات الصين الاقتصادية والسياسية القريبة من إيران تمثل مصدرا لقلق القوى الغربية التي تسعى لوضع حد لطموح إيران النووي.

(\*) تعتبر الصين الحليف التقليدي لروبرت موغابي، حيث كانت الصين صاحبة الفضل الكبير في دعم جيش زانو المعروف باسم جيش التحرير الزيمبابوي الإفريقي القومي، الذي كان يقوده موغابي أثناء نضاله من اجل استقلال زيمبابوي.

ولتبرير نشاطاتها في إفريقيا، تشدد الحكومة الصينية على الأهداف التجارية، رغم أن بعض الملاحظين يشددون على الآثار السلبية التي قد تنجر عن هذه السياسة بالنسبة لذات المصالح الصينية، فعلى سبيل المثال أعلنت الحركة من أجل التغيير الديمقراطي المعارضة في زيمبابوي بشكل صريح انه في حال وصولها إلى السلطة فسوف لن تفي بدفع أي دين أو تعهد تم إبرامه في عهد موغابي، هذا المثال يظهر حاجة بكين إلى اخذ التعهدات الدولية في مجال حقوق الإنسان بعين الاعتبار لإضفاء الشرعية على قوتها الناعمة، وأي تلوؤ في تنفيذ ذلك سيقود حتما إلى إضعاف صوت الصين ومواقفها الدولية في الوقت الذي تحاول فيه رسم صورة ايجابية عن نفسها، ومن غير المصادفة أن نجد الدول الثلاث الوحيدة التي تنظر أغلبية مواطنيها إلى نفوذ الصين نظرة سلبية (ألمانيا، الولايات المتحدة، بولندا) ديمقراطيات ليبرالية.<sup>(1)</sup>

بالإضافة إلى ما سبق، يمكن القول أن الاهتمام بمسائل الشرعية تتعارض مع مطالبة الصين بأرضية أكثر أخلاقية للعلاقات الدولية حتى في الوقت الذي تتراجع فيه القوة الناعمة الأمريكية، في مسح للمواقف الدولية غير الرسمية اجري عام 2005 ، عبر أكثر من 12% من المواطنين المستجوبين في دول أوروبا الشرقية عن اعتقادهم بان الولايات المتحدة هي القوة الكبرى الأكثر احتمالا لمساعدة الشعوب المضطهدة أو المهتدة بالإبادة، في مقابل 03% فقط قالوا بان ذلك سيتحول إلى الصين.

ويضاف إلى جملة العوامل السابقة المضرة بشرعية الدبلوماسية الصينية عوامل أخرى لها صلة بديناميكيات العولمة، حيث يفترض أن تسمح هذه الأخيرة لعدد من الفواعل غير الدولية بالظهور في اتحادات متخطية للحدود، وعلى نحو مواز لجهود القوة الناعمة الصينية التي تعزز علاقات بكين بعدد من الحكومات، تعمل المجموعات غير الحكومية الصينية (على سبيل المثال جمعيات حقوق الإنسان، اتحادات العمال، حركة فالين غونغ *Falun Gong*، جماعة التبتيين المهاجرين، المنشقين السياسيين الصينيين) على تخريب تلك الجهود من عبر لفت انتباه العالم إلى التهديد الذي تمثله الصين أو لانتهاكات حقوق الإنسان.

<sup>(1)</sup>Ibid, p (29,30).

## عدم تماسك السياسة الخارجية:

العامل الثالث الذي يثبط جهود الصين لتعبئة موارد قوتها الناعمة هو الافتقار إلى التماسك في ترويج سياستها الخارجية، قدرة بكين على انتهاج سياسة خارجية متماسكة و توفيقية في تقديم صورة حميدة وجذابة لجيرانها وللعالم اجمع تبدو محاولة عسيرة، حيث تجد الصين نفسها مرهقة بعبء التاريخ وسارحة الفكر بفعل تنامي المشاعر القومية من جهة، كما أن تاريخها المضطرب والممتد على مدار أزيد من ثلاثة آلاف سنة مازال محل نقاش حاد.

بعض الآثار الموروثة عن التاريخ الصيني تظهر في الخلاف بين الصين وكوريا حول الأصل الاثني لكوغوريو Koguryo<sup>(\*)</sup>، حيث قدمت الحكومة الصينية عام 2003 طلبا إلى منظمة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية "اليونسكو" لإدراج أضرحة وجداريات منطقة كوغوريو الواقعة إلى جانبها من النهر الأصفر ضمن إطار مناطق التراث العالمي ذات الأصل الصيني بعد عام واحد من تقديم كوريا الشمالية لطلب بهذا الخصوص، وهي الخطوة التي تم تفسيرها من قبل الكوريين بأنها خطوة تسبق مطالبة صينية بالحدود التاريخية لإقليم كوغوريو بما في ذلك كوريا الشمالية، وكان من الطبيعي استنكار الحكومتين الكوريتين للخطوة الصينية، وكانت ردة الفعل الشعبية قوية في كوريا الجنوبية، حيث تفجرت احتجاجات شديدة معادية للصين في بين عامي 2003-2004، ورغم التقارب الثقافي بين البلدين، بدا الرأي العام في كوريا الجنوبية أكثر انقساما حول الصين، حيث غالبية بسيطة 48% مازالت تنتظر بايجابية إلى النفوذ الصيني، مقابل 47% تحمل نظرة سلبية.

كما أن الشعور القومي المتنامي في أوساط الشعب الصيني يضر بالقوة الناعمة الصينية، وخصوصا وان الصينيين يشعرون بالمرارة من الإذلال الأجنبي الذي تعرضت له بلادهم خلال قرن العار (1840-1945)، كما كان للحزب الشيوعي دورا في تغذية الشعور القومي في الفترة أعقبت الحرب الأهلية عام 1949، هذا الشعور يحمله اليوم جيل جديد من الصينيين، رغم أن قادة الصين حاولوا استخدام هذه القومية الشعبية لتحقيق مكاسب على الصعيدين الداخلي والخارجي، رغم ذلك يبدوا التناقض واضحا بين المواقف القومية والسياسة الخارجية المعلن استنادها إلى "حسن الجوار".

(\*)مسألة كوغوريو تشير إلى خلاف بين الصين وكوريا حول تاريخ كوغوريو وهي مملكة استقرت في قسمها الأكبر في الشمال الشرقي للصين الحالية وكوريا الشمالية بين عامي 37 ق.م و 668م، في عام 2004 تطورت المسألة إلى خلاف دبلوماسي بين الصين والكوريتين، حيث شجعت الصين الطروحات الأكاديمية التي تؤكد أن كوغوريو جزء من التاريخ الصيني، فيما يؤكد الكوريون ان كوغوريو هي إحدى الممالك الثلاث التي أسست دولة كوريا، سعت بكين في النهاية إلى تهدئة الخلاف.



وقد جاء تشجيع الحكومة الصينية التكتيكي للاحتجاجات المناهضة لليابان عام 2005، ومرة أخرى في أعقاب شراء اليابان لجزر سينكاكو-دياويو<sup>(\*)</sup> في سبتمبر 2012 ليؤكد التناقض الذي يميز السياسة الخارجية الصينية، فالشعور الوطني المندفَع الممزوج بالنمو المذهل في القدرات الاقتصادية والعسكرية للصين، يوفر ذخيرة حربية للسياسيين اليابانيين المحافظين ليحاجوا بان بكين تنتهج طريقا عدوانيا، ولهذا السبب تعاني الصين من تراجع رهيب في شعبيتها لدى اليابانيين، كما نزلت العلاقات الصينية اليابانية إلى مستواها الأسوأ منذ عام 1972، وبحسب استطلاع حديث عبر 37.6% فقط من اليابانيين عن شعورهم بعلاقات صداقة مع بكين أي اقل بـ10% مما كان عليه الحال عام 2004.

الأعراض السلبية لتماسك السياسة الخارجية الصينية داخليا تفسر أيضا عدم قدرة الصين على حصد مكاسب مهمة في اللبراليات الديمقراطية، حتى في وقت وهنت فيه مكانة الولايات المتحدة في عدد من الأصعدة، إلا أن المسح الذي جرى في 16 دولة أشار إلى وجود "دعم كبير في اغلب البلدان لخصم عسكري يتحدي الهيمنة الأمريكية على العالم" غير أن المعارضة تجاه لعب الصين لهذا الدور تراوحت ما بين 71% في المملكة المتحدة، فرنسا، وروسيا، إلى 82% في ألمانيا.<sup>(1)</sup>

يمكن القول أخيرا انه على الرغم من التوسع في استخدام القوة الناعمة والنجاحات المحققة، لم تستطع الصين حتى الآن تطوير خليط مثالي من مصادر القوة الناعمة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية المرغوبة، الفجوة بين سياسة خارجية شاملة وواثقة بشكل متزايد ونظام سياسي داخلي مغلق وصارم مسؤولة عن عدم التوازن بين الأقطاب الثلاث للقوة الناعمة، الاستقطاب الثقافي، النماذج التي تمثلها القيم والسياسات الداخلية، والقيم المعبر عنها من خلال السياسة الخارجية، هذا الافتقار إلى التوازن في مصادر القوة الناعمة يحسب أيضا على شرعية بكين ومشاكل التماسك في ممارسة القوة الناعمة، وهو ما يخلق التوتر الثابت بين أهداف السياسة الخارجية ومصادر القوة الناعمة التي لازالت ناشئة، حيث مازال أمام الصين طريق طويل تقطعه حتى تصبح قائد حقيقي للعالم.

مع ذلك، علينا أن نتوقع نمو في مصادر القوة الناعمة الصينية في السنوات القادمة، ويقدر ما تنمو القوة الناعمة الصينية، ستضع المجتمع الدولي أمام مأزق حقيقي، ستسعى الصين من جهة لتنمية مصادرها من اجل تحقيق أهدافها في أن تصبح لاعبا مهيمنا في شرق آسيا وربما العالم على المدى

<sup>(\*)</sup> جزر صغيرة قبالة الساحل الشمالي الشرقي لجزيرة تايوان، تطلق عليها اليابان تسمية سينكاكو Senkaku وتسميها الصين دياويو Diaoyu.  
<sup>(1)</sup> Ibid, p 21.

البعيد، وفي حالة تحقيق هذه الهدف، سترتب عن ذلك انعكاسات هائلة على توازن القوى الحالي في الإقليم وخصوصا بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها في آسيا الهادي، من جهة أخرى سيتوافق عدد من مظاهر السياسة الخارجية الصينية التي تبرهن على قوتها الناعمة -قبول اكبر بالمعايير التي تحكم العلاقات الدولية، الحل السلمي للخلافات، الروابط الاقتصادية ذات المنافع المتبادلة، إدراك الحاجة إلى معالجة المشاكل الأمنية غير التقليدية والعبارة للحدود مثل الإرهاب، الجريمة الدولية والانتشار - مع المقاربات التي ترفعها أغلبية أعضاء الجماعة الدولية.<sup>(1)</sup>

---

<sup>(1)</sup> Ibid, p 31.

## الفصل الثالث:

موقع الصين في ميزان القوى العالمي لفترة  
ما بعد نهاية الحرب الباردة

يستهدف هذا الفصل رسم صورة عامة حول شكل التوازن الدولي القائم منذ نهاية الحرب الباردة واهم مراكز القوة في النظام الدولي الحالي، بالشكل الذي يسمح بتوضيح مكانة الصين في هذا الاخير وطبيعة التفاعلات الواردة بين اطراف التوازن القائم، وهي معطيات لا غنى عنها بالنسبة لأية محاولة جادة لقراءة موقع الصين المستقبلي في هذا النظام ولمواقع القوى الاخرى بشكل عام.

نستهل هذا الفصل بجانب من الجدل القائم حول تحديد مفهوم دقيق للنظام الدولي في خطوة اولى لاستعراض النقاش الدائر حول شكل قطبية النظام القائم منذ نهاية الحرب الباردة، وسيتم الوقوف في مستوى ثان على استعراض مقومات القوة للقوى الكبرى خلال هذه المرحلة، سواء كان ذلك على المستوى الوطني او الجماعي

### المبحث الأول: بنية النظام الدولي لما بعد نهاية الحرب الباردة

لقد ظل النظام الدولي عنصرا محوريا في دراسة العلاقات الدولية، ويمثل أهمية تفسيرية كبيرة للنظريات الكبرى في حقل العلاقات الدولية، وقد استقطب التغير المستمر لبنية هذا النظام اهتماما أكاديميا كبيرا في مختلف مراحل تطوره ارتكزت أساسا على توصيف بنيته والمضامين المتصلة بالتفاعلات الناجمة عن شكل القطبية فيه.

### المطلب الأول: تحديد مفهوم النظام الدولي

بشكل عام تصطدم أي محاولة لتحديد مفهوم النظام الدولي بحاجزين أساسيين، الأول له صلة بعدم تمييز بعض التعريفات بين مفهومي النظام الدولي والنسق أو المنظومة الدولية، وهي صفة شديدة الارتباط بالمصادر العربية بفعل مقابلة عدد من المؤلفين العرب مصطلحي System و Order في اللغة الانجليزية بمصطلح نظام في اللغة العربية، في حين يرتبط الثاني بتباين تصور مختلف المنظورات التي يجري على أساسها المقارنة للنظام الدولي.

العنصر التالي يستهدف تحديد مفهومي النسق والنظام الدولي بالشكل الذي يسمح برسم حدود كل منهما، وفي نفس الوقت، محاولة رصد جانب من الصعوبات التي تعترض استخلاص تعريف للنظام الدولي مقبول على نطاق واسع في أوساط الباحثين.

## ② النسق الدولي: *International System*

النسق أو المنتظم أو المنظومة هي المقابل اللفظي العربي لمصطلح *System* في اللغة الانجليزية،<sup>(\*)</sup> ويستخدم مصطلح النسق الدولي للإشارة إلى حالة تتواجد فيها وحدتين أو أكثر يجمع بينهما اتصال وتفاعل وتأثير كاف على قرارات بعضهما البعض، بالشكل الذي يجعلهما يتصرفان - عند حد معين على الأقل - كأجزاء لكل متكامل، وباستعارة عبارات روبرت جيرفيس فإننا سنكون بصدد الحديث عن نسق "عندما يكون هناك ترابط بين مجموعة من الوحدات أو العناصر على النحو الذي يؤدي أي تغيير في بعض منها إلى تغييرات في الأجزاء الأخرى من النسق، وفي نفس الوقت يبدي هذا الأخير خصوصيات وسلوكيات مختلفة عن تلك الخاصة بالأطراف"<sup>(1)</sup>، ومن هنا يظهر أن معنى النسق يقترب بشكل كبير من بعض معاني الاعتماد المتبادل.

باري بيزان يقدم تعريفا مبسطا للنسق الدولي، حيث يرى أن هذا الأخير يتضمن "وجود وحدات، تجري بينها تفاعلات مهمة"، وهو "مجموعة من الأجزاء المتفاعلة" بتعبير ديفيد ايستون، أو هو "مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة تتفاعل فيما بينها بشيء من الانتظام"<sup>(2)</sup> وفق تعريف جوزيف فرانكل، وهي التعريفات التي تتقاسم الإشارة إلى عنصرين أساسيين: وجود وحدتين على الأقل، وقيام حركة تفاعل بين هذين الوحدتين، وأية محاولة لتعريف النسق الدولي يجب أن تأخذ هذين المسألتين بعين الاعتبار.

## ② النظام الدولي: *International Order*

بخلاف مفهوم النسق، تحديد مفهوم النظام هو مسألة أكثر صعوبة، وهو محل خلاف كبير بين الباحثين، وعلى سبيل المثال يعرف انتوني دولمان النظام الدولي بأنه "نموذج لعلاقات القوة بين اللاعبين الدوليين له القدرة على تأمين القيام بالفعاليات المختلفة طبقا لمجموعة من القواعد المكتوبة وغير

(\*) تستخدم المصطلحات الثلاث بشكل مترادف للإشارة إلى مفهوم *International System*، هذا الأخير يشار إليه في هذا البحث بمصطلح "النسق الدولي".

(1) Kyle M. Lascurettes, "The Disorderly State of 'International Order', In Search of an Elusive Concept", Paper prepared for delivery at the 2011 Annual Meeting of the American Political Science Association Seattle, WA, September 1-4, 2011, p 02.

(2) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، عمان، دار وائل للنشر، ط 3، 2012، ص 37

المكتوبة"<sup>(1)</sup>، وهو عند نورمان بارلفورد وجورج لنكولن عبارة "عن ترتيب للعلاقات بين الدول في وقت معين".<sup>(2)</sup>

في انتقاد مهم للأدبيات ذات الصلة بموضوع النظام الدولي لصاحبه دينا زينس D. A. Zinnes نشر عام 1980، رافعت من خلاله هذه الباحثة الأمريكية بشدة على أن أي تعريف واف للنظام الدولي يجب أن يجيب عن سؤالين أساسيين: "كيف نعرف شخصا عندما نرى شخصا"؟ و ما هي الخصائص التي تميز الواحد عن الآخر؟،<sup>(3)</sup> الشرط الأول -حسب زينس- يمكن إدراكه من خلال تعريف جديد يبني على الأعمال السابقة مع الأخذ بعين الاعتبار التوازن بين البنية والمسار في إطار جملة متكاملة من أجزاء النسق: "النظام الدولي عبارة عن تركيبة من الفواعل تقف في شكل من أشكال ترتيب القوة (البنية)، منخرطة في نماذج منتظمة من التفاعل (المسار)، منفصلة عن الوحدات الأخرى بحدود وظيفية، ومقيدة في سلوكياتها من الداخل (السياق) ومن الخارج (المحيط أو البيئة)".

وتشير البنية *Structure* في التعريف السابق إلى الكيفية التي يقف من خلالها الفاعلون في النسق في علاقاتهم مع بعضهم البعض، و المتغيرات الأساسية في هذا المستوى تتعلق بعدد الفواعل وتوزيع القوة بينها، أي أنها تأخذ احد الأشكال الثلاث، قطبية أحادية أو ثنائية أو متعددة الأقطاب، بينما يشير مفهوم المسار *Process* إلى نماذج التفاعل القائم بين فواعل النسق، المتغيرات الأساسية للتفاعل هي النوع (يتحدد من خلال أبعاد التعاون/النزاع)، الشدة (تعبّر عنها حجم التفاعلات خلال فترة معينة من الزمن)، كما يفترض وجود وصلة بين البنية والمسار، حيث أن لكل بنية مسار تفاعل مرتبط بها، وفي نفس الوقت تؤدي البنية إلى خلق شكل من أشكال التفاعل المنتظم والمحافظة عليه.<sup>(4)</sup>

ومع أن النظم الدولية لا تتطلب التقارب الفيزيقي بين الوحدات أو الفواعل، إلا أن هذه السمة تبقى خاصة لصيقة بها، كما تتميز النظم الدولية بخاصية أخرى ترسم حدودها وهي المسألة *Issue* التي يقصد بها وجود تركيز أو اهتمام مشترك منصب على مصلحة الفاعلين، بينما يحدد مفهوما السياق *Context*

(1) نفس المرجع السابق، ص 42.

(2) نفسه، ص 43.

(3) Michael Brecher and Hemda Ben Yehuda, "System and Crisis in International Politics", *Review of International Studies*, Vol. 11, No. 1 (Jan., 1985), p 17.

(4) *Ibid*, p 17.

والبيئة *Environment* كل العناصر الجغرافية، السياسية، العسكرية، التكنولوجية، الاجتماعية والثقافية التي تؤثر في بنية ووظائف أي نظام، احدهما من داخل النظام والآخر من خارجه.<sup>(1)</sup>

لقد قدم كيل لاسكيريت إضافة مهمة لجهود الباحثين بشأن تطوير مفهوم للنظام الدولي يحظى بالقبول الواسع، وكخطوة أولى، تبدأ لاسكيريت بتبني مقترح يربط مفهوم النظام بأنماط السلوك التي يفترض انه ينتجها، ويشكل عام، يعرف عدد من الباحثين النظام وفق عبارات السلم، وكما يحاج يفيد ليك David Lake "يتعين على كل النظم السياسية أن تضمن الأمن في مواجهة العنف المسبب للضرر المادي، وان تضمن أن الملكية سوف لن تكون خاضعة لتحديات مستمرة، وأن العهود والاتفاقات سيتم الالتزام بها"، وبالمقابل، اغلب تصورات اللانظام *disorder* تربطه بالعنف وانعدام الأمن<sup>(2)</sup>

وعلى الرغم من أهمية إدماج الآثار المترتبة عن النظام بصدد أي تعريف له، إلا أن التركيز على ربط مفهوم النظام بالسلم ينطوي على بعض جوانب القصور، حيث من غير الممكن اختزال مفهومي النظام *Order* واللانظام *Disorder* في الحرب والسلم، أو في سلوك الوحدات المسالم أو الميال للحرب، وانطلاقاً من هذه المسألة قدم لاسكيريت خطوة أولى بصدد تعريف النظام الدولي:

"النظام هو نموذج لسلوك متوازن بين الوحدات المكونة للنسق، بمعنى انه في أي نسق منظم، تتصرف الوحدات وفق الطرق التي تعيد إنتاج الوضع القائم، وبالنظر إلى السلوك المنفرد للوحدات، يعني النسق المنتظم وجود محاولات جد محدودة من قبل الوحدات لـ "تحدي" النظام القائم، وبالنظر إلى المحصلات المجتمعة للنظام ككل، علينا أن نتوقع رؤية مستوى منخفض من النجاح لمثل تلك المحاولات، ومستوى آخر مماثل من إثارة عدم استقرار الوحدات ومجمل النزاعات على طول النسق".<sup>(3)</sup>

غير أن أهم ما يمكن إضافته إلى الفهم العام من التعريف السابق، هو أن النظام لا يقود حتماً إلى السلم أو العدالة بين الدول، فقد تبني بعض النظم على منطق يتناقض مع العدالة نفسها، وعلى أسس من النزاع والتنافس بين مختلف الوحدات، لكن في الأنساق المنتظمة، حتى السلوكيات المتخاصمة تكون مكيّفة ومقيدة على ذلك النحو لتجنب الوقوع في حالة من عدم استقرار أسس ذلك النظام، وكما عبر عن ذلك نيد ليبوو Richard Ned Lebow بالقول إن النظام لا يقي من الحرب، وإنما يضبطها و يبقيها ضمن حدود،

<sup>(1)</sup> Michel Brecher, "Systeme et crises en politique international", *Etudes Internationales*, Vol. 15, No. 4, 1984, p 767.

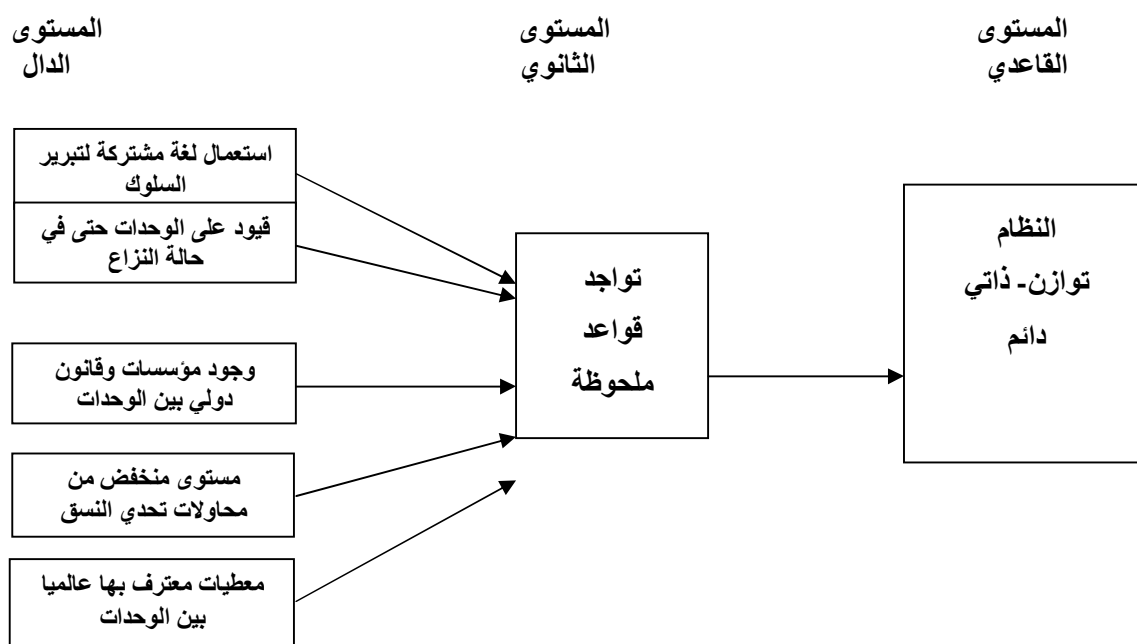
<sup>(2)</sup> Kyle M. Lascurettes, Op, Cit, p (3,4)

<sup>(3)</sup> Ibid, p 4.

ومع انه من الممكن "خدمة العدالة من خلال عالم منتظم حيث "يكون سلوك الوحدات والمحصلات بين الوحدات أكثر تكيفا وقابلية للتنبؤ، يكون حينها النظام مطلبا ضروريا ولكنه -مع ذلك- غير كاف لتحقيق العدل"<sup>(1)</sup>

كنتيجة للاستنتاجات السابقة، لا يمكن تعريف أي مفهوم انطلاقا من مستوى واحد، وكما بينت دراسة غورتر Gary Goertz فان أي مفهوم له ثلاث مستويات، مستوى قاعدي وآخر ثانوي وثالث دال، المستوى الأساسي هو المصطلح المستخدم في الغالب بشكل مباشر في نظرياتنا ونماذجنا، مثل تعريف الخطوة الأولى السابقة بشأن النظام الدولي، وحتى المقتربات المتضاربة في المستويين الثاني والثالث تنفق حوله، لان المستوى القاعدي يشكل نقطة انطلاق لكل التصورات المتنافسة بخصوص النظام الدولي.

### الشكل رقم 07: المستويات الثلاث لمفهوم النظام الدولي



المصدر: Kyle M. Lascuertes, The Disorderly State of 'International Order', Op, Cit, p 44.

وفي المقابل يتضمن المستوى الثالث (الدال) الدرجة الأعلى من الخصوصيات بفعل إدخال أدوات امبريقية أو وقائع معينة تعني وجود المفهوم نفسه، كما أن تلك المؤشرات متبادلة الأدوار وليست في حاجة للتواجد معا للإشارة إلى وجود تصورات حول المستوى الثاني، هذا الأخير هو الخطوة الثانية في مسار

<sup>(1)</sup> Kyle M. Lascuertes, Op, Cit, p 4.



تكوين التصور المفهوماتي، وهنا يبدأ الخلاف الأساسي حول مكان النظام الدولي، حيث يتصور الواقعيون المستوى الثاني للنظام بأنه البيئة المادية (التوازن من خلال البيئة المادية)، بينما يرى المؤسسيون انه يكمن في البيئة المؤسسية (التوازن من خلال المحيط المؤسسي)، في حين يرى البنائيون انه يكمن في الأفكار المحيطة (التوازن من خلال البيئة الفكرية)،<sup>(1)</sup> هذا الاختلاف بشأن المستوى الثاني يبرر عجز الباحثين عن الاتفاق حول تعريف شامل يأخذ بعين الاعتبار جميع العناصر التي تدخل في تحديد مفهوم النظام الدولي.

### المطلب الثاني: خصائص النظام الدولي لما بعد نهاية الحرب الباردة:

بشكل عام تعتبر مظاهر الشمولية، عدم التجانس، وانتفاء سلطة مركزية سمات أساسية للنظام الدولي المعاصر، غير أن النظام الدولي الذي أعقب نهاية الحرب الباردة عرف خصائص إضافية أخرى، حيث شهد العقد الأخير من القرن العشرين تحولا بنويا في الشؤون الدولية، لأول مرة في التاريخ الحديث - منذ بدء التفاعل بين القارات قبل نحو 500 عام - تنتقل مسؤولية قيادة العالم إلى يد قوة غير أوراسية، حيث شكل انهيار الاتحاد السوفيتي الخطوة الأخيرة في الارتقاء السريع للولايات المتحدة لتصبح القوة العالمية الأولى والوحيدة.<sup>(2)</sup>

### ③ الشمولية:

يقصد بالشمولية انتقال التفاعلات بين الوحدات المختلفة من إطارها الضيق الذي كان يقتصر على الدول الأوروبية وبعض القوى الكبرى إلى إطار اشمل سمته الأساسية المشاركة المتكافئة -نسبيا- لكل الدول في شبكة مكثفة من الأجهزة والمؤسسات الدولية، وفي نفس الوقت ظهرت أنماط جديدة من التفاعل في الجوانب السياسية والثقافية والحضارية والبيئية، نجم عنها تحولات شاملة في نوع وحجم أدوات التفاعل.

وفي هذا السياق، يعتبر تنامي عدد وأشكال المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والتعاقدات الدولية مؤشرا قويا على تنامي الروابط الثنائية والجماعية بين العدد الأكبر من وحدات النظام الدولي، والذي هو عنصر هام في التأكيد على شمولية النظام الدولي واندماج وحداته في ظل قبولها لقواعد السلوك العامة التي هي مكون أساسي من مكونات النظام الدولي.

<sup>(1)</sup> Kyle M. Lascurettes, Op, Cit, p, p 06.

<sup>(2)</sup> زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيو إستراتيجية، ترجمة أمل الشرقي، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999، ص 11.

### ③ عدم التجانس:

الخاصية الثانية المميزة للنظام الدولي بشكل عام تتمثل في عدم تجانس العناصر المكونة له، بفعل تبني الدول لإيديولوجيات وقيم ونظم داخلية متميزة، وهذه الخاصية ينظر إليها البعض كمصدر رئيسي في إثارة حالة من عدم الاستقرار في النظام الدولي ككل، في حين يتصل المكون الثاني لهذه الخاصية بالهرمية *Hierarchy* في سلم القوة، وما ينجر عن ذلك من تعارض بين مصالح الدول القوية والضعيفة، أو بين الوسائل المتاحة للفريقين لتحقيق هذه المصالح.

والسبب الذي يقف وراء حالة عدم التجانس يعود أساسا إلى كون المجتمع الدولي منقسم على نفسه جغرافيا إلى عدد كبير من الكيانات السياسية أي الدول، تتساوى هذه الأخيرة أمام القانون الدولي (من خلال مبدأ السيادة)، لكنها في المقابل متباينة بدرجة شديدة من حيث حجم القوة النسبية التي تحوزها،<sup>(1)</sup> كنتيجة لجملة معقدة من العوامل الجيوسياسية والتاريخية والاقتصادية.

### ③ فوضوية النظام الدولي:

يتفق أنصار المقترين الواقعي والبرالي في العلاقات الدولية على الطبيعة الفوضوية *Anarchic* للنظام الدولي، بمعنى غياب سلطة عليا مخولة قانونا وقادرة على ضبط سلوكيات الفاعلين الدوليين، ومن وجهة نظر الواقعيين الجدد المبدأ الناظم للنظام الدولي يأخذ شكل الفوضوية، أي عكس الهرمية أو التراتبية *Hierarchy* التي تميز النظم الداخلية في الغالب، لان هذه الأخيرة تأخذ صورة منتظمة لوجود حكومة تفرض سلطتها على أعضاء المجتمع طوعا أو كرها، والفوضى وفقا لدعاة الواقعية هي انتفاء سلطة دولية، وهذه الحالة "لا تسمح فقط بحدوث حروب، بل تجعل من الصعب جدا بالنسبة للدول الوصول إلى غاياتها، طالما انه لا توجد هناك مؤسسات أو هيئة عليا بإمكانها فرض وسن القوانين الدولية"<sup>(2)</sup>

لكن انتفاء حكومة عالمية لا يعني انعدام النظام في العالم، حيث يميز الواقعيون بين حالتين الفوضى *Anarchy* و *Chaos* النظام، رغم أن حالة اللانظام قد تسود العالم لفترات قصيرة كما في حالة الحروب العالمية، ويمكن فهم فوضوية النظام الدولي بشكل أفضل عند مقارنة النظم الدولية والداخلية،

<sup>(1)</sup> سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص (46،47).

<sup>(2)</sup> Robert Jervis, "Cooperation Under the Security Dilemma", *World Politics*, Vol.30, No.2(Jan.1978), p 167.

هذه الأخيرة ميزتها التراتبية أو الهرمية، وتقف في علاقات رؤساء ومرؤوسين، البعض مخول بالحكم، والبعض ملزم بالخضوع، عكس النظم السياسية الدولية التي ميزتها التشابه الوظيفي، يكتب والتز:

"الفرق بين حقلي السياسة الدولية والداخلية لا يمكن إيجاده من خلال معيار استخدام أو عدم استخدام القوة، بل في بنياتهما المختلفة، أي الأنماط المختلفة لتنظيم استخدام القوة، الحكومة: من خلال احتكار بعض مظاهر الشرعية تخول لنفسها الحق في استخدام القوة، أي تطبيق تشكيلة من العقوبات لضبط استخدام الرعية للقوة، وفي حالة استخدام البعض لقوتهم الخاصة، يلجأ الآخرون للحكومة"، في السياسات الدولية لا توجد ثمة حكومة عالمية، والسياسات الدولية تسمى سياسات في غياب حكومة".<sup>(1)</sup>

### ③ الأولوية الأمريكية: *American preponderance*

لقد تمكنت الولايات المتحدة خلال وقت قصير لا يزيد عن قرن، من تحويل نفسها من دولة منعزلة في النصف الغربي للكرة الأرضية إلى قوة عالمية لا نظير لها في التاريخ الحديث، موارد اقتصادية وتقنية ومالية هائلة، وجاذبية حضارية شديدة، إضافة إلى قوة عسكرية لا تضاهي، وتفوق أمريكي واضح في مختلف مجالات الحياة، هذه الريادية جعلت بعض الملاحظين يعلقون بشكل ساخر عن هذا الواقع بالقول إن كرة القدم هي المجال المهم الوحيد الذي لا تتفوق فيه الولايات المتحدة.

الحجم الهائل للاقتصاد الأمريكي مثل الدعامة الأساسية لممارسة الولايات المتحدة لدور قيادي في العالم، وعلى الرغم من أن حصة الولايات المتحدة من الناتج الإجمالي العالمي قد تقلصت إلى حدود النصف مما كانت عليه عند نهاية الحرب العالمية الثانية (50% من إجمالي الناتج القومي العالمي)، ومن المتوقع أن تستمر في التقلص لتتفوق بين 10% و 15% عام 2020،<sup>(2)</sup> إلا أنها تبقى كافية لاحتفاظ الولايات المتحدة بمقعدها كأكبر قوة اقتصادية في العالم خلال العقدين القادمين على الأقل (قياساً بالدولار الحقيقي).

في نفس الوقت تحافظ الولايات المتحدة على دورها الريادي في توظيف آخر الاكتشافات العلمية للأغراض العسكرية، بالشكل الذي مكن الولايات المتحدة من حيازة مؤسسة عسكرية في غاية التفوق

<sup>(1)</sup> Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics*, Addison-Wesley, 1979, p 103.

<sup>(2)</sup> زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، مرجع سابق، ص 257.

العسكري على خصومها الروس والصينيين، اللذان تبقى ترسانتهما العسكرية متخلفة تكنولوجيا بشكل كبير عن نظيرتهما الأمريكية، وقد عبر بريجنسكي عن الموقع الريادي للولايات المتحدة بالقول:

"إن الولايات المتحدة تقف شامخة في المجالات الأربع الحاسمة للنفوذ العالمي، عسكريا، تمتلك قدرة عسكرية لا نظير لها، اقتصاديا، تظل المتقدمة في النمو العالمي حتى ولو واجهت بعض التحديات..، تكنولوجيا تحتفظ بالتقدم الشامل في جميع مجالات الابتكار الحاسمة، وحضاريا، تتمتع بجاذبية لا يزاها فيها أحد.. هذه العوامل المتحدة تمنح الولايات المتحدة قدرة سياسية لا تضاهيها دولة أخرى... وتصبح معها أمريكا القوة العالمية العظمى الوحيدة والشاملة"<sup>(1)</sup>

إن التركيز الشديد لعناصر القوة الناعمة والصلبة في يد الولايات المتحدة، جعل البعض يشبه هذه الأخيرة بالإمبراطورية الرومانية التي كانت القوة الوحيدة في العالم لفترة ناهزت القرنين،<sup>(\*)</sup> ساد خلالها ما اسماه القيصر اوغستس بـ "السلام الروماني" *Pax Romana*، فاستعداد روما الدائم للحرب، وقوتها العسكرية الفريدة، جعلت منها إمبراطورية مهابة الجانب على الدوام، وينطبق هذا الأمر على الولايات المتحدة في الوقت الحالي، فهي تسعى إلى إخافة العالم من خلال امتلاك لقوة اقتصادية وعسكرية عاتية، وفي نفس الوقت إظهار نوع من "الحكمة" في ممارستها لهذه القوة لتحصيل واقع دولي مستقر ويسوده "السلام الأمريكي".

وتضاف إلى الخصائص السابقة، مسألة الانخراط في التفاعل بين وحدات النظام الدولي ونبذ سياسة الانعزال، وهي ضرورة أملت التحولات الدولية على مختلف الأصعدة، حيث تبقى كوريا الشمالية - وربما بورما - الدولة الوحيدة التي ترفض حتى الآن الانخراط في الجماعة الدولية.

### المطلب الثالث: نقاش قطبية النظام الدولي لما بعد نهاية الحرب الباردة:

توصيف شكل بنية النظام الدولي لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة هو موضع نقاش حاد بين المختصين، ويدور النقاش حول ما إذا كان من الواضح التأكيد - كما يعتقد البعض - على أن التحول الوحيد الذي لحق بالنظام الدولي الذي أعقب نهاية الحرب العالمية الثانية تمثل في تموقع روسيا (الوريث للشرعي للاتحاد السوفيتي) كقوة كبرى من الصف الثاني خلف الولايات المتحدة، بمعنى انهيار النظام القائم

(1) زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، مرجع سابق، ص 39.  
(\*) من عام 27 قبل الميلاد حتى وفاة القيصر ماركوس أوريلوس عام 180 ميلادية.

على الثنائية القطبية الذي ساد العالم لمدة قاربت النصف قرن، ودخول النظام الدولي مرحلة جديدة قوامها الزعامة المنفردة للولايات المتحدة على العالم.

في المقابل، يبدي العديد من المختصين عن قناعتهم بأن النظام الدولي لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة مجرد مرحلة انتقالية تفصل بين سقوط النظام السابق القائم على القطبية الثنائية إلى نظام آخر في سياق التشكل، ورغم أن النظام الجديد لم يكشف عن كل معالمه حتى الآن، إلا أن ملامحه توحى -بالنسبة للبعض- بسيادة نظام دولي متعدد الأقطاب تتوازن فيه خمس قوى على الأقل هي: الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، اليابان، الصين، وروسيا الاتحادية، بينما يرى البعض الآخر أن الملامح الحالية لا تقي بغرض الحكم على شكل النظام الدولي لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة بما فيها إمكانية نشوء نظام أحادي القطبية بقيادة غير أمريكية.

### ❶ مفهوم القطبية :

يستخدم مصطلح القطبية *Polarity* في حقل العلاقات الدولية للإشارة إلى توزيع القوة بين وحدات النظام الدولي (الدول)، ويشير بشكل أكثر تحديدا إلى عدد مراكز القوة في النسق الدولي، وعلى هذا النحو تنتوع الأنساق الدولية بحسب توزيع القدرات بين الوحدات ذات الوظائف المتشابهة، حيث يمكن تصوير مفهوم القطبية في شكل تدرج عادي يبدأ بالأحادية القطبية وينتهي بالتعددية القطبية ومرورا بالثنائية، بمعنى أن توجد قوة واحدة في موقع ريادي ينتج نظاما أحادي القطبية، وتوجد قوتين كبيرتين يأخذ النظام شكل الثنائية القطبية، ويتحول النظام إلى متعدد الأقطاب إذا كانت هناك ثلاثة قوى كبرى أو أكثر.<sup>(1)</sup>

بشكل عام ترتبط الأحادية القطبية في الغالب بمفهوم الهيمنة، على الرغم من أن هذا المفهوم يتقاطع ضمنا مع مفهوم السيطرة من قبل دولة منفردة، مع أن دلالة المفهوم تختلف عن معنى الحكم الامبريالي، وفي المقابل ينظر إلى التعددية القطبية بشكل عام كشرط لازم لعمل نظام توازن القوى، وقد ارتبط مفهوم القطبية في أدبيات العلاقات الدولية بالسؤال النظري الذي جر عدد من الباحثين في الماضي القريب إلى نقاش كبير حول ما إذا كانت قطبية النظام الدولي تدفع نحو خلق محصلات دولية هامة.

<sup>(1)</sup> Jeffrey Hart, "Power and Polarity in the International System", in Alan Ned Sabrosky, *Polarity and War* (Boulder, Colo.: Westview, 1985), p 32.

هذه المسألة النظرية تم إثارتها للمرة الأولى من قبل مورتن كابن Morton Kaplan عام 1957 اهتم حينها بمقارنة نظام توزيع القوة في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة بسابقتها، وشهدت ستينيات القرن الماضي نقاشا حادا بين كينيث والتز من جهة وكارل دوتش Karl Deutsch وديفيد سينغر David Singer من جهة ثانية، وكان محور النقاش حول النظام الأكثر ميلا للاستقرار وتحقيق السلام، حيث رأى والتز أن النظام ثنائي القطبية أكثر نزوعا لتحقيق الاستقرار الذي يعني بالنسبة إليه غياب النزاعات الكبرى، في حين ذهب دوتش وسينجر في سياق تأكيد أن النظام متعدد الأقطاب أكثر استقرارا وتحقيقا للسلام.<sup>(1)</sup>

## ② بنية النظام الدولي للقرن الحادي والعشرين:

القول بان العالم الحالي بصدد تحولات عميقة وسريعة هو محل اتفاق يكاد يكون تاما بين مختلف الباحثين، ومع هذه التحولات تكون المنظومة الدولية على أعتاب مرحلة جديدة، لكن خصائص هذه المرحلة هي موطن لتباين شديد في تصورات مختلف الباحثين، ولا يوجد أي توافق بينهم في تحديد بنية النظام الدولي الحالي ولا حول ملامح النظام الدولي في المنظور القريب.

وكمثال عن هذا الخلاف، يعتقد رينشار هاس Richard Haass أن "الميزة الأساسية للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين هي انه في حالة تحول نحو اللاقطبية Nonpolarity (بمعنى) عالم غير خاضع لسيطرة دولة أو دولتين أو حتى لدول عديدة، وإنما يخضع بالمقابل لسيطرة حزمة من الفواعل تمتلك وتمارس أشكالاً متنوعة من القوة"، وعلى غرار هاس، يعتقد ادم روبرتس Adam Roberts أن النظام العالمي اللاقطبي يعني أيضا تنوعا في منظومة العلاقات الدولية التي هي قيد التشكل، هذا النظام يختلف عن الثنائي القطبية الذي ساد خلال الحرب الباردة، وليس هو نظام القوة الواحدة المتوقعة (الولايات المتحدة)، عالم بدون أقطاب "تقوده دول أو اتحادات مختلفة هو التوجه المستقبلي للنظام الدولي"<sup>(2)</sup>

الكسندر كونوفالوف Alexander Kononov رئيس المعهد الاستراتيجي الروسي يعتقد أن العالم الحالي لا يأخذ شكلا متعدد الأقطاب، وفي نفس الوقت ليس بالنظام اللاقطبي، ويعتقد أن "هناك حقائق مقنعة تثبت أننا نرى تشكل ثنائية قطبية جديدة"، ويورد Sunohara Tsuyoshi اعتقاد بعض الباحثين اليابانيين أن النظام الدولي للقرن الحادي والعشرين لا تهيمن عليه لا الأحادية القطبية ولا التعددية

<sup>(1)</sup> Ibid, p 32.

<sup>(2)</sup> Li Weijian, *The Transformation of International System and China-Africa Relations*, Shanghai Institutes for International Studies, 2010, p 01.

القطبية، وإنما نظام عالمي جديد متمركز على جمع الولايات المتحدة للعديد من الأقطاب ذات الحجم المتوسط أو الصغير و مجموعة أخرى متنوعة من القوى القطبية".<sup>(1)</sup>

بشكل عام يمكن تلخيص جوهر النقاش حول قطبية النظام الدولي الحالي من خلال استعراض تصورات التيارات الفكرية الثلاث التالية:

### الاتجاه الأول: نظام دولي أحادي القطبية:

يحتاج أكثر باحثي العلاقات الدولي بالبنية أحادية القطبية للنظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، ومنطق هذا التصور هو أن انهيار الاتحاد السوفياتي قد أفسح المجال أمام الولايات المتحدة لترقى إلى مرتبة القوة العظمى الوحيدة، وأن تصبح، بما تمتلكه من قوة ومكانة، مركزا للقوة العالمية، قادرة على استخدام وتوظيف ما تمتلكه من عناصر للقوة لتحقيق وفائها بمسئولياتها في تنظيم وإدارة الشؤون الدولية دونما منافسة حقيقية أو تحد جوهرية من جانب أي قوة دولية أخرى.

ولا تقتصر ميزة التفوق الأمريكي على عناصر القوة المادية فقط، بل تتعداها لتشمل التفوق في عناصر القوة الناعمة، فقد ظلت الولايات المتحدة على مدار أكثر من نصف قرن مركز الإشعاع الثقافي والإيديولوجي الأكثر جاذبية في العالم، يضاف إلى كل ذلك تمتع الولايات المتحدة بقدر كبير من التفوق في عدد من مقومات وعناصر القوة كتفوق التكنولوجيا العسكرية، والانتشار الأيديولوجي، ونطاق الدبلوماسية الدولية وشبكة العلاقات السياسية، وهي العناصر التي تعزز موقع الولايات المتحدة كقوة مهيمنة في العالم الحالي، وهو الرأي الذي يتبناه اغلب المفكرين الواقعيين وعلى رأسهم جون ميرشايمر و كريستوفر لاين.

وعلى الرغم من تشديد دعاة هذا الاتجاه على الطبيعة الأحادية للنظام الدولي الحالي، إلا أنهم في نفس الوقت لا ينكرون تنامي دور قوى الصف الثاني على الصعيد الدولي، ويشيرون في هذا السياق إلى الدور المتنامي لما يعرف بدول BRIC's-SAM (البرازيل، روسيا، الهند، والصين - جنوب إفريقيا والمكسيك)، إلا أنها تبقى مع ذلك -سواء بشكل جماعي أو منفرد- غير قادرة على تحدي الزعامة الأمريكية.

<sup>(1)</sup> Ibid, p 02.

## الاتجاه الثاني: نظام دولي متعدد الأقطاب:

بخلاف التصور السابق، يعتقد أنصار هذا الاتجاه أن التحولات التحي طرأت على هيكل النظام الدولي نتيجة انهيار الاتحاد السوفياتي وزوال الثنائية القطبية لم تؤد إلى إقامة نظام دولي جديد سمته الأساسية القطبية الأحادية، وإنما انتقالاً إلى حالة من تعدد القوى مختلفة بعض الشيء عن تلك التي عرفتها أوروبا خلال القرن التاسع عشر، ومنطق هذه الرؤية يستمد قوته من أوجه القصور في اتجاه القطبية الأحادية، فبالرغم من التفوق الصريح للولايات المتحدة في مؤشرات القوة العسكرية، إلا أن هناك العديد من المعطيات التي أثبتت محدودية تأثير القوة العسكرية المجردة في تحقيق أهداف الدول.

كما أن استخدام القوة العسكرية يواجه مجموعة من القيود خصوصاً في ظل تشابك العلاقات الدولية وتنامي معدلات الاعتماد المتبادل بين وحداته، الأمر الذي يمثل بذاته قيداً على إمكانيات وفرص توظيف القوة العسكرية الأمريكية في قيادة النظام الدولي. إضافة إلى ما سبق، فإن مراجعة عناصر القوة في كل من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان باعتبارها وحدات القوة الرئيسية للنظام الدولي إنما توضح افتقار كل منها منفردة إلى التمتع بالتفوق في كل عناصر القوة، مما دفع البعض لتشخيص حالة هذا النظام الدولي بأنه "نظام تغيب فيه فئة القوى العظمى"، تضاف إلى العناصر السابقة طبيعة وحجم المشكلات الاقتصادية التي تواجهها الولايات المتحدة، والتي تؤدي في مجملها إلى الحد من تأثير المكون الاقتصادي في القوة الأمريكية.<sup>(1)</sup>

وعلى ضوء ذلك، ينتهي القائلون باتجاه "تعدد القوى" إلى أن انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي قد انتقلا بالنظام الدولي إلى حالة من تعدد القوى أكثر من كونه قطبية أحادية، مدعمين رؤيتهم هذه باعتبارات واقعية ومنطقية، فالخبرة التاريخية المعاصرة توضح صعوبة قيام قوة وحيدة عملياً بفرض إرادتها وإملاء رؤيتها، وبشكل مطلق بدون مساندة وتأييد قوى دولية أخرى، إلى جانب ذلك هناك أيضاً القيود النظرية والحدود العملية التي تحد من قدرة الولايات المتحدة عملياً على الاضطلاع بأعباء ومسئوليات القيادة المنفردة للنظام الدولي الجديد، وافتقارها للعديد من متطلبات الوفاء المنفرد بمسئوليات قيادة النظام الدولي.<sup>(2)</sup>

(1) منير محمود بدوى السيد، "الاتجاهات الحديثة في دراسة النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة، بحث مقدم إلى اللجنة الدائمة للعلوم السياسية، المجلس الأعلى للجامعات، القاهرة، إبريل 2004. ص 06،  
(2) نفس المرجع، ص 07.



### الاتجاه الثالث: نظام دولي في مرحلة تحول:

على نحو ما سبقت الإشارة إليه من قبل، فإن التيار الثالث وإن كان يؤمن بحدوث تغييرات جذرية في النظام الدولي، إلا أنه يرى أن هذا النظام الدولي الجديد مازال في طور التكوين، لم تستقر دعائمه أو تتضح خصائصه في شكل نظام متكامل المعالم ومحدد القواعد بعد، يصبح معها من السابق لأوانه الحديث عن نظام دولي جديد بالمعنى العلمي والدقيق للمفهوم.

وتستمد هذه الرؤية منطقتها من مقارنة النظام الدولي الجديد بسابقه، أي بنظامي توازن القوى والثنائية القطبية، تلك المقارنة تكشف أن النظام الدولي الجديد يختلف في بنيته وخصائصه عن سابقه، ذلك أنه لا يمثل نظاماً لتوازن القوى على نحو ما كان سائداً خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، وهو في الوقت ذاته، ليس نظاماً ثنائي القطبية على نحو ما كان سائداً خلال فترة الحرب الباردة، ومع ذلك فإن هذا النظام الدولي الحالي لم يستطع أن يستقر على بنية أو هيكل نظامي واضح.<sup>(1)</sup>

أخيراً على الرغم من أن هناك منظورات متباينة بخصوص بنية النظام الدولي الحالي، إلا أنه من الممكن مع ذلك إيجاد بعض النقاط المشتركة، أولاً في العالم الحالي، يضعف النظام أحادي القطبية وتنمو قوى متنوعة، ثانياً القوى الناشئة، مثل الصين، أضحت قوى مهمة في مسار عملية بناء النظام العالمي الجديد، تأثير دول البريكس *BRICs* يتوسع بدون انقطاع في السنوات الأخيرة، وهناك أيضاً دعوات متصاعدة لتوسيع أعضاء مجموعة الثمانية، بما في ذلك الدعوات لتعويض مجموعة الثمانية بمجموعة العشرين، فريد بيرغستن *Fred Bergsten* مدير معهد بيترسون للاقتصاديات الدولية استخدم بشكل غير متوقع مفهوم *G2* (مجموعة الاثنين) مقترحاً "...تطويراً لجماعة الاثنين بين الولايات المتحدة والصين لإدارة دفعة الحكم العالمي"<sup>(2)</sup>، وخالصة هذا الكلام أن هناك تراجع كبير في مقومات الدور العالمي للولايات المتحدة في مقابل تنامي قوى الصف الثاني بالشكل الذي يميل بشكل حاد إلى ترجيح التصور القائل بأن النظام الدولي الحالي في مرحلة انتقالية ليأخذ بنية تعددية في المستقبل القريب.

(1) نفسه، ص 08.

(2) Li Weijian, Ibid, p 02.

## المبحث الثاني: فواعل وأقطاب النظام الدولي لما بعد نهاية الحرب الباردة

بصرف النظر عن النقاش الدائر حول بنية النظام الدولي كما تجلى ذلك في العنصر السابق، يمكن استقراء خارطة الجيوسياسية العالمية من خلال متغير توزيع القوة في النظام الحالي، وبشكل عام، وبالرغم من تعدد عناصر القوة، تبقى القدرات الاقتصادية والعسكرية لأي دولة مؤشرات حاسمة في تحديد مكانتها ودورها على الساحة الدولية، رغم أهمية عناصر القوة الأخرى المادية وغير المادية.

استنادا إلى ذلك، يمكن تحديد أربع مراكز كبرى للقوة العالمية مع بداية القرن الحادي والعشرين، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، دول البريكس، واليابان، مع التأكيد على تباين مستويات القوة بين هذه المراكز من جهة، وعلى مقدار الموضوعية في التعاطي مع كتلتي البريكس والاتحاد الأوروبي كمراكز قوة واحدة يمكن مقابلتها بحالة دول منفردة (كالولايات المتحدة أو اليابان) من جهة ثانية.

تستعرض العناصر التالية بشكل مختصر أهم مقومات القوة المادية و غير المادية التي تحوزها مراكز القوى الأساسية في النظام الدولي الحالي باستثناء الصين (وان كانت عضوا رئيسيا في نادي البريكس)، حيث سبقت الإشارة إلى واقع القوة الصينية في الفصل السابق، ونحن نتوخى من وراء استعراض المعطيات الحالية الوصول إلى قراءة موضوعية بشأن مقومات الدور المحتمل للقوى الرئيسية الحالية في رسم خارطة التوازنات الدولية مستقبلا.

### المطلب الأول: الولايات المتحدة:

تمثل الولايات المتحدة مركز الثقل الرئيسي في النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وسواء تعلق الأمر بوزنها الاقتصادي أو السياسي أو العسكري أو المالي أو الثقافي، يمكننا القول بوجود فجوة حقيقية تفصل الولايات المتحدة عن باقي مراكز القوة في العالم، وكما علق على ذلك احد الملاحظين فان كرة القدم هي المجال المؤثر الوحيد الذي لا تحوز فيه الولايات المتحدة على مكان ريادي.

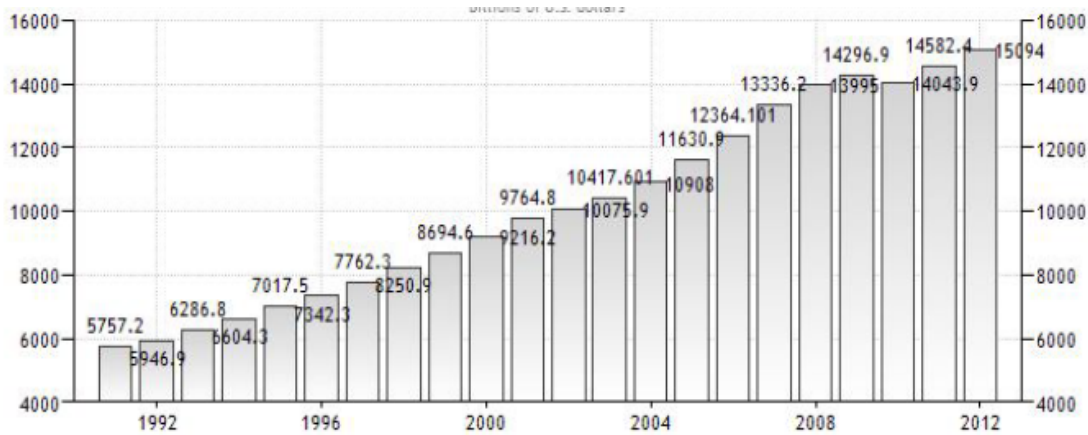
وعلى الرغم من الانكماش الحاصل في حجم القوة النسبية للولايات المتحدة حاليا مقارنة بحجمها مع نهاية الحرب العالمية الثانية، إلا أن الأرقام الحالية تكشف عن الحجم الهائل للقوة الأمريكية، وعلى سبيل المثال تحتكر الولايات المتحدة الأمريكية ما يناهز خمس التجارة العالمية، و تعتبر أول مصدر و مستورد عالمي، والمصدر الأول للاستثمارات الخارجية في العالم، وتعد في نفس الوقت أول بلد في العالم مستقطب لرؤوس الأموال الأجنبية، ويمثل حجم الإنفاق العسكري الأمريكي نصف حجم الإنفاق العسكري لدول العالم اجمع.

فالحديث عن الولايات المتحدة يرتبط بشكل وثيق باستحضار مجموعة من الأرقام لتوصيف القوة الهائلة لهذه الدولة، فمنذ انتهاء الحرب الأهلية، ضلت الولايات المتحدة قطبا قويا في النظام الدولي رغم تبنيتها لسياسة انطوائية لعقود طويلة، لتتحول فيما بعد إلى أهم مركز سياسي واقتصادي وعسكري ومالي وثقافي في النظام الدولي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى اليوم.

## 1. المقومات الاقتصادية والمالية:

يعتبر الاقتصاد الأمريكي أكبر اقتصاد وطني في العالم سواء بالاعتماد على قاعدة سعر الصرف قياسا بالدولار أو بمعيار تماثل القدرة الشرائية، وظل يحتفظ بهذا المركز منذ عام 1870 (1890 حسب موسوعة ويكيبيديا)، لكنه يتراجع إلى الصف الثاني قياسا بالاقتصاد الإجمالي لدول الاتحاد الأوروبي الذي يفوق نظيره الأمريكي بنحو تريليوني دولار، وقد قدر حجم الناتج الداخلي الإجمالي للولايات المتحدة بنحو 15.7 تريليون دولار عام 2012، أي ما يقارب ربع الناتج الإجمالي العالمي قياسا بأسعار الصرف مقابل الدولار (24.35% عام 2011)، ونحو خمس الناتج الإجمالي العالمي قياسا بمعيار تماثل القدرة الشرائية.

الشكل رقم 18: الناتج الداخلي الإجمالي للولايات المتحدة 1990-2012.  
الوحدة مليار دولار



المصدر: Trading economics, USA GDP, the official page of trading economy, visited in 23/06/2013.

هناك العديد من المؤشرات الأخرى التي تستوقفنا لتأكيد القوة الاقتصادية للولايات المتحدة، فإلى جانب ثقلها الصناعي والمالي فهي تعد من أغنى دول العالم من حيث الثروات الطبيعية، كما تملك بنية تحتية جد متطورة وإنتاجية عالية، وعلى سبيل المثال تعد الولايات المتحدة ثالث أكبر منتج للنفط وثاني

أكبر منتج للغاز وثاني أكبر دولة من الناحية التجارية وأقوى مركز مالي في العالم، كما يتمتع الفرد الأمريكي بسادس أعلى معدل دخل فردي في العالم (49601 دولار عام 2012)،<sup>(1)</sup> كما تمثل الولايات المتحدة الأمريكية أول قوة فلاحية على المستوى العالمي سواء من حيث إنتاجها أو صادراتها.

وعموما تتمثل الميزة الأساسية للاقتصاد الأمريكي في تركيزه على الصناعات المعقدة أو ذات التكنولوجيا العالية كالصناعات الميكانيكية والطائرات و الأسلحة المتطورة والصناعات الفضائية والالكترونية، ومع ذلك لا يساهم القطاع الصناعي إلا بنحو 19,2% من الناتج الداخلي الإجمالي، في حين يلعب قطاع الخدمات دورا رئيسيا في اقتصاد الولايات المتحدة، ويساهم بنحو 79,6% (2011) من الناتج الداخلي الإجمالي، وهذا ما يجعل من الاقتصاد الأمريكي شديد الحساسية تجاه الأزمات المالية.

الشكل رقم 19: معدل نمو السنوي للاقتصاد الأمريكي 1990-الربع الأول 2013

بالنسبة المئوية



المصدر: Trading economics, USA Gdp Annual Growth Rate, Op.cit.

وعلى الرغم من تواضع معدل نمو الاقتصاد الأمريكي الذي استمر لعدة عقود، إلا أنها حافظت مع ذلك على معدل نمو ثابت (أكثر من 04% خلال عقدي الخمسينات والستينيات ونحو 03% خلال عقدي السبعينات والثمانينات، وقل من 02% خلال آخر عشر سنوات)، باستثناء الفترة التي أعقبت بداية الأزمة المالية لعام 2008 والتي شهدت انهيار العديد من المؤسسات المالية وهبوط الدولار إلى أدنى مستوياته في التاريخ، حيث استأنف الاقتصاد الأمريكي نموه في العام التالي، وبلغ معدل نموه عام 2012 02,2%، ويصعب مع ذلك القول بتعافي الاقتصاد الأمريكي نهائيا من الأزمة، خصوصا إذا عرفنا بان قيمة الدين العام تخطت منذ عام 2010 حجم ناتجها الداخلي الإجمالي.<sup>(2)</sup>

(1) Trading Economy, op, Cit.

(2) Ibid.

من الناحيتين التجارية والمالية، تعد الولايات المتحدة ثاني أكبر قوة تجارية في العالم (مناصفة مع ألمانيا وخلف الصين)، وقد بلغت قيمة صادراتها 01,56 تريليون دولار عام 2012، وواراداتها 02.29 تريليون دولار، وتعد الولايات المتحدة أكبر بلد مصدر للاستثمارات ومتلقي لها، ومن بين أكبر 500 شركة عالمية 132 منها أمريكية، أي ضعف ما تملكه أقرب دولة إليها، ويمثل الدولار الأمريكي نحو 60% من حجم الاحتياطات المالية العالمية مقابل 24% فقط بالاورو، ويبلغ حجم الاستثمارات المالية الخارجية في الولايات المتحدة إجمالاً نحو 2.4 تريليون دولار واستثماراتها الإجمالية في الخارج 03.3 تريليون دولار أي على الأقل ضعف حجم الاستثمارات الخارجية لأي دولة أخرى في العالم.<sup>(1)</sup>

## 2. الدور العالمي للسياسة الأمريكية:

بشكل عام لم تبدأ الولايات المتحدة بلعب دور سياسي حقيقي خارج القارة إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، على الرغم من تواجدها العسكري في الفلبين والمحيط الهادي الذي يعود لوقت سابق ودورها المؤثر في إنهاء الحرب العالمية الأولى، وغالباً ما جوبهت محاولات الساسة الأمريكيين للانفتاح السياسي على الخارج ومناقشة القضايا الدولية بمعارضة واسعة داخل الكونجرس وخارجه، وظلت الولايات المتحدة تتمسك بسياسة الانعزال هذه حتى بداية الحرب العالمية الثانية.

وقد شكل هجوم القوات اليابانية على بيرل هاربور في ديسمبر 1941 نقطة تحول في التاريخ الأمريكي، فقد أدرك صناع القرار في واشنطن حينها بان استمرار السياسة السابقة بعد هذه الصدمة أصبح غير ممكناً، وخرجت الولايات المتحدة من عزلتها بشكل نهائي لتتحول إلى أقوى مركز سياسي في النظام الدولي، وصاحبة الدور الرئيسي في بناء قواعد ومؤسسات هذا النظام، والقوة الأكثر تأثير في جميع أشكال التفاعلات الدولية، إلى جانب تدخلها الصريح في توجيه السياسات الدولية بما يتوافق مع المصالح الأمريكية.

وقد استغل صناع القرار في الولايات المتحدة حاجة الحلفاء إليهم لتعزيز مساعيهم في وضع المعالم الرئيسية لعالم ما بعد الحرب، ويظهر ذلك جلياً من خلال ميثاق الأطلسي 1941 حين أبدت الولايات المتحدة وبريطانيا رغبتهما في إقامة حكومة عالمية تعمل على نشر القيم الديمقراطية والليبرالية، ثم في تكريس الهيمنة المالية والاقتصادية الأمريكية من خلال قواعد نظام بريتون وودز، كما نصبت نفسها خلال العقود التالية قائداً للكتلة الغربية ومنبراً لقيم الديمقراطية والرأسمالية الليبرالية.

(1) James K. Jackson, U.S. Direct Investment Abroad: Trends and Current Issues, Congressional Research Service, 2012, p 07.

وقد شكل انهيار الاتحاد السوفيتي فرصة حقيقية لبط النفوذ الأمريكي في العالم ليشمل هذه المرة الدول التي كانت حليفة للاتحاد السوفيتي، واستخدمت الولايات المتحدة مختلف أشكال قوتها السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية أحيانا لتحقيق هذه الغاية، فشهدت القيم السياسية والبرالية الأمريكية انتشارا مذهلا، وازداد حضور الولايات المتحدة في حل النزاعات ومعالجة مختلف القضايا المطروحة على الصعيد الدولي، وفي التأثير على السياسات الداخلية وتوجيهها في عدد من دول العالم، وحدث ذلك بالتوازي مع تعزيز روابطها القديمة مع حلفائها التقليديين، وفي العمل على توسيع حلف الناتو وتحديث توجهاته، وفي الإبقاء على نقاط انتشار الجيش الأمريكي وتعزيزها بمواقع جديدة في نطاق الاتحاد السوفيتي وفي الشرق الأوسط خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر.

### 3. القوة العسكرية الأمريكية:

تعد القوة العسكرية السمة الأبرز لمكانة الولايات المتحدة الريادية في النظام الدولي المعاصر، وقد ظلت عاملا رئيسيا في الحفاظ على "التفرد" الأمريكي وتعزيزه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وعلى الرغم من أن استخدام الولايات المتحدة لقوتها العسكرية في الماضي فرضته الاعتبارات المتعلقة بصراعها الأيديولوجي مع الاتحاد السوفيتي ودفاعها عن القيم البرالية، إلا أن انتهاء التهديد الذي رافق الحرب الباردة وبدلا من أن يقود إلى تراجع دور قوتها عسكرية، أظهر نزعة أمريكية شديدة لاستغلال فرص الابتعاد بقوتها أمام منافسيها إلى أبعد حد، وفي نفس الوقت العمل على عرقلة جهود الآخرين لبناء قوتهم الخاصة لتكريس هيمنتها العالمية.

وباستثناء عدد أفراد القوات المسلحة،<sup>(\*)</sup> تحوز الولايات المتحدة على تفوق صريح على جميع الأصعدة المتصلة بالمسائل العسكرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على الأقل، وسواء تعلق الأمر بالاعتمادات المالية الضخمة المخصصة للقطاع، أو بنوعية العتاد، أو بتوظيف أحدث التكنولوجيات في التصنيع العسكري، أو بالاستراتيجيات والعقائد العسكرية، أو بانتشار قواتها العسكرية في مختلف مناطق العالم، يمكن القول في هذا السياق أن فجوة عميقة تفصل الولايات المتحدة عن بقية دول العالم عسكريا يصعب تخطيها خلال العقود القادمة على الأقل.

وعلى سبيل المثال بلغ حجم الميزانية المخصصة للدفاع 689,59 مليار دولار عام 2012،<sup>(1)</sup> وهي تفوق نظيرتها الصينية -ثاني أكبر ميزانية مخصصة للدفاع- بأكثر من أربعة أضعاف، وتفوق بعشرة أضعاف حجم الإنفاق العسكري لروسيا ثاني أكبر قوة عسكرية في العالم، وهي تمثل نحو 39,4%

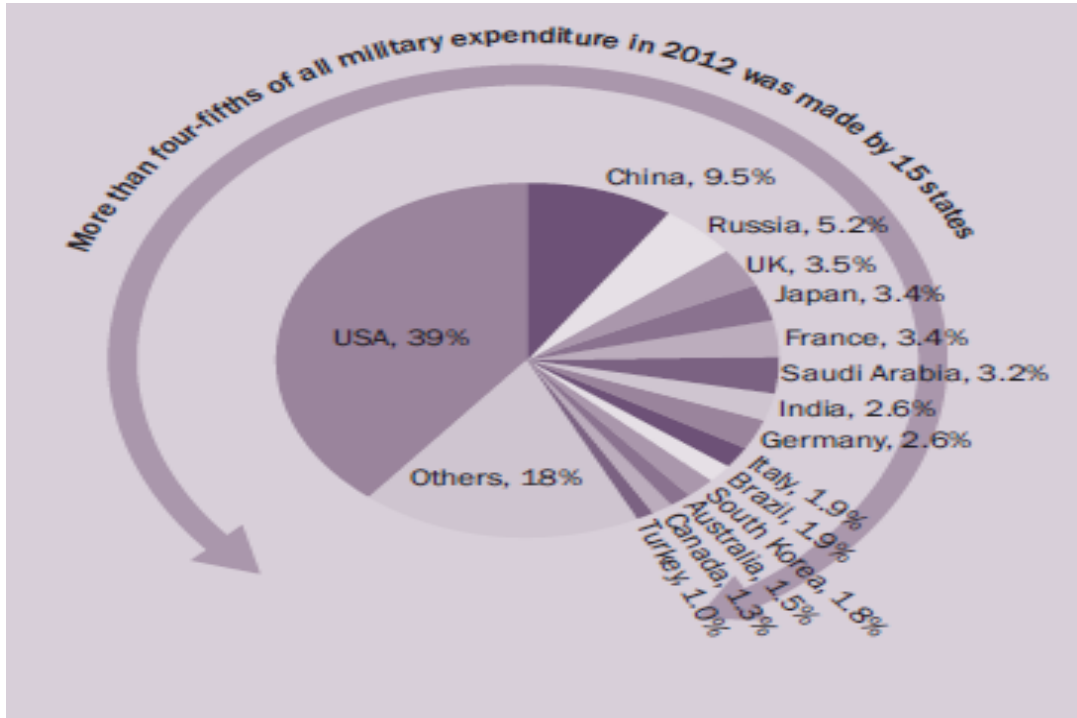
(\*) يعتبر العدد معيارا تقليديا لقياس القدرات العسكرية لأي بلد، وقد تراجعت أهمية هذا المتغير بسبب إمكانية تعويضه بتوظيف التقنيات والاستراتيجيات الحديثة.

(1) Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Military Expenditure Database, 2013 at : [http://pgpf.org/Chart-Archive/0053\\_defense-comparison#sthash.tCNVtWyY.dpuf](http://pgpf.org/Chart-Archive/0053_defense-comparison#sthash.tCNVtWyY.dpuf), visited in 21/11/2012

من حجم الإنفاق العسكري لجميع دول العالم (1,75 تريليون دولار)، بالرغم من أنها لا تمثل إلا 04,7 % من حجم الناتج الداخلي الإجمالي للولايات المتحدة.<sup>(1)</sup>

وتتوفر جميع أقسام الجيش الأمريكي على أكبر عتاد عسكري وأكثره تطوراً في العالم، كما تظل الولايات المتحدة مصدراً رئيسياً للأسلحة المتطورة للكثير من دول العالم بفعل ضخامة وتنوع الصناعة العسكرية فيها (المركب الصناعي العسكري)، وتوظيف آخر الابتكارات العلمية في القطاع، وهو ما يصنع تفوق الجيش الأمريكي من الناحية التقنية على كل جيوش العالم.

الشكل رقم 20: حصة القوى الرئيسية من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي 2012.



المصدر: Sam Purlo-Freeman and al, Trends in world military expenditure, 2012, SIPRI Fact Sheet April 2013, p 02.

وفي هذا السياق تفرض البحرية الأمريكية هيمنة حقيقية على الصعيد العالمي، بفعل تفوقها الكبير من حيث نوعية التجهيز وقواعد الإسناد وخبراتها الطويلة، وكمثال على ذلك تمتلك الولايات المتحدة 11 حاملة للطائرات، وهو نفس العدد الذي تملكه باقي دول العالم مجتمعة، مع أنها لا ترقى إلى مستوى نظيراتها الأمريكية من حيث الأدوار والأداءات، إلى جانب عدد هائل من الغواصات والبوارج والفرقاطات والزوارق الحربية وقواعد الإسناد، وهي العوامل التي نصبت الولايات المتحدة على عرش البحرية العالمية بدون وجود أي منافس حقيقي.

<sup>(1)</sup> البنك الدولي، الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج الإجمالي، صفحة البنك العالمي، الرابط الإلكتروني: <http://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS>، تم زيارة الموقع في 13 جوان 2013.

كما تتفرد الولايات المتحدة بامتلاكها لقواعد عسكرية في مختلف مناطق العالم، ففي سنة 2012 كان للولايات المتحدة نحو ألف قاعدة عسكرية موزعة في 50 بلدا في العالم، بقوة عسكرية قوامها 350 ألف عسكري ينتشر الجزء الأكبر منها في أوروبا (116 ألف عسكري) وشرق آسيا (97 ألفا) بالإضافة إلى تواجد عسكري في نحو 130 دولة،<sup>(1)</sup> ويوفر لها هذا الانتشار قدرة كبيرة على مجابهة مصادر التهديد بشكل سريع إلى جانب استخدامه لحماية المصالح الأمريكية وكألية ردع في مواجهة الخصوم.

الشكل رقم 21: المؤشرات الرئيسية للقوة العسكرية للقوى العسكرية الأربعة الكبرى في العالم.  
(تقديرات 2012)

الهند	الصين	روسيا	الولايات المتحدة	
<b>المؤشرات الرئيسية</b>				
1.325.000	2.285.000	1.200.000	1.477.896	عدد افراد القوات المسلحة
1.747.000	800.000	754.000	1.458.000	عدد قوات الاحتياط
44.28	129.27	64	689.5	ميزانية الدفاع -مليار دولار
<b>القوة الجوية</b>				
1962	5048	4498	15293	عدد الطائرات المقاتلة
620	901	1635	6665	عدد طائرات الهليكوبتر
01	01	01	10	عدد حاملات الطائرات
<b>القوة البحرية والبرية</b>				
15	63	58	71	عدد الغواصات
170	972	224	290	عدد البوارج الحربية
3555	7950	2867	8325	عدد دبابات القتال

المصدر: [globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?](http://globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?)

### المطلب الثاني: الاتحاد الأوروبي:

لقد ظلت أوروبا مركزا للنظام الدولي منذ نشوء هذا الأخير بمفهومه الحديث قبل نحو 500 عام، وقد قادت العديد من القوى الأوروبية دورا مؤثرا في ها النظام، بدءا باسبانيا والبرتغال ومرورا بهولندا والسويد وروسيا وانتهاء بألمانيا وفرنسا وبريطانيا، وقد سعت هذه القوى الأوروبية إلى تثبيت رقابتها وسيطرتها على شعوب وأقاليم العالم المختلفة لفترة زادت عن أربعة قرون ونصف القرن، سخرت خلالها شعوب وثروات هذه الأقاليم لتعزيز مقومات قوتها التجارية والاقتصادية والعسكرية لخدمة استراتيجياتها الكبرى لبناء إمبراطوريات مترامية الأطراف ولعب دور ريادي في قيادة النظام الدولي.

(1) هيثم الحنيطي، "الانتشار الأمريكي-تحليل جيوسياسي"، صفحة جراسا الاخبارية، 23 افريل 2013، على الرابط: <http://www.gerasanews.com/index.php?page=article&id=105678>



وقد أفضى تنافس القوى الأوروبية الكبرى على مناطق النفوذ وقيادة العالم إلى تحول القارة إلى مسرح لحربين عالميتين استنزفتا الكثير من مصادر قوتها، ولأول مرة منذ نشأة النظام الدولي، وجدت أوروبا أنها قد ازاحت من مركزها القيادي لهذا النظام، الذي انتقل إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وقد تمخض عن سياسة الاستقطاب بين القوتين العظمتين فرض "ستار حديدي" قسم أوروبا إلى شطرين متباينين سياسيا واقتصاديا وايدولوجيا استمر لأزيد من أربعة عقود.

لقد تمخض عن الواقع الجديد الذي وجدت أوروبا نفسها فيه خلال العقد الأول الذي تلا نهاية الحرب العالمية الثانية رغبة ملحة لدى قادة دول أوروبا الغربية لطي صفحة الخصومات السابقة وتوحيد جهودها لاستعادة دورها التاريخي على الصعيد الدولي، وجاء الإعلان عن تأسيس الاتحاد الأوروبي بموجب معاهدة ماستريخت عام 1992 نتويجا لسلسلة طويلة من اتفاقات التعاون بين عدد من أقطار أوروبا الغربية على استمرت أربعة عقود، وظل هدف تحقيق كيان سياسي موحد حلما يراود الزعماء الأوروبيين رغم العديد من العقبات التي اعترضت مسار البناء.

ورغم ان الحديث عن الاتحاد الأوروبي كأحد أهم أقطاب النظام الدولي الحالي يواجه عددا من الاعتراضات، بفعل تباين مواقف وتوجهات السياسة الخارجية لدوله تجاه مختلف القضايا الدولية، وضعف المؤسسات السياسية التي ترمز إلى الوحدة الأوروبية خصوصا بعد اخفاق مساعي اقرار دستور للاتحاد عام 2004، الا ان توفر العديد من الاعتبارات الأخرى جعلت بعض الهيئات الدولية كالبنك العالمي تتعاطى مع دول الاتحاد ككتلة سياسية واقتصادية واحدة.

### مقومات القوة المادية للاتحاد الأوروبي:

يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر قوة اقتصادية في العالم بناتج داخلي إجمالي قدر بـ 12,629 تريليون أورو (17,578 تريليون دولار) عام 2011 حسب بيانات صندوق النقد الدولي، أكثر من نصف هذا الناتج مصدره ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، كما يعتبر الاتحاد أكبر قوة مصدرة للسلع في العالم بالرغم من ضخامة حجم المبادلات التجارية البينية، وعلى سبيل المثال تساهم ألمانيا لوحدها بـ 09% من حجم التجارة العالمية (باحتراب التجارة البينية)، وظلت لوحدها أكبر قوة تجارية في العالم بين عامي 2003 و 2008.

الشكل رقم 22 : جدول يبين معطيات الناتج الداخلي الخام والدخل الفردي لدول الاتحاد الأوروبي (2011).

الدول الأعضاء	الناتج الداخلي الخام مليار يورو	السكان مليون نسمة	الناتج الداخلي الخام للفرد بمعيار PPP باليورو	الناتج الداخلي الخام للفرد الوحدة: يورو
الاتحاد الأوروبي	12,650,983	501	25,200	25,200
ألمانيا	2.592.600	81.4	30.300	31.700
فرنسا	1.996.583	63.3	27.200	30.600
المملكة المتحدة	1.750.396	62.6	27.400	27.900
إيطاليا	1.579.659	61.5	25.100	26.000
إسبانيا	1.063.355	46.0	24.700	23.100
هولندا	601.973	16.6	32.900	63.100
السويد	387.561	9.3	31.900	41.100
بلجيكا	369.836	10.8	29.900	33.700
بولندا	369.666	38.2	16.200	9.600
النمسا	300.712	8.4	32.400	35.700
الدنمارك	240.453	5.5	31,500	43.200
اليونان	208.532	11.3	20.100	18.500
فنلندا	189.368	5.3	28.800	35.200
البرتغال	171.040	10.6	19.500	16.100
أيرلندا	156.438	4.4	32.500	35.400
جمهورية التشيك	156.217	10.5	20.200	14.900
رومانيا	131.327	21.5	11.400	5.800
هنغاريا	99.819	10.0	16.500	10.000
سلوفاكيا	69.108	5.4	18.400	12.700
لوكسمبورغ	42.625	0.5	68.100	82.100
بلغاريا	38.483	7.6	11.600	5.200
سلوفينيا	36.172	2.0	21.000	17.600
ليتوانيا	30.807	3.2	16.600	10.200
لاتفيا	20.211	2.2	14.700	9.800
قبرص	17.979	0.8	23.700	21.100
إستونيا	15.951	1.3	16.900	11.900
مالطا	6.544	0.4	21.500	15.600

المصدر: برتراند بادي، دومينيك فيدال: أوضاع العالم 2011، ترجمة ونشر مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ط 1، 2011، ص 231.

### القوة العسكرية:

بالرغم من أن الاتحاد الأوروبي لا يمثل قطبا عسكريا بشكل يوازي موازيا لدوره الاقتصادي على الصعيد العالمي، إلا أن عناصر القوة العسكرية التي تحوزها دول الاتحاد تؤهلها لتكون احد الأقطاب العسكرية الثلاث الكبرى في العالم، وتعتبر فرنسا وبريطانيا أهم قوتين عسكريتين داخل الاتحاد الأوروبي،

فبالإضافة إلى عضويتها في النادي النووي العالمي وفي مجلس الأمن الدولي، تحتفظ الدولتان حتى الآن بقوات عسكرية خارج حدودهما، وبشكل خاص في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا.

الشكل رقم 23: عدد أفراد القوة العسكرية وميزانية الدفاع للقوى الخمس الكبرى في الاتحاد الأوروبي

البلد	القوات البحرية	القوات الجوية	البحرية	ميزانية الدفاع
ألمانيا	160,000	50,000	24,000	31.1
فرنسا	112,800	57,000	42,100	32.1
بريطانيا	108,800	44,000	38,700	44
اسبانيا	80,000	21,000	17,500	11.9
ايطاليا	104,000	44,000	34,000	15.5

المصدر: Armed force, EU Military power

### المقومات غير المادية للدور الأوروبي:

إضافة إلى المعطيات السابقة التي تبرز الحجم الهائل من الإمكانيات المادية المتاحة أمام دول الاتحاد الأوروبي التي يمكن أن تشكل دوراً رئيسياً للاتحاد الأوروبي على الصعيد العالمي إذا كان ذلك طموح قادة الدول المشكلة للاتحاد، هناك اعتبارات أخرى سياسية وتاريخية وثقافية تعزز مكانة أوروبا على الصعيد الدولي، فقد هيمنت العديد من القوى الأوروبية على أجزاء واسعة من العالم لقرون عديدة، وزيادة على أساليب الاستغلال التي انتهجتها، عملت القوى الاستعمارية على ترسيخ ثقافتها وخلق نخبة موالية لها فكرياً وسياسياً، وبعد خروج المستعمر الأوروبي بقيت هذه الدول شديدة الارتباط اقتصادياً وسياسياً وثقافياً بالمستعمر السابق.

وعلى الرغم من انكفاء العديد من القوى الاستعمارية السابقة وتأثيرها المحدود على المستوى الدولي، كحالة البرتغال أو إسبانيا أو بلجيكا إلا أنها مازالت تحتفظ بالنفوذ الأكبر على مستعمراتها السابقة في إفريقيا بشكل خاص، في حين عملت فرنسا وبريطانيا على دماج مستعمراتها السابقة في تكتلات سياسية أو ثقافية لتعزيز روابطها مع هذه الدول على غرار منظمة الكومنويلث والمنظمة الفرنكوفونية، وحتى اليوم مازالت هاتين القوتين تتمتعان بنفوذ حقيقي داخل العديد من الدول الإفريقية، وعلى سبيل المثال لعب التواجد العسكري الفرنسي دوراً حاسماً في حسم الصراع الداخلي بين لورون غباغبو والحسن وطارا في كوت ديفوار في شهر أفريل من عام 2011، وفي دعم الانقلابيين في مالي مارس 2012، وفي إطالة عمر نظام فرانسوا بوزيزيه في إفريقيا الوسطى جانفي 2013 ثم دعم وصول المتمردين إلى الحكم في هذا البلد.

كما تضل العواصم الأوروبية كباريس ولندن وروما وبرلين مراكز إشعاع ثقافي وسياحي وعلمي لأسباب تاريخية وحضارية، وعلى سبيل المثال تعد فرنسا أكبر بلد مستقطب للسياح في العالم سنويا بسبب أهمية المباني التاريخية فيها ومتاحفها العالمية ومهرجاناتها السينمائية، وينطبق الأمر على روما وبعض المدن الإيطالية الأخرى، وتشتهر لندن بجامعاتها التاريخية، وهي كلها عوامل حاسمة في التأثير على شعوب وقادة العالم.

### المطلب الثالث: دول البريكس: BRICS

"بريكس" هو مختصر للحروف الأولى المكونة لأسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم صاغه الباحث الاقتصادي بمؤسسة غولدمان ساتش Goldman Sachs جيم اونيل Jim O'Neill، وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، وهو التكتل الذي حل منذ عام 2011 محل "البريك" بانضمام جنوب إفريقيا إلى هذه المجموعة، عقدت أول قمة بين رؤساء الدول الأربع في بيكاتيرينبرغ، روسيا في حزيران 2009 حيث تضمنت الإعلان عن تأسيس نظام عالمي ثنائي القطبية<sup>[2]</sup>. وكانت القوى الأربعة الأولى قد عقدت أول لقاء على المستوى الأعلى في شهر جويلية من عام 2008، على هامش اجتماع قمة "الثماني الكبرى" في هوكايدو اليابانية، وتم الاتفاق على مواصلة التنسيق في أكثر القضايا الاقتصادية العالمية وبشكل خاص التعاون في المجال المالي.

تشكل مساحة هذه الدول 30 % من مساحة اليابسة، ويقارب عدد سكانها 40 % من سكان الأرض، و 18 % من حجم التجارة العالمية، وتتخطى نسبة مساهمتها في النمو العالمي 50 % حاليا، وتمثل نموها قوة هامة في المحافظة على نمو الاقتصاد العالمي،<sup>(1)</sup> ومن المتوقع بحلول عام 2050 أن تنافس اقتصاديات هذه الدول، اقتصاد أغنى الدول في العالم حاليا - حسب مجموعة غولدمان ساكس البنكية العالمية، والتي كانت أول من استخدم هذا المصطلح في عام 2001، ومن المتوقع أن تشكل هذه الدول حلفاً أو ناديا سياسيا فيما بينها مستقبلا.

#### 1. البرازيل:

منذ اكتشافها قبل نحو 500 عام، لم تجد البرازيل نفسها في موقع أفضل مما هي عليه اليوم، إذ لم يحدث أن توافرت للبرازيل في كل تاريخها الحديث كل هذه العوامل التي تؤهلها لتحل مكانة دولية مهمة كالتى تنعم بها اليوم، فبعد انتهاء فترة الحكم العسكري وتولي الباحث النيوماركسي الشهير فرناندو كاردوسو رئاسة البرازيل عام 1994، انتهجت البرازيل سياسة شاملة لإصلاح الاقتصاد وتعزيز المكانة الدولية.

<sup>(1)</sup>Ding Zhitao, BRICS Power,

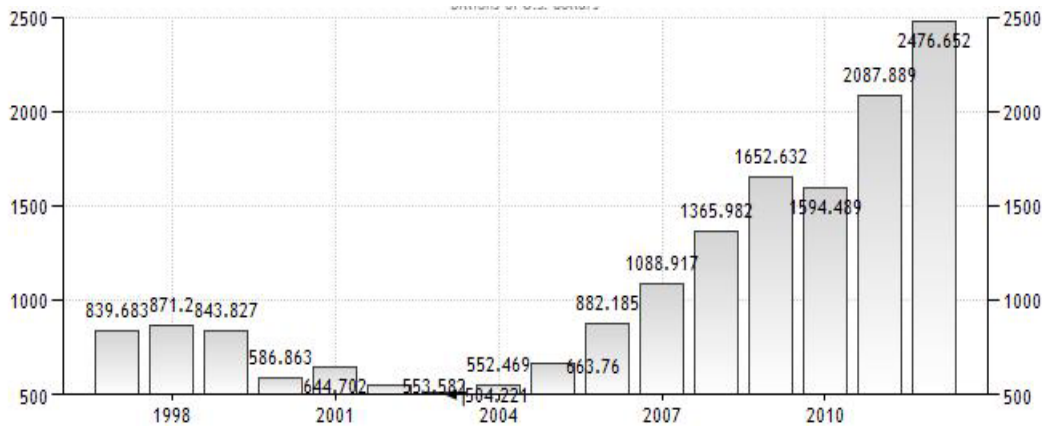
فالبرازيل اليوم هي القوة الأولى في أمريكا اللاتينية بالمعايير الجغرافية والبشرية والاقتصادية والعسكرية، وتفصلها فجوة كبيرة عن بقية دول القارة بما في ذلك الأرجنتين والشيلي وفنزويلا، وتعززت مكانتها السياسية على الصعيد القاري والعالمي بشكل كبير خلال فترة حكم الرئيس السابق لويس ايناسيو لولا داسيلفا (2002-2012) بالموازاة مع نموها الاقتصادي المتسارع، وأضحت البرازيل طرفا فاعلا في المنتديات السياسية والاقتصادية الدولية، وبشكل خاص داخل مجموعة الـ20 وتجمع دول البريكس، كما تلعب دورا قياديا داخل كتل الميركوسور<sup>(\*)</sup>.

### ① المقومات الاقتصادية والسياسية البرازيلية:

تعد البرازيل منذ عام 2011 سادس اكبر قوة اقتصادية في العالم خلف ألمانيا وفرنسا وقبل بريطانيا، وبلغ حينها حجم الناتج الإجمالي البرازيلي 2.476 تريليون دولار، أي ما يعادل 3.99 % من حجم الناتج الإجمالي العالمي<sup>(1)</sup>، بينما لم يكن يتخطى حاجز الـ 552 مليار دولار عام 2004، وهي المؤشرات التي توحى بالمقاييس العالمية للاقتصاد البرازيلي، وبالنجاح للباهر للسياسات الاقتصادية التي تبنتها حكومة لولا داسيلفا للخروج من المأزق الاقتصادي الذي عانت منه البرازيل خلال فترة الحكم العسكري ثم فترة رئاسة فرناندو كارديسو (1994-2002).

الشكل رقم 24: حجم الناتج الداخلي الإجمالي للبرازيل (1996-2012)

الوحدة: مليار دولار



المصدر: Trading Economics, Brazil GDP

(\*) الميركوسور Mercosur عبارة عن كتلة اقتصادي شبيهه بتجمع الآسيان يضم بلدان البرازيل الأرجنتين البراغواي والاوروغواي، تأسس عام 1991، أصبحت فنزويلا عضوا كاملا فيه منذ جويلية 2012، يمثل التجمع 83.2 % من حجم الناتج الإجمالي لأمريكا اللاتينية و 70 % من سكانها.

(1) Trading economy, Op, Cit.

ومع أن معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي حقق في السنوات الأخيرة نتائج ببسيطة، إلا أنه حافظ على التوجه العام للنمو في العشرين سنة الأخيرة، رغم أن الاقتصاد البرازيلي سجل عام 2009 تراجعاً حاداً في النمو نتيجة للآزمة المالية العالمية (-1.4%)، لكنه عام ليحقق رقماً قياسياً في العام الموالي ليبلغ 07.1%، قبل أن يعود مرة أخرى لتسجيل نتائج متواضعة (2.7% عام 2011 و 01.3% عام 2012)، وبشكل عام نما الناتج الداخلي الإجمالي للبرازيل بين عامي 1991 و 2012 بنسبة 03.1%<sup>(1)</sup>.

من جانب آخر، تعتبر البرازيل القوة التجارية الأولى في أمريكا اللاتينية، وقد بلغ حجم صادراتها 242 مليار دولار عام 2012، وتشكل المواد المصنعة جزءاً مهماً من الصادرات البرازيلية، بينما بلغ حجم وارداتها 238.8 مليار دولار في نفس العام، أي ما يجعلها في قائمة الدول الـ 25 الأكثر تصديراً وفي المركز الـ 22 في تصنيف أكبر الدول استيراداً، وتعد الصين أكبر شريك اقتصادي للبرازيل حيث تستحوذ على 17% من صادراتها، و 14.5% من وارداتها، وبلغ احتياطيها من الذهب والعملات الأجنبية 371 مليار دولار نهاية عام 2012.<sup>(2)</sup>

الشكل رقم 25: نمو الناتج الداخلي الإجمالي للبرازيل (1996-2013 الربع الأول)

بالنسبة المئوية



المصدر: Trading economics, Brazil GDP Annual Growth Rate

وقد سعت القيادة البرازيلية إلى توظيف المكاسب الاقتصادية المحققة لتعزيز روابطها السياسية مع مختلف دول العالم وفي نفس الوقت العمل مع القوى الاقتصادية الأخرى الناشئة لمراجعة النظام

<sup>(1)</sup>Ibid

<sup>(2)</sup>The Central Intelligence Agency (CIA), The World Factbook, 2013

الاقتصادي الدولي، وفي هذا السياق كانت البرازيل سباقة في الدعوة إلى تأسيس مجموعة العشرين G20 عام 1999، وهي المجموعة التي تضم 11 بلدا ناميا وتسمى لان تكون بديلا لمجموعة الثمانية G8 في إدارة الاقتصاد العالمي وإصلاح السياسات النقدية، والعمل على إدخال تعديلات على طريقة إدارة المؤسسات المالية العالمية لإيجاد "هيكل مالي جديد" يمنح دورا أكبر للدول النامية.

وعلى سبيل المثال سعت البرازيل لتنفيذ اجندتها السياسية الطموحة للحصول على مقعد في مجلس الامن الى حشد تحالف من الدول النامية الرئيسية والصغيرة كما في مفاوضات الدوحة للتجارة الحرة، ثم من خلال السعي للحصول على حقوق تصويتية اكبر لها وللدول النامية في البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، كما انها تدخلت في القضية الإيرانية وحاولت منع تجديد العقوبات الاقتصادية ضد إيران فكانت المرة الأولى التي تقوم فيها البرازيل بالتصويت ضد رغبة الولايات المتحدة في مجلس الأمن.

وقد ترتب عن كل ذلك توسيع التعاون بين البرازيل والعديد من الدول النامية، خصوصا مع الصين، كما عززت البرازيل روابطها السياسية مع اغلب دول أمريكا اللاتينية خصوصا في ظل تنامي التوجهات الاشتراكية في دول القارة والمعروفة باعتراضاتها على السياسات التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه دول القارة الجنوبية.

## ② القوة العسكرية البرازيلية:

تعتبر البرازيل قوة عسكرية متوسطة مقارنة بشركائها داخل تجمع دول البريكس، وتصنف في المركز التاسع ضمن أقوى جيوش العالم، حيث بلغ عدد أفراد قواتها المسلحة 318 ألفا عام 2010 بدون احتساب المجندين، وبميزانية عسكرية تقارب 01.7% من إجمالي الناتج الداخلي الإجمالي، ومع ذلك تعد البرازيل اكبر قوة عسكرية في أمريكا اللاتينية، وتنتشر قواتها في العديد من مناطق العالم في إطار قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام كما هو الحال في هايتي والصحراء الغربية وجنوب السودان ولبنان وتيمور الشرقية.

ويبلغ تعداد القوات البحرية البرازيلية 59 ألف فرد، والجوية 96 ألفا، والبرية 190 ألفا، وشبه العسكرية 395 ألفا، ويعتمد الجيش البرازيلي في تسليحه الى الصناعة العسكرية المحلية بشكل كبير، بالإضافة إلى استيراد بعض انواع الاسلحة المتطورة خصوصا من الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، وتعد البرازيل الدول الوحيدة في القارة التي تحوزها قواتها البحرية على حاملات طائرات وغواصات إستراتيجية.

مع الإشارة إلى ان تحول البرازيل إلى دولة ديمقراطية قد غير حساباتها النووية، ففي عام 1967 وقعت على اتفاقية فرضت عليها وعلى الأرجنتين الالتزام ببرامج نووية سلمية، ووقعت في عام

1998 علي اتفاقية حظر الانتشار النووي وبذلك تخلت البرازيل طواعية عن برنامجها السري للأسلحة النووية وانتقلت لمرحلة التعاون المشترك مع جيرانها لمنع التسلح النووي، مع ان البرازيل تمتلك سادس اكبر احتياطات اليورانيوم في العالم (209 آلاف طن).<sup>(1)</sup>

## 2. روسيا:

لقد ضلت روسيا لقرون عديدة دولة في صف القوى الكبرى في العالم، ومنذ فترة حكم الإمبراطور بطرس الأكبر في أواخر القرن الـ17 كانت روسيا على الدوام واحدة من الدول التي تمسك بزمام القرار داخل أوروبا، وتعززت مكانتها القيادية في العالم بخروجها منتصرة في الحرب العالمية الثانية، وعلى مدار العقود الأربعة التالية كانت روسيا تحت مسمى الاتحاد السوفيتي منذ 1922 - طرفا فاعلا في صياغة التفاعلات الدولية.

وبانهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 وجدت روسيا نفسها خارج نادي القوى الكبرى في العالم، وتراجع نفوذها السياسي على الصعيد الدولي بشكل رهيب، ودخلت البلاد في دوامة من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعرقية، وعلى سبيل المثال تقلص الناتج المحلي الإجمالي والإنتاج الصناعي بنسبة 50% بين عامي 1990 و 1995، وارتفعت نسبة الفقر لتقارب الـ40% عام 1998، ورغم احتفاظها بقدرات عسكرية ونووية هائلة، إلا أنها خسرت نفوذها في العالم وفي القسم الأكبر من أوروبا الشرقية التي كانت خاضعة لنفوذها، و دخلت روسيا خلال عقد من الزمن في عزلة دولية حقيقية.

غير أن المرحلة التالية لفترة حكم الرئيس بوريس يلتسين المستقيل عام 1999، شهدت عودة روسيا لتحقيق نمو اقتصادي متسارع (7% بين عامي 2000 و 2008)، كما انعكس الارتفاع الحاصل على صعيد أسعار النفط في تحسن مستويات المعيشة للشعب الروسي، وفي نفس الوقت عادت روسيا مرة أخرى للعب دور فاعل نسبيا في العديد من القضايا الدولية، حيث تشارك في اللجنة الرباعية حول الشرق الأوسط، وفي المحادثات السادسة مع كوريا الشمالية، بالإضافة إلى كونها عضو في مجموعة الدول الثماني الصناعية، وفي مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفي منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي، كما تلعب دورا قياديا في المنظمات الإقليمية مثل رابطة الدول المستقلة، المجموعة الاقتصادية الأوراسية، منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة شنغهاي للتعاون.

### أ. القوة الاقتصادية-المالية الروسية:

<sup>(1)</sup> الاهرام الالكترونية، "البرازيل"، 27 ديسمبر 2010. على الرابط: [digital.ahram.org.eg/Economy.aspx?Serial=393645](http://digital.ahram.org.eg/Economy.aspx?Serial=393645) تم زيارة الموقع في 12.11.2012



بعد عقد من الركود الاقتصادي، استعادت روسيا بداية من عام 1999 نموها الاقتصادي، فقد نما الناتج الداخلي بمعدل قارب الـ 07% خلال الأعوام التسعة التالية، وتعد روسيا حالياً سادس أكبر قوة اقتصادية في العالم (بمعيار تماثل القدرة الشرائية) خلف الولايات المتحدة، والصين، واليابان، والهند، وألمانيا، بناتج إجمالي قدر عام 2012 بنحو 2.510 تريليون دولار (التاسعة في العالم باستخدام معيار الصرف بالدولار بناتج إجمالي يعادل 1.953 تريليون دولار)، كما تمتلك روسيا احتياطي نقدي قدر بـ 561 مليار دولار في ديسمبر 2012 .

وبحسب تقديرات البنك العالمي (2011) ستتغلب روسيا بحلول منتصف هذا القرن بقوتها الاقتصادية على ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وتقترب من اليابان، حسبما جاء في تقرير المجموعة الاستشارية "برايس ووترهاوس كوبرز" تحت عنوان "العالم في عام 2050"، وتفيد تقديرات الخبراء أن الصين ستحتل المركز الأول في عام 2050 لأقوى اقتصاديات في العالم وسيبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي فيها حوالي 53.8 تريليون دولار، أما الولايات المتحدة ستشغل المركز الثاني بمقدار 38 تريليون دولار، والمركز الثالث سيكون من نصيب الهند وسيكون حجم اقتصادها 34.7 تريليون دولار، في المركز الرابع - البرازيل بناتج محلي إجمالي يقدر بـ 8.8 تريليون دولار، تليها اليابان بمقدار 8.1 تريليون دولار، ووفقاً لتقديرات المحللين ستشغل روسيا المركز السادس و ناتجها المحلي الإجمالي سيشكل 8 تريليون دولار، وتليها كل من المكسيك واندونيسيا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا.

الشكل رقم 18: حجم الناتج الداخلي الإجمالي لروسيا (1996-2012)

الوحدة: مليار دولار

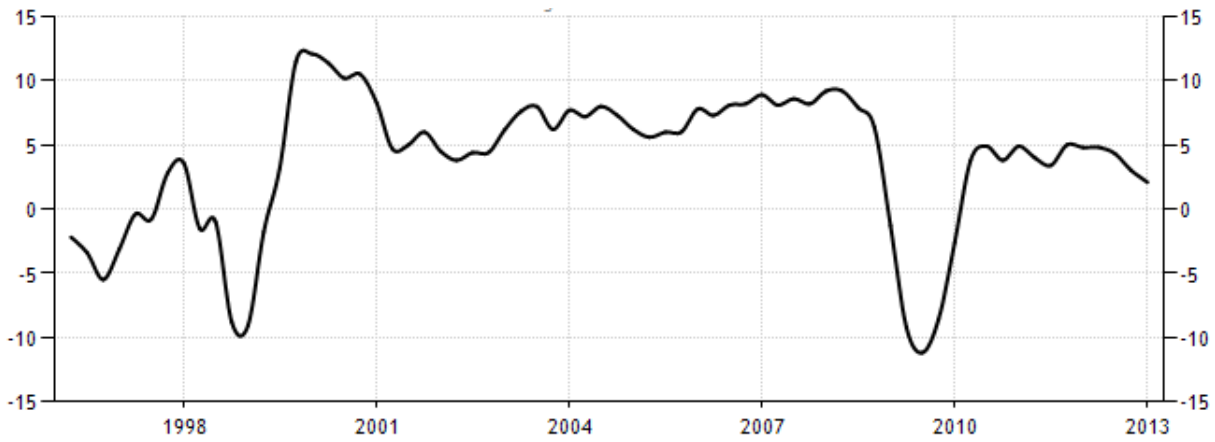


المصدر: Trading economics, Russia

كما تخطى حجم التجارة الخارجية الروسية 900 مليار دولار عام 2012، وحققت روسيا خلال ذلك العام فائضا تجاريا قدر بنحو 184 مليار دولار، وازداد حجم إنتاجها الصناعي عام 2011 بنحو 04.7 %، وارتفع إنتاج النفط فيها إلى 510 ملايين طن والغاز إلى 667 مليار متر مكعب، ونما إنتاج القطاع الزراعي بنسبة 20 %، وانخفض معدل التضخم في البلاد إلى 06.1 % بالمقارنة مع 8.8 % عام 2010.

الشكل رقم 19: نمو الناتج الداخلي الإجمالي لروسيا (1996-الربع الأول 2013).

#### بالنسبة المئوية



المصدر: Trading economics, Russia GDP Annual Growth Rate

#### ب. القوة العسكرية الروسية:

تعد روسيا وريثة أغلب أسلحة الاتحاد السوفيتي السابق وبالذات الأسلحة النووية وأقمار التجسس الاصطناعية ومصانع السلاح والقواعد العسكرية حتى تلك التي باتت تقع الآن خارج حدودها في إحدى جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، وبشكل مشابه لحالة الاقتصاد الروسي، عرف الجيش الروسي وضعاً صعباً في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي حيث تراجع حجم الإنفاق العسكري الروسي إلى الصف الخامس عالمياً خلف كل من الولايات المتحدة والصين وفرنسا وبريطانيا،<sup>(1)</sup> وهو المشهد الذي تغير في السنوات الأخيرة حيث زادت النفقات العسكرية بين عامي 2002 و 2011 بنسبة تتأهز الـ 79%، وعلى سبيل المثال بلغ حجم الميزانية العسكرية الروسية 71 مليار دولار عام 2011، وهو ما يضعها خلف الولايات المتحدة والصين من حيث الإنفاق العسكري.

وبحسب تقديرات المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية IISS لعام 2010 تمتلك روسيا جيشاً قوامه 1.04 مليون فرد عامل و 20 مليوناً من الاحتياط، أي ما يجعل من الجيش الروسي خامس أكبر

(1) Globalfirepower.com, Op, Cit

جيش في العالم من حيث عدد المنتسبين، كما تمتلك روسيا أكبر ترسانة نووية في العالم قوامها 16 ألف رأس نووي، وأكبر سلاح دبابات في العالم، وثاني أكبر ترسانة من الغواصات النووية، وتعد روسيا والولايات المتحدة البلدان الوحيدان اللذان يمتلكان قاذفات قنابل إستراتيجية حديثة.

وبحسب فدرالية العلماء الأمريكيين FAS كان لدى روسيا 1499 رأساً حربيًا إستراتيجيًا مهياً عام 2012، و1022 رأساً حربيًا إستراتيجيًا غير منشور، وما يقارب ألفي رأس حربي نووي تكتيكي، يتولى قسم الصواريخ الإستراتيجية الروسية مهام تأمين الرؤوس النووية الأرضية، بينما يقع تأمين الصواريخ المحمولة عبر الغواصات أو الطائرات على عاتق القوات البحرية والجوية الروسية.

وبناءً على خطة التسليح الجديدة، سيتم خلال السنوات الثلاث المقبلة تحديث 45% من العتاد العسكري الحالي للجيش الروسي، أما على المدى البعيد فإن الجيش سيتسلم خلال الأعوام العشرة المقبلة أكثر من 400 صاروخ باليستي عابر للقارات من الصواريخ التي تطلق من البر والبحر، وأكثر من 1600 طائرة حديثة بحدود 2020، وأكثر من 2300 دبابة حديثة، وزهاء 2000 منظومة مدفعية ذاتية الحركة، و17 ألف عربة عسكرية، ومن المنتظر ان يتسلم الجيش الروسي صاروخا باليستيا ثقيلًا بعيد المدى بحلول عام 2018 قادر على اجتياز شبكة مضادة للصواريخ التي تقوم الولايات المتحدة بإنشائها في أوروبا. كما تعمل روسيا على إيجاد صاروخ تفوق سرعته الصوت، يماثل الصاروخ الأميركي X 51 الذي باعت تجربته الأخيرة بالفشل.

#### دور روسيا السياسي:

لقد كانت مهمة استرجاع المكانة السياسية السوفيتية هدفًا رئيسيًا لبرنامج الرئيس فلاديمير بوتين، ولتحقيق هذا الهدف تبنت روسيا إستراتيجية شاملة لتعزيز نفوذها داخل الجمهوريات السوفيتية السابقة خصوصًا في آسيا الوسطى، التي تمثل بالنسبة لروسيا رهانا إستراتيجيا كبيرا ومنطقة "مصالح مميزة" بالنسبة إلى سياسة موسكو بحسب تعبير وزير الرئيس السابق ديمتري ميدفيديف أثناء حرب جورجيا عام 2008.<sup>(1)</sup>

وتسعى موسكو إلى بسط سيطرتها على هذه المنطقة من خلال البنى الأمنية (منظمة معاهدة الأمن الجماعي) والاقتصادية (اللجنة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية) التي كان لروسيا الدور الأبرز في إنشائها داخل منظومة الدول السوفيتية السابقة، كما تسعى إلى تعزيز هذه السيطرة من خلال أدواتها

(1) ميشيل ريل، روسيا ومنظمة شانغهاي للتعاون، في برتراند بادي، دومينيك فيدال: اوضاع العالم 2011، ترجمة ونشر مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ط 1، 2011، ص 84.

الاقتصادية كشركة غاز بروم، والسياسية كنفوذها داخل النخب السياسية الحاكمة، وحتى العسكرية من خلال قواعدها في عدد من هذه الدول.<sup>(1)</sup>

واعتبارها واحدة من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، تلعب روسيا دوراً كبيراً في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وتحتفظ في نفس الوقت بعلاقات قوية مع العديد من دول العالم الثالث التي عرفت سابقاً بعلاقاتها الوطيدة مع الاتحاد السوفيتي، وعلى سبيل المثال لعبت روسيا دوراً مهماً في إدارة أزمة إقليم كوسوفو وانحازت خلالها بشكل واضح لوجهة نظر صربيا، واستخدمت حق الفيتو في مجلس الأمن أكثر من مرة في وجه مشاريع القرارات التي تقدمت بها القوى الغربية للتدخل في سوريا بشكل دفع بعدد من الملاحظين إلى الحديث عن "حرب باردة" جديد بين روسيا والقوى الغربية الثالث.

كما تقيم روسيا علاقات قوية وإيجابية مع دول البريكس الأخرى، فقد سعت روسيا في السنوات الأخيرة، إلى تعزيز علاقاتها مع الهند والبرازيل وخاصة مع الصين الشعبية التي وقعت معها معاهدة صداقة، كما تم تأسيس مجلس الناتو - روسيا في عام 2002 للسماح لقوات الحلفاء الستة وعشرين وروسيا، على العمل معاً كشركاء متساويين للبحث عن فرص للتعاون المشترك، بالإضافة إلى حضورها القوي في المنتديات الاقتصادية والسياسية العالمية على غرار منظمة شانغهاي للتعاون.

### 3. الهند:

تعتبر الهند صاحبة ثاني أقدم حضارة مستمرة في العالم حتى الآن، وهي موطن خمس سكان العالم تقريباً، واكبر دولة ديمقراطية في العالم، لعبت دوراً قيادياً في العالم الثالث خلال الحرب الباردة، وتوسعت اليوم إلى لعب دور قيادي في النظام الدولي قيد التشكل، من خلال وزنها الاقتصادي والعسكري المتعاظم بشكل سريع منذ نهاية الحرب الباردة، والتي ترى بأنها تؤهلها لان تصبح دولة عالمية كبرى وهي طموحات قديمة بالنسبة للهند.

فقد جاء في رسالة التهئة التي بعث بها رئيس الوزراء جواهر لال نهرو إلى وزراء التنفيذيين في جميع الأقاليم الهندية في شهر أكتوبر من عام 1949 " لقد اجتمع العالم على أن مستقبل آسيا أصبح محكوماً بشكل شديد في يد الهند التي أضحت محورا لها"<sup>(2)</sup> وهي إشارة على طموحات الهند للعب دور محوري في آسيا حتى في زمن كانت فيه الهند دولة حديثة العهد بالاستقلال، أما اليوم فيبدو من تصريحات القادة الهنود أن هناك رغبة جامحة في تسخير مقومات القوة المتاحة للعب هكذا دور، فعلى

(1) نفسه، ص 86.

(2) هان تشو دونغ، "ما مدى احتمال التصادم العسكري الصيني الهندي؟"،

سبيل المثال سبق للسيد أدوانى وان قال عند توليه لحقيبة الداخلية الهندية في مارس 2001: "لقد كان القرن العشرين قرن الغرب، وان الصين تراودها رغبة في أن تتزعم العالم في القرن الحادي والعشرين، ولكن مستقبل القرن الحالي بأشهره وسنينه هو قرن الهند"، وعلى هذا النحو سار تصريح مانموهان سينغ Manmohan Singh عند توليه منصب رئيس الوزراء عام 2004 "القرن الحادي والعشرين هو قرن الهند".<sup>(1)</sup>

الأسطر التالية تستعرض بشكل مختصر أهم المؤشرات عن القوة الهندية الحالية، وهي خطوة مهمة بصدد قراءة موقع الهند في ميزان القوة العالمي من جهة، ولتقييم موضوعية طموحات القادة الهنود للعب دور عالمي خلال العقود التالية من جهة ثانية، وهذا لا يتم إلا من خلال مقارنة مقومات هذه القوة بتلك التي تحوزها قوى أخرى حاضرة في الإقليم كالصين أو الولايات المتحدة.

### ① القوة الاقتصادية الهندية:

لقد أرغمت الأزمة الاقتصادية الخانقة التي ضربت الهند عام 1991<sup>(\*)</sup> صناع القرار على مباشرة سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية في البلاد استهدفت تعميم حرية التجارة والتكيف مع التحولات العالمية، وقد لعب حينها وزير المالية مانموهان سينغ (أصبح بعدها رئيسا للوزراء) دورا بارزا حتى لقب بأب الإصلاح الاقتصادي، وقد كان من نتائج سياساته تحقيق مستويات نمو عالية دفعت بعدد من وسائل الإعلام الغربية تطلق وصف "المعجزة الهندية" للإشارة إلى التحولات الاقتصادية التي عرفتتها الهند منذ تسعينيات القرن الماضي.

فقد نما الاقتصاد الهندي بمعدل سنوي قارب الـ6% خلال الـ20 سنة الأخيرة، ووصل معدل النمو إلى 10% في الفترة ما بين 2004 و 2008، وقد مكن هذا النمو الهند من تخطي الأزمة المالية العالمية بسلاسة رغم تراجع نموها الاقتصادي إلى 6.8% عام 2009 و7.8% عام 2010،<sup>(2)</sup> ويتوقع الخبراء استمرار نمو الاقتصاد الهندي بنفس الوتيرة لسنوات طويلة أخرى، بحيث يصبح الاقتصاد الهندي أكبر من الاقتصاد الإيطالي عام 2015، وأكبر من الاقتصاد الألماني العام 2025، وأكبر من الاقتصاد الياباني العام 2032.

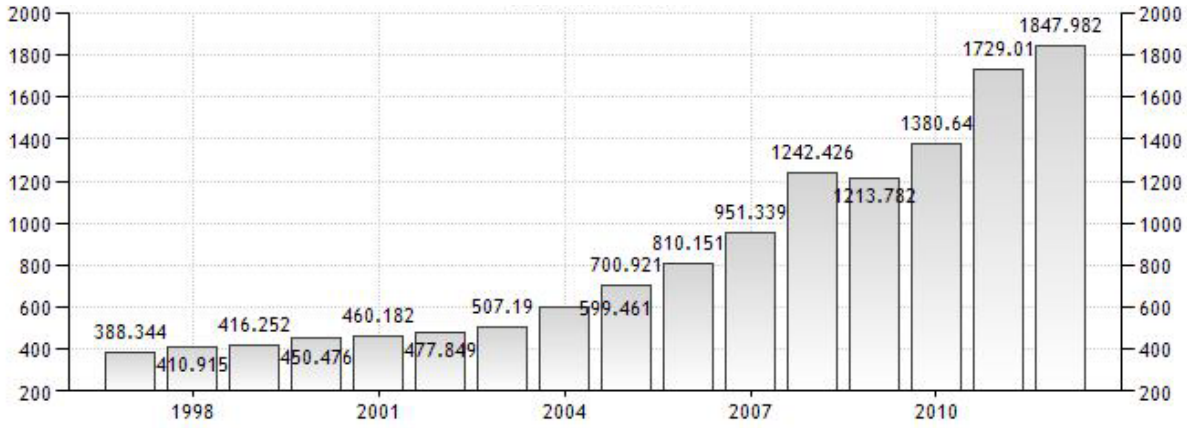
(1) نفسه.

(\*) يشار إلى أن فشل الحكومة الهندية في جذب ما يكفي من الاستثمارات خلق أزمة في حساب المدفوعات عام 1991، عندما اضطر البنك المركزي الهندي إلى إرسال 47 طنا من الذهب إلى أوروبا كضمان للحصول على قرض لتجنب إفلاس الحكومة.

(2) The Central Intelligence Agency (CIA), The World Factbook, 2012

الشكل رقم 20 : حجم الناتج الداخلي الإجمالي للهند (1996-2012)

الوحدة: مليار دولار

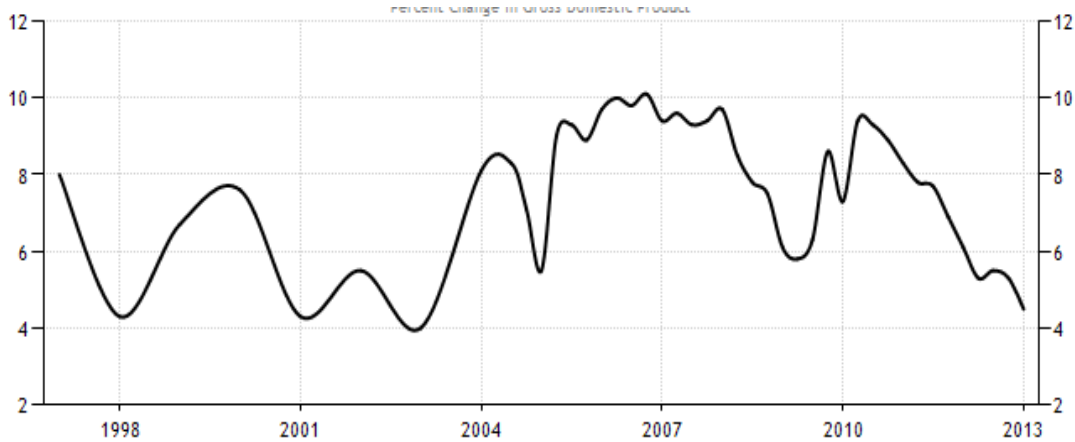


المصدر: Trading economics, India GDP

وباستخدام معيار تماثل القدرة الشرائية يعتبر الاقتصاد الهندي رابع أكبر قوة اقتصادية في العالم عام 2011 خلف الولايات المتحدة والصين واليابان بناتج داخلي إجمالي قدره 4.463 تريليون دولار، وتتوقع مؤسسة غولدمان سانش أن يتخطى حجم الاقتصاد الهندي نظيره الأمريكي عام 2043 (بمعيار تماثل القدرة الشرائية)، غير أن الرقم السابق يتقلص إلى 1.84 تريليون دولار باستخدام معيار سعر الصرف في مقابل الدولار الأمريكي، مما يجعل من الاقتصاد الهندي في الرتبة الـ10 عالميا في العام 2011.<sup>(1)</sup>

الشكل رقم 21: نمو الناتج الداخلي الإجمالي للهند (1996-الربع الأول 2013).

بالنسبة المئوية



المصدر: Trading economics, India GDP Annual Growth Rate

<sup>(1)</sup>The Central Intelligence Agency (CIA), The World Factbook, 2013

من الناحية التجارية تعد الهند تاسع اكبر دولة مصدرة للسلع في العالم (299 مليار دولار عام 2011)، وعاشر اكبر مستورد لها (461 مليار دولار عام 2011)، وسادس اكبر مستورد للبتترول في العالم (يغطي الإنتاج المحلي ربع الاستهلاك الهندي)، كما بلغ الاحتياطي الهندي من العملات الأجنبية 292 مليار دولار خلال شهر مارس 2013، تشكل تقنية المعلومات واجهة الاقتصاد الهندي الحديث، وتعد أسرع القطاعات نموا بمعدل يتراوح ما بين 40 و 50% سنويا، وتدر على البلاد حوالي 13 مليار دولار سنويا، وتستقطب السوق الأمريكية ثلث الصادرات الهندية من البرمجيات.<sup>(1)</sup>

## ② القوة العسكرية الهندية:

لقد رسخت الهزيمة العسكرية التي تكبدتها الهند خلال حربها مع الصين عام 1963 نزعة شديدة لدى الساسة الهنود لتطوير قدرات البلد العسكرية، خصوصا في ظل التوتر الدائم مع باكستان المجاورة حول مسألة السيادة على إقليم كشمير، والذي تطور إلى حرب ثانية عام 1965 وثالثة عام 1971، مما دفع بالهند إلى العمل على تعزيز روابطها مع الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة ثم مع الولايات المتحدة بعدها، وارتكزت السياسة العسكرية الهندية منذ ثمانينيات القرن الماضي على تبني إستراتيجية ردع محدود، عملت خلالها على تعزيز قدراتها النووية والبحرية بشكل خاص.

تمتلك الهند حاليا ثالث اكبر قوة عسكرية في العالم من حيث العدد خلف الصين والولايات المتحدة بجيش قوامه 1.3 مليون فرد، القسم الأكبر منها يشكل القوة البرية الهندية، التي غالبا ما ينظر إليها على أنها القسم الأقل تحديثا في الجيش الهندي، وقد حجم الميزانية العسكرية الهندية بنحو 36 مليار دولار عام 2012، وقد استحوذت الهند وحدها على 10% من صادرات السلاح في العالم بين عامي 2007 و 2011، وتعتبر روسيا وفرنسا وإسرائيل أهم مصادر تسليح الجيش الهندي (80% من الأسلحة الهندية المستوردة مصدرها الاتحاد السوفيتي-روسيا).

وفي السنوات الأخيرة أظهرت الهند توجهها شاملا للرفع من وتيرة التحديث الذي يطال قواتها المسلحة، فقد دشنت الهند في فيفري 2008 أول عملية لإطلاق صواريخ باليستية من غواصة بحرية، كما وضعت في الخدمة أول غواصة نووية محلية الصنع عام 2009 مما عزز قدرتها على الردع النووي، رغم أن العقيدة العسكرية الهندية ظلت حتى الآن تؤكد على اكتساب وسائل الردع مع "عدم المبادرة بالاستخدام"، وهي الإستراتيجية التي تبنتها بعد وقت قصير من إقدامها على إجراء أول تجربة نووية "عملية بوذا المبتسم" *Smiling Buddha* عام 1974.<sup>(2)</sup>

(1) إيمان عمر، "الهند و كيفية صعودها كقوة كونية..دراسة شاملة"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2006.

(2) John Lee, Nuclear Politics & South Asia, Florida State University, 2011, p 15.

وتحتفظ الهند اليوم بقوة بحرية هائلة قوامها 19 غواصة، وحاملة طائرات واحدة، و175 سفينة حربية و08 مدمرات و18 فرقاطة، بالإضافة إلى أعداد أخرى من السفن البرمائية والزوارق الحربية وسفن الإسناد البحري، وتمتلك قواتها البرية أكثر من 05 آلاف دبابة، وتمتلك قواتها الجوية أكثر من 2442 طائرة حربية في الخدمة، ونحو 850 طائرة هليكوبتر،<sup>(1)</sup> وقد ظلت الهند إلى وقت قريب الدولة الوحيدة في آسيا بعد الحرب العالمية الثانية التي تحوز على حاملة طائرات.

على الصعيد السياسي ظلت الهند خلال عقود الحرب الباردة تلعب دورا قياديا في العالم الثالث خصوصا في إطار حركة عدم الانحياز، كما لعبت دورا بارزا في تعميق العلاقات بين دول الجنوب بفعل تأثير المكانة الجيدة التي كان يحظى بها قادة الهند، وباستثناء علاقاتها المضطربة مع الصين وباكستان ظلت الهند تحتفظ بروابط متينة مع دول الجنوب، وهي تسعى اليوم لتعزيزها باتفاقات جديدة في الجوانب السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية.

#### 4. جنوب إفريقيا:

تعتبر جنوب إفريقيا الدولة الأضعف داخل حلقة البريكس، ولا يمكن اعتبارها قوة عالمية من الصف الثاني مقارنة بشركائها داخل المجموعة، غير أن حيازتها لأكبر اقتصاد في القارة الإفريقية، وموقعها الجغرافي المتميز على الخطوط البحرية العالمية التي تربط المحيطين الهندي والأطلسي، جعل منها قاعدة اقتصادية هامة ومنفذا رئيسيا للقارة الإفريقية.

أصبحت جنوب إفريقيا منذ عام 2011 عضوا جديدا في مجموعة البريكس بناء على دعوة للانضمام تلقتها من الصين في شهر ديسمبر عام 2010، وفي خطوة اعتبرها كثير من المحللين مفاجئة وغير مناسبة استنادا إلى وضع جنوب إفريقيا الذي يبقى بعيدا عن وضع القوى الاقتصادية الناشئة المشكلة للكتل، حتى أن جيم أونيل - أول من صاغ مصطلح دول البريك - اضطر إلى قطع عطلة لكتابة عمود جديد للتعاطي مع الواقع الجديد الناجم عن انضمام جنوب إفريقيا إلى المجموعة.

وقد علق جيم أونيل على ذلك بالقول انه "إذا كان هذا يمثل خبرا سارا بالنسبة إلى جنوب إفريقيا، فإنني أجد صعوبة في تفسير الأسباب التي تقف وراء قبول دول البريك لهذا الأمر"<sup>(2)</sup> وأضاف أونيل: "إن اقتصاد جنوب إفريقيا ليس بقريب حتى من أن يؤهله ليكون عضوا في بریک، وبدون تحسين الإنتاجية ونمو في معدلات المواليد، فإنه لن يكون يوما شبها لتلك الدول"، فعند اخذ الجانب الاقتصادي بعين

(1) اوليفيه جازيك، "الهند تنسى المثالية وتحلم بقوة عسكرية عالمية"، ترجمة موقع الامة اليوم، على الرابط:

<http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/asia/122500-2010-01-10%2017-02-57.html> تم زيارة الموقع يوم: 2013/06/12

(2) Keith Campbell, "SA's economic leadership of Africa slipping away", Engineering news, No.13221 (06 Jul 2012).



الاعتبار، يظهر جليا عمق الفجوة التي تفصل جنوب إفريقيا عن باقي دول المجموعة، فالإقتصاد الروسي مثلا -رغم انه ثاني اضعف اقتصاد بين دول البريك- يماثل أربعة أضعاف حجم اقتصاد جنوب إفريقيا.

وعلى هذا الأساس تعد جنوب إفريقيا دولة صغيرة نسبيا بالمعيارين الاقتصادي (390.9 مليار دولار حجم الناتج الداخلي الإجمالي عام 2012، ومعدل نمو سنوي في حدود 03%) والبشري (نحو 52 مليون نسمة حاليا)، أي أن هناك عدد من الاقتصاديات الناشئة يمكن أن توفر فضاء انسب لتوسيع مجموعة البريك وتشمل هذه القائمة حسب ما كتب أونيل كوريا الجنوبية، تركيا، المكسيك، واندونيسيا، وجميع هذه الدول لها ناتج داخلي إجمالي أكبر بمرتين أو ثلاث مرات من اقتصاد جنوب إفريقيا، وبرصيد بشري أكبر.<sup>(1)</sup>

وقد تم تفسير دعوة الصين لجنوب إفريقيا للانضمام إلى مجموعة البريك في سياق رغبة بكين القوية في صياغة روابط سياسية قوية مع القارة الإفريقية، خصوصا وان جنوب إفريقيا هي الشريك التجاري الأكبر وحليف سياسي ذو أهمية متنامية، خصوصا مع استحضار الحقيقة التي مفادها أن حجم التجارة بين الصين والقارة الإفريقية قد تخطى حاجز 110 مليار دولار عام 2011، مع أن الصين ليست الدولة الوحيدة ضمن مجموعة البريك التي تولي اهتماما واسعا بالقارة، فهناك الهند أيضا والبرازيل، فبالنسبة للهند هناك روابط تجارية واستثمارية قوية مع دول شرق إفريقيا، كما تتمتع البرازيل بحضور قوي في أنجولا ومناطق أخرى.

### ❶ اقتصاد جنوب إفريقيا:

يحتل الاقتصاد جنوب إفريقيا المرتبة الـ25 ضمن أكبر اقتصاديات العالم باستخدام مؤشر تماثل القدرة الشرائية (المرتبة 30 قياسا بسعر الصرف مقابل الدولار عام 2011) بناتج إجمالي قدر بـ 578.6 مليار دولار عام 2012،<sup>(2)</sup> وقد كان اقتصاد جنوب إفريقيا يمثل 0.66% من حجم الاقتصاد العالمي عام 2011.<sup>(3)</sup>

وفي الفترة مابين عامي 1993 و 2007 نما الناتج الإجمالي الداخلي بمعدل 5.1% واستمر في تحقيق نمو ايجابي حتى أثناء الأزمة المالية العالمية 2008-2009 (3.1%)، رغم أن التقديرات الحالية تشير إلى نمو اقتصاد البلد بمعدل سنوي يتراوح ما بين 2.7 و 3.8% بين عامي 2013 و 2015، ومع ذلك تبقى هذه الأرقام بعيدة عن تلك التي تسجلها دول البريكس الأخرى.

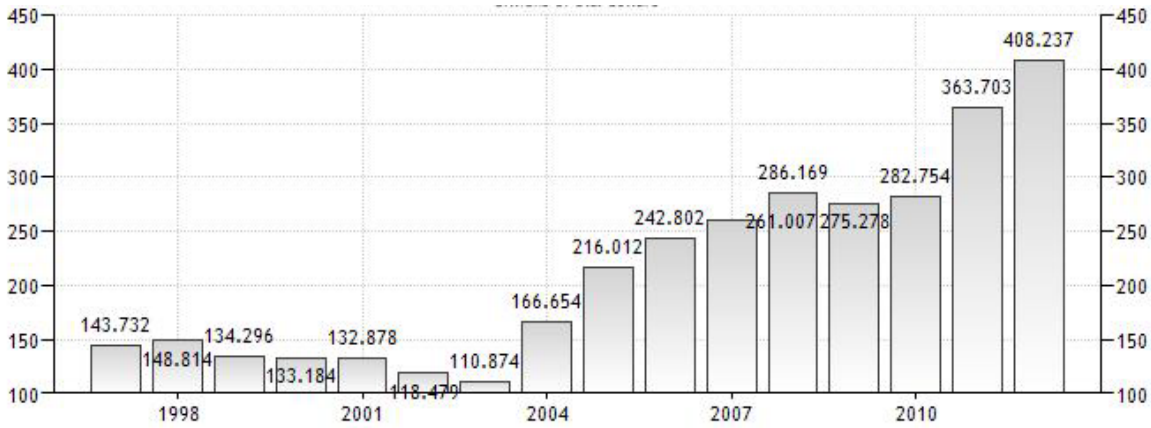
<sup>(1)</sup>Ibid.

<sup>(2)</sup>The Central Intelligence Agency (CIA), The World Factbook, 2013

<sup>(3)</sup>Trading economy, Op, Cit.

الشكل رقم 22: حجم الناتج الداخلي الإجمالي لجنوب إفريقيا (1996-2012)

الوحدة: مليار دولار



المصدر: Trading economics, South Africa GDP

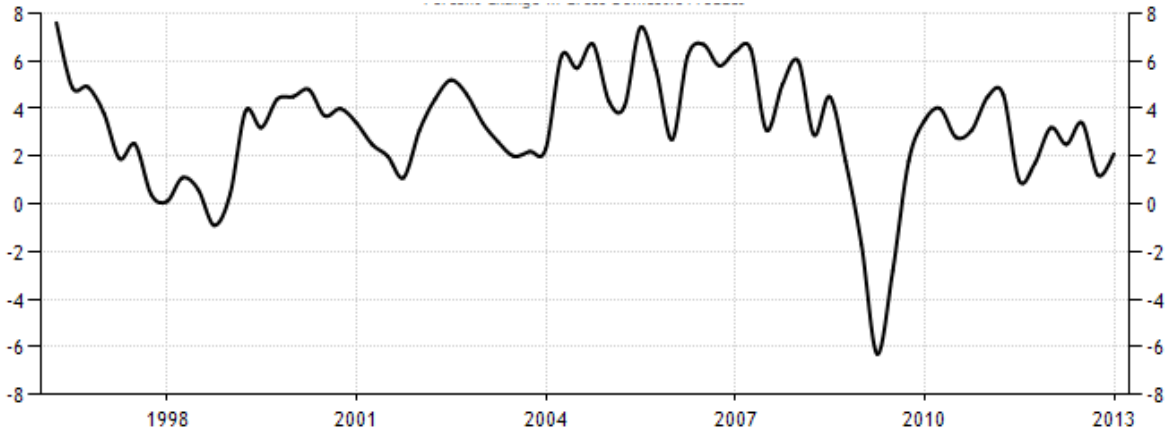
ورغم أن جنوب إفريقيا غالباً ما ينظر إليها كنموذج اقتصادي في القارة قياساً بقوتها الاقتصادية مقارنة بدول أخرى أكثر غنى من الناحيتين الطبيعية والبشرية كنيجييريا ومصر، إلا أن هناك العديد من المؤشرات التي تكشف حدود هذا النجاح، فعلى سبيل المثال تسجل جنوب إفريقيا مستوى عال من البطالة بلغ 22.7% عام 2012، وتخطت نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر حاجز 31,3% من سكان البلد عام 2009، ضف إلى ذلك الفروقات الواسعة في مستويات الدخل أو المعيشة بين السكان وبين الأقاليم المختلفة.

من حيث التجارة الخارجية تعتبر جنوب إفريقيا أكبر دولة في القارة من حيث حجم المبادلات التجارية، ففي عام 2012 بلغ حجم الصادرات 101.2 مليار دولار والواردات 106.8 مليار دولار، وتمثل المعادن الثمينة كالذهب والألماس جزءاً مهماً من صادرات البلد، وفي ديسمبر من نفس العام بلغ احتياطي البلد من العملات الأجنبية 54.98 مليار دولار.<sup>(1)</sup>

(1) The Central Intelligence Agency (CIA), The World Factbook, 2013

الشكل رقم 23: نمو الناتج الداخلي الإجمالي لدولة جنوب إفريقيا (1996-الربع الأول 2013).

بالنسبة المئوية



المصدر: Trading economics, South Africa GDP Annual Growth Rate

## ② القوة العسكرية لجنوب إفريقيا:

استكملت جنوب إفريقيا عام 2003 عملية دمج قوات السكان الأصليين-السود وياقي تيارات المعارضة التي كانت تتشط خلال فترة التمييز العنصري في قوات الدفاع الوطني لجنوب إفريقيا SANDF (التسمية الرسمية للجيش)، وبلغ تعداد أفراد الجيش 62343 عام 2008، ينتمي نحو 5801 و 9183 فرد إلى القوتين البحرية والجوية على التوالي، ويمثل حجم الإنفاق العسكري 01.7% من حجم الناتج الإجمالي للبلاد (2006).<sup>(1)</sup>

من حيث العتاد تمتلك جنوب إفريقيا كتيبة واحدة للدبابات بإجمالي 167 دبابة، وأخرى للاستطلاع المدرع (176 مركبة)، وثالثة محمولة جوا، وكتيبتا قوات خاصة، بالإضافة إلى غواصتين، وست سفن إنزال، و22 زورقا، وسرب دفاع جوي يضم 19 طائرة حديثة من نوع *Cheetah*، و45 طائرة مقاتلة، و51 طائرة نقل بالإضافة إلى أعداد أخرى من طائرات التدريب والاستطلاع، كما تنتشر جنوب إفريقيا بعضا من جنودها في إطار قوات الأمم المتحدة أو الاتحاد الإفريقي كما هو الحال في بوروندي (862 فردا) والكونغو الديمقراطية (1186 فردا و 20 مراقبا) والسودان (39 مراقبا)،<sup>(2)</sup> ولا شك أن هذه الأرقام تكشف هي الأخرى محدودية قدرات جنوب إفريقيا العسكرية.

<sup>(1)</sup>Ibid

<sup>(2)</sup>The Central Intelligence Agency (CIA), The World Factbook, 2013

الشكل رقم 24: المؤشرات الاقتصادية والعسكرية لدول البريكس (2011)

ج. إفريقيا	الصين	الهند	روسيا	البرازيل	
					المؤشرات الاقتصادية
0.505	8.76	3.5	2.26	2.10	الناتج المحلي الإجمالي
%04	%9.8	%7.1	%5.7	%2.8	النمو السنوي
					في 10 سنوات الأخيرة
10244	6567	2941	15922	10326	نصيب الفرد من الناتج الإجمالي
71.95	1005	243	291.97	182	حجم الواردات
62.62	1201	155	471.76	197	حجم الصادرات
					تعداد القوات المسلحة (بالآلاف) + الإنفاق العسكري (من حجم الناتج الإجمالي)
37.1	6001	1310	1174	190	القوات البرية
6.2	255	58.4	142	67	القوات البحرية
10.6	315	127.2	160	69.43	القوات الجوية
1.5	1.4	2.9	2.3	1.5	حجم الإنفاق العسكري %

المصدر: برتراند بادي، دومينيك فيدال: مرجع سابق، ص 408-487

#### المطلب الرابع: اليابان:

بالرغم من حجم الدمار والخراب الذي تعرضت له اليابان خلال الحرب العالمية الثانية إلا ان السنوات العشرين التي تلت انتهاء تلك الحرب شهدت نمواً دراماتيكياً لليابان، فقد أصبحت منذ سبعينيات القرن الماضي ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم وقوة صناعية والكترونية وتجارية ومالية رائدة، غير ان السنوات الاخيرة قد شهدت انحساراً كبيراً في النمو والاقتصادي وازمات اقتصادية خانقة، يضاف الى ذلك محدودية دور اليابان على الساحة السياسية العالمية والمشاكل التاريخية، ويتوقع ان تفقد اليابان في السنوات القادمة مرتبتها الثالثة ضمن أكبر اقتصاديات العالم لصالح الهند ودول أخرى.

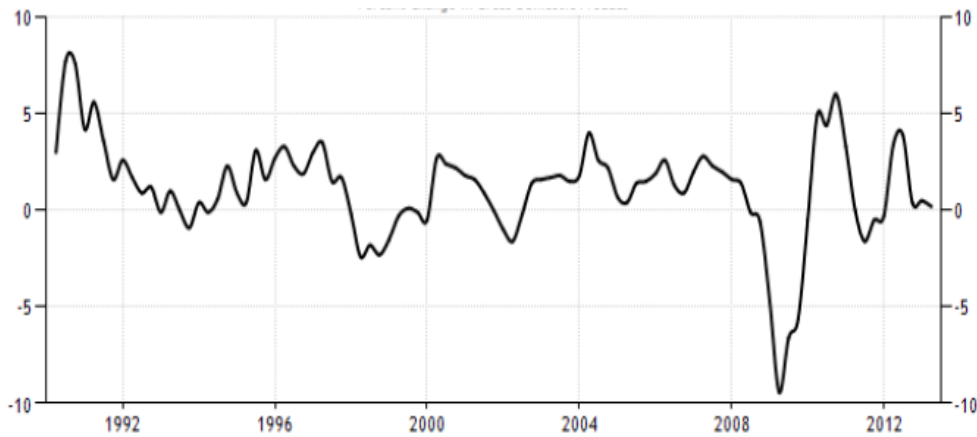
#### 1. الاقتصاد:

ورثت اليابان غداً نهاية الحرب العالمية الثانية اقتصاداً محطماً بشكل شبه كامل، لكن الاقتصاد الياباني استرجع عافيته بشكل سريع خلال السنوات العشر التالية (لعبت المساعدات الأمريكية في إطار مشروع مارشال دوراً هاماً في ذلك)، لتشهد اليابان انطلاقة اقتصادية هائلة خلال ستينيات القرن الماضي محققة نمواً سنوياً عالياً على مدار أكثر من ثلاثة عقود، حيث نما بأكثر من 10% خلال عقد الستينيات، و 05% في السبعينيات و 04% خلال عقد الثمانينيات، وقد دفع هذا النمو بالعديد من المحللين الاقتصاديين إلى إطلاق وصف "المعجزة الاقتصادية" على الحالة اليابانية، بالنظر إلى شح الموارد الطبيعية والأداء الاقتصادي البارع.

غير أن تسعينيات القرن الماضي شهدت تراجعاً حاداً في نمو الاقتصاد الياباني الذي لم يتخطى حينها حاجز الـ 1.7%،<sup>(1)</sup> ورغم عودته إلى تحقيق أرقام إيجابية منذ عام 2000، إلا أن الأزمة المالية العالمية قد أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الياباني الذي عرف انكماشاً حاداً سنوات 2009، 2010، و2011، مما دفع بالعديد من الملاحظين إلى إطلاق وصف "عقد الخسارة" *lost decade* على واقع الاقتصاد الياباني في العقد الأول من القرن الـ 21.

الشكل رقم 25: معدل النمو السنوي للناتج الداخلي الإجمالي الياباني (1990-الربع الأول 2013).

بالنسبة المئوية



المصدر: Trading economics, Japan GDP Annual Growth Rate

بالإضافة إلى ذلك، توجي العديد من المؤشرات الحديثة أن اقتصاد اليابان دخل في حقيقة الأمر في "عقد الخسارة" حيث يتوقع المحللون استمرار تراجع الاقتصاد الياباني خلال العقد الحالي أيضاً، وعلى سبيل المثال أشارت دراسة حديثة صادرة عن مؤسسة هيريتيج *The Heritage Foundation* أن حجم الاقتصاد الياباني عام 1992 كان أكبر من حجمه عام 2010، وقياساً بالعملة المحلية بلغ حجم الناتج الإجمالي الياباني 480.8 تريليون ين عام 1992 مقابل 479.2 تريليون ين عام 2010،<sup>(2)</sup> في حين نمت اقتصاديات الدول الأخرى بشكل معتبر في نفس الفترة، وعلى سبيل المثال نما الاقتصاد الألماني بمقدار النصف، وتضاعف الاقتصاد الأمريكي، ففي حين تضاعف اقتصاد كوريا الجنوبية أربع مرات، وهو ما يكشف عمق الأزمة التي يتخبط فيها الاقتصاد الياباني في العقد الأخيرين.

أكثر من ذلك فقدت اليابان مركزها الثاني في ترتيب أقوى اقتصاديات العالم نهاية عام 2010 لفائدة الصين، وهو المركز الذي ضلت تشغله منذ عام 1978، وتعد اليابان حالياً ثالث أكبر قوة

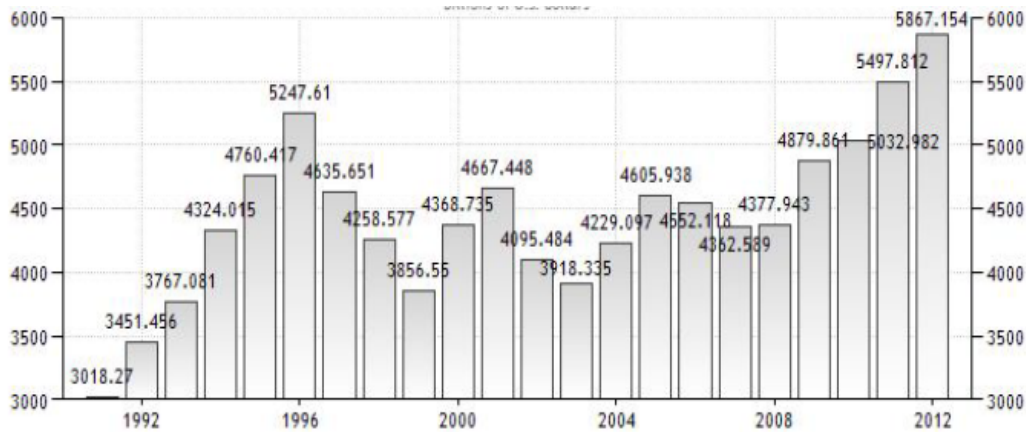
<sup>(1)</sup> The Central Intelligence Agency (CIA), The World Factbook, 2013

<sup>(2)</sup> Derek Scissors, Kumi Yokoe, Japan's National Budget: Time to Give Up on Keynesianism, The Heritage Foundation, No 3, (March 2012), p 02.

اقتصادية في العالم بناتج داخلي إجمالي قدره 5.964 تريليون دولار (2012) قياسا بالدولار، لكنها تتراجع إلى الصف الرابع عالميا (خلف الولايات المتحدة والصين والهند) باحتساب معيار تماثل القدرة الشرائية بناتج إجمالي قدر بـ 4.628 تريليون دولار في ذات العام، و في عام 2011 كان الاقتصاد الياباني يعادل 9.46 % من حجم الاقتصاد العالمي<sup>(1)</sup>

### الشكا رقم 26: حجم الناتج الداخلي الإجمالي لليابان (1990-2012)

الوحدة مليار دولار



المصدر: Trading economics, Japan GDP Annual Growth Rate

### التجارة الخارجية:

يتميز الاقتصاد الياباني باعتماده الشديد على التصنيع والتجارة الخارجية، وبشكل خاص تصدير أنواع معينة من الصناعات ذات التكنولوجيا الدقيقة كالبرمجيات والعدسات المتطورة والروبوتات بالإضافة إلى السيارات والعربات الصناعية التي تمثل لوحدها 13.6 % من حجم الصادرات اليابانية (2011)، وهذا ما جعل الاقتصاد الياباني شديد الحساسية تجاه الأزمات المالية التي تمس مختلف مناطق العالم وكذا تجاه التوترات السياسية مع الصين.

وفي هذا السياق، تقلص حجم الصادرات والواردات اليابانية عام 2009 بنحو 24.3% و 25.3% على التوالي بفعل انكماش الأسواق الخارجية بعد الأزمة المالية العالمية، وعلى نحو مشابه تقلصت مبيعات السيارات اليابانية في الصين بنسبة 82% في شهر سبتمبر 2012 على خلفية الدعوات إلى مقاطعة البضائع اليابانية على خلفية شراء اليابان لجزر سنكاكو المتنازع عليها بين الدولتين.

<sup>(1)</sup> The Central Intelligence Agency (CIA), Op, Cit.

وكانت اليابان عام 2011 رابع أكبر قوة تجارية في العالم خلف الصين والولايات المتحدة وألمانيا، وبلغ حجم صادراتها 823 مليار دولار وواراداتها 855 مليار دولار، أي ما يعادل 04,5 % من حجم الصادرات و 04.6 % من حجم الواردات العالمية،<sup>(1)</sup> مما جعل الميزان التجاري الياباني يحقق عجزا بـ 32 مليار دولار في ذات العام.

وبالرغم من هذه المؤشرات السلبية عن النمو الاقتصادي والتجاري تبقى اليابان واحدة من أهم دول العالم امتلاكا لاحتياطي نقدي من العملات الأجنبية بلغ 1.257 تريليون دولار في شهر افريل من عام 2013،<sup>(2)</sup> كما صنفت 68 شركة يابانية من بين أغنى 500 شركة في العالم عام 2011، وتعد اليابان في نفس الوقت من أكبر الدول المصدرة للرسميل في العالم.

### الثقل السياسي الياباني:

قامت السياسة الخارجية اليابانية بعد استرجاع سيادتها بموجب معاهدة سان فرانسيسكو 08 سبتمبر 1951، على السعي لربط علاقات سلمية مع مختلف بلدان العالم لمحو الصورة السلبية التي التصقت بالممارسات اليابانية خلال الحرب العالمية الثانية، وهو المسعى الذي استلزم ربط علاقات دبلوماسية مع أعدائها القدامى، وقد تجسد ذلك من خلال توقيع بيان مشترك حول تطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفياتي عام 1956، وإبرام اتفاقية للتعاون المشترك مع الولايات المتحدة في 19 جانفي 1960، وبعث العلاقات الدبلوماسية مع كوريا الجنوبية عام 1965، ثم إبرام اتفاقية الصداقة مع الصين (1972).

وفي تلك الفترة امتازت سياسة اليابان الخارجية بدبلوماسية خاصة تهدف إلى إزالة الشكوك وتخفيف الاستياء من الدول الآسيوية المجاورة التي عانت من العدوان الياباني في الحقبة الامبريالية، ومالت تلك الدبلوماسية إلى إقامة علاقات الصداقة مع جميع الدول الآسيوية مع إعلانها سياسة الفصل بين السياسة والاقتصاد والوقوف بشكل محايد بشأن بعض القضايا الخلافية بين الشرق والغرب، وبشكل عام أصبحت سياسة اليابان الخارجية غير فعالة عموماً تجاه الشؤون الدولية، وأتبعته اليابان دبلوماسية الاتجاه الكلي "Omnidirectional Diplomacy" في علاقاتها الدولية التي غلب عليها طابع الحياد السياسي في الشؤون الخارجية مع توسيع العلاقات الاقتصادية إلى أقصى حد ممكن.

غير أن العقود الأخيرة أبانت عن شبه عزلة سياسية تعاني منها اليابان في محيطها الجغرافي، واحد أسبابها دخول الاقتصاد الياباني في حالة من الركود وتنامي القوة الصينية أدى إلى إحياء الشعور

(1) World Trade Organization , International Trade Statistics 2011, p 26.

(2) International Monetary Fund, International Reserves and Foreign Currency Liquidity- Japan, May 9, 2013, Retrieved 28 May 2013.

القومي لدى شريحة واسعة من اليابانيين، وهو ما تسبب في تنامي الشعور المعادي لليابان والأحقاد التاريخية في شرق آسيا، فقد شهدت الصين وكوريا الجنوبية العديد من المظاهرات المنددة بالسياسات اليابانية ودعوات لمقاطعة السلع اليابانية، خصوصا في ظل وجود خلافات حدودية مع كل من كوريا الجنوبية والصين وتايوان وروسيا.

ويظهر تأثير الإرث التاريخي بشكل واضح على العلاقات السياسية بين اليابان وجيرانها الاسيويين، فالصين وكوريا الجنوبية تعترضان على الصورة التي كتب بها تاريخ حرب اليابان على الصين وآسيا في المناهج الدراسية اليابانية، وتطورت إلى مظاهرات شعبية معادية لليابان عام 2005، وشنت الصين وكوريا الجنوبية في نفس العام والذي يليه حملة واسعة لاعتراض مساعي اليابان للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي.<sup>(1)</sup>

وقد عرفت العلاقات الصينية اليابانية حلقة طويلة من التقلبات منذ تطبيعها عام 1972، وتغير المواقف يمكن ربطه غالبا بأحداث معينة كقيام الصين بإلغاء مشروع *Bao-Shan* المشترك بقرار أحادي عام 1981، وقمع المظاهرات في ساحة تيان أنمن عام 1989، وإجرائها تجارب نووية عام 1995 رغم الضغوطات القوية من جانب اليابان لإثاء الصين عنها، ومنذ ذلك الوقت والعلاقات بين الدولتين تزداد سوءا،<sup>(2)</sup> لكن التوتر يبقى شديدا في العديد من المسائل التاريخية، خصوصا تلك المتمركزة حول سلوك اليابان خلال الحرب العالمية الثانية، والمسألة الأكثر خلافا هي حول زيارة المسؤولين اليابانيين وعلى رأسهم كوازومي لمعبد ياسوكوني *Yasukuni*، وهو معبد شنتوي في طوكيو لتخليد أرواح 2.5 مليون ياباني سقطوا أثناء الحرب، ومن بينهم 14 عسكريا تم تصنيفهم من قبل محكمة الشرق الأقصى في إطار الفئة أ- كمجرمي حرب.<sup>(3)</sup>

وعلى الرغم من فاعلية الدور الذي تلعبه اليابان في العديد من المنتديات العالمية كمنظمة التجارة العالمية ومجموعة الثمانية أو داخل اللجنة السادسة حول الأزمة النووية لكوريا الشمالية، يتعين مع ذلك فصل الجانب الاقتصادي عن السياسي، فباستثناء الولايات المتحدة، لا يوجد أي حليف سياسي لليابان في شرق آسيا، حيث تعاني اليابان من عزلة حقيقية ليس على الصعيد الرسمي فحسب، بل على المستوى الشعبي أيضا، وعلى سبيل المثال اظهر استطلاع للرأي اجري في بكين أن 41% من الصينيين عبروا عن كرههم لليابان، مقابل 10% فقط عبروا عن حبهم لها، في أبدى 31% من المستجوبين موقف حيادي، وقدم 10% منهم إجابات مختلفة، ولا شك أن الشعور المعادي لليابان قد تنامي منذ ذلك التاريخ.

(1) Masaru Tamamoto, How Japan Imagines China and See Itself ,World Policy Journal, Winter 2005/06, , p60

(2) Benjamin Self, China and Japan : A Façade of Friendship, The Washington Quarterly, Vol.26, No.1(Winter 2002/03), p 78

(3) Masaru Tamamoto, Op, Cit, p 59



## القوة العسكرية اليابانية:

تعتبر القوة العسكرية اليابانية محدودة نسبياً مقارنة بالقدرات الاقتصادية للبلد، وتنفيد بشكل شديد بمبادئ دستور عام 1947 السلمي، خصوصاً المادة التاسعة التي تنصّ على ما يلي: "إنّ الشعب الياباني يتخلّى نهائياً عن الحرب كحقّ سياديٍّ للأمة"، وبموجب هذا الدستور -الذي فرضه الجنرال الأمريكي مارك آرثر- تتولى الولايات المتحدة مهام الدفاع عن اليابان تجاه أيّ عدوان خارجي، ويحظر على اليابان بموجب معاهدة السلام امتلاك أسلحة الدمار الشامل أو أي من الصواريخ متوسطة أو طويلة المدى، أو حاملة طائرات أو غواصات نووية.

غير أن التطورات المتصلة بالتوازنات العسكرية في شرق آسيا، وخصوصاً في ظل تنامي القوة الصينية والتهديدات الكورية الشمالية، بدأت اليابان تعيد التفكير في دور قواتها العسكرية، وهناك اليوم دعوات لإعادة النظر في العوائق الدستورية التي تقف في وجه تغيير العقيدة العسكرية لقوات الدفاع الذاتي اليابانية، فبعد التجربة الصاروخية التي قامت بها كوريا الشمالية عام 1998، بدأت اليابان في تطوير نظام الدفاع الصاروخي البالستي DMB بالتعاون مع الولايات المتحدة الأميركية، وظهر نوع من التحول في التوجه العسكري الياباني بعد أحداث 11 سبتمبر حيث اليابان لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية في إرسال فرق من قواتها المسلحة في مهام خارجية.

كما اختبرت اليابان في مارس 2006 بنجاح صاروخاً بحرياً اعتراضياً متطوراً من نوع SM-3، وبالرغم من أن اليابان أعلنت أن هدفها هو التصدي للصواريخ الكورية الشمالية فإن هذه الأسلحة يمكن أن تحد من القدرة الصاروخية للصين، وتعد اليابان واحدة من دول التحالف في الحرب على الإرهاب وتنتشر قواتها في أفغانستان والعراق، وبالرغم من أن دور هذه القوات لم يكن قتالياً، إلا أن العديد من المراقبين رأوا فيه تغييراً رمزياً في العقيدة العسكرية اليابانية، وفي سنة 2009 أرسلت اليابان مدمرتين للمشاركة في محاربة القرصنة في خليج عدن، كما خففت اليابان مؤخراً من الحظر الذي تفرضه على صادراتها العسكرية، وبالإضافة إلى ذلك فإن البحرية اليابانية ستزود بمعدات قتالية مهمة أهمها طائرات الدورية البحرية من نوع "كاوازاكي بي-1"، وحاملة هليكوبتر من نوع DDH 22، ومدمرة مضادة للغواصات، وتحديث أنظمة قيادة وسيطرة واتصالات وحاسبات واستخبارات ومراقبة واستطلاع.<sup>(1)</sup>

ويبلغ تعداد القوات المسلحة اليابانية 160 ألف فرد يشكلون القوة البرية للبلد، و 46 ألفاً تعداد القوة الجوية، تعداد القوة البحرية، وبلغ حجم الإنفاق العسكري الياباني 4.71 تريليون ين (54 مليار دولار) عام 2012، وهو الرقم الذي يضع اليابان في الصف الخامس العالمي من حيث حجم الإنفاق العسكري، رغم أن نسبة الإنفاق العسكري لا تتخطى حاجز الـ 01% من حجم الناتج الداخلي الإجمالي،

(1) عبد الرحمن المنصوري، الملفات الساخنة في العلاقات اليابانية الصينية، مركز الجزيرة للدراسات، فيفري 2013، ص 04.

ولم تقتصر اليابان على تطوير ترسانتها، بل عمدت في السنوات الأخيرة إلى إطلاق أقمار اصطناعية للتجسس، وتعزيز حرسها الحدودي، كما اعتمدت في تسليح جيشها بشكل كبير على الصناعة العسكرية المحلية، كدبابات القتال (T74 & T90) وطائرات F1 و F2 (نسخة يابانية لطائرة F16 الأمريكية) وصواريخ (SSM-1B)، بالإضافة إلى استيراد أصناف متطورة من الولايات المتحدة كطائرات الاوكس وصواريخ الباتريوت.

هذه التطورات أثارت مخاوف الصين وبعضاً من دول الجوار، لكن ما يخيفها أكثر هو أن تنجح الحكومات اليابانية المتعاقبة في مساعيها لتغيير الدستور السلمي ثم تستغل بعد ذلك قدراتها الصناعية والتكنولوجية المتطورة جداً لتعيد تسليح نفسها وتصبح قوة عسكرية عظيمة،<sup>(1)</sup> خصوصاً مع تنامي الوزن السياسي للمحافظين اليمينيين مثل رئيس الوزراء السابق كوازومي والحالي شينزو اببي.

(1) نفسه، ص 05.

**الفصل الرابع:**

**مضامين الصعود الصيني على**

**التوازن الدولي:**

يعد بلوغ الصين مكانة القوة العظمى مسألة لا نقاش فيها بالنظر إلى المعطيات المادية وغير المادية التي تؤثر - على النحو الذي ذكرناه سابقا - إلى انحراف العديد من مكونات القوة العالمية نحو الصين من جهة، و-كنتيجة- التحول على صعيد الإدراك الشعبي والرسمي العالمي بما يتضمن تكييف رؤيتهم للشؤون الدولية باخذ الثقل الصيني في الحسبان، وعلى سبيل المثال، عبرت أكثرية المستجوبين في استطلاع عالمي أجراه مركز بيو للأبحاث *Pew Research Center* في جويلية 2011 عن اعتقادهم بان الصين توشك أن تحل محل الولايات المتحدة كقوة عظمى إن لم تكن قد فعلت ذلك قبل الآن،<sup>(1)</sup> وفي الجانب الآخر، أضحت الصين منذ بداية القرن الـ21 الشريك الأول لعدد هام من بلدان العالم اقتصاديا وتجاريا وماليا، وساهم ذلك بشكل كبير في تعزيز مكانة الصين كفاعل أساسي ومنح بكين مزيدا من الثقة في النفس للمطالبة بإعادة النظر في العديد من الضوابط والآليات الاقتصادية والمالية العالمية.

وقد وفرت عوامل متعددة مناخا ملائما لتنامي عناصر القوة الصينية، التي يصفها الكثير من الباحثين والسياسيين بأحد أهم التحولات العميقة في المشهد الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، وفي هذا السياق أدى استمرار التراجع في القوة النسبية للولايات المتحدة في العقود الأخيرة كنتيجة طبيعية للتكاليف المترتبة عن الحرب على الإرهاب والتي استمرت عشر سنوات، وعمقت الأزمة المالية الأخيرة هذا التراجع، بالشكل الذي أدى إلى إثارة مزيدا من النقاش استمرارية البنية الدولية التي تقودها الولايات المتحدة، خصوصا في ظل الأداء القوي للاقتصاد الصيني حتى خلال تلك الأزمة.<sup>(2)</sup>

ان الحديث على مقدار وطبيعة التغيير الذي ستحدثه الصين في التوازن الدولي القائم منذ نهاية الحرب الباردة على الاحادية القطبية يتجاوزه اساسا اتجاهاً مختلفان، يقدمان رؤيتين متباينتين لنمط المسار الذي تسلكه القوى الكبرى الصاعدة بشأن توزيع القوة واليات التوازن الدولي القائم في مرحلة تاريخية معينة، حيث يضم الاتجاه الاول جملة واسعة من المفاهيم و النظريات الجزئية التي تدخل ضمن اطار التحليل الواقعي المعياري، وترسم وصلة مباشرة بين زيادة القدرات الاقتصادية والمالية لاي دولة وتوسع اهداف سياستها الخارجية لتشمل في النهاية هدف الهيمنة على النسق، في الجانب المقابل، يرى نسخة من الواقعية الشق الدفاعي من المقرب الواقعي والتوجهات الفكرية التي تنتمي

(1) Jinghao Zhou, 'American Perspective versus Chinese Expectation on China's Rise', *International Journal of China Studies*, Vol. 2, No. 3, December 2011, p 625

(2) Bonnie S. Glaser, "Sustainability of a U.S.-dominated international structure".Op. Cit, p 5

للعائلة الليبرالية ان الهدف الاساسي لاي دولة (بما فيها القوى الكبرى الصاعدة) هو ضمان البقاء، وفي عصر العولمة والاعتماد المتبادل تستهدف/ تضع القوى الصاعدة مصالحها الاقتصادية في علاقاتها مع الدول الاخرى ومكاسبها من في عين الاعتبار، وتتنظر في الغالب الى السياسات التوسعية كنوع من السلوك الشاد وغير العقلاني ويحركه اساسا الشعور الزائف بحالة من اللا أمن.

وفي العنصرين التاليين نسعى الى اختبار التصورات النظرية التي تقدمها المقاربات المعنية بهذه الدراسة التي تمثل التوجهين الاول (نظريات انتقال القوة، الواقعية الكلاسيكية الجديدة/الهجومية، ودورة القوة) والثاني (نظريتي الواقعية الدفاعية والليبرالية للسياسة الخارجية) على التوجهات التي تحكم السياسة الخارجية الصينية تجاه النظام الدولي القائم على الاولوية والامريكية، من خلال مجموعة من البرامج والممارسات والتصريحات للمسؤولين الصينيين، لمعرفة السيناريو الانسب الذي ستتخذه الصين في المستقبل.

### المبحث الأول: إعادة صياغة التوازن الدولي: النبوءات والمؤشرات

ينطوي التاريخ على تجارب عديدة تفيد بان التحولات البنيوية الكبرى في النظام الدولي نادرا ما تأخذ مكانها بشكل سلمي أو سلس، فعلى مر التاريخ، سادت هناك موجة من القلق والارتياح تلازم صعود قوة جديدة أو دخولها إلى صف القوى الكبرى، وفي كثير من الأحيان يكون ذلك متبوعا بنزاع عنيف، ويظل تفسير ثيوسيديس لجذور الحرب البيلوبونيسية "صعود قوة أثينا والخوف الذي سببه ذلك في اسبرطة" مقارنة معيارية لدى الكثير من الباحثين لتقديم نبوءاتهم بشأن انعكاس هكذا صعود على المشهد الدولي، هذه الخبرة التاريخية -من ضمن عوامل أخرى- هي التي نصبت انبعاث القوة الاقتصادية والعسكرية للصين -أكبر دولة في العالم سكانا- على أعلى هرم البحث والنقاش الاستراتيجي خلال العقدين الأخيرين.

ويبدو تأثير الاحداث الماضية كبيرا في اذهان العديد من الباحثين، حيث يقارن العديد من المراقبين اليوم صعود الصين بصعود المانيا في بداية القرن الماضي، ويتوقع يتقرب هؤلاء حالة من الاضطراب في الساحة الدولية الذي تقوده الولايات المتحدة طالما استطاعت الصين تقلصت الفجوة التي تفصل الصين عن الولايات المتحدة، بالنسبة لآرثر ويلدرن Arthur Waldron "اذا استمرت التوجهات الحالية، ستكون الحرب في اسيا امرا واردا عاجلا او في وقت لاحق....الصين اليوم تسعى

بجد لترويج الولايات المتحدة بعيدا عن شرق اسيا تماما مثلما سعت المانيا لتخويف بريطانيا قبل الحرب العالمية الاولى من خلال بناء 'أسطول مجازف' (1)، في حين يرى روبرت كاغان Robert Kagan ان " القيادة الصينية تنظر الى العالم اليوم بشكل مشابه جدا للطريقة التي فعل بها القيصر فيلهلم الثاني (2) منذ قرن.... القادة الصينيون مستأوون من القيود المفروضة عليهم وقلقون بشأن أن عليهم تغيير قواعد النسق الدولي قبل ان يغيرهم النسق الدولي" (2)

بنبرة أكثر حدة، محللون بارزون من أمثال جون ميرشايمر يعلنون بشكل قاطع أن ارتقاء الصين لا يمكن ان يكون سلميا، ويتوقع أن تتخربط "الولايات المتحدة والصين في تنافس امني شديد مع احتمالات كبيرة باشتعال حرب" (3)، في حين يعتقد أشلي تيليس Ashley Tellis ان الصين قد انخرطت في سياسات حسن الجوار منذ سنوات التسعينيات، وتولت تسوية نزاعاتها الحدودية، ولعبت دورا أوسع في المؤسسات الدولية معترفة بالفوائد المترتبة عن استخدام القوة الناعمة، ومع ذلك، "يرد المشككون بان الصين تنتظر فقط استمرار اقتصادها في إرساء القواعد لفرض هيمنتها مستقبلا، ومن ثم هدفها في طرد الولايات المتحدة من آسيا، والإحلال محلنا كقائد للعالم". (4)

رؤية صناع القرار في الدول الغربية لا تختلف عن توجهات الباحثين السابقة، خلال إدارة كلينتون دعت وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت Madeleine Albright الصين لتصبح 'مساهما بناءا في المشهد الدولي'، كما دعا روبرت زوليك Robert Zoellick نائب وزير الخارجية في إدارة بوش الابن عام 2005 الصين لان تصبح "شريكا مسؤولا" 'responsible stakeholder' في المجتمع الدولي، (5) وبشكل أكثر حدة انتقدت كوندوليزا رايس Condoleezza Rice سياسة الارتباط التي تبنتها إدارة كلينتون قائلة:

" الصين هي قوة عظمى بقضايا حاسمة لم تحل، خصوصا ما يتعلق بتايوان، كما تمقت الصين أيضا دور الولايات المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ -ولهذه الأسباب- ليست الصين قوة "وضع قائم" بل هي تلك التي تستهدف تغيير ميزان القوى في آسيا لمصلحتها، وهذا ما يجعلها "منافسا استراتيجيا" وليس "شريكا استراتيجيا" مثلما تدعي إدارة

(1) Joseph S. Nye, Jr. "The Challenge of China", in Steven Van Evera, How to make America Safe, New Policies for National Security, Cambridge, MAM The Topin Project, 2006, p73

(2) Kaiser Wilhelm II

(3) Joseph S. Nye, Jr, Op. cit, p 73

(4) John J. Mearsheimer, "China's Impeaceful Rise", Current History, Vol. 105, No. 690 (Apr 2006), p 161.

(5) Joseph S. Nye, Jr, Op. cit, p 74

(6) Amitai Etzioni, "Is China a responsible stakeholder?", International Affairs, Vol. 87, No.3 (2011), p 540.

كلينتون... يتعين على الولايات المتحدة تعميق تعاونها مع اليابان وكوريا الجنوبية والوفاء بالتزامها بحضور عسكري-يتعين على واشنطن أيضا- أن تولي اهتماما أكبر لدور الهند في التوازن الإقليمي، وإدخال هذا البلد إلى نظام تحالف مضاد للصين".<sup>(1)</sup>

كما تكشف نتائج استطلاعات الرأي هي الأخرى عن قلق شعبي واسع من الانعكاسات المحتملة لارتقاء الصين، استطلاع اجري عام 2006 اظهر أن ثلث الأمريكيين يعتقدون أن الصين سوف "تهيمن على العالم قريبا، بينما يرى 54% أن صعود الصين يمثل "تهديدا للسلام العالمي"،<sup>(2)</sup> وفي استطلاع آخر اجري من قبل مركز بيو للأبحاث مؤخرا طرح فيه السؤال التالي على عينة مشكلة من 37653 فرد في 39 بلدا: "هل تعتقد أن قوة الصين وتأثيرها يمثل تهديدا كبيرا، تهديدا ضعيفا، أو لا تمثل تهديدا عالميا؟"<sup>(3)</sup> وقد عبر 44% من المستجوبين في فرنسا والولايات المتحدة عن اعتقادهم بأن الصين تمثل تهديدا كبيرا، وسجلت أعلى نسبة في كوريا الجنوبية 76% ثم اليابان 74%.

أمام هذا الزخم الشديد من التصورات المتشائمة حول الآثار المتوقعة لتنامي قوة الصين ومكانتها الدولية نجد أنفسنا مدفوعين بقوة للبحث عن العوامل المغذية لمشاعر القلق هذه، ونسعى في هذا السياق إلى الوقوف على المعالم والقرائن المستوحاة من البيئة السياسية والفكرية الصينية التي تؤكد قوة افتراضات المقاربات الثلاث للسلوك التعديلي للقوى الصاعدة كما تقدمه نظريات تحول القوة، دورة القوة، والواقعية الكلاسيكية الجديدة.

### المطلب الأول: حتمية تغيير التوازن الدولي : فحص أطروحة "التهديد الصيني"

توفر النظرية الواقعية القياسية إطارا مثاليا لتفسير العلاقة بين سعي الدولة لتوسيع مصالحها في الخارج ومستوى قوتها النسبية، فهي تقترض أن البقاء *Survival* في ظل حالة الفوضى التي تميز البيئة الدولية هو الهدف الأساسي للقوى الكبرى -ولكل دولة أيضا- لأن تحقيق الأهداف الأخرى يتوقف على ضمان البقاء، ولهذا السبب تدرك الدول أن أفضل وسيلة للبقاء في مثل هذا النظام الفوضوي-غياب حارس ليلي يمكن اللجوء إليه لحل الخلافات بين القوى الكبرى- هو زيادة قوتها إلى أقصى حد، أي أن تكون قوية بقدر الإمكان في مقابل منافسيها المحتملين، وعلى هذه الحال، تكون

<sup>(1)</sup> Condoleezza Rice, Campaign 2000: "Promoting the National Interest", Foreign Affairs, January/February 2000, <http://www.foreignaffairs.org/20000101faessay5/condoleezza-rice/campaign-2000-promoting-the-national-interest.html>

<sup>(2)</sup> Joseph S. Nye, Jr, Op. cit, p 74

<sup>(3)</sup> Pew Research Center, "Climate Change and Financial Instability Seen as Top Global Threats", June 24, 2013, p 23.

الدولة الأقوى في النظام، هي الدولة الأكثر أمنا وضمانا لقبائها، ومن ثم فإن "الهدف النهائي لكل قوة كبرى هو تعظيم حصتها من القوة النسبية والهيمنة على النظام في نهاية المطاف"<sup>(1)</sup>.

وعلى هذا الأساس تسارع مختلف الدول إلى توظيف قدراتها المكتسبة حديثا لبناء مكانتها السياسية على الصعيد الدولي، وكما أشارت دراسة نازلي شكري وروبرت نورث إلى نزعة "الدول المتنامية القوة إلى توسيع أنشطتها ومصالحها في الخارج لتجد نفسها متورطة في صراعات دولية وأزمات وحروب... وكما نمت الدولة، ومن ثم عظمت قدراتها، زاد احتمال انتهاجها تلك النزعة"<sup>(2)</sup>، وبالنسبة لمعظم الواقعيين إن "الثروة هي القوة"، وبقدر ما زادت الدولة ثراء كلما سعت إلى ممارسة تأثير أكبر في محيطها الإقليمي والعالمي.

## ① الصين والفرص المتاحة:

تعد الواقعية الكلاسيكية الجديدة-كاتجاه فكري- نظرية حديثة نسبيًا، وتمثل حسب البعض "الجيل الثالث" من الواقعية، وبخلاف الواقعية الجديدة التي ارتبطت بأعمال كينيث والتز، تعد الواقعية الكلاسيكية الجديدة محاولة جادة لفهم السياسات الخارجية للدول،<sup>(\*)</sup> بمعنى فهم الطريقة التي تتصرف بها الدول تجاه المسائل المختلفة في بيئتها الخارجية، ومن ثم فهي تأخذ بعين الاعتبار عوامل البيئة الداخلية- المادية أساسا- المسؤولة على اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية، وهذا يجعلها في موقع قريب من الواقعية الكلاسيكية في هذا الجانب، لكنها في نفس الوقت تدمج المتغيرات النسقية مع المتغيرات الداخلية بصددها تفسيرها لأي سلوك في السياسة الخارجية.

وتشكل العلاقة بين الموارد المادية للدول وحضورها السياسي على الصعيد الدولي حيزا هاما من اهتمامات منظري الواقعية الكلاسيكية الجديدة، ويظل عملا بول كيندي "صعود وهبوط القوى الكبرى" وروبرت جيلبين "الحرب والتغيير في السياسات العالمية" يمثلان أرضية لا غنى عنها للباحثين في هذا الشأن، إذ يتعين عليهم أخذ مآلات صعود وهبوط- القوى الكبرى التاريخية بعين الاعتبار لتقديم نبوءاتهم حول التأثيرات المحتملة لصعود الصين إلى مصاف القوى العظمى على النظام الدولي خلال

(1) John J Mearsheimer, 'China's Unpeaceful Rise', Op, cit, p 160.

(2) فريد زكريا، مرجع سابق، ص (28،29).

(\*) في رده على الانتقادات التي تعرضت لها نظريته، رد والتز بان الواقعية الجديدة هي نظرية في السياسات الدولية وليس نظرية في السياسة الخارجية، بمعنى ان الواقعية الجديدة- كنظرية تستند أساسا الى المستوى الثالث من التحليل- تهتم بالمحصلات الدولية الكبرى في النسق: الحرب، السلام، التوازن الدولي، إمكانيات التعاون او التكامل الدولي...، وبالمقابل فهي لا تولي اهتماما بالسلوك الخارجي للوحدات المنفردة.



القرن الحالي، وبشكل أكثر تحديداً، فهم الطريقة التي تقود من خلالها التحولات الحالية في القوة النسبية للصين إلى تحول في أهداف سياساتها الخارجية.

### دلالات تنامي القوة الصينية: وحتمية التوسع:

يفترض الواقعيون الكلاسيكيون الجدد أن أهم خصوصيتين تحددان واقع الصين الحالي هما قوتها المادية النسبية (المعرفة وفق عبارات الساكنة الضخمة والرقعة الجغرافية الواسعة والقدرات العسكرية والاقتصادية الهائلة)، وموقعها النسبي على المستوى الدولي (بمعنى قدرتها على التأثير مادياً أو معنوياً في السياسات العالمية)، ومن ثم يفترض هؤلاء أن الصين تمتلك جميع المقومات التي تؤهلها للعب دور ريادي في العالم، وستنتهج مساراً شاملاً لتحسين موقعها السياسي والجيو استراتيجي مستغلة تفوقها المادي لتوسيع مصالحها في الخارج.

وعلى الرغم من أن الإقلاع الاقتصادي يعد المظهر الأساسي لصعود الصين كما تعبر عن ذلك الأرقام المتصلة بمعدلات النمو (10% سنوياً في العقود الثلاثة الأخيرة) وحصتها من الناتج الإجمالي العالمي (ارتفعت من 05% عام 1978 إلى 14,98% عام 2012 باستخدام معيار تماثل القدرة الشرائية حسب بيانات صندوق النقد الدولي)، إلا أن مستويات التحديث التي طالت القطاع العسكري الصيني والزيادة السنوية في حجم الإنفاق العسكري (12,9% سنوياً منذ 1989) جعلت من الصين ثاني أكبر دولة من حيث حجم الإنفاق العسكري منذ عام 2008 وأسرعها نمواً في العالم، وهي العناصر التي تعزز المخاوف الدولية حول الآثار المترتبة عن ذلك على التوازنات الإقليمية والدولية القائمة، ويفسر غوستاف جيرارترس Gustaaf Geeraerts الأبعاد السياسية التي تقف خلف "الثورة" الحالية في القطاع العسكري الصيني بقوله:

"...من وجهة نظر بكين، البراعة الاقتصادية غير كافية وحدها لنقل الدولة إلى مصاف قوى الصف الأول، ما يؤثر فعلاً هو القوة الوطنية الشاملة، كما أظهرت ذلك قدرة الاتحاد السوفيتي على موازنة الولايات المتحدة الأكثر ثراءً والعجز المستمر لليابان القوي من الناحية الاقتصادية عن لعب دور سياسي، وهي رؤية لصيقة بالتصور النيو واقعي القائل: لكي تصبح "قطباً" معترفاً به على الدولة، يتعين على الدولة أن تكسب قوة كافية

من كل فئات القوة التي حددها والتز: حجم الساكنة والإقليم، المصادر الطبيعية، القدرات العسكرية، الاستقرار والكفاءة السياسية<sup>(1)</sup>

وعلى هذا الأساس يتوقع الواقعيون الكلاسيكيون الجدد تحرك الصين في المنظور القريب نحو خلق نظام إقليمي ينسجم مع أهداف سياستها الخارجية وطموحاتها، وستسعى بدافع من قوتها الاقتصادية المؤثرة إعادة النظر في البنيات المؤسساتية والقواعد الناظمة للتفاعلات الإقليمية والدولية سواء باستخدام الوسائل الدبلوماسية أو عن طريق وسائل الإكراه، خصوصا وان الحرب تعد - كما كتب احد الواقعيين البارزين - "أكثر الطرق فاعلية لزيادة القوة"<sup>(2)</sup>، أو كما تنبأ ويليام هنري سيوارد وزير الخارجية الولايات المتحدة (1861-1869) "الأمة التي تمتد على اكبر مساحة من الأرض، وتقوم بالتصنيع الأكبر حجما، والأكثر مبيعا...للأمة الأجنبية ينبغي أن تكون، وسوف تكون، القوة الكبرى على الأرض"، محاجا "بان جميع الأمم المزدهرة ينبغي أن تتوسع"<sup>(3)</sup>.

### حتمية توسيع المصالح الصينية:

السبب وراء الدافع السابق هو الفناعة الراسخة لدى منظري الواقعية الكلاسيكية الجديدة بتوجه الصين -على غرار جميع القوى السابقة لتي عرفت نموا مشابها في حصتها من القوة النسبية بفعل نموها الداخلي السريع- نحو السعي إلى توسيع نطاق مصالحها في الخارج ونيل الاعتراف الدولي بمكانتها الجديدة، وباستعارة عبارات جون ميرشايمر<sup>(4)</sup> "تسعى أعتى الدول لتثبيت هيمنتها على محيطها الإقليمي وفي نفس الوقت العمل على ضمان عدم وجود قوة عظمى أخرى منافسة تهيمن على إقليم آخر"<sup>(4)</sup> ويحلل ريتشارد ليتل Richard Little ما ذهب إليه جون ميرشايمر بقوله:

"يعتقد ميرشايمر أن هناك علاقة وطيدة بين القوة العسكرية وما يسميها "القوة الكامنة"، والتي تستند بالدرجة الأولى إلى "ثروة الدولة ولجمالي حجم سكانها"، ويستتبع ذلك انه مهما كان توزيع القوة العسكرية في أي وقت معين، على القوى الكبرى أن تراقب عن كثب القوة الكامنة لأنها تقرر توازن القوى في المستقبل...وتقدير ميرشايمر للقوة الكامنة هو ما يدفعه للتعبير عن

(1) Gustaaf Geeraerts, "China, the EU, and the New Multipolarity", *European Review*, Vol. 19, No. 1, (2011), p 59.

(2) ريتشارد ليتل، "توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والاساطير والنماذج"، ترجمة هاني تابري، بيروت، دار الكتاب العربي، 2009، ص 276.

(3) فريد زكريا، مرجع سابق، ص 72.

(4) لا يصنف جون ميرشايمر ضمن منظري الواقعية الكلاسيكية الجديدة بل في اطار الواقعية الهجومية، وتتقاطع تصورات النظريتين بشكل كبير عند تناولهما للمحصلات الدولية.

(4) John J. Mearsheimer, "China's Unpeaceful Rise", Op, Cit, p 161.

مخاوفه بشأن الصين، فهو يفترض أن توازن القوى سيميل في المستقبل لصالح الصين<sup>(1)</sup>... القوى الكبرى كانت دائما مستعدة للدخول في حروب من اجل تعديل توازن القوة لمصلحتها، ويشدد (ميرشايمر) على أن القوى القانعة أو القوى التي ليس لها دوافع لتحسين موقع قوتها النسبية هي ظاهرة نادرة في السياسة الدولية، فمعظم القوى الكبرى هي قوى تعديلية، ويستعرض التاريخ الدولي في الـ200 سنة الأخيرة للتدليل على هذا الافتراض<sup>(2)</sup>.

وعلى هذا الأساس -على غرار ما ذهب إليه منظرو تحول القوة- يتوقع الواقعيون الكلاسيكيون الجدد انحرافا صينيا واضحا في اتجاه مراجعة الوضع القائم، ويظل تصور روبرت جيلبين السابق "بقدر عندما تتضاعف قوتها النسبية، تحاول القوة الصاعدة تغيير القواعد التي تحكم النسق"<sup>(3)</sup>، محل توافق بين الواقعيون النيوكلاسيكيون والواقعيون الهجوميون على حد سواء، حيث يستخلص جون ميرشايمر بأن قدرات الصين المتنامية مفادها أن الصين "سوف لن تكون قوة وضع راهن، بل قوة عدوانية مصممة على تحقيق الهيمنة الإقليمية"، ويتوقع ديني روي Denny Roy بأن "انتقال الصين من دولة ضعيفة نامية إلى دولة قوية وأكثر ازدهارا سوف يولّد سياسة خارجية أكثر حزما وجرأة... أكثر ادعاء و اقل نزوعا إلى التعاون مع القوى الكبرى الأخرى في الإقليم"، والدافع وراء هذه التصورات الحادة هو أن تنامي القوة يقود إلى شهية جيوسياسية متزايدة وانزلاق محتمل نحو مراجعة الوضع الراهن"<sup>(4)</sup>، لكن السؤال الذي يظل مطروحا هو ما إذا كان من الممكن إن تقبل الصين بتقييد سلوكها والقبول بالقواعد التي تحكم النظام الحالي.

إليزابيث ايكونومي Elizabeth Economy مديرة الدراسات الآسيوية بمجلس العلاقات الخارجية أشارت إلى أن بكين قد بدأت في توسيع نفوذها إلى بقية العالم وترى في ذلك حق طبيعي لها، وكمثال على ذلك تورد تصريحها يحمل مضامين متعددة لوزير الخارجية الصيني يانغ جيه تشي Yang Jiechi أمام نظرائه ممثلي دول جنوب شرق آسيا في اجتماع لدول الآسيان عام 2010 "الصين هي بلد كبير والبلدان الأخرى هي بلدان صغيرة، وهذا مجرد واقع"<sup>(5)</sup>، والمثال الآخر هو رفض الصين لأية محاولة لتدويل قضايا بحر الصين الجنوبي مدعية انه يمثل اهتمامها الأساسي، جون لي،

(1) ريتشارد ليتل، مرجع سابق، ص 261.

(2) نفسه، ص 277.

(3) Jeffrey W. Legro, "What China Will Want: The Future Intentions of a Rising Power", Op.cit, p 518.

(4) Ibid, p 519

(5) Jinghao Zhou, Op, Cit, p 629.

وهو متخصص في السياسة الخارجية، يحذر من أن الصين تخسر الأصدقاء في جميع أنحاء العالم معتقدا ان الصين هي ربما القوة الصاعدة الأكثر انعزالا في التاريخ الحديث.

بالمقابل ينظر الواقعيون الكلاسيكيون الجدد إلى الدول التي تعرف ثراء كبيرا و تضع قيودا على طموحاتها الخارجية كحالة شادة يطلقون عليها تسمية "المرض-أو اللزامة- الهولندية" *Dutch Disease*،<sup>(\*)</sup> لتوصيف حالة هولندا في القرن الـ18، وباستعارة عبارات فريد زكريا "كانوا-الساسة الأوروبيون- يتحدثون في تعجب وازدراء عن المرض الهولندي، ذلك المرض الذي يمنع امة تتمتع بازدهار فردي وبراعة تجارية فائقة لا مثل لها، من أن تصبح دولة لها نفوذ وقوة كبيرين".<sup>(1)</sup>

## ② تحول القوة بين الصين والولايات المتحدة: وحتمية التحدي

توفر نظرية انتقال القوة نقطة انطلاق مهمة لجعل التغيرات الحالية في علاقات القوى الكبرى ذات معنى، وبشكل عام، تنطلق هذه النظرية من افتراض وجود ثلاث مراحل تتخلل مسار انتقال القوة، مرحلة القوة الكامنة *Potential Power*، مرحلة نمو التحول في القوة *Transitional Growth* *in Power*، ومرحلة نضج القوة *Power Maturity*، وتعكس كل مرحلة مستوى التنمية الداخلية والقوة النسبية الشاملة التي تمتلكها الدولة، وتتحدد قوة الدولة في جميع هذه المراحل من خلال ثلاث متغيرات داخلية هي حجم الساكنة، الكفاءة السياسية، وأهمها على الإطلاق مستوى التصنيع في البلد.<sup>(2)</sup>

وبحسب أورغنسكي، تتحرك الدول خلال مرحلة نمو التحول من مرحلة ما قبل التصنيع إلى مرحلة التصنيع، حيث تتميز هذه المرحلة بنمو سريع في قوة الدولة وفي وقت وجيز أيضا مقارنة بالدول الأخرى والقوة المسيطرة تحديدا التي تفاجأ بسرعة ومستوى نمو القوة الصاعدة، في حين تستمر الدولة في تحقيق مستويات نمو وكفاءة اقتصادية عالية خلال مرحلة نضج القوة، وخلالها يستمر نمو مستوى الدخل القومي لكن بمعدلات بطيئة جدا مقارنة بما كانت عليه خلال مرحلة تحول القوة.

(\*) مصطلح "المرض الهولندي" ظهر لأول مرة في مقال لمجلة الايكونوميست *The Economist* البريطانية عام 1977، طور كل من ماكس كوردن وبيتر نيري *Max Corden & Peter Neary* دلالاته الاقتصادية التي تشير بشكل عام الى ارتفاع قيمة عملة البلد بفعل تطورات اقتصادية معينة أهمها اكتشاف ثروات طبيعية ضخمة بالشكل الذي يؤدي إلى تراجع التنافسية الدولية لها، ويؤدي في النهاية إلى شلل القطاع الصناعي والاعتماد بشكل كبير على تصدير الموارد الطبيعية، عرفت هولندا هذا المرض في ستينيات القرن الماضي بسبب اكتشاف كميات هائلة من الغاز الطبيعي في بحر الشمال، وقد كان من نتائج ذلك تزايد مداخيل البلد من الصادرات وارتفاع قيمة العملة الهولندية وتراجع النمو الصناعي، اما المقصود هنا هو فقط المعنى السياسي المشار إليه أعلاه.

(1) فريد زكريا، مرجع سابق، ص 11.

(2) Steven C. Denney, "Power Transition Theory and China's Rise, A Short Essay on Interpreting Change in the International System", 2001, p 03.

وعلى هذا الأساس، يصبح من غير الممكن بالنسبة للدول مكتملة التصنيع خلال المرحلة الثالثة (نضج القوة) أن تحافظ على مستويات النمو التي عرفتتها خلال مرحلة التحول، وينخفض بذلك مستوى قوتها النسبية بسبب دخول القوى الأخرى (الصاعدة) المرحلة الثانية (نمو التحول)، وهو ما سيترتب عنه إغلاق فجوة التي تفصل الدول الصاعدة عن الدولة الأسبق في التصنيع، ويقدر ما يتم غلق فجوة القوة، تتزايد - بحسب أورغنسكي - احتمالات الحرب بين القوة المسيطرة والقوة الصاعدة، وتكون احتمالات النزاع في حدها الأقصى حينما تكون القوة متماثلة نسبياً بين القوة المسيطرة وقوة كبرى صاعدة.<sup>(1)</sup>

وتفسير ذلك حسب منظري تحول القوة هو أن القوى الصاعدة غالباً ما تكون غير راضية عن موقعها في النظام الدولي القائم، لأنها لم تشارك في وضع مؤسسات وقواعد هذا النظام، لأن هذه الأخيرة تم وضعها حينما كانت هذه القوة الصاعدة ضعيفاً نسبياً وتعكس توزيع القوة السابق وتخدم بذلك مصالح قوى الوضع الراهن، ومن ثم يصبح السعي إلى تغيير هذا النظام لاستيعاب التحولات الجديدة في ميزان القوى مطلباً أساسياً للقوة الصاعدة، وغالباً ما تلجأ إلى الحرب لتحقيق هذه الغاية كما تؤكد ذلك العديد من المعطيات التاريخية.

### الصين وتحولات القوة في القرن الـ21:

بتطبيق افتراضات نظرية تحول القوة التي تم إثارتها في بداية هذا البحث على التحولات الدولية الجارية مع بداية القرن الـ21، وبالتحديد نظرتها إلى المنافسين المحتملين *potential contenders*، يمكن إدراك القوى المرشحة لمنافسة الولايات المتحدة بسهولة، فالمنافس المحتمل لا بد أن يكون أولاً دولة من الصف الثاني *second-ranked nation* بالمعايير الجيوسياسية والعسكرية، وثانياً أن يكون مستاءً أو غير قانع *dissatisfied nation* بمكانته في النظام القائم، وهما عاملان أساسيان يجعلان من المؤكد أن إذا سنحت الفرصة فإن بالنسبة لهذه القوة المتموقعة في الصف الثاني أن يكون لديها الرغبة والإمكانية لتغيير النظام الدولي الموجود وتقودها تصرفاتها في نهاية المطاف إلى مواجهة القوة المسيطرة.<sup>(2)</sup>

في دراسة حديثة لديفيد لاي David lai حول تحولات القوة في العلاقات الأمريكية الصينية (2011) أشار هذا الباحث الأمريكي إلى أن التصورات السابقة تسمح بتمييز القوى المنافسة المحتملة

(1) David lai, Op.cit p 03.

(2) Ibid, p 18.

من بين قوى الصف الثاني في السلم التراتبي للقوة والمكانة في النظام الدولي، وتشمل هذه المجموعة كل من القوى الأوروبية الكبرى واليابان ودول البريكس، مستبعدا القوى الأوروبية واليابان من قائمة المنافسين المحتملين، وبحسب لاي، فقد تخلت بريطانيا عن طموحاتها وأصبحت "ملازما ماليا" للولايات المتحدة، كما خسرت فرنسا مكانتها المهيمنة منذ بزوغ النظام الدولي الحالي برغم من كونها ناقدا قويا للسياسات الأمريكية، كما ان اليابان وألمانيا-بالرغم من مكانتهما المؤثرة- نجحت السياسات الأمريكية في تحويلهما إلى مناصرين للنظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة.<sup>(1)</sup>

التوصيف السابق مع ذلك لا ينطبق على واقع دول "البريك" (البرازيل وروسيا والهند والصين) التي تحتكر ربع مساحة العالم و 40% من سكانه وتعرف نموا اقتصاديا سريعا، وهي الدول التي نادت في أول قمة لها عام 2009 بإنشاء نظام عالمي متعدد الأقطاب، ومع أن الشرطين السابقين ينطبقان على أعضاء هذه المجموعة، إلا أن هناك بعض الأسباب التي تقف وراء استبعاد كل من روسيا والهند والبرازيل من قائمة المنافسين على قيادة العالم في الوقت الراهن، كتب لاي:

"على الرغم من أن نظرية تحول القوة لا تستبعد هذا الاحتمال (سعي كل دول البريكس فرديا أو جماعيا لقيادة العالم)...إلا ان هناك أسباب وجيهة لعدم أهلية روسيا وإقصاء الهند والبرازيل من المنافسة الجدية على قيادة العالم...وعلى هذا النحو تنحصر قائمة المنافسين المحتملين على بلد واحد هو الصين، وبحسابات متعددة هي المنافس الوحيد المؤهل بشكل جيد، انها قوة غير قانعة من الصف الثاني، ليست حليفا للولايات المتحدة ولم تلعب أي دور في إقامة النظام الدولي الحالي، الولايات المتحدة لم تعترف حتى بقيام حكومة بيكين عام 1949، وأبقت على مدار 30 عاما الصين خارج المجتمع الدولي الذي تتزعمه الولايات المتحدة، الصين من جانبها نددت مرارا بالنظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة وناضلت من أجل تدميره، وهي تعرف اليوم نموا اقتصاديا سريعا"<sup>(2)</sup>

وعلى هذا الأساس، طفت إلى السطح في الوقت الحالي مؤشرات تحول القوة بين الصين والولايات المتحدة ، ويبقى أبرزها الإقلاع الاقتصادي للصين في مقابل تباطؤ الاقتصاد الأمريكي، ويعتقد بعض الباحثين الأمريكيين ان الصين قد بدأت منذ الأزمة المالية العالمية لعام 2008 في اتخاذ إستراتيجية أكثر حزما تجاه الولايات المتحدة، بما يشكل تحولا في منهاج السياسة الخارجية الصينية الذي وضعه دينغ شياو بينغ تجاه الولايات المتحدة، وهي إشارة كانت كافية لإشعال نقاشات حادة حول

(1) Ibid, p (19,20).

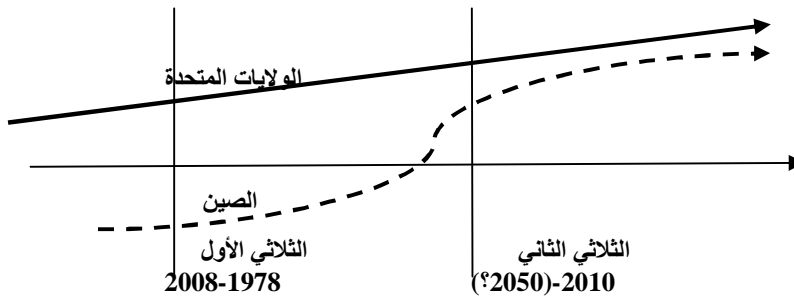
(2) Ibid, p(23,24).

"التهديد الصيني" سرعان ما طغت على نقاشات السياسات الدولية في الولايات المتحدة والغرب عموماً خلال العقد الأخيرين.

### مضامين تحول القوة على التوازن الدولي:

وفقاً لافتراضات نظرية تحول القوة من الواضح حتى الآن أهلية الصين-كقوة تعديلية- ورجحان فرضية توجيهها لإعادة النظر في التوازن الدولي الحالي القائم على أولية الولايات المتحدة، بعض الباحثين ذهبوا أبعد من ذلك بالقول أن تحول القوة بين الولايات المتحدة والصين قد دخل مرحلته الثانية، وهي المرحلة التي يرجح البعض استمرارها خلال العقود الثلاثة القادمة بفعل حاجة الصين لمزيد من الوقت لتعميق نموها الاقتصادي (انظر الشكل أدناه)، كما أن المنطق الأساسي الذي يقف وراء فكرة تغيير النظام عبر "دورة حرب الهيمنة" *hegemonic-war cycle* يبدو وارداً في ظل النمو غير المتكافئ بين "القوة القائمة"-الولايات المتحدة- و "المتحدي"-الصين، وستقود الفجوة القائمة بين التوزيع الفعلي للقوة في النسق وتوزيع المكانة فيه (أو سمعة القوة)، إلى فقدان التوازن وانعدام الاستقرار،<sup>(1)</sup> كما سنرى تفسيرها عند منظري دورة القوة في نهاية هذا المبحث.

شكل رقم 08: تحول القوة بين الولايات المتحدة والصين



المصدر: David lai, op. cit, p 78

وعلى هذا الأساس يبدي منظرو تحول القوة تشاؤمهم بشأن استمرار التوازن القائم حالياً لأن "الدول الصاعدة غالباً ما تسعى إلى ترجمة قوتها إلى سلطة أكبر في النظام الدولي ومن ثم إعادة بناء النظام الدولي القائم"، ببساطة لأنها إلى جانب كونها دولة غير قانعة بمكانتها في النظام الدولي، فهي تشكك في شرعية هذا النظام، وتنقاد بذلك هذه القوة الصاعدة-مدفوعة بمواردها المكتسبة حديثاً- إلى

(1) Randall Sheweller, "Emerging Powers in an Age of Disorder", *Global Governance*, Vol. 17 (2011), p 285.

مواجهة الدولة القائدة، وفي هذا السياق أشار روبرت كابلان Robert D. Kaplan عام 2005 إلى أن السؤال لم يعد "حول ما إذا ستكون هناك حرب بين الصين والولايات المتحدة، السؤال هو كيف يمكن للولايات المتحدة أن تحارب الصين"،<sup>(1)</sup> وهو يعتقد ان تحول الصين الى مكانة القوة العظمى سيصدم المصالح الامريكية، متوقعا حربا باردا بين ضفتي المحيط الهادي.

هذا الاعتقاد له ما يكفي من الأدلة التاريخية، حيث غالبا ما كان الصدمات الهائلة بين التحالفات التي يقودها قائد متراجع ومتحد صاعد اكبر النزاعات المسلحة عنفا ودمارا سماها روبرت جيلبين "حروب الهيمنة"، تتم بوسائل غير محدودة وتأخذ ابعادا عالمية ودافعها الاساسي هو الحفاظ على او اكتساب المكانة *Prestige* التي تعرف بعبارات السمعة وتحدد في النهاية الأمر النهائي في النظام الدولي، وطبيعة هذا النظام (هدفه الاجتماعي)، وطرق تدعيم هذا النظام (سواء من خلال وسائل القهر او شرعية السلطة).<sup>(2)</sup>

غير أن المشكلة التي تعترض نبوءة منظري تحول القوة هي أن تحولات القوة بين قائد النظام والمتحدي لا تقود حتما إلى المواجهة أو الحرب، بمعنى انه قد يكون من الممكن أن تتنازل الولايات المتحدة أو تتقاسم مع الصين مسالة القيادة بشكل سلمي، تماما مثلما انتقلت قيادة العالم من بريطانيا إلى الولايات المتحدة في آخر تحول كبير في القوة عرفه العالم في الـ30 من القرن الماضي، حيث قبلت بريطانيا المتراجعة على مضض ترك القيادة حينها للولايات المتحدة.

ويعتقد اغلب المفكرين اليوم إن المسالة لا تتعلق بإمكانية حدوث "حرب هيمنة"، وستبعدون هذا الاحتمال في العصر النووي، وإنما تتعلق المسالة في اعتقادهم بما إذا كان من الممكن الحفاظ أو تغيير التوازن الحالي بوسائل سلمية او من خلال أسلوب الموازنة العسكرية، منظري تحول القوة يميلون إلى الخيار الثاني ويسوقون جملة من الحجج التي تستبعد إمكانية التحول السلمي وفق نموذج بريطانيا - الولايات المتحدة في القرن الماضي:

- تقاسم بريطانيا والولايات المتحدة لنفس القيم القاعدية والثقافية.
- عدم إبداء بريطانيا لأية مخاوف بشأن "التهديد" الذي يمثله تنامي الاقتصاد الأمريكي.

<sup>(1)</sup> Robert D. Kaplan, "How We Would Fight China," Atlantic Monthly, June 2005,

<sup>(2)</sup> Randall schweller, Xiaoyu Pu, After Unipolarity :China's Visions of International Order in an Era of U.S. Decline, International Security, Vol. 36, No. 1 (Summer 2011), p (42,43).



- عجز بريطانيا على الحفاظ على تحكمها في النظام الدولي ومن ثم رحبت بالدور الأمريكي الجديد.

- سعي الولايات المتحدة الى تعزيز النظام الدولي "البريطاني" بدلا من إسقاطه.<sup>(1)</sup>

منظرو تحول القوة يؤكدون أن اغلب هذه العوامل الظرفية لا تنطبق على واقع تحول القوة بين الصين والولايات المتحدة، كما أن أي محاولة لاسترضاء الصين ستكون غير مجدية من الناحية العملية، لان تلبية مطالب القوة الصاعدة يمس في اغلب الأحيان بالاستقرار الدولي وبمصالح الدولة المهيمنة وحلفائها من جهة، وتقود إلى مطالبة القوة الصاعدة بمزيد من التنازلات من جهة ثانية (الآثار الناتجة عن مؤتمر ميونيخ 1938 على سبيل المثال).

### ③ دورة القوة والدور العالمي:

توفر نظرية دورة القوة إطارا مثاليا لفهم التحولات الهيكلية التي تمس النسق الدولي، ويزعم أنصارها أن التركيز على مسارات القوة النسبية لأي دولة، وبشكل خاص الدول المحورية في النسق، منح نظرية دورة القوة قدرة تفسيرية اكبر مقارنة بالنظريتين الواقعية الكلاسيكية الجديدة وتحول القوة اللتان تشتركان معها في التركيز على أهمية متغير القوة في فهم السياسات الدولية، وجوهر الاختلاف يرتبط أساسا بتبني نظرية دورة القوة مفهوما ديناميكيا للقوة للنظر في علاقات القوة على المدى البعيد، عكس الواقعية التي تتبنى مفهوما جامدا حول توزيع القوة في مرحلة معينة، في حين تنكر نظرية دورة القوة تركيز منظري تحول القوة على معادلة المهيمن - المتحدي لفهم التحولات الهيكلية للنسق الدولي.

#### 1. دورة القوة والتحويلات الهيكلية في النظام الدولي: النظرية والقياسات التاريخية:

يرسم منظرو دورة القوة مسار نمو القوة النسبية لكل دولة في شكل خط منحنى أو قوس تتخلله ثلاثة معالم أساسية، تحدد المحطات الأساسية في حياة القوة النسبية للدولة وهي مرحلة الصعود، ثم النضج، وأخيرا مرحلة الأفول أو الهبوط، وتماثل مثل حياة الكائن الحي، تعد هذه المراحل محطات حتمية في حياة كل دولة، ويشدد هؤلاء على المخاطر العالية التي تهدد النظام الدولي - الإقليمي أو العالمي - لدى عبور الدولة عند معالم محددة في مسار دورة قوتها النسبية يسميها منظرو دورة القوة بـ'النقاط الحرجة'، وتمثل أهمية تفسيرية كبيرة بالنسبة لهذه النظرية.

<sup>(1)</sup> David Lai, Op.cit, p 85.

ويعتقد هؤلاء أن التغيير في دورة القوة بالنسبة لأي دولة يمثل لحظة فارقة في سياستها الخارجية، وتعاكس التوقعات الثابتة للدولة بخصوص أمنها المستقبلي والمكاسب الناتجة عن الدور الذي تلعبه سياستها الخارجية، ومثار الاهتمام حسب منظري دورة القوة هو وجود صدمات ومفاجآت ضمن "الديناميكية الواحدة" الناظمة لدورة القوة والتوقعات بشأن الدور في السياسة الخارجية، خصوصا في ظل تأكيد الدروس المستفادة من التاريخ على تكيف الدول بشكل سيئ مع "مد وجزر التاريخ"، وعلى هذا الأساس تقدم نظرية دورة القوة رؤية ديناميكية تواكب تطور قوة الدولة لحظة بلحظة موازاة مع سلوك سياستها الخارجية على فترات طويلة من الزمن، بالنظر إلى التطور الدائم وغير النهائي لكل الأشياء.

وفي حالة تبني رؤية جامدة للحياة الدولية عند نقطة معينة، تظهر التباينات القائمة في مستويات النمو بالمفهوم المطلق بين الدول التي تشكل النسق، وهذه التباينات مسؤولة عن التغييرات في مسار القوة النسبية لكل دولة، وفي نفس الوقت، يخلق التنافس على حصة كل دولة من القوة تيارات قوية تحد من التغيير الهيكلي عبر إحداث تحولات حاسمة في اتجاهات دورة القوة لكل دولة تسمى بالنقاط الحرجة، وتؤثر كل واحدة بشكل حاسم لدى اجتياز الدولة لتلك الدورة:<sup>(1)</sup>

1. نقطة تحول أدنى *lower turning point* ويبدأ عندها مخاض بزوغ قوة كبرى.
2. نقطة انعطاف *inflection point* في مسار صعودها: "صدمة الصعود المقيد".
3. نقطة تحول أعلى *upper turning point*: "صدمة الآمال/ التوقعات الضائعة".
4. نقطة انعطاف في مسار هبوطها: "آمال وأوهام النفس الثاني".
5. نقطة تحول دنيا في نهاية الدورة: "اللام الاحتضار كقوة كبرى".

وكما يحاج منظرو دورة القوة مدعمين في ذلك طروحاتهم إمبريقيا، يسلك التغيير في القوة النسبية مسارا مفاجئا وغير مستقيم بخلاف التغيير في القوة المطلقة التي غالبا ما تكون في نمو دائم وتقود بذلك إلى قراءات مضللة، لان الدولة المعنية قد تنجر إلى الهبوط النسبي حتى خلال الفترات التي تشهد فيها انجازات كبرى من حيث القوة المطلقة بفعل ما يسميه هؤلاء 'قيود النسق' 'bounds of the system'، أي بفعل التنافس بين دول ذلك النسق، بما في ذلك الدول الصغرى، على حصص

<sup>(1)</sup> Charles F. Doran, "Power Cycle Theory and the Ascendance of China: Peaceful or Stormy?", *SAIS Review*, Volume 32, Number 1, Winter-Spring 2012, p. 76.

القوة،<sup>(1)</sup> وعلى سبيل المثال، الديناميكية الكبيرة التي ميزت هيمنة القوة المطلقة لألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى جعلت بعض المؤرخين يعتقدون بأن نمو القوة النسبية لألمانيا سيستمر بنفس تلك المعدلات العالية وان قدر ألمانيا هو أن تصبح "سيد أوربا"، وبالمقابل رأى الساسة حينها ارتفاعا كبيرا من حيث النمو المطلق لألمانيا وأدركوا في نفس الوقت انعطافا حادا في مكاسبها السريعة من القوة النسبية التي عرفتها في السابق، وكانت القيادة الألمانية عشية الحرب العالمية الأولى مصدومة بشأن توقعاتها السابقة، وتكشف البيانات المتوفرة اليوم عن بعض المؤشرات في تلك الحقبة فيما يتعلق بإنتاج الفحم والصلب والنفط عن ذلك التناقض المدهش بين النمو النسبي والنمو المطلق وحجم الصدمة التي واجهت ألمانيا حينها بفعل التعثر المفاجئ لقوتها النسبية.<sup>(1)</sup>

خلال النقاط الحرجة من دورة القوة تصبح ملامح الحرب الكبرى واضحة، تحول غير متوقع في التوجه الهيكلي يظهر بحدة، وتطفوا إلى السطح احتمالات وقوع حرب كبرى، وتفسير ذلك أن الدولة المعنية تجد نفسها أمام مأزق عدم استمرارية توقعات سياستها الخارجية بشأن دورها وأمنها المستقبلي، أي أن تلك الدولة تشهد حينها ما يسميه منظرو دورة القوة بفجوة القوة-الدور، التي تمثل أكبر تحد يمكن أن يواجه سلوك السياسة الخارجية لأي بلد، وحسب هؤلاء، فقد واجهت اليابان ذروة هذه الصدمة خلال نقطة انعطافها الأولى بين عامي 1935 و1939 نتيجة شعورها بالقيود المفروضة على دخول السلع والموارد الطبيعية، وبدافع من عدم قدرتها على تقبل معدلات التراجع المتزايدة في قوتها النسبية، استخدمت اليابان قوتها ضد الأهداف الأمريكية في بيرل هاربر سعيا منها لاسترجاع مستويات النمو وللوصول إلى الموارد الطبيعية، ومنذ ظهور النظام الدولي بمفهومه الحديث، انجرت خمس من بين ست تحولات كبرى مست هذا النظام إلى حرب كبرى، وكان التحول الأخير (لعام 1989) الوحيد الذي حدث بشكل سلمي وبدون تعريض أمن أي من الدول الكبرى للخطر.<sup>(2)</sup>

### دورة القوة و مضامينها في سياسة الصين الخارجية:

بالنسبة لمنظري دورة القوة لا تعد المسائل المتعلقة بالركود الاقتصادي والديون والإرهاب والانتشار النووي التي يواجهها العالم حاليا مسائل حاسمة قياسا إلى المضامين المترتبة عن صعود الصين، وخلفية هذا التقييم ينبع من تصنيف هؤلاء للتحولات الهيكلية التي تمس النسق الدولي في

<sup>(1)</sup> Ibid, p 77

<sup>(2)</sup> Ibid, p (77,78).

<sup>(3)</sup> Ibid, p 78.

أعلى هرم أهم الأحداث التاريخية على الإطلاق، وعلى هذا الأساس "تعد مسألة استيعاب الصين داخل نظام القوى العظمى مشكلة محورية تواجه السياسيين وتستنزم تسخير الحنكة والمهارة الدبلوماسيةيتين لكل الحكومات"<sup>(1)</sup>، ولا يمكن اختزال التغيير النسقي في التنافس حول "الأولية" *Primacy* بين ما يسمى المهيمن *Hegemon* والمتحدي الصاعد *Rising challenger* لأن هذا توصيف غير ملائم للمسألة، والمسألة الحقيقية من وجهة نظر تشارلز دوران هو دمج دولة كبرى قوية بشكل متنامي في توازن القوى العالمي القائم والمجتمع الدولي الذي يشهد تحديات التغيير الهيكلي.

ويفترض دوران أن الديناميكية المتفردة من التغيير الهيكلي التي وضعت حدود دورات القوة للدول الكبرى في الماضي (ومن ثم توقعاتها بشأن أمنها المستقبلي ودور سياستها الخارجية) هي نفسها التي ستحكم دورة القوة الخاصة بالصين، وإن الصين ستمر بدورها بنفس "النقاط الحاسمة" التي تسببت في إحداث تحولات غير متوقعة شكلت تحدياً لكل القوى الصاعدة السابقة، وآلت في نهاية المطاف - وبشكل متكرر - إلى حروب كبرى، وبخصوص رؤيته لتأثيرات صعود الصين خلال القرن الـ21 يورد دوران الافتراضات التالية:

1. ستستمر الدول صعوداً وهبوطاً من خلال دورات القوة الخاصة بكل واحدة منها، وستستمر في اجتياز النقاط الحرجة مما سيعجل بإحداث تغيير هيكلي جذري، ولا يمكن أن تكون هناك دولة محصنة ضد المبادئ الأساسية للتغيير الهيكلي أو يمكنها الإفلات من تأثير قيود النظام.
2. من المرجح أن تسعى الدول الصاعدة للقيام بدور أكبر في السياسة الخارجية، مستظهرة قوتها نحو الخارج، ولكن هذا الدور لا يمكن أن يتأتى على حساب أمن الدول الأخرى، وإنما يجب أن يكون دور السياسة الخارجية مشروعاً من وجهة نظر الحكومات الأخرى، فجوات القوة-الدور، والمشاكل التي تتعلق بالمطالب أحادية الجانب حول دور في السياسة الخارجية، تمثل مصدراً رئيسياً للخلافات خلال تحولات الأنساق.
3. ستتكرر تحولات الأنساق التي واجهت الساسة السابقين خلال التحولات الست السابقة بكل ما تحويه من تبعات على النظام العالمي مستقبلاً، وبينما أفضت التحولات الخمس الأولى إلى حرب كبرى خاضت خلالها القوى العظمى مساراً شاقاً بخلاف الحالة الأخيرة، التي توفر إطاراً جيداً يمكن أن يفيد لتجنب السقوط في نفس الفشل الذي ميز الحالات السابقة مستقبلاً.

(1) Ibid, p 79.

4. تستمر الصين حتى الآن في تحقيق نمو اقتصادي كبير، لكن تراجع المستويات العالية لهذا النمو مستقبلاً يعد أمراً لا مفر منه، وفي حالة تراجع نمو الناتج الداخلي الإجمالي دون حاجز الـ 08% سنوياً، لن تكون الصين قادرة على امتصاص البطالة مما قد يعرض البلاد إلى اضطرابات داخلية واسعة النطاق، خصوصاً وان معدل الدخل الفردي فيها لا يزال ضعيفاً، ومن المرجح جداً أن تتلاشى معدلات النمو الحالية مستقبلاً.

وفي نفس الوقت، يتعين الأخذ بعين الاعتبار مستويات نمو الدول الأخرى بمفهومها المطلق، ففي الجوار الصيني تحقق الصين مستويات نمو عالية، ومن المرجح أن يتخطى عدد سكانها نظيره الصيني قبل نهاية هذا القرن ما يوفر لها يد عاملة وسوقاً أوسع،<sup>(\*)</sup> كما تنمو في نفس الوقت حصة الهند من القوة النسبية مقارنة بالصين التي يتوقع أن تشهد نقطة الانعطاف الأولى ويدخل نموها مرحلة التباطؤ ومواجهة أثار "قيود النظام" مثلما كان الحال مع جميع القوى الصاعدة في الماضي.

5. سوف تجد الصين نفسها فجأة عند اجتياز نقطة الانعطاف هذه تواجه انقطاع توقعاتها بشأن دور سياستها الخارجية وأمنها المستقبلي، وبشكل ذلك صدمة قوية للصين لان هذا التحول يضر بصورتها ومكانتها الذاتية ويدفع للقلق بشأن التطور الصناعي الداخلي خصوصاً في ظل عدم اكتمال عملية تطوير البلد بشكل كامل، واستمرار الفجوة التي تفصل الصين عن البلدان المتقدمة الأخرى من حيث الثروة إضافة إلى التفاوتات الداخلية، وهي الفجوات التي يمكن أن تعجل بالاضطرابات الداخلية.

وفي نفس الوقت سوف يكون الانفعال السريع سمة بارزة في السياسة الخارجية للصين خلال اللحظات الحرجة، وتكون حساسة جداً في تفاعلها مع جيرانها أو أولئك الذين تنتظر إليهم كخصوم، ويمكن أن تقود المشاكل التي تعتبر طيبة في الأوقات العادية إلى حرب خلال هذه المرحلة، ويتوقف الأمن والاستقرار في النظام الدولي حينها على الطريقة التي تستجيب من خلالها الدول الأخرى للصين "المتهيجة"<sup>(1)</sup>.

6. تبين نظرية دورة القوة أن المواجهة الرئيسية التي ستحول النظام الدولي مستقبلاً لن تكون بين المهيمن والمتحدي، أي بين الولايات المتحدة والصين في هذه الحالة، حيث يحاج دوران بان هذه

<sup>(\*)</sup> جاء في تقرير أصدرته الأمم المتحدة خلال شهر جوان 2013 أن عدد سكان الهند سيتخطى عدد سكان الصين بداية من عام 2028 ويتوقع أن يصل عدد سكان البلدين في ذلك العام 1,45 مليار نسمة.

(1) Ibid, p 79

التركيبية الثنائية الشائعة تم إثبات عدم دقتها من الناحية التاريخية وتستند إلى منطق غير سليم، فالولايات المتحدة لن تكون حينها مسؤولة عن تآكل حصة الصين من القوة النسبية وإنما الدول الصاعدة الأخرى، كما أن تفسير الحروب الكبرى انطلاقاً من سلوك دولتين مركزتين في النظام وإسقاط تأثير الدول الأخرى أمر ينافي المنطق.<sup>(1)</sup>

وفي هذا السياق، عندما تبلغ القوة النسبية للصين ذروتها في نهاية المطاف، سيكون أمراً مؤلماً بالنسبة للصين تكييف دور سياستها الخارجية مع التراجع الحاصل في قوتها النسبية، لكن قبل بلوغ هذه الذروة، ستواجه الصين نقطة انعطاف أولى، وفي كلتا المرحلتين تشعر الصين بضغط شديد مصدر ليس الدولة المهيمنة المتراجعة مثلما تصوره معادلة المهيمن - المتحدي وإنما بفعل الدول الصاعدة الأصغر وهي الهند في هذه الحالة، حيث أن نموها يقلص حصة الصين من القوة النسبية ويدفع بها إلى دخول نقطة الانعطاف.

هذا التحليل مدعوماً بشواهد امبريقية عديد من التاريخ الحديث لا مجال لذكرها، دفعت بدوران إلى الاعتقاد بأن إدارة العلاقة بين الصين والهند هو التحدي الأساس الذي يواجه التوازن الدولي خلال القرن الـ21 مقارنة بالعلاقة بين الصين والولايات المتحدة، خصوصاً في ظل رغبة بكين في لعب دور أكبر في الشؤون العالمية، وهو الدور الذي يقتضي تقليدياً إجماع الأطراف المشاركة لإضفاء نوع من الشرعية عليه، وعلى الرغم من أنه يستبعد في نفس الوقت انزلاقاً نحو حرب كبرى تهدد التوازن الدولي، إلا أنه يدعو مع ذلك إلى الاستعداد للتعامل سلمياً مع حالة التشويش التي ستشوب النظام الدولي.<sup>(2)</sup>

### المطلب الثاني: توجهات السياسة الخارجية الصينية لتغيير التوازن الدولي: المعالم والمؤشرات

تعتبر السياسة الخارجية بالنسبة للصينيين تقليدياً أداة لحماية سيادة البلاد ووحدة أراضيها بالشكل الذي يكفل المضي قدماً في تجسيد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وينظر إليها

(1) Ibid, p 80.

(2) Charles F. Doran, "Is War with China Inevitable?" a lecture at Bologna Institute of policy Research, Bologna, 06 October 2011.

كامتداد للسياسة الداخلية ومدعما لها من خلال العمل على تأمين بيئة سلمية تساعد على استمرار النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار السياسي والتصدي للقوى الخارجية.<sup>(1)</sup>

على الرغم من التحولات الكبيرة التي طرأت على الصين والعالم منذ نشأة الدولة الشيوعية عام 1949، إلا أن القيادات الصينية المتعاقبة مازالت تشدد على أن لاشيء تغير بخصوص نظرتها للسياسة الخارجية، عضو مجلس الدولة الصيني داي بينغ يو Dai Bingguo أشار في بيان صحفي مشترك خلال الجولة الثانية من الحوار الاقتصادي والاستراتيجي الصيني الأمريكي عام 2010 إلى أن " المصلحة الرئيسية رقم واحد بالنسبة للصين هي أن تحافظ على نظامها الأساسي وأمن الدولة، التالية هي سيادة الدولة ووحدتها الترابية، والثالثة هي التنمية المستقرة المتواصلة للاقتصاد والمجتمع".<sup>(2)</sup>

وبشكل عام يعد تصريح داي بينغ يو معبرا ومنطقيا جدا، وسبب ذلك حسب جينغ هاو زهو Jinghao Zhou<sup>(\*)</sup> هو أن أكثر ما يهم الحزب الشيوعي الصيني من الناحية النظرية هو الحفاظ على بقاء النظام السياسي الشيوعي، أما من الناحية العملية، تعتبر الوحدة الترابية مسألة محورية بين الاهتمامات الرئيسية للصين، وبشكل خاص الوحدة الترابية لتايوان مع البلد الأم،<sup>(3)</sup> وهي الأهداف التاريخية للسياسة الخارجية الصينية، لكن الإشكالية الرئيسية بالنسبة لعدد من الباحثين تتعلق بما إذا كانت هذه الأهداف المعلنة تمثل الأهداف الحقيقية للسياسة الخارجية الصينية، أو بتعبير آخر، ما إذا كان متوقعا من الصين -كعملاق بشري واقتصادي وعسكري- أن تتبنى أهدافا "قومية" في سياستها الخارجية.

استنادا إلى أسس المقاربات النظرية التي تمت إثارتها في العنصر السابق، التسليم بصدقية الأهداف المعلنة السابقة يناقض العقل والتاريخ لأن ذلك يضع الصين في موقف "المتوقع دفاعيا" *Defensive positioner* مثلما سماه جوزيف غريكو، وهو ما لا يتوافق تماما مع طبيعة القوى الكبرى التي "لا يمكن لها أن تكون قوى الوضع الراهن" بتعبير جون ميرشايمر، ويورد هؤلاء سجلا طويلا من التصريحات والمواقف والسلوكيات الرسمية والفكرية التي تظهر بشكل لا لبس فيه توجهها

(1) Hans Giessman, "New Powers for Global Change China's Role in the Emerging World Order", FES Briefing Paper 13, October 2006, p 03.

(2) Jinghao Zhou, Op, Cit, p 627.

(\*) باحث صيني يشغل حاليا منصب استاذ مساعد بكلية هويرت و ويليام سميث في نيويورك، مختص بالسياسة الصينية.

(3) Ibid, p 624

صينياً راسخاً لتحدي أسس التوازن الدولي القائم على هيمنة الولايات المتحدة، ويتوقف هؤلاء عند الكثير من المعالم التي تثبت أن الصين بدأت فعلاً في تجسيد رؤيتها الخاصة للنظام الدولي ولمكانتها المحورية فيه.

كما يأخذ هؤلاء الباحثين بعين الاعتبار تنامي النزعة القومية لدى الصينيين في السنوات الأخيرة، وشعورهم بالإنعقاد من حالة الإذلال و العجز أمام الأجانب كما يبدو ذلك واضحاً من خلال التعبئة الشعبية ضد القوى الغربية وخصوصاً اليابان، والتعامل الحازم والاستفزازي في بعض الأحيان - في ملف الخلافات الحدودية مع دول الجوار حول جزر سبراتلي، سنكاكو-دياويو، وباراسيل، وإقليم التبت ومناطق أخرى، إضافة إلى مسألة تايوان والموقف التقليدي المنتقد للوجود العسكري الأمريكي في المنطقة ومسائل التحديث العسكري والخلاف الإيديولوجي لتأكيد ادعاءاتهم بشأن استهداف الصين تقويض أسس النظام الحالي والسعي لخلق توازن دولي يحد من دور الولايات المتحدة، ويمكن استشفاف هذا التوجه من خلال رصد توجهات السياسة الخارجية تجاه المسائل الثلاث التالية: مؤسسات النظام الدولي القائم، الخلافات الإقليمية، والأولية الأمريكية.

### إضعاف شرعية القوة القائمة الهيمنة الأمريكية

بشكل عام، تكشف العديد من مواقف السياسة الخارجية الصينية أن هناك ما يشبه الإجماع بين قادة الصين في تصوير الولايات المتحدة كمصدر رئيسي قادر على عرقلة المصالح الصينية في الخارج، ومبعث القلق بالنسبة للصينيين له صلة بالسياسات الأحادية مما يصعب على الصين حماية مصالحها الخارجية على المدى القصير، في حين يسود الاعتقاد لدى الرسميين والأكاديميين الصينيين بأن الولايات المتحدة تحضر نفسها لنزاع طويل مع الصين (على الأرجح من خلال احتواء الصين على غرار احتواء الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة)، ولهذا السبب سعت الصين إلى تعزيز علاقاتها مع الدول الأخرى التي تعارض السياسات الأمريكية أو تلك التي تشارك الصين قلقها بشأن الهيمنة الأمريكية، في محاولة لاستغلال الفرص المتوفرة لإقامة محور ضد سياسة الهيمنة، وكما لاحظ هانس جيسمان Hans J.Giessmann هناك انحياز واضح للسياسة الخارجية الصينية تجاه ادعاءات الواقعية الجديدة خصوصاً فيما يتعلق بموازنة المكاسب - التكاليف بصدد علاقاتها الخارجية بغض النظر عن التركيبة الداخلية لأي دولة.<sup>(1)</sup>

(1) Hans J.Giessmann, Op, Cit, p 04.



وقد اتخذت الصين موقفا معارضا لهيمنة الولايات المتحدة منذ تسعينيات القرن الماضي ودعت حينها إلى إقامة نظام متعدد الأقطاب على أنقاض نظام الثنائية القطبية البائد، والدافع الأساسي وراء الموقف الصيني هو شعورها بان توازن القوى في النظام الدولي الحالي والمستند إلى الأولوية الأمريكية ينطوي على مضامين تتعارض مع المصالح الصينية، بخلاف النظام القائم على تعدد المراكز الجيوسياسية الذي يقر ضمنا بالهيمنة الإقليمية للصين في شرق آسيا، وقد سعت الصين في السنوات الأخيرة لبناء "شراكة إستراتيجية" مع عدد من الدول في محاولة لخلق ثقل مواز لقوة الولايات المتحدة،<sup>(1)</sup> سواء من خلال التكتلات والمنتديات الاقتصادية (بريكس، آسيان+1، منتدى التعاون الإفريقي - الصيني...)، أو من خلال تعزيز روابطها الثنائية مع القوى المؤثرة كإيران ونيجيريا وألمانيا وروسيا بشكل خاص وهي تمثل واحدة من الأهداف الإستراتيجية للصين "لموازنة هيمنة الولايات المتحدة"<sup>(2)</sup>

غير أن العائق الرئيسي الذي يعترض إقدام الصين على موازنة الولايات المتحدة بخلاف الموازنات السابقة - له صلة ببعدين أساسيين، الأول يتعلق باستبعاد إمكانية استرجاع التوازن من خلال "حرب الهيمنة" في العصر النووي لعواقبها الوخيمة، والثاني له صلة بادراك التوازن في عصر الأحادية القطبية، وكما أشار راندل شفييلر، وهو احد أقطاب نظرية تحول القوة المعاصرين، فان نظام الأحادية القطبية هو النظام الوحيد الذي يعد سلوك الموازنة فيه سياسة تعديلية وليس سياسة الوضع الراهن، لان الصين سينظر إليها كدولة تسعى لتغيير النظام "غير المتوازن" الحالي بنظام آخر "متوازن"، وأي دولة تتكبد على استعادة توازن النظام سوف توصف بأنها معتدية،<sup>(3)</sup> وفي الواقع، يمثل هذا عائقا تصوريا كبيرا يستلزم من الصين معالجته.

وكنتيجة لذلك، وقبل الدخول في مواجهة عسكرية أو التهديد بالقوة، لجأت الصين إلى انتهاز إستراتيجية جديدة انصبت على نزع الشرعية عن مركز النظام الدولي والعمل على إضعاف الولايات المتحدة، وتمثل هذه المرحلة -مرحلة نزع الشرعية- الثانية ضمن نموذج الحلقات الحلزونية المؤلف من خمس مراحل: 1. نظام مستقر، 2. نزع الشرعية عن القوة المهيمنة، 3. بناء القوة العسكرية وتشكيل الأحلاف، 4. حل الأزمة العالمية (في الغالب من خلال حرب الهيمنة) و 5. تجديد النظام

(1) Ibid, P 04.

(2) Ibid, p (5,6).

(3) Randall schweller, Xiaoyu Pu, Op, Cit, p 50.

الدولي، منظرو تحول القوة يؤكدون أن النظام الدولي الحالي يمر بمرحلة اللامركزية ونزع الشرعية، وتشمل مرحلة نزع الشرعية مكونين أساسيين هما: خطاب نزع الشرعية (خطاب المقاومة)، واستراتيجيات فرض التكاليف التي تحد تقلل من هامش تحرك المهيمن (ممارسة المقاومة)، وهما عنصران متكاملان وضروريان للانتقال إلى المرحلة التالية من الموازنة.

وتتضمن مرحلة نزع الشرعية إبراز مساوئ القوة المهيمنة وعدم أهليتها لقيادة النظام الدولي وخطورتها على استقراره، وتكشف الملاحظة العميقة للمواقف والسياسات خلال العقدين الأخيرين على ازدواجية الموقف الصيني تجاه الهيمنة الأمريكية، فهي تتكيف بشكل براغماتي مع هذه الهيمنة من جهة، وتجادل شرعيتها من جهة ثانية، وهو سلوك يشبه المقاومة المشروعة في السياسة الداخلية من حيث استغلال النظام الموجود والتفكير في بديل له، ويقبل الفاعلون الضعفاء فيه شرعية المهيمن جزئياً وفي نفس الوقت استغلال الفرص لتقوية نفسها والنضال ضد ما يعتبرونه غياب للعدالة، وقد تميزت الصين حتى الآن بالبراعة في التعامل مع هيمنة الولايات المتحدة، وكما كتب شفيرل:

"... عملت الصين على توسيع اقتصادها وتعزيز مكانتها كلاعب سياسي عالمي ضمن النظام الدولي الحالي، وتفادت في نفس الوقت التصرفات التي تتحدى بشكل مباشر هيمنة الولايات المتحدة، مستخدمة في ذلك مؤسسات هذا النظام لمنازعة الهيمنة الأمريكية، وتستهدف الصين مضاعفة نفوذها السياسي ومكانتها من خلال المشاركة الفعالة في -وليس مجابهة- النظام الموجود".<sup>(1)</sup>

ويعدد شفيرل خمس تكتيكات تشكل الإستراتيجية التي تتبعها الصين في الوقت الحالي لإضعاف شرعية المركزية التي تشغلها الولايات المتحدة ودورها المهيمن في النظام الحالي وهي:

1. إظهار استيائها من النزعة الأحادية التي تنتهجها الولايات المتحدة والترويج لمفهوم التعددية.
2. تكثيف مشاركتها في المنظمات الإقليمية والدولية وخلق منظمات جديدة.
3. انتهاج دبلوماسية إستباقية تجاه دول العالم الثالث قوامها "القوة الناعمة".
4. عرقلة مساعي الولايات المتحدة والتصويت ضدها في المؤسسات الدولية.
5. وضع أجندة جديدة باستخدام المنظمات الدولية والإقليمية.

<sup>(1)</sup> Ibid, p 53.

والسبب الذي يقف وراء تكيف الصين بنجاح مع التوازن القائم على الهيمنة الأمريكية له صلة برغبة بكين في الحفاظ على علاقات مستقرة مع الولايات المتحدة باعتبارها عاملاً حاسماً لاستمرار نموها الاقتصادي من جهة، وانتهاج الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة لسياسة "الارتباط" *Engagement* بدلا من "احتواء" *Containment* الصين من جهة أخرى، إلى جانب الواقعية الشديدة التي تطبع رؤية النخب الإستراتيجية الصينية وتقديرها للقوة النسبية لبلادهم من جهة ثالثة.

وفي هذا السياق يسود الاعتقاد لدى اغلب الباحثين الصينيين أن الصين لا تزال في موقع متخلف نسبياً مقارنة بالولايات المتحدة، ومن الناحية المنطقية "سيكون من المجازفة بالنسبة لبكين التحدي المباشر للنظام والمؤسسات الدولية التي يجذبها العالم الغربي، لأن مثل هذا التحدي غير مناسب فعلياً"<sup>(1)</sup> مثلما عبر عن ذلك وانغ جي سي Wang Jisi عميد جامعة بكين للدراسات الدولية، ومبعث هذا الاعتقاد هو توقع هؤلاء استمرار سيطرة الولايات المتحدة خلال هذه المرحلة ومن ثم يشكل التكيف الإستراتيجية المثلى لإدارة هذا المعطى مؤقتاً، لأن في النهاية ستكون الصين في موقع أفضل للدفع قدماً بمصالحها، وبخلاف ذلك، بإمكان الصين في الوقت الحالي تحدي شرعية قيادة الولايات المتحدة للنظام الحالي وعرقلة المصالح الأمريكية في شرق آسيا بشكل خاص، وقد شرعت الصين فعلاً في إظهار منافستها للنظام الحالي بطرق مختلفة:

1. شكلت الدعوة إلى تعددية الأطراف حيزاً هاماً من نشاطات الدبلوماسية الصينية في السنوات الأخيرة، وزيادة على توسيع النفوذ السياسي الصيني في الشؤون الإقليمية، ساهمت هذه الدبلوماسية في بناء الصورة العالمية للصين، وقلبت الصورة النمطية التي سادت قبل منتصف التسعينيات عن الصين المشككة في الأطر ذات الأطراف المتعددة، ومنذ ذلك الوقت انخرطت الصين بشكل كثيف في اغلب المؤسسات الإقليمية متعددة الأطراف مثل *APEC*، *ASEAN + 1*، *ASEAN* +3، وأصبحت منذ ذلك الوقت فاعلاً مؤثراً في التعاون الإقليمي الآسيوي.

2. استخدمت الصين المؤسسات الدولية القائمة لإظهار قدرتها، خصوصاً من خلال وضع الأجندات في خطوة تمثل إستراتيجية صينية لإدخال إصلاح تدريجي عليها، وفي هذا السياق يرى الواقعيون أن انضمام الصين إلى المؤسسات الدولية الكبيرة كمنظمة التجارة العالمية – والتنازلات الكبيرة التي قدمتها – لا تهدف من خلالها إلى تحقيق مكاسب تجارية قصيرة المدى بقدر ما تهدف إلى

(1) Ibid, p 53.

الحصول على "مقعد على طاولة المساومات لتمارس تأثيرا على قواعد اللعبة"<sup>(1)</sup>، ومعلوم ان عدد من قادة الصين عبروا صراحة أن انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية أملت اعتبارات سياسية أكثر منها اقتصادية كما عبر عن ذلك احد سفراء الصين خلال مفاوضات الانضمام متوعدا " نحن نعرف انه يتعين علينا أن نلعب الآن على طريقتكم، وبعد عشر سنوات سنكون نحن من يضع القواعد".

وبشكل مشابه، تبنت الصين أيضا مقاربة تدريجية كرد فعل على الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وعلى سبيل المثال، في قمة مجموعة العشرين G 20 المنعقدة بـ في نوفمبر 2008، قدم الرئيس الصيني آنذاك هو جينتاو اقتراحات بخصوص الإصلاح التدريجي للمؤسسات المالية الدولية، وشملت هذه الاقتراحات تغيير آليات التمثيل، تشجيع التعاون المالي الإقليمي، و تنويع نظام العملة العالمية.

3. تستخدم الصين بشكل متزايد قوتها المالية للحصول على نفوذ سياسي ودبلوماسي، وفي المستوى الأول كحائط صد في وجه الهيمنة الأمريكية المفرطة، وتبدي الصين قلقا متزايدا حول احتياطاتها الهائلة من العملة الأجنبية -والتي يهيمن عليها الدولار - التي يمكن أن تفقد قيمتها في السنوات القادمة، وتبدي اهتماما متزايدا بامتلاك احتياطيات ضخمة من الدولار، وفي هذا السياق دعا رئيس بنك الصين المركزي زهو شياو شوان Zhou Xiaochuan في عز الأزمة المالية عام 2009 إلى التعجيل بإنشاء نظام جديد لاحتياطي الصرف الأجنبي يخضع لرقابة صندوق النقد الدولي.

اعتبر هذا الاقتراح حينها غير عملي، لكنه كشف عدم رضا الصين عن النظام المالي الدولي القائم حاولت من خلاله جس نبض القوى الصاعدة الأخرى التي تتبنى مواقف مشابهة كالبرازيل وروسيا، وهذا يمثل في الواقع خطرا حقيقيا على الولايات المتحدة، لأنه في حالة عزوف الصين عن السندات الحكومية (بسبب مخاوفها من احتمال أن يدفع العجز الحكومي الأمريكي إلى زيادة التضخم وتآكل القدرة الشرائية وانعكاسات ذلك على احتياطيات الصين من الدولار) ستواجه الحكومة الأمريكية مصاعب جمة لإتمام رزمة الحوافز الاقتصادية بسبب زيادة التكاليف، وكذلك الشأن بالنسبة للمواطنين الأمريكيين بخصوص دفع رهونهم العقارية.

وعلى الرغم من أن مكانة الدولار ستبقى خارج النقاش في المستقبل القريب، إلا أن الصين بادرت إلى اتخاذ خطوات عديدة لوضع أرضية عمل لتحدي محتمل لمكانة الدولار على المدى البعيد،

(1) Randall schweller, Xiaoyu Pu, Op, Cit, p 54.

وعلى سبيل المثال عملت الصين في السنوات الأخيرة على تعزيز المكانة الدولية لعملتها المحلية الرنمينبي *Renminbi* (\*) كما تجلى ذلك من خلال مبادرة شيانغ ماي *Chiang Mai* - ترتيبات لمقايضة عملات متعددة الاطراف قيمتها 120 مليار دولار بين دول العشر المشكلة لتكتل آسيان، الصين، اليابان، وكوريا الجنوبية- وهي مبادرة تستهدف تسهيل الحصول على القروض وتعزيز القدرة الإقليمية على مجابهة المخاطر والتحديات الاقتصادية، إلى جانب الاتفاق الصيني-الياباني في جوان 2012 على التبادل المباشر بين اليوان والين، وهو اتفاق له دلالة إستراتيجية بين ثاني وثالث اكبر اقتصادين في العالم ويتضمن خروج الدولار من المعاملات بين البلدين، وبحسب الخبير الاقتصادي الصيني شينغ يو تشينغ *Chang Yu-sheng* فإن اتفاقية التبادل المباشر بين البلدين تعد خطوة كبيرة لتدويل العملة الصينية، وقال "قبل أن يصبح اليوان الصيني عملة دولية، يجب أن يصبح عملة إقليمية أولاً"، وأضاف "إن هذا سيبيني أساساً صلباً للرنمينبي على الطريق إلى صعوده كعملة إقليمية وليصبح في النهاية عملة دولية".<sup>(1)</sup>

تواصل الصين في توسيع مستوى تأثيرها في تحديد المعايير المشروعة في الشؤون الدولية شعوراً منها بأهمية النمو "الاجتماعي" داخل المجتمع الدولي، وبأهمية الإدراك الدولي لمكانة الصين وتوجهاتها المشروعة، وعلى سبيل المثال تدافع الصين بشكل حماسي عن تعريفها للحرب المشروعة من قبل المؤسسات متعددة الأطراف كالأأم المتحدة، وفي السنوات الأخيرة أصبحت الصين أكثر نشاطاً في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي يبدوا تأثير الصين واضحاً في طبيعتها، كما كسبت مواقف الصين-إلى جانب روسيا - تأييداً واسعاً داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة في ما يخص مسائل حقوق الإنسان في السنوات الأخيرة، وتفسير ذلك إلى جانب دفاعها الدائم عن مفهوم السيادة، هناك أيضاً مهارتها الدبلوماسية ونفوذها داخل الأمم المتحدة.<sup>(2)</sup>

4. نجحت الصين من خلال دبلوماسية القوة الناعمة في الحصول على نفوذ واسع ومكانة محترمة في إفريقيا وAsia الوسطى وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، وتمثل القوة الناعمة احد أوجه التنافس الأمريكي الصيني حول مناطق النفوذ، وتتبنى الصين رؤية شاملة لمفهوم القوة الناعمة لتشمل كل شيء خارج الحقل الأمني التقليدي، وقد تمكنت الصين من تعزيز مكانتها المركزية في الحضارة

(\*) الرنمينبي ويشار إليها اختصاراً RMB وتعني "عملة الشعب"، أما اليوان Yuan فهو الوحدة الأساسية للعملة الصينية.

(1) "تعليق: التبادل المباشر للعملة بين الصين واليابان يعزز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين"، موقع صحيفة الشعب اليومية، على الرابط: <http://arabic.people.com.cn/31659/7834473.html>، تم زيارة الموقع في: 2013/01/20 على الساعة 15:51.

(2) Randall Schweller, Xiaoyu Pu, Op, Cit, p 56.

الآسيوية من خلال ترويج لغتها وثقافتها الشعبية، كما أن معجزتها الاقتصادية وإصلاحاتها التدريجية والسياسة التسلطية تمثل نموذجا جذابا للعديد من الدول غير الديمقراطية، كما ترتب عن دبلوماسيتها الاقتصادية المتسمة بالمرونة نتائج ايجابية على صورة الصين في العالم الثالث، بخلاف المساعدات الغربية المشروطة.<sup>(1)</sup>

وتكشف هذه المظاهر عن إستراتيجية صينية شاملة لإضعاف مركزية الولايات المتحدة في النظام الدولي دون تحد مباشر لمصالح الولايات المتحدة أو لمؤسسات هذا النظام، أي من خلال التركيز على الجوانب السلبية في إدارة المهيمن للعلاقات الدولية، وتقديم بعض الاقتراحات وإظهار الرغبة في تقديم بعض الحلول للمشكلات العالمية، بالشكل الذي يسمح ببلورة الصورة الدولية للصين وكسب التأييد الدولي، وهو ما يشكل في نهاية المطاف نواة لبناء تحالف لموازنة الولايات المتحدة وهي المرحلة التالية لمرحلة إضعاف شرعية المهيمن.

### المنظور الصيني للنظام الدولي: تيانتشيا كبديل للنظام الويستفالي:

كما سبقت الإشارة، لا تمثل الصين في الوقت الحالي تحديا حقيقيا لأسس النظام الدولي التي تستند إلى هيمنة الولايات المتحدة، ومع ذلك، هناك توجه شامل لدى الصين واغلب القوى الصاعدة الأخرى لعدم مشاطرة التصورات الأمريكية حول عدد من القضايا الدولية ومبادئ التنظيم الدولي، وكما كتب بروس جنتليسون وستيفن فيبر " لم يعد الناس خارج الولايات المتحدة يؤمنون بأن بديل النظام الذي تقوده الولايات المتحدة هو اللانظام...باقي العالم لا يشعر بأي خوف بشأن تجريب البدائل".<sup>(2)</sup>

وبالنسبة للصين، يحاج ديفيد شفير وشياو يو بيو، أن هناك استراتيجيات وسيناريوهات متعددة حول الانتقال من الأحادية القطبية إلى استعادة التوازن الدولي، وهو ما يعكس غياب تصور واضح لدى الاستراتيجيين الصينيين بشأن طبيعة النظام الذي تريده الصين حتى الآن، وفي مسحهما للرؤى الصينية الحالية، يرسم الباحثان ثلاث أشكال مختلفة من الأنساق الدولية يعبر كل واحد منها عن وجهة نظر عامة داخل الصين، وهي نظام عالمي صيني، نظام لبرالي معدل، أو نظام جديد يتم التفاوض حوله، والخاصية الأساسية التي تجمع المحصلات الثلاث هي التحدي المباشر للهيمنة

<sup>(1)</sup> Randall schweller, Xiaoyu Pu, Op, Cit, p 57.

<sup>(2)</sup> Ibid, p 58.

الأمريكية بإيديولوجياتها الأربع (أولية الولايات المتحدة، الرأسمالية، الديمقراطية، والثقافة الغربية) وإنما من خلال طرق مختلفة.

ويؤكد الباحثان أن التصورات الصينية السابقة للمشهد الدولي المستقبلي تعكس في الواقع مراحل تطور القوة الصينية، فحينما كانت الصين ضعيفة نسبيا خلال الثمانينات والتسعينات، تمحورت إستراتيجيتها على الاندماج في النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، وتغيرت هذه الإستراتيجية بشكل تدريجي نحو نظام يخضع للتفاوض ثم طفا إلى السطح مؤخرا تصور حول نظام صيني جديد، وحدث كل هذا بالتوازي مع نمو قوة الصين والتحولت الحاصلة على الصعيد العالمي.<sup>(1)</sup>

### عناصر النظام الدولي "الصيني" الجديد: تحدي أسس النظام الليبرالي:

بشكل عام تمثل العناصر التالية معالم رئيسية في التصور الصيني للنظام العالمي المستقبلي، وتمثل تحدي النظام الحالي والتشكيك في مكوناته:

1. دحض الادعاءات القائلة بسمو الأفكار والثقافة الغربية على غيرها، وبعث الاهتمام بالفلسفة التقليدية والتاريخ الصيني والتأكيد على توفرهما على إطار فلسفي يوفر حلا مثاليا للمشاكل العالمية، وتبرز في السياق نظرية تيانتشيا *Tianxia* التي يعتبرها الصينيون اليوم "أفضل فلسفة لحكم العالم" مقارنة بالنظام العالمي الويستقالي، والرؤية الازدواجية والاقصائية التي يتبناها الغرب.

2. انتقاد تناقضات القيادة الأمريكية وتأثيرها على السياسات العالمية، واتهامها بـ"الغطرسة" لخدمة مصالح شعوبها على حساب شعوب العالم، وعلى هذا الأساس تعد النظم الغربية نظما مشكوك في شرعيتها ومن غير الممكن دعمها.

3. انتقاد المتاجرة بقيم الديمقراطية المعاصرة ما يجعلها في غير خدمة مصالح أو قيم الشريحة الأوسع من سكان العالم، فالديمقراطية ليست إلا خرافة بحسب تعبير الأستاذ بان وي Pan Wei، ويتعين على الصين حسب ما تطور مؤسساتها السياسية المستوحاة من التقاليد الصينية وبنا بيروقراطية فعالة ونظام شرعي مخالف للنمط الغربي، وبالنسبة يان كسيوتونغ Yan Xuetong عميد معهد العلاقات الدولية المعاصرة بجامعة تسينغوا Tsinghua University والكاتب الرئيسي للمجلة

<sup>(1)</sup> Ibid, p 59.

الصينية للسياسات الدولية، اذا أرادت الصين ان تزيح الولايات المتحدة كقائد عالمي، عليها "ان تقدم للعالم نموذج لدور اجتماعي أفضل".

4. التشديد على العدالة الاجتماعية والرفاهية الجماعية كما تجد جذورها في الأفكار الكونفوشيوسية التقليدية، الا انه من غير الواضح ما إذا كان النظام الدولي الذي تبشر به الصين يتحدى في شقه الاقتصادي أسس الرأسمالية، إلا أن النزعة الجماعية تبدو واضحة فيه، خصوصا من خلال استهدافها لمجتمع داتونغ *Datong* (أي الانسجام الأعظم).

وباختصار، تسعى الصين لتطوير مدرسة صينية للعلاقات الدولية مختلفة عن المدارس الغربية، مهمتها الأساسية حل مشكلة "الهيمنة الأمريكية" وتقديم الصين في صورة القوة المسيطرة الحميدة، خصوصا بسبب تقاليد الثقافة الحكيمة وطبيعة شعبها المسالم، وفي نهاية المطاف يضي ذلك شرعية أكبر على جهود الصين وتحديها لقيادة الدول الغربية للنظام الدولي.

### مركزية الصين في النظام المستقبلي: من "تيانكسيا" الى "عالم متآلف":

يمثل دور الصين العالمي في القرن الـ21 احد أهم المواضيع الساخنة في الصين في الوقت الحالي، حيث يسود الاعتقاد لدى شريحة كبيرة من المفكرين والساسة الصينيين بأن قوة الصين المتنامية ستمكنها في المستقبل القريب من ترويج رؤيتها للعالم، وفي هذا السياق، طفت إلى السطح بعض المفاهيم المستقاة من الفكر الصيني التقليدي كشفت عن توق الصينيين لفرض حلول صينية لمشاكل العالم المعاصر، خصوصا من خلال مفهومي "تياننتشيا" *Tianxia* و "عالم متآلف" *Harmonious World*.

"تياننتشيا" هو مصطلح جغرافي في الأساس ومعناه اللغوي "كل ما تحت السماء"، وكان هذا المفهوم عنصرا مهما للحكم خلال فترات طويلة من حياة الإمبراطورية الصينية، وتمت إعادة بعث هذا المفهوم بشكل شامل خلال السنوات الأخيرة، ومن وجهة نظر الصينيين يمثل هذا المفهوم نمونجا صينيا صالحا للنظام الدولي، وكفيل بحل مشاكل العالم عبر مؤسسة عالمية تحتضن جميع الاختلافات بناء على قواعد اجتماعية سمحة.<sup>(1)</sup>

(1) William A. Callahan, "Chinese Visions of World Order: Post-hegemonic or a New Hegemony?", *International Studies Review*, vol 10, (2008), 751/



ويعكس الرواج الكبير لكتاب الفيلسوف الصيني زهاو تينغيانغ Zhao Tingyang " نسق تيانتشيا: نموذج لمأسسة العالم" الصادر عام 2005 حجم الصدى الذي يمثله هذا المفهوم لدى الصينيين وتبنيهم له،<sup>(\*)</sup> وفي هذا الكتاب يحاج زهاو بأن المفهوم الصيني "تيانكسيا" هو التصور الوحيد القادر على حل المشكلة الفكرية المطلوبة للنظام الدولي، بخلاف النظام الدولي "الويستفالي" القائم على التنافس بين المصالح الوطنية المسيبة للنزاع، وبما أن مشاكل العالم هي اكبر من أن تحل من قبل دولة أو منظمة إقليمية أو دولية، يتعين تبني رؤية شاملة لمشاكل العالم بدلا من النظر إليها من منظور وطني أو شخصي، وبحسب زهاو، يوفر مفهوم تيانكسيا مثل هذه النظرة الشاملة، لان الفكر الصيني لا ينكر الأخر، وحتى التمييز القائم بين "الداخل" و"الخارج" و بين "الصديق" و "العدو" هو تقسيم نسبي.<sup>(1)</sup>

ويحاج زهاو بان النظام العالمي البديل يجب أن يستند إلى مؤسسة عالمية شرعية، وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ينظر إليها كمؤسسات عالمية أو فوق قطرية، إلا أنها تعتبر مؤسسات محدودة بفعل بما أن نسق تيانكسيا معرف من خلال النظام، يحاجج زهاو بان هذا النظام العالمي البديل يحتاج لان يكون قائما ومحافظا عليه من خلال مؤسسة عالمية نظرتها للعالم القائمة على أساس الدول القومية، وبخلاف الفكر السياسي الغربي الذي يتبنى التقسيم الثلاثي للمستويات "الفرد، الجماعة، والدولة القومية"، يبدأ نسق تيانكسيا من المستوى الأوسع "تيانكسيا"، وينظم الحياة الاجتماعية والسياسية من الأعلى إلى الأسفل.

وكما أشار ديفيد ليني David Leheny يوفر مفهوم تيانتشيا أداة مساعدة على فهم رؤية النخب الصينية لدور بلادهم في العالم وللعالم ككل، وتمثل هذه الحقيقة مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للمقرب البنائي أيضا، لأنها تكشف عن الطريقة التي تنشأ من خلالها أفكار جديدة في صناعة السياسة الخارجية للصين، حيث لا يعد عمل زهاو عملا فلسفيا أو أكاديميا فقط، كما أن قوته وتأثيره لا تنشأ بالضرورة من حججه، وإنما من موقعه في شبكة النقاشات العامة بين النخب والقادة السياسيين حول دور الصين في العالم كقوة عظمى،<sup>(2)</sup> ففي مقدمة هذا الكتاب تساءل زهاو "لماذا نحن في حاجة لمناقشة رؤية الصين للعالم؟"، ويضيف "لتكون الصين قوة عالمية يجب ان تحظى بتفوق ليس فقط في

<sup>(\*)</sup> بيع منه اكثر من 10 ملايين نسخة في الصين وحدها.

<sup>(1)</sup> William A. Callahan, Op.Cit, p 752.

<sup>(2)</sup> Ibid, p 757.

الإنتاج الاقتصادي بل في إنتاج المعرفة أيضا، وان تستغل مصادرها من الفكر التقليدي وتوقف استيرادها لأفكار الغرب، وبما أن مشاكل الصين هي مشاكل العالم، فيجب إعادة التفكير في بنية العالم وفق عبارات تياننشيا".<sup>(1)</sup>

كان من الممكن أن تبقى تصورات زهاو مجرد عمل فلسفي لا يمثل توجهها رسميا للدولة الصينية، لكن التحولات اللاحقة كشفت عن عمق تأثير الفكر التقليدي على النخب السياسية في الصين، فبعد خمسة أشهر من نشر زهاو لكتابه "نسق تياننشيا"، طرح الرئيس الصيني هو جينتاو في سبتمبر من عام 2005 خلال الاحتفالات بالذكرى الستين لتأسيس الأمم المتحدة مفهوم "عالم متآلف" *Harmonious world* كتصور استراتيجي لبناء نظام دولي جديد من خلال الجهود الدبلوماسية.<sup>(1)</sup>

عمليا، يمثل تصور الصين لـ "عالم متآلف" بعناصره الأربعة (احترام حق كل دولة واستقلاليتها في اختيار نسقها الاجتماعي وأسلوبها التنموي الخاص، تشجيع الحوار والتبادلات بين مختلف حضارات العالم، والثقة المتبادلة وتحقيق الأمن المشترك، التنمية المتوازنة والمشاركة في المنافع والتقدم المشترك)،<sup>(3)</sup> توظيفا للقيم الكونفوشيوسية التقليدية في العلاقات الدولية، حتى أن زهاو عبر عن امتنانه للحكومة للصينية "لاستخدام مصادر الفكر التقليدي الصيني في سياستها المزدوجة لبناء "مجتمع متآلف" و"عالم متآلف"، وحتى يو كيبينغ Yu Keping أحد مستشاري الرئيس هو جينتاو ربط بشكل مباشر بين مفهومي "تياننشيا" و"عالم متآلف" معتبرا مفهوم "عالم متآلف" كاستجابة جديدة بصدد تطوير الحلم الصيني القديم تياننشيا داتونغ (الانسجام الكبير للعالم)، ومعروف عن الصين - كما أشار شارل غلازر - حجم التأثير الذي يمارسه الباحثون وأساتذة الجامعات على سياستها الخارجية.

في الواقع، شكل هذا التصور مادة دسمة للدوائر الأكاديمية والرسمية الغربية لتوجيه انتقاداتها للطموحات الصينية، فهي ترى في نسق "تياننشيا" الذي يرشحه الصينيون كبديل للنسق "الويستفالي" الذي يستند الى مركزية الدولة في النظام يقع هو الآخر في نفس الشرك، أي انه أكثر تأكيدا على مركزية الدولة، وعلى الرغم من أن ظاهره يشير الى نظام "ما بعد الهيمنة"، إلا انه يشتمل على دور

<sup>(1)</sup> Ibid, p 758.

<sup>(2)</sup> Kem Sambath, "Chinese Harmonious World Policy and its Implications on Southeast Asia", Cambodian Institute for Cooperation and Peace (CICP), Working paper No. 43, 2011, p 07.

<sup>(3)</sup> Rosita Dellios, "China's harmonious world (hexie shijie) policy perspective: How Confucian values are entering international society" Invited paper presented at the 2560th anniversary conference and the fourth congress of International Confucian Association (ICA): The current mission of Confucianism. Beijing, People's Republic of China. Sep. 2009. p 05.

نظام جديد للهيمنة من خلال تحديث نمط الحكم الامبريالي الصيني التقليدي للقرن الحادي والعشرين، وهو يمهد الطريق لسيادة "السلام الصيني" *Pax Sinica* على طريقة المفكرين الغربيين الذي ينتقدهم.<sup>(1)</sup>

---

<sup>(1)</sup> William A. Callahan, Op.Cit, p 754.

## المبحث الثاني: الاندماج التدريجي وتقييد السياسة الخارجية: التبريرات و المظاهر

التصور المخالف لأطروحة "التهديد الصيني" ومخاطر صعود الصين على التوازن الدولي مصدره أساسا الشق الدفاعي من النظرية الواقعية وافتراضات الليبرالية المؤسساتية التي يمكن ان تؤسس لما يسميه البعض "النظرية الليبرالية للسياسة الخارجية"، وكما تمت الإشارة تميل هاتين النظريتين إلى تبني رؤية حميدة للنظام الدولي بشكل عام، وتركز على الفرص المتاحة لتحقيق أهداف الدولة الخارجية بدون اللجوء إلى استخدام القوة، ومن ثم فان صعود الصين إلى مصاف القوى الكبرى- أو القوة العظمى- بقدر ما يشكل تهديدا يشكل في نفس الوقت فرصا لتعزيز السلام والرفاه وكما أشار توماس فريدمان Thomas Friedman " تمثل الصين تهديدا، الصين هي زيون، و هي ايضا فرصة".<sup>(1)</sup>

### المطلب الأول: دور الضوابط النسقية والمؤسسات في تقييد السياسة الخارجية الصينية:

تتصب في هذا الاتجاه اسهامات نظريتان مهمتان في حقل العلاقات الدولية، هما الواقعية الدفاعية والليبرالية للسياسة الخارجية، مع انهما تقدمان تفسيرات مختلفة.

#### ① الواقعية الدفاعية: الصين وهدف تحقيق الأمن:

بشكل عام، ينظر إلى الواقعية باعتبارها المقاربة الأكثر تشاؤما بشأن الحياة الدولية، لكن النسخة الدفاعية منها توفر أسبابا للتفاؤل، وهي ترى أن حجج الواقعية القياسية *standard realism* بشأن انعكاسات الصعود الصيني مبالغ فيها الى حد كبير، لان تأثير العوامل البنيوية في جر القوى الكبرى إلى حلبة الصراع سوف يكون ضعيفا نسبيا، وبالشكل الذي يسمح بإدارة الخلافات الناشئة بالطرق السلمية، ويتعين في هذه الحالة على القوة المهيمنة أن تتكيف مع الظروف الجديدة الناجمة عن صعود قوة عظمى، وقد يكون تقديم بعض التنازلات أمرا مطلوبا لتجنب النزاع.

وينطلق منظرو الواقعية الدفاعية من الافتراض القائل بأن النسق الدولي يوفر حوافز قوية لتحصيل حصص إضافية من القوة، ويشدد هؤلاء على أن سعي القوى الكبرى إلى الهيمنة على النظام الدولي يمثل حماقة إستراتيجية ويمثل التوسع المفرط أسوأ أشكالها، ومن ثم يتعين على جميع الدول

<sup>(1)</sup> Jinghao Zhou, "American Perspective versus Chinese Expectation on China's Rise", Op.Cit, p, 627.

أن تدرك المخاطر المترتبة عن تعظيم قوتها، وأن تسعى بدلا من ذلك إلى التقيد بما يسميه والتز "مقدار ملائم من القوة"،<sup>(1)</sup> وينبع هذا التحفظ المأمول بالنسبة للواقعيين الدفاعيين من السياقات الثلاثة التالية:

1. يقابل التركيز الشديد للقوة في أي دولة بجهود الدول الأخرى لموازنة هذه القوة، ومن ثم فإن القوى الكبرى الأخرى على وجه التحديد ستدعم قوتها وتتحالف مع بعضها من أجل موازنة طموح الهيمنة لدى هذه الدولة، وفي نهاية المطاف يؤدي السلوك التوازني للقوى الكبرى إلى إضعاف أمن الدولة الساعية للهيمنة أو حتى تدميرها، ويستدل الواقعيون بما حدث لفرنسا النابوليونية (1792-1815)، وألمانيا الإمبراطورية (1900-1918)، وألمانيا النازية (1933-1945)، حيث آلت جميع محاولات الهيمنة على أوروبا هذه إلى الفشل بفضل تحالف القوى الكبرى الأخرى.

وعلى هذا الأساس يثني الواقعيون الدفاعيون على دهاء المستشار أوتو فون بسمارك، ومن وجه نظر هؤلاء أدرك بسمارك أن امتلاك مقدار زائد من القوة سيكون أمرا سيئا بالنسبة لألمانيا، لأن دول الجوار ستلجأ سريعا إلى موازنة القوة الألمانية، وتركزت سياساته بعد ذلك على كبح السياسات التوسعية لألمانيا بعد انتصاراته الساحقة في الحروب الثلاثة للوحدة (ضد الدنمارك 1864، والنمسا 1866، وفرنسا 1870-1871، وبالنسبة للواقعيين الدفاعيين، فإن قادة الصين الحاليين استفادوا بشكل كبير من تجارب الماضي).

2. طور بعض الواقعيين الدفاعيين مفهوم توازن الهجوم-الدفاع *Offense-Defense Balance* للإشارة إلى مقدار السهولة أو الصعوبة التي تعترض سلوك التوسع الإقليمي والحقاق الهزيمة بالمدافعين، أي ما إذا كان من المريح انتهاج سياسة هجومية، ويعتقد الواقعيون الدفاعيون بأن التوازن بين الدفاع والهجوم يميل دوما لصالح الطرف المدافع، وعلى هذا الأساس، فإن سعي أي دولة لتوسيع مصالحها على حساب الآخرين سيدخلها في نهاية المطاف إلى التورط في سلسلة من الحروب الخاسرة، وبناء على ذلك، ستدرك الدول أن لا جدوى من وراء الهجوم وتركز بدلا من ذلك على المحافظة على مكانتها في ميزان القوة، لأن أهدافهم ستكون محدودة في حالة الهجوم.<sup>(2)</sup>

(1) John J. Mearsheimer, "Structural Realism", in Tim Dunne et al, *International Relations Theories: Discipline and Diversity*, 3rd Edition (Oxford: Oxford University Press, 2013), p 75

(2) Ibid, p 75.

3. حتى إذا كانت هناك إمكانية للغزو، فإنه سيكون غير مرجح من الناحيتين الاقتصادية والإستراتيجية وتتخطى تكاليف الغزو منافعه، وبسبب انتشار النزعات القومية، سيكون من الصعب إخضاع الأقاليم المفتوحة واستغلالها اقتصاديا في ظل غياب الحرية والانفتاح في الأقاليم المحتلة، ومن جهة نظر الواقعيين الدفاعيين، وحتى في الحالات النادرة التي تستطيع القوى الكبرى قهر الدول الصغيرة، فإنها تحصل على مكاسب قليلة ومتاعب اكبر.

مثل هذه الحقائق عن الحياة الدولية يجب أن تكون واضحة لجميع الدول وان تعمل كسد يحد من شهيتهم للمزيد من القوة، وأكثر من ذلك قد يعرض امن دولهم للخطر، ومن وجهة نظر الواقعيين الدفاعيين، إذا اعترفت الدول بهذه المبررات المنطقية -ويتعين عليها ذلك إذا كانت عقلانية- ستخفت المنافسة الأمنية الشديدة وتنقلص احتمالات الحرب بين القوى الكبرى، ومن ثم لا يمكن التفكير بعدها في الحروب المركزية.<sup>(1)</sup>

وعلى الرغم من اعتراف الواقعيين الدفاعيين بأن سلوك القوى الكبرى في الماضي لا يوافق تصوراتهم مثلما تظهره الأمثلة السابقة في حالة فرنسا النابليونية وحالتي ألمانيا واليابان في النصف الأول من القرن العشرين، إلا أنهم ينسبون ذلك بشكل مباشر إلى اللاعقلانية التي طبعت سلوك صناع القرار في تلك الدول، ومن ثم فإن الخراب الذي لحق بالدول الثلاث هو نتيجة متوقعة للحروب التي بدؤها بحماقة، وبشكل موجز، الدول التي تسعى لتعظيم قوتها، يحاج الواقعيون الدفاعيون، لا تعزز - بعملها هذا- من فرصها في البقاء بقدر ما تقوضها.<sup>(2)</sup>

### البحث عن إعادة التوازن: التهديد، الحوافز، والحدود

ترسم الواقعية الدفاعية صورة متفائلة نسبيا عن مستقبل النظام الدولي والانعكاسات المحتملة لصعود الصين على التوازن الدولي في القرن الحادي والعشرين، ومن خلال تسليمها بالحوافز التي يوفرها النظام الدولي والتي تسمح للدول من اكتساب حصص إضافية من القوة، فهي تعتقد أن الصين سوف لن تحيد عن القاعدة، وستسعى لاستغلال الفرص المتاحة لموازنة الولايات المتحدة، وفي نفس الوقت من المرجح أن تتحرك الولايات المتحدة وجيران الصين لكبح القوة الصينية، ومثل هذا الافتراض

(1) Ibid, p 76.

(2) Ibid, p 77.

يجعل الواقعية الدفاعية، على الرغم من نظرتها المتفائلة نسبيا، في موضع بعيد إلى حد ما عن المثالية.

وفي نفس الوقت، توفر الواقعية الدفاعية سببا للاعتقاد بان التنافس الأمني المرتبط بصعود الصين لن يكون شديدا، كما يتعين ان تتعايش مع جيرانها والولايات المتحدة، وفي الخطوات الأولى سوف لن تخلق معنى استراتيجيا للقوى الكبرى لاستهداف الهيمنة، لأن في هذه الحالة ستتحرك القوى المنافسة لتشكيل ائتلاف بغرض موازنتها او حتى لتدميرها، ويمثل التصرف على النحو الذي سلكه بسمارك الذي جعل ألمانيا دولة قوية بدون السعي للهيمنة على أوروبا خيارا ذكيا لقادة الصين، بدلا من النموذجين التاريخيين للقيصر ويلهلم وهتلر حيث قاد سعيهما إلى الهيمنة إلى إلحاق الخراب بألمانيا، ومع أن هذا الكلام لا يعني أن الصين سوف لن تحاول تحصيل مزيد من القوة في آسيا، ولكن البنية تملي عليها بأن أهدافها ستكون محدودة، مع انه ليس من حماقة الشديدة السعي لتعزيز حصتها من القوة العالمية، صين قوية مع شهية محدودة ستكون على نحو معقول سهل احتواء والانخراط في الجهود التعاونية.<sup>(1)</sup>

ويعتقد الواقعيون الدفاعيون أن صعود الصين لا يخلق بالضرورة سيناريو مشابه للحربين العالميتين، فهم يرون أن النزاع العسكري ليس صفة لصيقة بصعود الدولة، ويحاجون في هذا السياق بأن الولايات المتحدة خلال القرن العشرين تقدم مثلا جيدا عن الدولة التي تبلغ القمة دون أن تتجر إلى النزاع مع البلدان المسيطرة حينها، ويتفاءل الواقعيون الدفاعيون بأن يكون أداء الصين في القرن الحادي والعشرين أفضل.

السبب الآخر الذي يدعو للتفاؤل بشأن انعكاسات الصعود الصيني على التوازن الدولي يتمثل في السلاح النووي، فبخلاف الحالات السابقة، سيكون توسع قوة كبرى أمرا صعبا في مواجهة القوى الكبرى التي تمتلك سلاحا نوويا، وبالنسبة للصين، تمتلك جل القوى الإقليمية-روسيا، الهند، والولايات المتحدة- ترسانة نووية، وحتى اليابان بإمكانها أن تتحول إلى قوة نووية في وقت وجيز إذا شعرت بتهديد حقيقي من قبل الصين،<sup>(\*)</sup> وعلى الأرجح ستتحرك هذه القوى لتشكيل تحالف صلب لموازنة القوة

(1) Ibid, p 84.

(\*) يعتبر امتلاك اليابان للسلاح النووية احد أوراق الضغط التي يمكن أن تلجا إليها الولايات المتحدة، وخصوصا وان القيادة الصينية تراقب بحذر شديد دعوات بعض التيارات السياسية في اليابان إلى تعديل الدستور السلمي وبناء جيش قوي، وكما أشار شارل غلازر، يخشى قادة الصين اليابان أكثر من خشيتهم للولايات المتحدة، وعلى هذا الأساس يقترح الباحث الأمريكي شارل كراوثامر Charles Krauthammer: "علينا أن نذهب إلى الصينيين وان نكشف لهم بوضوح انه في حالة عدم مساندة جهودنا للضغط على كوريا الشمالية...سوف نجيز أي مسعى ياباني لبناء رادع نووي

الصينية وسيكون من الصعب على الصين تحديه، في الواقع، من المرجح أن تتصرف الصين بحذر تجاه هذه القوى خوفا من إثارة نزاع قابل للتصعيد نحو المستوى النووي، وبشكل موجز، سوف تكون الأسلحة النووية قوة من أجل السلام إذا استمرت الصين في صعودها، وكما كتب شارل غلازر:

"يجادل بعض الواقعيين المتشائمين بأن الصين، ومن أجل أن تكون آمنة، ستجد نفسها مضطرة إلى البحث عن الهيمنة الإقليمية وبما يترتب عنها من تأجيج للصراعات، غير أن حجم الصين، قوتها، الموقع، والترسانة النووية، كلها عوامل تتحدى إمكانيات نجاح الهجوم، ولن تكون الصين في حاجة لدفع الولايات المتحدة خارج إقليمها لكي تكون آمنة، لأن وجود الولايات المتحدة المتقدم سوف لن يقوض قدرات الردع الجوهرية للصين، أكثر من ذلك، لن يسفر انسحاب الولايات المتحدة عن هيمنة الصين الإقليمية، لأن اليابان وكوريا الجنوبية ستكتسبان على الأرجح قدرات عسكرية تقليدية كبيرة وقوة نووية خاصة بهما، وهو ما يقلص من قدرات الصين القسرية إلى حد بعيد، وعلى هذا الأساس سيكون انقياد الصين إلى الهيمنة الإقليمية، عملا غير مجد ولا لزوم له".<sup>(1)</sup>

أخيرا، يشدد الواقعيون الدفاعيون على الصعوبة التي تعترض استتصار ما ستجنيه الصين من غزو غيرها في آسيا، فحتى الآن ينمو اقتصاد الصين بوتيرة مذهشة دون مغامرات خارجية، وهي ليست في حاجة إلى توسيع مصالحها على حساب غيرها لتكديس ثروة كبيرة، وإلى جانب ذلك، في حالة إقدام الصين على غزو أو احتلال أقاليم أجنبية، ستواجه مقاومة شرسة كما أبانت عن ذلك تجربة الولايات المتحدة في العراق، حيث تتخطى تكاليف الغزو مكاسبه في عصر القومية.

أخيرا، يمكن تلخيص رؤية الواقعيين الدفاعيين للأثار المترتبة على صعود الصين المتنامي على النحو التالي: تعد الصين من أكثر دول العالم التي استفادت من النظام الدولي لما بعد نهاية الحرب الباردة، وبفعل البيئة الدولية المستقرة، نتيجة الهيمنة الأمريكية، تمكنت الصين من بناء قوتها الاقتصادية والعسكرية الضخمة، وسيكون واضحا للقيادة الصينية المعروفة بواقعيته الشديدة، أن الإقدام على أية مغامرة خارجية سينعكس بشكل سلبي على اقتصاد الصين ويعرض أمنها للخطر مثلما يظهر ذلك ميكانيزم توازن القوى مع الأخذ بعين الاعتبار دور العامل النووي في ردع أي هجوم

خاص بها، أكثر من ذلك، وسوف ننظر بعين العطف مع أي التماس ياباني لاكتساب الصواريخ النووية الأمريكية كرادع عاجل خلال تلك الفترة، وإذا كان كابوسنا هو كوريا الشمالية، فإن كابوس الصين هو اليابان نووية، حان الوقت لتقاسم الكوابيس"، انظر: Marc Erikson, Japan could 'go nuclear' in months, على الرابط: <http://www.atimes.com/atimes/Japan/EA14Dh01.html>

<sup>(1)</sup> Charles Glaser, "Will China's Rise lead to War?", Foreign Affairs", Vol. 90 Issue 2, March/April 2011, p 85



صيني، وبالنظر الى هذه العوامل ستضع الصين قيودا على سياستها الخارجية وتتفادى أية مواجهة مباشرة مع القوى الإقليمية في آسيا-المحيط الهادي.

وعلى الرغم من الصورة المتفائلة التي يرسمها الواقعيون الدفاعيون عن أثار الصعود الصيني، إلا أنهم لا ينفون مع ذلك دور الاعتبارات السياسية الداخلية التي يمكن ان تدفع بالصين إلى التصرف بـ "حمق استراتيجي"، وحثهم في ذلك، أن كل من الإمبراطورية الألمانية واليابان وألمانيا النازية قد اندفعت بشكل طائش إلى الهيمنة ليس بفعل الضغوط البنيوية -كما تحتاج بذلك الواقعتين الهجومية والكلاسيكية- وإنما نتيجة الأمراض السياسية الداخلية فيها، وهذا يعني أن الواقعية الدفاعية تترك الباب مفتوحا أمام احتمال نهج الصين لسلوك مشابه مستقبلا، وفي هذه الحالة لن يكون صعودها سلميا.<sup>(1)</sup>

وبحسب الواقعيين الدفاعيين، تعد مسألة تايوان المشكلة الحقيقية الوحيدة القادرة على تقويض الروابط السلمية بين الصين والولايات المتحدة، والتي يمكن أن يتم تصعيدها إلى مواجهة مباشرة بين الدولتين،<sup>(2)</sup> بعض الواقعيين الدفاعيين يرون بان الوقت قد حان لتتخلى الولايات المتحدة عن التزاماتها بشأن تايوان، تشارلز غلازر، مدير معهد الدراسات الأمنية والنزاعات بجامعة جورج واشنطن، على سبيل المثال، يعتقد أن مثل هذا القرار مطلوب مستقبلا لإزالة العوامل المسببة للتوتر للعلاقات الصينية الأمريكية و"تعبيد الطريق لعلاقات أفضل بين الدولتين في العقود القادمة"،<sup>(3)</sup> هذا الاقتراح لاقى نقدا كثيفا من قبل عدد من المفكرين الواقعيين، لأن أي مؤشر عن ضعف الولايات المتحدة سيحفز الصين على رفع سقف مطالبها الإستراتيجية، خصوصا في موقفها من الخلافات الحدودية البحرية في شرق الصين وفي بحر الصين الجنوبي، بالإضافة إلى انكسار مصداقية الولايات المتحدة لدى حلفائها التقليديين في المنطقة كاليابان وكوريا الجنوبية.

## ② دور المكاسب الاقتصادية والقيم المؤسسية في تقيد القوة الصينية:

بشكل عام، تسعى المقاربة الليبرالية للعلاقات الدولية لمعالجة المسائل المتصلة بالسلام العالمي والتعاون بين الدول، ويحاج أنصار احد اتجاهاتها بان وجود مستويات عالية من الاعتماد المتبادل بين الدول من الناحية الاقتصادية يقلص احتمالات النزاع بينها، لان دول المتشابكة اقتصاديا تميل

(1) John J. Mearsheimer, Structural realism, Op. Cit, p 84.

(2) Nancy Bernkopf Tucker, Bonnie Glaser, "Should the United States Abandon Taiwan?", The Washington Quarterly, Vol, 34, No.4 (Fall 2011), p 24.

(3) Charles Glaser, Op. Cit, p 87.

لتفضيل التجارة على الحرب 'trade rather than invade'<sup>(1)</sup>، ومن خلال نظرتها المتفائلة للعالم، يعتقد الليبراليون أن التعاون والاعتماد المتبادل بين الدول مسألة ضرورية مشددين على النتيجة "غير الصفوية" للعلاقات بين الدول والسياسة العالمية بشكل عام، وعلى الرغم من إقرارهم بالبنية الفوضوية للنظام الدولي، إلا أنهم يؤكدون بان مستوى الانتظام في تزايد بفعل الاعتماد المتبادل والدور الذي تلعبه المنظمات متعددة الأطراف في تيسير الاعتماد المتبادل والتفاعل الرسمي على المستوى الدولي.

بالنسبة لليبراليين يتعلق السؤال المركزي هنا بما إذا كان من الممكن أن يقود انخراط الصين المتزايد في المحافل الدولية السياسية والاقتصادية إلى تبنيها للمبادئ الليبرالية، وفي هذا السياق، انصبت اهتمامات الليبراليين على تنامي معدلات انخراط الصين في المنظمات الدولية متعددة الأطراف والمكاسب الناجمة عن تفاعلاتها الاقتصادية كمؤشرات حاسمة في التأكيد على توافق النظام الدولي الحالي مع مصالح الصين وسعي هذه الأخيرة للاندماج في مؤسساته وتعزيزها.

### اندماج الصين في النظام الدولي:

الأمثلة على زيادة مشاركة الصين في المنظمات المتعددة الأطراف الإقليمية والدولية على مدى العقود القليلة الماضية متعددة، ويشير عدد من الباحثين إلى أن الصين قد أصبحت في السنوات الأخيرة عنصر نشط ومشارك فاعل في النظام الدولي، وهو ما يعبر عن ثقة الصين المتزايدة على الساحة العالمية، حيث أدركت بكين أهمية المحافل الدولية كآليات مفيدة لتهدئة وإدارة علاقاتها مع الدول الأخرى في المسائل الاقتصادية والأمنية والسياسية، باعتبارها مؤسسات ملائمة لإدارة مصالحها الاقتصادية وصونها، ومن وجهة نظر الليبراليين، تعد هذه المنظمات آليات مهمة لكبح جماح السياسة الخارجية الصينية، وتحفز الإجراءات التعاونية وتقود الصين إلى تبني الخيار السلمي في حل خلافاتها الإقليمية.<sup>(2)</sup>

فقد انتقلت الصين من حالة الانعزال التام عن العالم الخارجي إلى الاندماج المتزايد في مؤسسات النظام الدولي منذ إقرار سياسة الانفتاح، وقلبت بشكل كامل رؤيتها السلبية تجاه التعاون

<sup>(1)</sup> Dale C. Copeland, "Economic Interdependence and War: A Theory of Trade Expectations," International Security, Vol. 20, no.4 (Spring 1996), p 07.

<sup>(2)</sup> John J. Mearsheimer, Structural Realism, Op. Cit, p85.

الدولي والاعتماد المتبادل والعلاقات مع دول الغرب، وعلى الرغم من أن انفتاح الصين اقتصر بادئ الأمر على القضايا الاقتصادية، إلا أن اندماج الصين في النظام الاقتصادي الدولي قادها في نهاية المطاف إلى الانفتاح على النظام الدولي ككل، وانضمت بشكل كثيف إلى مختلف الهياكل والمنظمات الإقليمية والدولية، وهي نفسها البنيات الدولية التي كان يعتبرها ماو "دمية في يد الغرب الرأسمالي"،<sup>(1)</sup> وانتقلت عضوية الصين في المنظمات الدولية من 21 منظمة عام 1977 إلى 298 منظمة دولية عام 2003،<sup>(2)</sup> أكثر من ذلك، قدمت الصين تنازلات "سيادية" من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وهو ما عد مؤشرا قويا على رغبة بكين القوية في الاندماج الدولي.

ويسوق الليبراليون حجج قوية لدحض الادعاءات الواقعية القائلة بان انخراط الصين في المنظمات الدولية أملت اعتبارات ظرفية ومؤقتة، ويؤكدون بالمقابل بأن تعهدات والتزامات الصين تنم عن توجهات سياسة خارجية تصب في حالة الوضع الراهن:

1. على الرغم من أن أسس وقواعد النظام الدولي الحالي غربية المنشأ في جوهرها ولم يكن للصين أي تأثير في صياغتها، إلا أن النظام الحالي، ربما من قبيل الصدفة، يتناغم بشكل كبير مع مصالح الصين، ويبدو وواضحا قدرة الصين على اكتساب حصصا إضافية من القوة الاقتصادية والعسكرية ضمن النظام الحالي.

2. انخراط الصين في النظام الحالي انعكس بشكل جد ايجابي على المصالح الخاصة للنخب السياسية والاقتصادية المؤثرة في الصين، ومن المرجح أن توظف هذه النخب ثقلها السياسي والاقتصادي لقطع الطريق أمام أي مسعى يستهدف المساس بالوضع الراهن، لان مصالحها ستتضرر في حالة إحداث تغيير جوهرى في موقف الصين، وكما أشار سكوت كينيدي، يخلق الانقسام الحاصل على مستوى الجهاز البيروقراطي فضاءات سياسية داخلية للمؤيدين للنظام الدولي تماما مثلما يحدث خارج الحكومة، وتدفع المصلحة أحيانا إلى تفضيل الخيارات الشخصية حتى وان كانت غير مقبولة على نطاق واسع.

<sup>(1)</sup> Scott Kennedy, "Is China a rigid status-quo power?", Research Center for Chinese Politics & Business, 2012, p 01.

<sup>(2)</sup> Katherine Combes, "Between Revisionism and Status Quo: China in International Regimes. China's behaviour in the global trade, non-proliferation and environmental regimes", *POLIS Journal*, Vol. 6, Winter 2011/2012, p 3.

3. أصبحت الصين حالياً أكثر اندماجاً في النظام الدولي بالشكل الذي يجعل أي محاولة لفك الارتباط أو المعارضة الصريحة له أمراً صعباً، ويترتب عنه عواقب وخيمة على الشركات الصينية التي أصبحت حالياً جزءاً من شبكات الإنتاج العالمية ويتوقف بقاؤها على الحفاظ على هذه الروابط وتعزيزها، كما أن الحكومة الصينية قد تعهدت بالالتزام بقائمة طويلة من الاتفاقيات والمعاهدات وتعزيزها، وكسر هذه العقود، ستكون تكلفته عالية من الناحيتين السياسية والاقتصادية بشكل خاص.

بالنسبة للبراليين، تعمل الديناميات الثلاثة السابقة على صياغة طبيعة وشكل انخراط الصين في النظام الدولي، وبغض النظر عن مستوى تأثير كل واحد من هذه العوامل، فهي تشير إلى قبول الصين للعمل ضمن قواعد النظام الدولي لاعتبارات اقتصادية وسياسية واجتماعية أيضاً،<sup>(1)</sup> رغم أن البراليين يرون بأن سلوك الصين غير متناغم بشكل تام مع قيم ومعايير النظام الدولي بسبب طبيعة نظامها السياسي الداخلي وقيمها الاجتماعية.

### المطلب الثاني: مؤشرات الصعود السلمي: التغيير من داخل النظام القائم

هناك العديد من المؤشرات الموضوعية التي توحى بأن تنامي القوة الصينية لا يمثل تحدياً للنظام الدولي الحالي، وبخلاف أغلب القوى الصاعدة السابقة، لا تستهدف الصين تقويض أسس النظام الدولي القائم والإشراف على هندسة نظام جديد تكون لها فيه اليد الطولى على الشؤون الدولية، سواء لان التحرك في هذا المسار غير ضروري وعديم الفائدة ويجر القوى الأخرى إلى التحرك لموازنة الطموح الصيني وربما تكسيهه مثلما تحتاج بذلك الواقعية الدفاعية، أو بفعل حرص الصين على المحافظة على بيئة سلمية توفر الشروط المطلوبة لاستمرار تنميتها الداخلية إلى الجانب القيود التي تفرضها التزامات الصين وتعهداتها المؤسساتية مثلما يحاج بذلك البراليون.

وبشكل عام تدعوا العديد من المواقف والسياسات والاستراتيجيات الحالية سواء في الولايات المتحدة أو في الصين إلى الاعتقاد بانتباه الدولتين إلى تعقيدات عملية تحول القوة في النظام الدولي وأهمية التوافق واتخاذ التدابير المطلوبة لإدارة هذه العملية، كما هو الحال مع تبادل النوايا الحسنة والحوارات على مستويات عليا، في الوقت الذي تبنت فيه الصين جملة من الشعارات والاستراتيجيات الهادفة إلى تهيئة استقرار البيئة الأمنية في شرق آسيا وتهدئة مخاوف القوى الإقليمية من نمو القوة

<sup>(1)</sup> Scott Kennedy, Op, Cit, p 02.

الصينية من خلال التعهد باحترام معايير السلوك المقبولة وحتى تقديم تنازلات لترضية الدول الحدودية التي تنازع الصين السيادة على بعض الأقاليم.

### ① الحوار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة: بناء الثقة مع القوة الفاندة:

تاريخيا، كانت العلاقة بين القوى الصاعدة والقوى المهيمنة متغيرا حاسما في تقرير مصير النسق الدولي بأكمله، وعلى الرغم من أن المواجهة العسكرية كانت في غالب الأحيان الوسيلة الغالبة لإدارة العلاقة بين المهيمن والمتحدي، يشدد أنصار أطروحة "صعود الصين السلمي" على الفرص القوية المتاحة أمام كل من الولايات المتحدة والصين من اجل التوافق والتقليل من مخاطر تحول القوة في حالة استمرار تقلص فجوة القوة بين الدولتين مستقبلا.

وفي هذا السياق تعد مساعي بناء الثقة وتبادل النوايا الحسنة آليات إستباقية مهمة لتقليل حالة عدم الثقة ومن ثم احتمالات الانزلاق إلى مخاطر المجابهة، وفي هذا الإطار أقامت الولايات المتحدة والصين اتصالات منتظمة رفيعة المستوى، وباشرت الولايات المتحدة والصين الحوارات الإستراتيجية والاقتصادية *U.S.-China Strategic and Economic Dialogue* رفيعة المستوى في عام 2005، وخلال السنوات الخمس اللاحقة عقد الجانبان ستة حوارات إستراتيجية وخمسة حوارات اقتصادية، واستمرت هذه الحوارات خلال حكم إدارة اوباما، حيث جرت الجولة الأولى من الحوار الاستراتيجي والاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين بواشنطن في جويلية من عام 2009 بمشاركة غير مسبوقه لوفد صيني ضم أكثر من 150 مسؤولا وزاريا، وردت الولايات المتحدة بالمثل في ماي 2010، حيث زارت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون ووزير الخزانة تيموثي غايتنر Timothy Geithner بوفد رفيع المستوى ضم أكثر من 200 عضو، وكان هذا أيضا اكبر وفد أمريكي يزور بكين.<sup>(1)</sup>

تعد الحوارات رفيعة المستوى تدابير مبتكرة من قبل الدولتين لمعالجة طائفة واسعة من القضايا الخلافية بين الدولتين والمخاوف الإقليمية والدولية، وعلى سبيل المثال تناولت الجولة الأولى من هذه الحوارات مسائل تغير المناخ، التعاون في مجال الطاقة، الأزمة المالية العالمية، والحد من التسلح،

(1) David Lai, Op. Cit, p (81,82).

امن السندات الصينية في الخزانة الأمريكية، سعر صرف العملة الصينية، إصلاح النظام الاقتصادي والمالي العالمي، والوصول إلى الأسواق.

وفي اجتماعات الجولة الثانية، ناقش الجانبان الجوانب الشاملة للعلاقات الإستراتيجية وطويلة الأجل بين الولايات المتحدة والصين، وتم التوصل إلى الاتفاق على 26 أجندة محددة مثل الطاقة، البيئة، العلوم والتكنولوجيا، الجمارك، الصحة، والتعاون في مجال إنفاذ القانون، وبالإضافة إلى هذه الحوارات رفيعة المستوى، أنشأت الصين والولايات المتحدة أيضا أكثر من 60 حوارا منتظما آخرا كإطار ثاني "Track-II" لمختلف الأصعدة والمجالات ذات الاهتمام المشترك خلال السنوات الثلاثين الماضية وخاصة في العقد الأخير، بالإضافة إلى جملة من الحوارات والاجتماعات غير الرسمية بين الجانبين تغطي عمليا جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك.<sup>(1)</sup>

ولتقييم نتائج هذه الحوارات أشار عدد من المراقبين إلى أنها لا تزال في مرحلة "جس النبض" ويحتفظ الطرفان حتى الآن بشكوك قوية تجاه بعضهما البعض ويحاول كل واحد منهما تحسين مصالحه الحيوية، ومع ذلك تعد الحوارات فرصا ثمينة للجانبين لمعرفة المزيد من مواقف الطرف الآخر بشأن القضايا الرئيسية، ويبدو منطقيا أن تأخذ هذا الحوارات وقتا طويلا حتى ترتقي بعلاقتها إلى مستوى أعلى يصل حد الشراكة الحقيقية والتنسيق في اتخاذ القرارات بخصوص القضايا الدولية الهامة، وفي الوقت الراهن من الطبيعي أن يكون "الحوار أفضل من المواجهة"<sup>(2)</sup> بتعبير رئيس مجلس الدولة الصيني وين جيا باو، ويتوقع أن تسمح هذه الاجتماعات للجانبين بتوضيح مواقفهما بشأن القضايا الخلافية وربما حلها، وإذا ما كللت هذه الجهود بالنجاح، ستتم عملية تحول القوة في النظام الدولي بشكل يختلف جذريا عن التحولات السابقة.

وبالإضافة إلى هذه الحوارات، أنشأت الصين والولايات المتحدة في شهر فيفري من عام 2008 "خطوط ساخنة" *hot lines* حيث وقع البلدان حينها اتفاقا لإنشاء خطوط هاتف مباشرة بين البنتاغون ووزارة الدفاع الصينية، وهو ما يتيح للطرفين التواصل الدائم والسريع لمعالجة القضايا والأحداث الإقليمية أو الدولية المفاجئة في محاكاة حديثة للخط الساخن الذي تم إقامته بين موسكو وواشنطن في أعقاب أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962.

(1) Ibid, p 82.

(2) Ibid, p 83.

عموما تعد هذه الحوارات إشارة من الولايات المتحدة يمكن تفسيرها في سياق قبول هذه الأخيرة للصين باعتبارها "شريكا مسؤولاً"، وهو ما يفتح الباب أمام الصين لإحداث تغييرات على النظام الدولي القائم من داخل هذا النظام، أي من خلال الاندماج فيه والتفاوض على تعديله، بدلا من العمل على تغييره بطريقة ثورية وتدميره من الخارج كما تتنبأ بذلك نظريات القوة.

## ② جهود الصين لتعزيز المؤسسات القائمة:

ارتكزت جهود الصين منذ منتصف التسعينات إلى تكثيف مشاركتها في المنظمات والهيئات الدولية متعددة الأطراف، في تعارض صريح مع موقف الصين التقليدي المشكك في طبيعة وغايات هذا النوع من المؤسسات، ومبعث القلق حينها نتج عن تبني الصين لمفهوم تقليدي بخصوص مركزية الدولة في العلاقات الدولية وحرصها الشديد على سيادة الدولة، خصوصا في ظل رؤيتها للمنظمات الدولية كأدوات تستخدمها القوى الغربية للمساس بمصالح الدول الضعيفة، وهي الصورة التي طبعت السياسة الصينية قبل مباشرة سياسة الانفتاح.

وبعد عقدين من الانفتاح على العالم الخارجي تحولت الصين إلى واحدة من أكثر الدول الداعية إلى تعزيز المنظمات الإقليمية والدولية، وانتسبت بشكل كثيف إلى اغلب المنظمات الإقليمية متعددة الأطراف بشكل فاجأ العديد من المتتبعين وصناع القرار في العالم الغربي، حيث ينظر إلى مواقف الصين المشككة والمعادية للمؤسسات كأحد العوامل المسببة للقلق في نمو قوة الصين،<sup>(1)</sup> فمنذ منتصف التسعينات أصبحت الدبلوماسية الصينية أكثر نشاطا على المستويات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، وأصبحت هي بدورها تخلق الكيانات الإقليمية متعددة الأطراف.

أحد الأمثلة البارزة عن النفوذ الصين المتنامي في المنظمات الإقليمية متعددة الأطراف هو الدور وراء خلق منطقة التجارة الحرة بين الصين ودول الآسيان *ASEAN-China Free Trade Area (ACFTA)* عام 2002 كوسيلة لترويج التعاون الاقتصادي الإقليمي من خلال التخلي التدريجي عن الحواجز التجارية وتوحيد القواعد والممارسات الاقتصادية في شرق آسيا، وهي تعكس

(1) Langtian Yuan, "China's Engagement in Multilateral Institutions: Understanding the Trade Creation Impact of the ASEAN-China Free Trade Area", A thesis submitted to the Department of Public Policy for honors, Duke University, April, 2010, p 05.

البراعة والثقة التي تقف خلف السياسة الخارجية الصينية وموقفها المتحول من المؤسسات متعددة الأطراف.<sup>(1)</sup>

والى جانب تكتل *ACFTA*، يعود الفضل إلى الصين في إنشاء منظمة شانغهاي للتعاون *Shanghai Cooperation Organisation (SCO)* عام 1996 التي ضمت في البداية كل من كازاخستان، الصين، قرغيزستان، روسيا، وتاجاكستان ثم أوزباكستان، بهدف التعاون بين الدول الأعضاء في المسائل الاقتصادية والثقافية والأمنية، كما أقامت الصين منتدى بواو الاقتصادي *Boao Forum* (يرى فيه البعض استنساخا لمنتدى دافوس السويسري) وهي منظمة غير حكومية تنظم منتدى سنويا لرجال الأعمال والسياسة والأكاديميين لمناقشة المسائل العالمية وخصوصا الصينية والآسيوية، وهو ما يكشف أن الصين لم تعد مجرد متبوع للقواعد، وإنما مشارك قوي في وضع الأجندة العالمية، ومشاركة الصين في المنظمات الدولية بلغت مستويات عالية.<sup>(2)</sup>

ومع ذلك تظل الأمم المتحدة تمثل موضع اهتمام خاص من قبل الصين في مؤشر آخر على سعي هذه الأخيرة إلى تعزيز المؤسسات الدولية القائمة، وقد مثلت الدعوة إلى تعزيز وإصلاح الأمم المتحدة النقطة الرابعة من خارطة الطريق لبناء عالم متناغم، التي قدمها الرئيس هو جينتاو أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الذكرى الستين لتأسيس هذه الأخيرة، فيما شدد في النقطة الأولى على "دعم التعددية وتعزيز الأمم المتحدة، وآلية الأمن الجماعي، وسلطة مجلس الأمن الدولي لتحقيق الأمن المشترك".<sup>(3)</sup>

من وجهة نظر عدد من المراقبين تتماشى دعوة الصين الملحة لتعزيز وإصلاح الأمم المتحدة مع رؤية الصين الشاملة بخصوص ثلاث مسائل أساسية، تتمثل الأولى في ضرورة حماية الدول ذات السيادة باعتبارها المبدأ الأساسي للنظام الدولي، وهي موقف تقليدي طبع السياسة الخارجية الصينية، أما الثانية فلها علاقة بإستراتيجية الصين لتقوية الحواجز السياسية والقانونية في وجه الأحادية القطبية،

(1) Ibid, p 06.

(2) Shen Wei, "In the Mood for Multilateralism?, China's Evolving Global View", Working paper , Centre Asie Ifri, July 2008, p 05.

(3) David Lai, Op.Cit, p 83.



في حين تتصل الثالثة برؤية الصين للقوانين التنظيمية المنصوص عليها في الأمم المتحدة كدرع واق يسمح للدول بحرية اختيار طرق تحقيق مصالحها الداخلية بدون تدخل خارجي.<sup>(1)</sup>

وبالإضافة إلى ما سبق، هناك سبب آخر وجيه لحرص الصين على الحفاظ على الأمم المتحدة وتعزيزها وهو شرف العضوية الدائمة في مجلس الأمن والداليتين الرمزية والعملية لحق الفيتو، ومن ثم فإن أية محاولة لإصلاح الهيئة الأممية يجب أن تحظى بموافقة الصين، في الماضي استغلت الصين هذا الامتياز لصيانة أمنها وسيادتها، أما اليوم فيبدو أن الصين بدأت تستخدم هذا الامتياز -حق الفيتو- للدفاع عن وجهة نظرها المحافظة على الصعيد الدولي بخصوص مسائل حقوق الإنسان أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى،<sup>(2)</sup> وقد جاء تأكيد الصين على مواصلة مساعيها لدعم جهود الأمم المتحدة بشكل متكرر وكان احدها في رد بكين على مقترح جون ماكين مرشح الحزب الجمهوري لانتخابات الرئاسة الأمريكية عام 2008 لإقامة "منظمة دولية جديدة بدون الصين وروسيا بسبب ما وصفه بوجهات نظرهما المعرقله لعمل الأمم المتحدة".<sup>(3)</sup>

والملفت للانتباه في السنوات الأخيرة دعوات الصين المتكررة للحفاظ على أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والارتقاء بالدور الرائد للمنظمة الأممية في الشؤون الدولية، هذه الإستراتيجية الصينية عبر عنها مندوب الصين لدى الأمم المتحدة لي باو دونغ Li Baodong بقوله "تتوي الصين مواصلة تقوية التعاون مع الأمم المتحدة في شتى المجالات، لتقدم مساهمتها الخاصة للسلام والرخاء المشترك للعالم"،<sup>(3)</sup> ويتجلى دور الصين أساسا في تدعيم جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في مناطق العالم الأكثر اضطرابا أكثر من أية دولة أخرى دائمة العضوية في مجلس الأمن، كما تعارض بشدة العمل بشكل أحادي خارج إطار مجلس الأمن.

<sup>(1)</sup>Ibid, p84.

<sup>(2)</sup> تعد الصين أقل أعضاء مجلس الأمن استخداما لحق النقض (الفيتو) ففي الفترة ما بين عامي 1945- 2012 استخدمت الصين هذا الحق تسعة مرات (واحدة كانت خلال عضوية الصين الوطنية-تايوان الحالية)، بينما استخدمته الاتحاد السوفياتي/روسيا 128 مرة، والولايات المتحدة 82 مرة، بريطانيا 31، فرنسا 17 مرة، غير أن الصين وروسيا- استخدمت هذا الحق مرتين خلال عامي 2011 و2012 ضد مشروع قرار بشأن الأزمة في سوريا وهو ما اعتبره البعض تحولا في سياسة الصين الخارجية.

<sup>(3)</sup> صحيفة الشعب اليومية الالكترونية، " وزارة الخارجية الصينية: الصين تواصل جهودها "البناءة" في الأمم المتحدة"، 2008/06/04، على

الرابط: <http://arabic.people.com.cn/31664/6423983.html>، تم زيارة الموقع في 2012/09/11.

<sup>(3)</sup> نفسه.

### ③ "النهضة السلمية" و"حسن الجوار" أولوية الحفاظ على بيئة سلمية في السياسة

#### الخارجية الصينية:

حرصت القيادات الصينية المتعاقبة منذ انتهاج سياسة الإصلاح والانفتاح على تبني معالم رئيسية تسود خطابها الرسمي وتحدد أهداف سياستها الخارجية، وتمثل هذه المعالم استجابة القيادة السياسية لتأثيرات الظروف الداخلية والخارجية، فخلال فترة حكم دنغ شياو بينغ كان حديث الإصلاح والانفتاح هو الغالب، وتكشف القراءة التحليلية لمضمون الخطاب السياسي والإعلامي في تلك المرحلة عن أن عبارة الإصلاح والانفتاح كانت هي الأكثر ذكرا في أدبيات الصين السياسية والإعلامية، كان من الضروري تكرار الحديث عن الإصلاح والانفتاح، كمفهوم جديد لم يألفه الصينيون لفترة طويلة.

وفي مرحلة الرئيس الصيني الأسبق جيانغ زي مين كانت الدعوة الرئيسية هي أن "السلام والتنمية هما التيار الرئيسي للعصر" في وقت كانت إرهابات الحديث في الخارج، وخاصة في الغرب، عن ما يسمى بالتهديد الصيني قد بدأت تطل برأسها، وكان على الصين التأكيد على أن نهضة الصين تقوم على ركيزتين هما السلام والتنمية، وفي الفترة التي تولى فيها هو جين تاو قيادة الدولة، كانت الدعوة إلى عالم متناغم هي الأكثر قوة في الخطاب الصيني للتأكيد على النهوض السلمي للصين، في وقت تكاثفت فيه غيوم الشكوك حول مقاصد الصعود الصيني، وعندما تولت القيادة الحالية زمام الأمور في الصين، كانت البلاد قد أصبحت ثاني أكبر اقتصاد في العالم وشريكا تجاريا هاما لكل الكيانات الاقتصادية العملاقة، وصارت من القلاع الصناعية المدنية والعسكرية، ومن اللاعبين الرئيسيين في السياسة الدولية وأحد مراكز الإبداع التكنولوجي، بدأ يتبلور مفهوم "الحلم الصيني" في عهد تشي جين بينغ.<sup>(1)</sup>

ويمثل هدف الحفاظ على بيئة سلمية مستقرة أولوية كبيرة بالنسبة لصناع القرار في بكين خلال العقدين الأخيرين بسبب أهميته في توجيه اهتمامات الصين نحو توسيع تنميتها الاقتصادية على المستوى الداخلي، كما عبر عن ذلك الرئيس الصيني جيانغ زي مين Jiang Zemin "تحتاج الصين إلى بيئة دولية سلمية طويلة الأمد لنهضتها"، على الرغم من أن صناع القرار في بكين يظهرون مساعي الصين للحفاظ على بيئة سلمية في إطار حرص هذه الأخيرة على التصرف كطرف مسؤول

(1) الصين اليوم، "الحلم الصيني كيف ولماذا؟"، على الرابط : [http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2013-05/03/content\\_538984.htm](http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2013-05/03/content_538984.htm)

إقليميا ودوليا، ومنذ عام 1997 دشنت الصين مفهوما جديدا للأمن يشدد على "الاحترام المتبادل" و"التعايش السلمي".

وبحسب فرانثيسكو سيسكي Francisco Siski رئيس تحرير طبعة آسيا لصحيفة نيوز الإيطالية، فإن الدرس الذي تعلمته الصين خلال الـ3 عقود الماضية هو أنها تستطيع التقدم وتحقيق نهضة من خلال السلام لا الحرب، فالصين بحاجة إلى السلام لتحقيق تنمية. فمن دون السلام، ستكون أي تنمية معرضة للخطر وستكون مهددة بخسارة كل ما حقته من مكاسب بسهولة<sup>(1)</sup>.

من حيث المبدأ، تبنت القيادة الصينية مفهوم "النهضة السلمية" لضمانة القوى الإقليمية والدولية بشأن ما ستفعله الصين بقوتها الاقتصادية والعسكرية المتعاضمة، وجاء المفهوم كرد فعل على مخاوف هذه الأطراف حول نوايا الصين وطموحاتها المستقبلية، وتسعى الصين وراء تبنيها لهذا المفهوم إلى إقناعها بتمحور السياسة الصينية على قضايا التنمية الداخلية وتوفير مناخ إقليمي ودولي يساعد على نجاحها، وتم طرح هذا المفهوم رسميا من قبل عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي تشنغ بي جيان Zheng Bijian في مقاله "صعود الصين السلمي إلى مكانة القوة العظمى" عام 2003 و جاء فيه:

" ستكون الأمة الصينية خلال العقود القليلة القادمة منشغلة بتأمين حياة كريمة لشعبها...حتى الآن كانت رؤوس الأموال والتكنولوجيا والموارد المحصلة بالطرق السلمية هي التي تقف وراء بروز الصين...وسيقود صعود الصين السلمي إلى مزيد من الانفتاح الاقتصادي وتمثل ساكنتها سوقا متنامية لبقية العالم...التنمية في الصين تعتمد على السلام العالمي - السلام الذي بدوره يتعزز بنمو الصين"<sup>(2)</sup>.

ورغم أن تبني هذا المفهوم كان قد تمخض في البداية عن جدل كبير داخل القيادة الصينية حول النتائج العكسية التي قد يثيرها شعار "الصعود السلمي" The Peaceful rise بفعل الأصداء السلبية التي قد يثيرها مفهوم "الصعود"، الأمر الذي قاد في النهاية إلى تبني شعار "النهضة السلمية" Peaceful development بضغط من القوميين المحافظين وعلى رأسهم جيانغ زي مين<sup>(3)</sup>.

(1) يانغ هو نغلينغ، جريدة الشرق الاوسط، "مستقبل الاقتصاد الصيني والتنمية السلمية"، العدد 11914 (12 جويلية 2011)، الصفحة الالكترونية، على الرابط : <http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=630656&issueno=11914>

(2) Amitai Etzioni, Is China a responsible stakeholder?, International Affairs, Vol. 87, No. 3, 2011, p 541.

(3) Tsai Tung-Chieh et al, China's foreign policy in Southeast Asia: Harmonious worldview and its impact on good neighbor diplomacy, Journal of Contemporary Eastern Asia, Volume 10, No.1, (April/May 2011), p 27

وعلى مدار السنوات التالية، ركزت القيادة الصينية جهودها على الترويج لهذا الخيار الاستراتيجي في مختلف المحافل الدولية، وفي هذا السياق أكد لوه لين تشيوان سفير الصين لدى أيرلندا في تدخل أمام معهد الشؤون الدولية والأوروبية أن التنمية السلمية للصين انفصلت عن النمط التقليدي الذي تسعى فيه القوى الصاعدة إلى الهيمنة، مشددا على "أن طريق التنمية السلمية الذي اتخذته الصين خيار من التقاليد التاريخية والثقافية الصينية الموروثة التي تتمثل في الوحدة دون التماثل و لا يجب أن تفعل بالآخرين ما لا ترغب في أن يفعله الآخرون بك"، مضيفا " طريق التنمية السلمية الذي اتخذته الصين خيار تم تحديده وفقا للظروف الوطنية الأساسية للصين وخيار يمثل الاتجاه العالمي. وقد أثبتت ممارسة عدة عقود انه خيار صحيح ولا يوجد لدينا سبب لتغييره".<sup>(1)</sup>

والسبب الرئيسي الذي يقف خلف حرص القيادة الصينية على بذل جهودها للحفاظ على السلم والاستقرار في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي ينبع أساسا من اهتمامها بجهود التنمية الداخلية ومعالجة مشاكلها الاجتماعية والبيئية، وقد ذهب عدد من المراقبين إلى الإقرار بحاجة الصين إلى ثلاثة عقود أخرى من السلام والاستقرار، رغم أنهم يؤكدون أن حرص الصين على نزع فتيل حرب إقليمية محتملة تمليه الاعتبارات المتعلقة بتعميق عملية التطور وليس بسبب ميول الصين تقليديا إلى السلام كما يدعي الكثير من قادة الصين وباحثيها.

وفي إطار جهودها لتعزيز السلام والاستقرار في إقليم جنوب شرق آسيا أقرت الصين سياسة حسن الجوار خلال المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي عام 1997، حيث جاء في التقرير النهائي " يتعين علينا الالتزام بسياسة حسن الجوار، بل هي سياسة بلدنا الثابتة التي لم تتغير أبدا"، كما أعرب الرئيس جيانغ تسي مين خلال القمة الأولى لمجموعة الآسيان+3 في العام ذاته عن رغبة الصين في أن تكون جارا وشريكا وصديقا جيدا لدول الآسيان،<sup>(2)</sup> وأصبحت هذه السياسة الثانية من حيث ترتيب أولويات السياسة الخارجية الصينية منذ مؤتمر الـ16 للحزب الشيوعي عام 2002، رغم أن المفهوم استخدم في الخمسينات كموجه للسياسة الخارجية الصينية بخصوص معالجة مشاكل الحدود، إلا أن بلورة هذا المفهوم في سياسة عملية هادفة تزامن فقط مع إدراك الصين لأهمية منطقة جنوب شرق آسيا بالنسبة لنموها الاقتصادي.

(1) . الشعب اليومية أونلاين: " سفير صيني: نهضة الصين تمثل فرصة وليس تهديدا"، 2012/11/28، على الرابط :

<http://arabic.people.com.cn/31660/8037928.html>

(2) Shulan YE, China's Regional Policy in East Asia and its Characteristics, The University of Nottingham, China Policy Institute, Discussion Paper No 66, October 2010, p 02.

في مؤشر على اهتمام القيادة الصينية الجديدة بدول الجوار، نفذت الصين فعليا جملة من التدابير لبناء "جوار هادئ ومزدهر وودي"، وعلى سبيل المثال وقعت الصين على اتفاقية التجارة الحرة بين الصين والآسيان عام 2002، وفي إطار برنامج "الحصاد المبكر" EHP<sup>(\*)</sup> أظهرت الصين مؤشرات كثيرة على وداعتها وسخائها تجاه دول الآسيان التي تمتلك الصين استثمارات ضخمة فيها، إلى جانب تقديم بعض المساعدات المالية لهذه البلدان، وكمثال آخر، وخلال الأزمة المالية التي ضربت بلدان جنوب شرق اسيا، وبخلاف الولايات المتحدة واليابان، قدمت الصين بدون شروط تقريبا مساعدات مالية للدول المتضررة، وساهمت مليار دولار لإنجاح خطة الإنقاذ التي تبنتها تايلاند،<sup>(1)</sup> كما تعهدت حينها بعدم اللجوء الى اي تخفيض في قيمة عملتها الريمنيني لعدم الإضرار بالدول الأخرى.<sup>(2)</sup>

وقد أصبحت الصين منذ عام 2003 أول دولة من خارج الآسيان تنظم إلى معاهدة الصداقة والتعاون، واتفق حينها الجانبان على تشكيل "شراكة إستراتيجية للسلام والازدهار"، كما أظهرت الصين تعاونا كبيرا في المسائل المتصلة بالقضايا الأمنية غير التقليدية، حيث استضافت بكين اجتماعات رفيعة المستوى لمواجهة إنتاج المخدرات والاتجار بها، وانضمت إلى الاجتماعات الإقليمية حول التصدي للتهديدات الصحية كالسارس SARS وغيرها، وتعمل الصين مع دول منطقة الميكونج الكبرى *Greater Mekong Subregion*<sup>(\*\*)</sup> على تعزيز الاستثمار والتجارة عبر دعم طرق المواصلات البرية والنهرية في الإقليم،<sup>(3)</sup> وفي السنوات الأخيرة، تبذل الصين جهودا لتهدئة النزاع القائم حول جزر سبراتلي، وتتفاوض من اجل حل الخلافات الحدودية والبحرية مع فيتنام، أهم من ذلك، تروج الصين للحوار باعتباره الطريقة الصحيحة لإدارة أي خلافات داخل المنطقة، ويأتي تشجيع بكين للعلاقات الاقتصادية مع جيرانها، رغبة لتحقيق مزيد من الازدهار إلى المنطقة بحيث يقود الرخاء المشترك إلى تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

(\*) تم تطبيق "برنامج الحصاد المبكر" في أكتوبر من عام 2003، وهو برنامج خاص بتجارة الفواكه والخضروات، حققت من خلاله الصين وكمبوديا وتايلاند ودول اخرى في جنوب شرق اسية نتائج ايجابية.

(1) Michael R. Chambers, "China and Southeast Asia: Creating a "Win-Win" Neighborhood", Asia program Special Report, No. 126, JANUARY 2005, p 17.

(2) Shulan YE, Op. Cit, p 03

(\*\*) تأسست منطقة الميكونج الكبرى عام 1992 وتشمل الدول الست المشرفة على نهر الميكونج وهي الصين ولاوس وفيتنام وكمبوديا وتايلاند وميانمار، منطقة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عقدت قمتها الاولى في بنوم بنه بكمبوديا عام 2002، وتستهدف التخطيط والتنفيذ لمشروعات في المنطقة في تسعة مجالات هي النقل والطاقة والاتصالات والسياحة والبيئة وتنمية الموارد البشرية والزراعة وتسهيل التجارة والاستثمارات الخاصة.

(3) Michael R. Chambers, Op. Cit, p 18.

ومنذ بداية الأزمة المالية الأخيرة عام 2008، أظهرت الصين رغبة قوية في مساعدة الدول المتضررة على تجاوز آثارها، وعلى سبيل المثال ساهمت الصين بـ 43 مليار دولار لتعزيز جهود صندوق النقد الدولي، كما أصبحت الصين منذ عام 2008 أكبر دولة حاملة لسندات الخزنة الأمريكية بمبلغ فاق 1,27 تريليون دولار في شهر جويلية 2013،<sup>(1)</sup> اشترت الصين أيضا سندات خزنة في عدد من الدول الأوروبية منها اسبانيا واليونان والبرتغال والمجر.

### تركيب واستنتاج:

يقود استعراض التوجهات السابقة للسياسة الخارجية الصينية وسلوكياتها تجاه القضايا الإقليمية والدولية المهمة إلى استبعاد فرضية لجوء الصين في العقود القليلة القادمة إلى انتهاج أسلوب ثوري تجاه النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، فحتى الآن انصبت اهتمامات القيادات الصينية المتعاقبة على "تلميع" صورة البلد وتقديم الصين كعضو طبيعي في المجتمع الدولي بالشكل الذي يعزز أطروحة "الصعود السلمي"، وتكشف جهود الصين الرامية إلى تعزيز أبنية وهياكل النظام الدولي بعد ماو عن حرص القيادات الصينية على تجنب كل ما يمكن تفسيره خارجيا كإشارة عن رغبة الصين في تثبيت دعائم هيمنة إقليمية والإضرار بالتوازن القائم.

وباستحضار الواقعية الشديدة التي تطبع خيارات السياسة الخارجية الصينية في العقود الثلاثة الأخيرة على الأقل، يبدو اندماج الصين في النظام الدولي وحرصها على تعزيز الروابط السياسية والإستراتيجية مع القوى الكبرى خيارات طبيعية وموضوعية لقوة صاعدة مثل الصين التي كانت أكبر مستفيد من مزايا النظام الحالي، وتكيفت بنجاح مع الهيمنة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة، وبسبب اعتبارات عديدة متصلة بمسائل الاعتماد المتبادل والمكاسب الاقتصادية والثورة التكنولوجية والسلاح النووي والمؤسسات الدولية، ستكون أي محاولة صينية لإسقاط النظام الحالي مجازفة حقيقية ويبدو أن قادة الصين على وعي تام بها كما يظهر من خلال استحضارهم المتكرر الدروس التاريخية المستفادة من مآلات القوى الصاعدة السابقة وتأكيدهم على السلام ونبذ السياسات العدوانية.

وفي هذا السياق عبر قادة الصين مرارا عن تمسكهم بطريق التنمية السلمية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، ومن أجل التركيز على هذا الهدف ترغب الصين في بيئة إقليمية ودولية سلمية

<sup>(1)</sup> "الصين ترفع من امتلاكها لسندات الخزنة خلال تموز"، على الرابط: <http://www.icn.com/ar/marketnews/2013/09/18/> تم زيارة الموقع في 2013/09/19

ومستقرة توفر لها فرصا اكبر لتركيز جهودها على المسائل الداخلية كقضايا الفقر واختلال مستويات التنمية بين الشرق والغرب والاضطرابات الشعبية والتلوث، خصوصا وان الصين أقرت في أكثر من مرة بان الفترة الحالية تمثل فرصة إستراتيجية لتحقيق هدفها ببناء مجتمع مزدهر بحلول العقد الثالث من هذا القرن، مما يجعل من إمكانية لجوء الصين إلى تبني سلوكا غير مسؤول أمرا مستبعدا في الظرف الحالي.

في الواقع، تعكس ملامح ومظاهر السياسة الخارجية الصينية في العقدين الأخيرين صورة مزدوجة عن رؤية صناع القرار والنخب الصينية لمكانة بلادها ودورها المستقبلي في المشهد العالمي، وعل الرغم من أن السياسات والتصريحات الرسمية لا تخلوا في الغالب من التأكيدات على الطابع السلمي لصعود قوة الصين، وحرص الأخيرة على السلم والاستقرار إقليميا ودوليا، تطفوا إلى السطح أحيانا مواقف وسلوكيات تزيح الستار عن نزعة كامنة لدى صناع القرار في بكين ولدى شريحة واسعة من النخب الفكرية الصينية لإعادة النظر في بنية النظام الدولي والارتقاء بمكانة الصين ونفوذها العالمي كقوة عظمى جديدة.

وبصرف النظر عن الأمثلة التاريخية التي تدعم في اغلبها فرضية استخدام القوى الصاعدة القوة لقلب التوازن القائم، تبقى الملاحظة العميقة لمواقف الصين وسلوكياتها وتصريحات مسؤوليها بخصوص قضايا السياسة الخارجية الباب مفتوحا أمام كلا الاحتمالين: تحرك الصين لقلب التوازن الدولي القائم وتثبيت أسس نظام جديد يحترم مكانة الصين القيادية (على الأرجح لن يتم ذلك قبل العقدين أو الثلاث عقود القادمة)، أو العمل ضمن إطار النظام الدولي القائم وإتاحة المجال لتحول سلمي ضمن إطار النظام الدولي تنتقل بموجبه قيادة هذا النظام إلى الصين كنتيجة طبيعية لاختلال ميزان القوى بين الولايات المتحدة والصين بفعل النمو المتسارع لهذه الأخيرة.

ويعكس التضارب الحاصل بين عدد من مظاهر السياسة الخارجية الصينية إلى حد التناقض أحيانا انتقاد الصين لرؤية إستراتيجية واضحة بخصوص تصورها لمكانتها المستقبلية، وكما اشار شفيرلر، لا تملك الصين حتى الآن - دورا أو هوية راسخة وهو ما يفسر "غياب وثائق للحزب الشيوعي الصيني تحدد إستراتيجية كبرى *grand strategy* للصين في المستقبل"،<sup>(1)</sup> إذ يبدوا وحتى الآن أن الإرادة السياسية للقيادة الصينية لم تبلغ مستوى الجاهزية لإمكانية منافسة الولايات المتحدة، وما تزال

(1) Randall Schweller, "Emerging power in an age of disorder", Op. Cit, p 291

"نظرية" الراكب بالمجان "Free Rider" هي المسيطرة على دوائر التخطيط الاستراتيجي الصيني على المدى القصير والمتوسط"،<sup>(1)</sup> رغم أن الصين كانت في طليعة الدول التي أبدت معارضتها للأحادية القطبية والهيمنة الأمريكية، وتشكل الانتقادات المتكررة للكثير من السياسات الأمريكية سمة بارزة في خطاب السياسة الخارجية الصينية.

وكما أشار احد المنشغلين بسياسات القوى الكبرى، هناك ثلاثة عناصر رئيسية هي التي ظلت على الدوام موجهها أساسيا لمسار العلاقات الصينية الأمريكية، أولها اعتماد الصين على النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة لتوفير الاستقرار الذي تحتاجه لتنميتها، ثانيها حرص الصين على عدم الانجرار إلى صراع مع الولايات المتحدة كما حدث مع القوى الصاعدة السابقة، وآخرها استياء الصين ومعارضتها للهيمنة الأمريكية، وبحسب بوزان، مبعث القلق هو انه "كلما نمت الصين كلما أصبحت اقل اعتمادا على الولايات المتحدة وأكثر معارضة لقيادتها، ومن ثم تشعر الولايات المتحدة بتهديد متزايد من قبل القوة التعديلية المتنامية".<sup>(2)</sup>

فالقراءة المتأنية للسياسات التي تبنتها الصين ومواقف وتصريحات قادتها تقف على حالة من الغموض والتناقض التي تعتري توجهاتها إزاء عدد من المسائل الإقليمية والدولية، وتأتي القضايا الخلافية المتعلقة بالحدود والسيادة البحرية في مقدمة هذه المسائل وتضفي مزيدا من الغموض حول النوايا الحقيقية للصين، وعلى الرغم من تعهد الصين بسياسة حسن الجوار والحوار كوسيلة لحل خلافاتها إلا أن ممارساتها تظهر خلاف ذلك، فمواقف الصين من النزاعات القائمة مع دول الجوار بشأن السيادة على جزر سبراتلي *Spratly* وسنكاكو-دياويو *Senkaku-Diaoyu* وباراسيل *Paracel* تظهر تصلب مواقف الصين تجاه هذه المسائل على نحو يناقض سياساتها المعلنة ويضعها على المحك، أكثر من ذلك استخدمت الصين القوة أكثر من مرة لفض خلافاتها مع دول الجوار كما حدث عند احتلالها لحيدي جونسون الجنوبي *Johnson South Reef* عام 1988 وميستشيف *Reef Mischief* عام 1995.

وتقف الازدواجية التي تميز خطاب السياسة الخارجية الصينية وسلوكياتها وراء التباين الحاصل على مستوى الدوائر الغربية الأكاديمية والرسمية بخصوص رسم الإستراتيجية المناسبة لمواجهة

<sup>(1)</sup> حمزة مصطفى المصطفى، "هل أضحت الصين قانعة بموقعها الدولي؟"، على الرابط:

<http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=60103> تمت تصفح الموقع بتاريخ: 21.08.2012، على الساعة 10 صباحا.

<sup>(2)</sup> David lai, Op. Cit, p 07.



الانعكاسات المترتبة عن تنامي القوة الصينية، حيث يشدد دعاة "الارتباط" *Engagement* على الطابع السلمي لهوض الصين ويروجون لأهمية تكثيف التفاعلات مع الصين كآلية مفيدة لقطع الطريق أمام احتمالات النزاع، فيما يرى دعاة "الاحتواء" *Containment* المخاطر المترتبة على صعود الصين على الاستقرار والتوازن الإقليمي والدولي مقترحا إستراتيجية لاحتواء الصين مشابهة لسياسة احتواء الاتحاد السوفيتي، ويجد كلا الاتجاهين ما يغذيها في أمثلة عديدة من السياسة الخارجية الصينية.

وكما تظهر نتائج الحالات التي تم فحصها في هذه الدراسة، تبدي الصين تصلبا واضحا إزاء المسائل المتعلقة بخلافاتها الحدودية والبحرية مع دول الجوار، وعلى سبيل المثال، تقدم الصين تفسيراً خاصاً لبنود اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشكل يضعها في تعارض صريح مع ست دول أخرى في بحري الصين الجنوبي والشرقي، وتدعي أن جميع الجزر والبحار من كوريا شمالاً إلى ماليزيا وبروناي جنوباً تعد ملكاً لها (تقع ابعده نقطة تطالب الصين على مسافة 1200 ميل من الساحل الصيني)، وتعزز مواقفها هذه أطروحة "التهديد الصيني"، وفي المقابل تتسجم جميع مواقفها تجاه مؤسسات النظام الدولي السياسية والاقتصادية مع خيار "الصعود السلمي" كسلوك طبيعي لقوة صاعدة تسعى إلى نيل الاعتراف بوزنها الجديد على الساحتين الإقليمية والدولية.

ما يمكن استخلاصه من الملاحظات الواردة حتى الآن هو أن تحول القوة بين الولايات المتحدة والصين لا يمكن تأكيده بمعطيات منفردة، ويتعين الأخذ في الحسبان ثلاث معطيات أساسية يتوقف عليها في نهاية المطاف مستقبل التوازن العالمي المستند إلى الأولوية الأمريكية: تخطي الصين للولايات المتحدة كأكبر قوة اقتصادية وعسكرية، رغبة الصين في لعب دور ريادي في العالم، وردود أفعال القوى الكبرى الأخرى تجاه تحول القوة المحتمل.

جدول رقم 11: سلوك الصين ومواقفها تجاه اهم قضايا السياسة الخارجية

في الوقت الراهن:

الفرضية المثبتة	السلوكيات والمواقف المعلنة	المسألة	قضايا السياسة الخارجية
تهديد التوازن القائم تهديد التوازن القائم تهديد التوازن القائم تهديد التوازن القائم تهديد التوازن القائم تهديد التوازن القائم	- احتلال جزئي+ المطالبة بالسيادة على كامل الجزر - المطالبة بالسيادة التامة. - احتلال الحيد البحري 1995 - احتلال الجزر 1974 + إعلان إقامة قاعدة عسكرية 2012  - التهديد بالحرب لبسط السيادة  - المطالبة باسترجاع السيادة - المطالبة بالسيادة الكاملة	جزر سبراتلي  جزر سنكاكو-دياويو حيد ميستشيف جزر براسيل  جزر سكاربورو <b>Scarborough</b> تايوان ولاية ارونشال برادش	الخلافات الحدودية والبحرية
تعزيز النظام القائم تعزيز النظام القائم تعزيز النظام القائم	- دعم جهود الأمم المتحدة. - مشاركة متنامية  - مشاركة متنامية-بخلق منظمات جديدة.	الأمم المتحدة المنظمات الدولية المنظمات متعددة الأطراف	قواعد ومؤسسات النظامين الدولي والإقليمي
تهديد التوازن القائم تهديد التوازن القائم تعزيز التوازن القائم تهديد التوازن القائم	- معارضة الأحادية القطبية والدعوة إلى "عالم متآلف" (2005). إصلاح النظام المالي والاقتصادي العالمي (2008) - سياسة "حسن الجوار" و"الصعود السلمي". (2003) - معارضة الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة.	النظام الدولي  النظام الاقتصادي العالمي  النظام الإقليمي	النظامين الإقليمي والدولي

وفي الوقت الحالي، من المهم الإشارة إلى أن حجم القوة الشاملة للصين يقل عن 80% من حجم القوة الأمريكية،<sup>(1)</sup> ولا تزال القوة العسكرية الصينية في موقع متخلف قياساً بروسيا والولايات المتحدة، ورغم أن اغلب التقارير الاقتصادية تتنبأ باستمرار نمو الاقتصاد الصيني في العقود الثلاث القادمة في مقابل تباطؤ الاقتصاد الأمريكي<sup>(2)</sup> يتعين مع ذلك الحذر بشأن النبوءات طويلة الأمد، وكما أشار عدد من الخبراء فإن أي تراجع في معدل نمو الاقتصاد الصيني دون 07% سيترتب عنه آثار مدمرة على المخططات الحكومية لتعميق النمو وتقليص الفروقات التنموية وتباين مستويات

(1) David lai, Op. Cit, p12.

(2) توقعت مؤسسة غولدمان ساتش ان تحقق الصين معدل نمو في حدود 05,9% في الفترة ما بين (2009-2050)، في الوقت الذي لا يتخطى فيه معدل نمو نظيره الأمريكي حاجز 02,4% في نفس الفترة، وتوقعت ان يبلغ حجم الناتج الداخلي الصيني حينها 59,47 تريليون دولار قبل الهند 43,80 تريليون دولار والولايات المتحدة 37,87 تريليون دولار.

المعيشة بين الأقاليم المختلفة، وهو مؤشر آخر يدعو إلى التفاؤل بشأن توجهات الصين في السنوات القادمة.

والى جانب افتقاد القيادة الصينية إلى إرادة حقيقية لكشف نواياها الإستراتيجية، تبقى استجابة الولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى كاليابان وروسيا والقوى الأوروبية الكبرى عاملا مهما في كبح أو إتاحة المجال أمام طموحات الصين العالمية مستقبلا، بالنسبة للولايات المتحدة- حتى عندما تكون الصين أقوى- تمتلك الولايات المتحدة القدرة على التكيف والبقاء في القمة أو كما يقول الأمريكيون هي "أكبر من أن تكون الرقم الثاني بعد الصين"،<sup>(1)</sup> وعلى سبيل المثال، تحتفظ الولايات المتحدة بعلاقات وطيدة مع اليابان وكوريا الجنوبية و الهند والفلبين -وجميعها في نزاع حدودي أو بحري مع الصين- بالشكل الذي يعزز فرصها في احتواء الصين إقليميا، كما أن اغلب القوى الكبرى في العالم تتقاسم مع الولايات المتحدة المخاوف بشأن خطوات الصين المستقبلية.

أهم من ذلك، طبعت الواقعية الشديدة تصرفات الحكومة الصينية بشكل واضح خلال السنوات الأخيرة، وقد خلص بيتس جيل Bates Gill مدير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام في نهاية دراسة استعرض فيها سلوك الصين في مجالات الأمن الإقليمي والدولي، أمن الطاقة، التنمية والمساعدات الاقتصادية، حفظ السلام، التجارة والشؤون الاقتصادية، و حقوق الإنسان عام 2007 الى الاستنتاج التالي"النظر إلى الوراء على مدار السنوات الـ15 الماضية والتطلع إلى السنوات الـ10 أو الـ15 القادمة، توجه الصين نحو التحول إلى شريك مسؤول يبدوا واضحا"،<sup>(2)</sup> وهي نفس النتيجة التي خلصت إليها دراسة كاثرين كومبس Katherine Combes لسلوك الصين تجاه قضايا التجارة العالمية والانتشار النووي والنظام البيئي.

وعلى هذا الأساس، يبدوا أن تبني الصين لإستراتيجية التغيير من داخل النظام الدولي الحالي خيارا منطقيا بالنظر إلى اعتبارات عديدة، وكما تظهر تجربة الصين مع الأزمة المالية الأخيرة (2008) حين استغلت ظروف الأزمة وتداعياتها على الاقتصاديات الكبرى لترويج حلول للأزمة العالمية من وجهة نظر صينية، مدفوعة باحتياجاتها النقدية الهائلة، أظهرت الصين سخاء كبيرا في مساعدة الدول المتضررة بالشكل الذي أضفى مزيدا من المصادقية على طروحاتها بشأن إعادة النظر

<sup>(1)</sup> Amitai Etzioni, Op. Cit, p 548

<sup>(2)</sup> Ibid, p 548.

في النظام الاقتصادي العالمي وخلق "سلة" من العملات العالمية كبديل أفضل عن الدولار الذي يشهد تقلبات دورية عديدة، ويمكن للصين انتهاج أسلوب مماثل لتعديل قواعد وهيكلية النظام الدولي يمنح امتيازاً أكبر للصين في العقود القادمة.

وبالإضافة إلى ما سبق، هناك مساحة واسعة تفصل بين قراءتي المتفائلين والمتشائمين بخصوص انعكاسات تنامي القوة الصينية على ميزان القوى العالمية، أي بين خيار توسيع نفوذ ومصالح الصين على حساب الأطراف الأخرى وبين الاندماج الكامل في أبنية النظام الحالي واتاحة المجال إلى انتقال طبيعي للقيادة العالمية كنتيجة طبيعية لتحول القوة النسبية بين الدولتين، وفي هذا السياق انتهى شفير إلى الخلاصة التالية:

"اعتقد أن التنبؤ بصراع بين القوى الكبرى هو تصور مبالغ في التشاؤم، كما أن توقع وفاق تام Concert بين القوى الكبرى يبدو مفرطاً في التفاؤل، مخاوف البعض من احتمالات الحرب مع الولايات المتحدة كنتيجة لصعود الصين ليس لها ما يبررها في الواقع، القدرة التدميرية للسلاح النووي والمكاسب الناجمة عن العولمة الاقتصادية جعلت مسألة الحرب بين القوى الكبرى أمراً لا يمكن تصوره، دورة حروب الهيمنة والتغيير تم استبدالها بالسلام الدائم"<sup>(1)</sup>

ومن وجهة نظرنا أن الفضاء الفاصل بين الخيارين يترك مجالاً لتوقع خيار ثالث مضمونه استهداف الصين نيل الاعتراف بها من قبل دول الجوار كمهيمن إقليمي، ولتحقيق هذه الغاية، ستلجأ الصين على الأرجح إلى استخدام مزيج من القوة الناعمة والضغط المادي على نطاق محدود بما في ذلك إمكانية استخدام القوة لحسم قضايا السيادة على الجزر والخطوط البحرية في بحر الصين الجنوبي والشرقي وتايوان، وعلى ضوء صعود الصين الأسطوري، من الواضح أن التوازن الإقليمي الذي ظل قائماً منذ عام 1972 سيشهد تحولات كبيرة خلال هذا القرن، ويقف هذا الاستنتاج المنطقي وراء دعوات بعض الدوائر الأكاديمية الغربية إلى إعادة النظر في التزامات الولايات المتحدة في المنطقة، تشارلز جلازر، على سبيل المثال، يقترح تقديم الولايات المتحدة لجملة من "التنازلات بما فيها التراجع عن التزاماتها تجاه تايوان لتفادي مواجهة الصين"، آخرون مثل جون ايكبري G. John Ikenberry دعوا إلى المبادرة تجاه إقامة تكتل اقتصادي مع الصين لقطع الطريق أمام احتمال تبلور

<sup>(1)</sup> Randall schweller, "Emerging powers in an age of disorder", op. Cit, p 286.

حرب باردة جديدة عبر المحيط الهادي، وحتى هنري كيسنجر وبالرغم من خلفيته الواقعية فظل "الارتباط الفعال" كإستراتيجية ملائمة وحيدة يتعين تبنيها لإدارة ملف الصعود الصيني.<sup>(1)</sup>

---

<sup>(1)</sup> David Lai, Op. Cit, p43.

الخاتمة

يعكس الاهتمام البالغ للرسميين والأكاديميين بمسألة الصعود الصيني وتداعياتها على السياسات الدولية والنظام العالمي التحولات العميقة التي يمكن أن يحدثها هذا الصعود، فمنذ منتصف التسعينيات، انخرطت اغلب الدوائر الأكاديمية والرسمية في الغرب أساسا في نقاش ساخن بشأن الانعكاسات المتوقعة لتنامي القوة الصينية وصياغة الإستراتيجية الملائمة للتعاطي مع هذه المسألة لصيانة الأمن والمصالح القومية لهذه البلدان، ورغم ان حدة النقاش تراجعت بشكل كبير في أعقاب أحداث 11 سبتمبر والحرب على الإرهاب، إلا ان الموضوع عاد مجددا في السنوات الأخيرة إلى واجهة النقاش وقد لعبت الأزمة المالية العالمية الأخيرة دورا كبيرا في إذكاء مزيدا من القلق لدى القوى الغربية المتهاوية ماليا واقتصاديا أمام الارتقاء الصيني.

وعلى العموم، تجاذب هذا النقاش حتى الآن فريقان متباينان مع وجود تصورات أخرى يصعب إدراجها ضمن هذين التوجهين، تمحورت تصورات ونبوءات الفريق الأول -أنصار أطروحة "التهديد الصيني" - على المخاطر العالية التي يحملها صعود الصين على الاستقرار العالمي، أكثر من ذلك يلوح بعض هؤلاء بالتصادم الحتمي بين الصين والقوى الإقليمية والعالمية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة، في حين يتبنى الفريق الثاني رؤية متفائلة لمستقبل السياسات الدولية، ويشدد أنصار أطروحة "صعود الصين السلمي" على النهج البراغماتي والمسالم الذي يطبع سلوك السياسة الخارجية للصين منذ إقرار سياسة الإصلاح قبل نحو ثلاثة عقود ونصف، وعلى فوائد النظام الدولي الحالي بالنسبة للصين وعوامل أخرى لها علاقة بحاجة الصين إلى بيئة سلمية ومزيد من الوقت لتعميق تنميتها الداخلية.

وتعكس هذه الثنائية صورة مشابهة للانقسام الحاصل على المستوى التنظيري بخصوص سلوك القوى الصاعدة الكبرى بشكل عام، حيث تميل اغلب نظريات القوة إلى تأكيد انتهاج القوى الكبرى الصاعدة لإستراتيجية شاملة تستهدف توسيع مصالحها في الخارج، وغالبا ما يأخذ هذا التوسع شكل إعادة النظر في هيكلية النظام القائم والمبادئ الناظمة للتفاعلات الدولية بشكل يؤمن مزيدا من الفرص لهذه القوة الصاعدة لزيادة قوتها، ورغم أن هذه النظريات تقدم قراءاتها من زوايا مختلفة، إلا أنها تتقاسم فكرة مفادها الطابع الثوري لجميع القوى الصاعدة، وتتميز جميعها بالاستناد الواسع للتاريخ وتعدد الوقائع التي تثبت صحة فرضياتها.

في الجانب الآخر، تنزع جملة من التصورات والاستبصارات التي تدخل تحت مظلة الليبرالية والواقعية الدفاعية إلى تبني رؤية متفائلة بشأن انعكاسات صعود قوى جديدة إلى مصاف القوى الكبرى في العالم، ومبعث هذا التفاؤل هو تبني المدرستين لرؤية مغايرة بعض الشيء للنسق الدولي والسياسات الدولية، حيث تشدد الأولى على أن حرص القوى الصاعدة على تعظيم مكاسبها المادية المتأتمية من روابطها التجارية والاقتصادية مع القوى الأخرى يحول دون سعيها للإضرار بهذه المصالح، خصوصاً في ظل حاجة هذه القوى الملحة للتركيز على القضايا الداخلية التي تستدعي اهتماماً أكبر خلال مراحل التحول، وبالمقابل، يحاج الواقعيون المتفائلون بانتفاء الحاجة إلى الإضرار بالتوازنات القائمة طالما أن الفرص متاحة أمام القوى الصاعدة لتعزيز مصالحها.

وقد كان لزاماً علينا في هذا البحث الوقوف على حجم المقومات والإمكانات المتاحة أمام الصين لتقييم موضوعية الجدل الأكاديمي والرسمي بشأن توصيف الصين كقوة كبرى صاعدة، وبالرغم من تأكيد القيادة الصينية المتكرر على أهمية إدراك الآخرين للصين الحقيقية كـ "دولة نامية"، خلصت هذه الدراسة إلى تأكيد مكانة الصين الحالية كقوة عالمية كبرى نامية بشكل سريع، فعلى مدار خمس وثلاثين عاماً تخطت الصين جميع القوى الأوروبية الكبرى واليابان لتصبح ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم، والأولى صناعياً وتجارياً، والثانية من حيث الإنفاق العسكري والثالثة من حيث برامج الفضاء، وهي تأمل في أن تصبح أكبر قوة اقتصادية في العالم قبل عام 2028 على أبعد تقدير.

وبالنظر إلى المعطيات المتصلة بالقوى الفاعلة في النظام الدولي الحالي، تعاني جميع القوى الغربية الكبرى - ما عدا روسيا - من تراجع كبير في مقدار حصتها من القوة النسبية العالمية في مقابل ارتفاع حصة دول البريكس بشكل عام، ويؤشر هذا الاختلال على حقيقة التحول الجاري على المستوى الدولي والذي يعتبر المظهر الاقتصادي أبرز مظاهره، وفي الوقت الحالي يبدو من الواضح هشاشة النظام الاقتصادي والمالي العالمي، وفي ظل الوضع الاقتصادي المتردي للقوى الغربية سيكون من الصعب الدفاع عن قواعد واليات هذا النظام في ظل ضغوطات الصين والقوى الصاعدة الأخرى ويصبح الانفتاح على دعوات الإصلاح أمراً مرجحاً كما ظهر في أعقاب الأزمة المالية الأخيرة.

باختصار، تؤكد المعطيات السابقة قدرة الصين على لعب دور مؤثر في السياسات الدولية من المرجح أن يتعزز بشكل كبير مستقبلاً، لكن المسألة الجوهرية تتصل بطبيعة هذا الدور وحدوده، وفي



هذا السياق سعينا إلى تسليط الضوء على أهم المواقف والبرامج والتصريحات التي تجسد السياسة التي تنتهجها الصين تجاه العالم الخارجي وفحصها على ضوء المقاربات النظرية التي تم تبنيها في هذا البحث، وفي هذا السياق، يظهر بشكل واضح التباين الذي يعترى مظاهر السياسة الخارجية الصينية تجاه العديد من القضايا المهمة، فعلى الرغم من حرص القيادة الصينية على تفادي كل ما من شأنه إثارة قلق القوى الإقليمية والعالمية بشأن تنامي القوة الصينية كما يظهر ذلك من خلال سياساتها المعلنة، تبرز مواقف وتصريحات أخرى ما يناقض هذه الغاية، وبشكل خاص ما تعلق بمسائل السيادة البحرية والحدود، حيث تبدي الصين تصلبا شديدا إزاء مقترحات التسوية السلمية التي لا توافق وجهة نظرها الخاصة، وتؤشر ممارساتها هذه على سلوك صيني محتمل لفرض حلولها إقليميا، وهو ما يرشح المنطقة إلى مزيد من التوتر.

ويمكن القول في هذا المكان ان اتباع الصين لسياسة مشابهة لتلك التي انتهجتها القوى الصاعدة في الماضي كاليابان او المانيا ليس امرا محتوما، خصوصا وان استخدام القوة بالشكل التقليدي لقلب النظام الدولي القائم يكاد يكون امرا مستحيلا في العصر الحالي، لكن مسألة تولي الصين لدور اقليمي وعالمي بارز سيكون امرا محتوما في حال استمرار تنامي القوة النسبية للصين مقارنة بالولايات المتحدة وبالقوى الكبرى الاخرى، وفي ظل معطى كهذا، سيكون استمرار النظام الدولي بصورته الحالية امرا في غاية الصعوبة، لان القوة القائدة لن تكون في موقع قوة للدفاع عن دورها القيادي في وجه منتقديها، ولا يمكنها تحمل اعباء هذه القيادة بالنظر الى استمرار التراجع في حجم القوة النسبية في هذه الحالة.

يمكن القول ايضا ان ما يقف خلف هذا التباين في القراءات هو افتقار القيادة الصينية الحالية لرؤية إستراتيجية واضحة وتصور موحد لدور الصين المستقبلي في النظام الدولي، وبالنسبة للقوى الصاعدة بشكل عام، تعد هذه الحالة وضعا طبيعيا لان القيادة السياسية مازالت متفاجئة بالوضع الجديد الذي أوقعتها فيه هذا الصعود، وستأخذ وقتا طويلا لرسم إستراتيجيتها الكبرى عند منح "الأولوية" لقضايا السياسة الخارجية، ففي هذه الحالة تكون القيادة السياسية منشغلة اساسا بالحفاظ على مستويات النمو العالية، وكذا معالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية الموروثة عن المرحلة السابقة، ومع ذلك فان احتمال بقاء التوازن الإقليمي الموروث عن العقد السابع من القرن الماضي امرا مستبعدا، حيث تمثل الصين حاليا زعيما اقليميا في شرق اسيا.

في النهاية تجدر الإشارة إلى الأهمية الكبيرة التي يحظى بها موضوع الصعود الصيني في الأوساط الأكاديمية والمراكز البحثية الكبرى في العالم الغربي، كأحد أهم المحاور البحثية في الدراسات الإستراتيجية الحالية، بفعل الأبعاد الخطيرة التي قد يحملها صعود هذه القوة الآسيوية بمقوماتها البشرية والاقتصادية الهائلة على الغرب بشكل عام، ورغم كل ذلك يلقى هذا الموضوع اهتماماً ضئيلاً في الأوساط الأكاديمية العربية، وهذا ما لمسناه في النقص الحاد في المراجع العربية ذات الصلة بالموضوع، رغم ما يحمله هذا الصعود من دلالات على المنطقة العربية التي قد تكون موضع تنافس مستقبلي بين الصين والعالم الغربي، وأملنا الأكبر هو أن تساهم هذه الدراسة في وضع أساس لأبحاث أخرى مستقبلاً، وتثبت معها استنتاجاتي هذه.

## قائمة المراجع:

## قائمة المراجع :

أ/ باللغة العربية :

### I. الكتب :

1. أبو خزام إبراهيم ، الحروب وتوازن القوى، دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1999.
2. بادي برتران ، فيدال دومينيك ، أوضاع العالم 2011: نهاية العالم الأحادي، ترجمة ونشر مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ط1، 2011.
3. تاير أ. برادلي، السلام الأمريكي والشرق الأوسط، المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمریکا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة عماد فوزي الشعبي، الدار العربية للعلوم، ط 1، 2004.
4. توفيق سعد حقي، مبادئ العلاقات الدولية، عمان، دار وائل للنشر، ط 3، 2012.
5. بريجنسكي زبغنيو، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيو إستراتيجية، ترجمة أمل الشرقي، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.
6. زكريا فريد، من الثروة إلى القوة، الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، ترجمة رضا خليفة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1999.
7. كينيدي بول، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديري، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ط 3، 2007.
8. لينل ريتشارد ، توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج، ترجمة هاني تابري، بيروت، دار الكتاب العربي، 2009.
9. منصور ممدوح محمود مصطفى ، سياسات التحالف الدولي، دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1997.
10. ناي جوزيف ، القوة الناعمة، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، الرياض، دار العبيكان 2007.

ب/ باللغة الأجنبية :

### I. الكتب :

1. Barnett Michael, Duvall Raymond, Power in Global Governance, Cambridge University Press, 2005

2. Baum Richard, The Fall and Rise of China, The Teaching Company, 2010.
3. Baylis John, Smith Steve, The Globalization of World Politics, An Introduction to International Relations, Oxford University Press, 3rd edition, 2005.
4. Benjamin Frankel, Realism: Restatement and Renewal, ed , London: Frank Cass, 1996.
5. Buruma Ian, Bad Elements: Among the Rebels, Dissidents, and Democrats of Greater China, New York: Random House, 2001.
6. Claude Inis, Power on international relations, NY, Random House, 1962.
7. Craig Addison, Silicon Shield, Irving, TX, Fusion Press, 2001.
8. Danilovic Vesna, When the Stakes Are High: Deterrence and Conflict among Major Powers, The University of Michigan Press, 2002.
9. Dunne Tim, Kurki Milja, Smith Steve, International Relations Theories: Discipline and Diversity, 3rd Edition, Oxford: Oxford University Press, 2013.
10. Goldstein Lyle, Erickson Andrew S., China's Future Nuclear Submarine Force, Naval Institute Press, 2007.
11. Held David, McGrew Anthony, Governing Globalization : Power, Authority and Global Governance, polity Press, 2<sup>nd</sup> edition, 2004.
12. Ikenberry John, America Unrivaled: The Future of the Balance of Power, Ithaca, N.Y, Cornell University Press, 2002.
13. Iain Johnston Alastair , Ross Robert R, Engaging China, the management of an emerging power, Routledge, 1999
14. Kapstein Ethan B, Mastanduno Michael, Unipolar Politics: Realism and State Strategies After the Cold War, Columbia University Press 1999.
15. Lai David, The United States and China in Power Transition, Strategic Studies Institute Book, December 2011.
16. Mearsheimer John, The Tragedy of Great Power Politics, New York, WWW.Norton, 2001.
17. Ned Sabrosky Alan, Polarity and War, Boulder, Colo, Westview, 1985.
18. Midlarsky Manus, Handbook of War Studies, Allen and Unwin, 1989.

19. Moore W Frank, China's Military Capabilities , Institute for Defense and Disarmament Studies, Cambridge MA 02139.2000.
20. Nye S Joseph., Bound To Lead: The Changing Nature Of American Power, New York, Basic Book, 1990.
21. Paul T.V, Hall John, International order and the future of world politics, Cambridge University press, 1999.
22. Rolfe Jim, The Asia-Pacific: A Region in Transition, Asia-Pacific Center for Security Studies Press, 2004
23. Steven Lobell, and al, Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy, Cambridge University Press, 2009.
24. Schweller Randall L, Unanswered Threats, Princeton University Press , 2006
25. Sutter Robert, China's rise; Implications for U.S Leadership in Asia, Washington, The East-West Center, 2006
26. Szayna Thomas S. et al, The Emergence of Peer Competitors: A Framework for Analysis, Rand publications, 2001
27. Van Evera Steven, How to make America Safe, New Policies for National Security, Cambridge, MAM The Topin Project, 2006.
28. Waltz Kenneth, Theory of International Politics, Massachusetts, Addison-Wesley, 1979.

## .II الدوريات :

1. Brecher Michael and Ben Yehuda Hemda, "System and Crisis in International Politics", Review of International Studies, Vol. 11, No. 1 (Jan., 1985).
2. Callahan William A, "Chinese Visions of World Order: Post-hegemonic or a New Hegemony?", International Studies Review, Vol 10,(2008).
3. Campbell Keith, "SA's economic leadership of Africa slipping away", Engineering news, No.13221 (06 Jul 2012).
4. Chambers Michael R, "China and Southeast Asia: Creating a "Win-Win" Neighborhood", Asia program Special Report, No. 126, JANUARY 2005.
5. Combes Katherine, "Between Revisionism and Status Quo: China in International Regimes. China's behaviour in the global trade, non-proliferation and environmental regimes", POLIS Journal, Vol. 6, Winter 2011/2012.

6. Copeland Dale C., "Economic Interdependence and War: A Theory of Trade Expectations," International Security, Vol. 20, no.4 (Spring 1996),
7. Cordesman Anthony H., Yarosh Nicholas S., "Chinese Military Modernization and force development", A Western Perspective, Centre For Strategic & international studies, 2012.
8. Doran Charles F., Power Cycle Theory, the Shifting Tides of History and Statecraft: Interpreting China's Rise ,The Bologna Center Journal of International Affairs, Vol,15, No.01, Spring 2012.
9. Doran Charles F., "Power Cycle Theory and the Ascendance of China: Peaceful or Stormy?", SAIS Review, Volume 32, Number 1, Winter-Spring 2012.
10. Etzioni Amitai, "Is China a responsible stakeholder?", International Affairs, Vol. 87, No.3 (2011),
11. Frank W Moore, "China's Military Capabilities , Institute for Defense and Disarmament Studies », Cambridge MA, 02139, 2000.
12. Gill Bates , "Huang Yanzhong, Sources and limits of China's Soft power", Survival, Vol.48, No.25 (Summer 2006).
13. Glaser Charles, "Will China's Rise lead to War?", Foreign Affairs, Vol. 90 Issue 2, March/April 2011,
14. Goldestein Avery, "Great Expectation, Interpreting China Arival", International Security, Vol. 22; N°.03 (Winter 1997-98).
15. Gustaaf Geeraerts, "China, the EU, and the New Multipolarity", European Review, Vol. 19, No. 1, (2011),
16. Hebron Lui et al, "Testing Dynamic Theories of Conflict: Power Cycles, Power Transitions, Foreign Policy Crises and Militarized Interstate Disputes", International Interactions, Vol 33, No 1-29, 2007.
17. Iain Johnston Alastair, "Is China a Status Quo Power?", International Security, Vol. 27, No. 4 (Spring 2003).
18. James R. Hackbarth, "Soft power and smart power in Africa" ,Strategic Insights, Vol VIII, Issue 01, Jan 2009
19. Kaplan Robert, "How We Would Fight China," Atlantic Monthly, June 2005,
20. Kissane Dylan, "2015 and the Rise of China: Power Cycle Analysis and the Implications for Australia", Security Challenges, Vol. 1, No. 1, 2005 .
21. Legro Jeffrey , "What China Will Want: The Future Intentions of a Rising Power", Perspectives on Politics, Vol. 5, No. 3, September 2007.

22. Mearsheimer John J, "China's Unpeaceful Rise", Current History, Vol,105, No,690. April 2006.
23. Rose Gideon, "Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy", World Politics, Vol. 51, No. 1, Oct., 1998.
24. Shweller Randall, "Emerging Powers in an Age of Disorder", Global Governance , Vol. 17 , 2011.
25. Schweller Randall, Xiaoyu Pu, "After Unipolarity :China's Visions of International Order in an Era of U.S. Decline", International Security, Vol. 36, No. 1 (Summer 2011).
26. Shambaugh David, "China's Military Views the World, Ambivalent Security", International Security, Vol. 24, No. 3 (Winter 1999/2000).
27. Szayna Thomas S. et al, "The Emergence of Peer Competitors: A Framework for Analysis", Rand publications, 2001
28. Tessman Brock, "Critical Periods and Regime Type: Integrating Power Cycle Theory with the Democratic Peace Hypothesis", International Interactions, Vol 31. No :03, 2005.
29. Tucker Nancy Bernkopf, Bonnie Glaser, "Should the United States Abandon Taiwan?", The Washington Quarterly ,Vol, 34, No.4 (Fall 2011),
30. Tsai Tung-Chieh et al, "China's foreign policy in Southeast Asia: Harmonious worldview and its impact on good neighbor diplomacy", Journal of Contemporary Eastern Asia, Volume 10, No.1, (April/May 2011).
31. Wohlforth, William C. and others, "Testing Balance-of-Power Theory in World History", European Journal of International Relations, Vol. 13(2)2007.
32. Walt Stephen M., "Alliance Formation and the Balance of World Power", International Security, Vol.9, No.4 (Spring, 1985).
33. XIE Zhihai, "The Rise of China and Its Growing Role in International Organizations", ICCS Journal of Modern Chinese Studies, Vol.4 (1) 2011.
34. Zhou Jinghao, "American Perspective versus Chinese Expectation on China's Rise", International Journal of China Studies, Vol. 2, No. 3, December 2011.

.III أطروحات ورسائل جامعية:

- I. Belopolsky Helen, "An Assessment of the Utility of Power Cycle Theory in Understanding the Escalation Of Tensions in the Russo-American Relationship, 1991-2000", A Thesis Submitted to the Faculty of Graduate Studies and Research in Partial



Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Arts Institute of European and Russian Studies, Carleton University, Ottawa 2000.

- II. Zhiming Chen, “A Theory of Power Parity– Is War between the U.S. and China Inevitable?”, A Dissertation Presented to the Faculty of the Graduate School of Yale University in Candidacy for the Degree of Doctor of Philosophy, December 2006.
- III. Yuan Langtian,” China's Engagement in Multilateral Institutions: Understanding the Trade Creation Impact of the ASEAN-China Free Trade Area, A thesis submitted to the Department of Public Policy for honors”, Duke University, April, 2010.
- IV. Meulengracht Nicolai, “Nationalism in China’s Security Strategies”, Master’s thesis at the Joint Senior Staff Course, Royal Danish Defence College, 2011.

.V اوراق بحثية:

1. Barbara Kunz: “Power, Vision and Order in World Politics: A Neoclassical Realist View.” Nordic International Studies Association Conference, Odense, 23-25 Mai 2007
2. Dellios Rosita. (2009) "China’s harmonious world (hexie shijie) policy perspective: How Confucian values are entering international society" Invited paper presented at the 2560th anniversary conference and the fourth congress of International Confucian Association (ICA): The current mission of Confucianism. Beijing, People's Republic of China.Sep. 2009.p 05.
3. Denney Steven C., “Power Transition Theory and China’s Rise, A Short Essay on Interpreting Change in the International System”, 2001.
4. Giessmann Hans J., “China’s Role in the Emerging World Order”, FES Briefing Paper, No. 13(October 2006).
5. Juneau Thomas, “Neoclassical Realist Strategic Analysis: A Statement”, European Consortium on Political Research Graduate Student Conference Dublin, Ireland, 30 August-1 September 2010.
6. Kem Sambath, “Chinese Harmounious World Policy and it’s Implications on Southeast Asia” , Cambodian Institute for Cooperation and Peace (CICP), Working paper No. 43, 2011.
7. Kennedy Scott, “Is China a rigid status-quo power?”, Research Center for Chinese Politics & Business, 2012.

8. Kyle M. Lascuertes, "The Disorderly State of 'International Order'", In Search of an Elusive Concept, Paper prepared for delivery at the 2011 Annual Meeting of the American Political Science Association Seattle, WA, September 1-4, 2011
9. Lai David, "The United States and China in Power Transition", Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, March 2012 .
10. Li Weijian, "The Transformation of International System and China-Africa Relations", Shanghai Institutes for International Studies, 2010.
11. Meiser Jeffrey W., "ARE RISING POWERS ALWAYS REVISIONIST?: EXAMINING THE AMERICAN CASE, 1898-1941", Prepared for delivery at the 2010 Annual Conference of the International Studies Association, New Orleans, Louisiana, February 17-20
12. Nino Samvelidze, "The rise of China's soft power: The efficiency of China's involvement in the developing world", Central European University, Hungary, 2010.
13. Sam Purlo-Freeman and al, "Trends in world military expenditure", 2012, SIPRI Fact Sheet, April 2013
14. Shuaihua Cheng, "China's International Aid Policy and Its Implications for Global Governance", Research Center for Chinese Politics & Business, 2012.
15. Shulan YE, "China's Regional Policy in East Asia and its Characteristics", The University of Nottingham, China Policy Institute, Discussion Paper No 66, October 2010.
16. Wei Shen, "In the Mood for Multilateralism?, China's Evolving Global View", Working paper , Centre Asie Ifri, July 2008.
17. Yongnian Zheng, "Power to dominate, Not to change: How China's central-local relations constrain its reform", EAI Working Paper No. 153, July 2009.
18. Yu Yongding, "The G20 and China: A Chinese Perspective", Project: The G-20 Architecture in 2020, Ottawa, 2004.
19. Zaborowski Marcin, "Facing China's Rise, Guidelines for an EU Strategy", EU Institute for Security Studies, 2006.
20. Zheng Yongnian, "Power to dominate, Not to change: How China's central-local relations constrain its reform", EAI Working Paper No. 153, July 2009

.VI محاضرات:

1. Doran Charles F., "Is War with China Inevitable?" a lecture at Bologna Institute of policy Research, Bologna, 06 October 2011.

# فهرس الاشكال والجداول والخرائط

## 1. فهرس الأشكال:

الترتيب	العنوان	رقم الصفحة
الشكل رقم 01:	بنية العلاقات الدولية في نظرية تحول القوة.	27
الشكل رقم 02:	منطق الحرب والسلام في نظرية تحول القوة	30
الشكل رقم 03:	ديناميكيات تحول بنية النسق الدولي 1993-1500	35
الشكل رقم 04:	النقاط الحرجة في دورة القوة النسبية.	37
الشكل رقم 05:	سلسلة التفاعلات بين متغيرات المستوى الداخلي	47
الشكل رقم 06:	الحجج المؤسسية والسلام الديمقراطي	69
الشكل رقم 07:	المستويات الثلاث لمفهوم النظام الدولي	141
الشكل رقم 08:	تحول القوة بين الولايات المتحدة والصين	200

## 2. فهرس الجداول:

الترتيب	العنوان	رقم الصفحة
جدول رقم 01:	نمو الناتج الداخلي الإجمالي للصين (1979-2012)	77
جدول رقم 02	مقارنة بين البيانات الاقتصادية لكل من الصين، اليابان، والولايات المتحدة (2011)	79
جدول رقم 03:	التجارة الخارجية الصينية 1979-2011	83
جدول رقم 04:	المسار التاريخي لتطور السلاح الاستراتيجي الصيني.	91
جدول رقم 05:	ترسانة الصواريخ الإستراتيجية الصينية 2011.	92
جدول رقم 06:	مراحل تطور سياسات المساعدات الصينية.	115
جدول رقم 07 :	المؤشرات الرئيسية للقوة العسكرية للقوى العسكرية الأربعة الكبرى في العالم.	157-158
جدول رقم 08 :	معطيات الناتج الداخلي الخام والدخل الفردي لدول الاتحاد الأوروبي	160
جدول رقم 09:	عدد أفراد القوة العسكرية وميزانية الدفاع للقوى الخمس الكبرى في الاتحاد الأوروبي	161
جدول رقم 10:	المؤشرات الاقتصادية والعسكرية لدول البريكس (2011)	180
جدول رقم 11:	سلوك الصين وموقفها تجاه اهم قضايا السياسة الخارجية	243

## 3. فهرس الرسوم البيانية:

الترتيب	العنوان	رقم الصفحة
رسم بياني رقم 01:	الناتج الداخلي الخام لكل من الولايات المتحدة والصين	80
رسم بياني رقم 02:	يوضح نسبة التحديث في قطاعات الجيش الصيني	90
رسم بياني رقم 03:	نمو المواقف السلبية تجاه تنامي القوة الاقتصادية الصينية	126
رسم بياني رقم 04:	توجهات الرأي العام الدولي تجاه تنامي عناصر القوة الصينية	128
رسم بياني رقم 05:	الناتج الداخلي الإجمالي للولايات المتحدة 1990-2012.	152
رسم بياني رقم 06:	معدل نمو السنوي للاقتصاد الأمريكي 1990-الربع الأول 2013	153
رسم بياني رقم 07:	حصة القوى الرئيسية من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي 2012.	157
رسم بياني رقم 08:	حجم الناتج الداخلي الإجمالي للبرازيل (1996-2012)	164
رسم بياني رقم 9:	نمو الناتج الداخلي الإجمالي للبرازيل (1996-2013 الربع الأول)	165
رسم بياني رقم 10:	حجم الناتج الداخلي الإجمالي لروسيا (1996-2012)	168
رسم بياني رقم 11:	نمو الناتج الداخلي الإجمالي لروسيا (1996-الربع الأول 2013).	169
رسم بياني رقم 12:	حجم الناتج الداخلي الإجمالي للهند (1996-2012)	173
رسم بياني رقم 13:	نمو الناتج الداخلي الإجمالي للهند (1996-الربع الأول 2013).	174
رسم بياني رقم 14:	حجم الناتج الداخلي الإجمالي لجنوب إفريقيا (1996-2012)	178
رسم بياني رقم 15:	نمو الناتج الداخلي الإجمالي لدولة جنوب إفريقيا (1996-الربع الأول 2013).	179
رسم بياني رقم 16:	معدل النمو السنوي للناتج الداخلي الإجمالي الياباني (1990-الربع الأول 2013).	181
رسم بياني رقم 17:	حجم الناتج الداخلي الإجمالي لليابان (1990-2012)	182

#### 4. فهرس الخرائط:

الترتيب	العنوان	رقم الصفحة
01	مدى الصواريخ الباليستية الصينية (متوسطة ويعيدة المدى).	93

## فهرس المحتويات:

المحتويات	رقم الصفحة
اهداء وتشكرات.....	II
خطة الدراسة.....	V
مقدمة: .....	01
الفصل الأول: توجهات السياسة الخارجية للقوى الصاعدة: مقارنة نظرية.....	10
المبحث الأول: السلوك الخارجي للقوى الصاعدة تجاه الوضع القائم: مدخل مفاهيمي .....	12
المطلب الأول: سياسات الحفاظ على الوضع القائم: المفهوم والخصائص.....	14
المطلب الثاني: سياسات تعديل الوضع القائم: إشكالية المفهوم.....	16
المبحث الثاني: القوى الصاعدة وتوجهات مراجعة الوضع القائم: أهم التفسيرات النظرية.....	20
المطلب الأول: نظرية تحول القوة: القوى المتحدية وحروب الهيمنة.....	20
المطلب الثاني: نظرية دورة القوة: فجوة القوة-الدور وعدم استقرار النسق الدولي.....	32
المطلب الثالث: الواقعية الكلاسيكية الجديدة: صعود القوة والحاجة إلى التوسع.....	42
المبحث الثاني: القوى الصاعدة والسياسة الخارجية المقيدة.....	51
المطلب الأول: النظرية الواقعية الدفاعية: البحث على الأمن.....	51
المطلب الثاني: الليبرالية المؤسسية للسياسة الخارجية: دور القيم والمؤسسات في تقييد القوة.....	63
الفصل الثاني: مقومات الدور العالمي للسياسة الخارجية الصينية.....	71
المبحث الأول: المقومات المادية للقوة الصينية.....	73
المطلب الأول: الاقتصاد الصيني: الحجم ومستويات النمو.....	74
المطلب الثاني: القوة العسكرية الصينية.....	85
المبحث الثاني: القوة الناعمة الصينية: الدور والمقومات.....	95
المطلب الأول: تأصيل مفهوم القوة الناعمة.....	95
المطلب الثاني: مقومات ومصادر القوة الناعمة الصينية.....	99
المطلب الثالث: آثار وحدود ممارسات القوة الناعمة الصينية.....	125
الفصل الثالث: موقع الصين في ميزان القوى العالمي لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة.....	136
المبحث الأول: بنية النظام الدولي لما بعد نهاية الحرب الباردة.....	137
المطلب الأول: مفهوم النظام الدولي.....	137
المطلب الثاني: خصائص النظام الدولي لما بعد نهاية الحرب الباردة.....	142
المطلب الثالث: المطلب الثالث: نقاش قطبية النظام الدولي لما بعد نهاية الحرب الباردة.....	145
المبحث الثاني: فواعل وأقطاب النظام الدولي لما بعد نهاية الحرب الباردة.....	151
المطلب الأول: الولايات المتحدة.....	151
المطلب الثاني: الاتحاد الأوروبي.....	158



162.....	المطلب الثالث : تجمع دول "البريكس".....
180.....	المطلب الرابع: اليابان.....
188.....	الفصل الرابع: مضامين الصعود الصيني على التوازن الدولي.....
190.....	المبحث الاول: اعادة صياغة التوازن الدولي: النبوءات والمؤشرات.....
192.....	المطلب الاول: حتمية تغيير التوازن الدولي : فحص أطروحة "التهديد الصيني".....
207.....	المطلب الثاني: توجهات السياسة الخارجية الصينية لتغيير التوازن الدولي: المعالم والمؤشرات.....
221.....	المبحث الثاني: الاندماج التدريجي وتقييد السياسة الخارجية: التبريرات و المظاهر.....
221.....	المطلب الاول : دور الضوابط النسقية والمؤسسات في تقييد السياسة الخارجية الصينية.....
229.....	المطلب الثاني: مؤشرات الصعود السلمي: التغيير من داخل النظام القائم.....
239.....	تركيب واستنتاج.....
247.....	خاتمة.....
252.....	قائمة المراجع.....
261.....	فهرس الاشكال والجداول والرسوم التوضيحية والخرائط.....
266.....	فهرس المحتويات.....



University of Elhadj Lakhdar- Batna  
Faculty of Rights and Political Sciences  
Department of Political Sciences.



# THE FUTURE OF INTERNATIONAL BALANCE IN THE LIGHT OF CHINA' RISE

A Dissertation Submitted In Partial Fulfillment of the Requirements for the  
Degree of Doctor of Political Sciences and International Relations

*Elaborated by*  
Toufik HAKIMI

*Supervised by:*  
Pr. Houcine KADRI

Examining Committee Members

- Pr. Dalal BAHRI.....the Examination Chair
- Pr. Houcine KADRI.....Supervisor and Reporter
- Pr. Fawzi NOUREDDINE.....Examiner
- Pr. Slimane MELLOUKI.....Examiner
- Pr. Abdallah HOUADEF.....Examiner
- Pr. Abdallah RAGDI.....Examiner

Academic Year :2014 /2015